جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الشرطية

قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي

إعداد
عبدالله بن سعيد آل عبود القحطاني

إشـــراف
أ.د. محمد بن شحات الخطيب

أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلـوم الأمنيـة

الرياض
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الشرطية

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية

الاسم الرباعي: عبدالله سعيد محمد القحطاني الأكاديمي: (٤٢٧١٠٠٨)

الدرجة العلمية: دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية

عنوان الأطروحة: " قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي".

تاريخ المناقشة: ١٤٣١/٥/٢٥هـ الموافق ٢٠١٠/٥/٩م

تمت مناقشة الأطروحة وأوصت اللجنة بإجازتها كمتطلب تكميلي للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، تخصص العلوم الشرطية.

والله الموفق، ،

أعضاء لجنة المناقشة:

١- أ. د. محمد بن شحات الخطيب — مشرفاً ومقرراً

٢- د. سعيد بن عطيه أبو عالي — عضواً

٣- اللواء/ د. سعد بن علي الشهراني — عضواً

رئيس القسم

الاسم : الفريق/ د. عباس أبوشامة عبدالمحمود

التوقيع :

التاريخ : ١٤٣١/٦/١٤

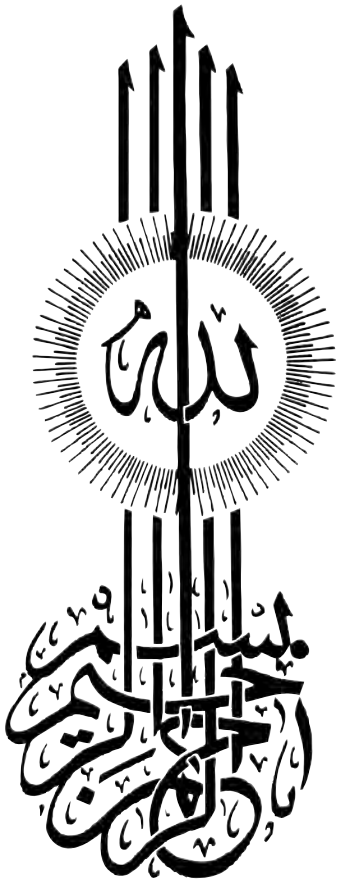
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا ..﴿٣٥﴾

(سورة إبراهيم)

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences

نموذج رقم (١٦)

قسم: العلوم الشرطية

مستخلص أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية

عنوان الأطروحة: قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي.

إعداد الطالب: عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني

إشراف: أ.د محمد بن شحات الخطيب

مشكلة الأطروحة: يعد السبيل الأمثل لمواجهة الأخطار المختلفة التي تهدد الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية هو الوقاية من هذه الأخطار، من خلال مشاركة المواطن لرجل الأمن على أساس هام وهو(المواطنة). لذا فان مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على مدى إسهام قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في تعزيز الأمن الوقائي.

مجتمع وعينة الأطروحة: كافة الطلاب السعوديين في جميع جامعات المملكة العربية السعودية ، وذلك من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين(١٨ :٣٣) سنة، وهي الفترة التي تتصف بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية.

منهج وأدوات الأطروحة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل الوثائقي والمدخل المسحي بالعينة باستخدام الإستبانة لجمع البيانات .

أهم النتائج:

١ ـ حصلت قيمتا المواطنة موضوع الدراسة(المشاركة،النظام) في الجانب المعرفي والوجداني على مستوى مرتفع إلى مرتفع جدا .

٢ ـ حصلت قيمتا المواطنة موضوع الدراسة(المشاركة، النظام) في الجانب السلوكي على مستوى منخفض إلى متوسط.

٣ ـ تعد قيمتا المواطنة موضوع الدراسة(المشاركة، النظام)من القيم ذات الأهمية المرتفعة جدا في مجال الإسهام في تعزيز الأمن الوقائي.

٤ ـ من المعوقات المهمة جدا التي تؤدي إلى عدم ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب ما يلي: عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة) ، انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة ، انتشار الفساد الإداري(فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان) ، تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن لأصحاب القرار بكل شفافية وحياد ، الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء ، ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة ، تدني ملائمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع.

٥ ـ من المقومات المهمة جدا التي تؤدي إلى تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع ما يلي : تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة وتوفير احتياجاتهم الأساسية ، الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان ، توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع أمام القانون دون استثناء ، مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية ، توفير فرص عمل مناسبة للشباب مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفه المعيشية ، تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاتهم ومعالجتها بما يعزز ممارسة قيم المواطنة لديهم في داخل الوطن وخارجه ، تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه، توفير سائر الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها للجميع دون استثناء ، معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه ، تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق.

٦ ـ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى لمتغير كل من(التخصص، المستوى الدراسي، المشاركة في الأنشطة الجامعية).

أهم التوصيات:

١ ـ إنشاء هيئة وطنية مستقلة ومؤهلة للعمل على معالجة هموم الشباب والاهتمام الشامل بهم وخاصة في(تحقيق تكافؤ الفرص ، توفير فرص عمل مناسبة تتناسب مع الظروف المعيشية وزيادة الأسعار)، لضمان تفعيل مشاركتهم في تحقيق الأمن والاستقرار وردع من تسول له نفسه العبث بأمن هذا الوطن الغالي .

٢ ـ تفعيل تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٢٨هـ . إضافة إلى الشروع في إنشاء الهيئة الوطنية التي نصت عليها الإستراتجية ، على أن يكون من مهام هذه الهيئة أيضاً :أ- نشر منجزات أجهزة الدولة المعنية بتقديم الخدمات للمواطن لهدف إطلاع المواطن على حقيقة ما تقدمه هذه الجهات . ب- تفعيل العقوبة الشرعية(التشهير)، فالفاسد قد يخشى على سمعته من الناس أكثر من خشيته لله .

٣ ـ التأهيل النوعي لمنسوبي الأجهزة الأمنية وخاصة في مجال حسن التعامل مع الجمهور لاسيما شريحة الشباب تشجيعا لهم لممارسة قيم المواطنة بدون معوقات.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences

College of Graduate Studies

Department: Police Sciences

نموذج رقم (١٩)

Dissertation Abstract

Study Title: National Values Among Youth and their Contributions Towards Promoting Preventive Security.

Student: Abdullah bin Saeed Al-Aboud Al-Qahtani

Advisor: Prof. Muhammad Shihat Al-Khatib

Research problem: Dangers represent examples threatening national security, stability and development. Prevention against such dangers is, therefore, inevitable. This requires a joint participation between public and police.The present research seeks to identify the relative contribution of such values among university youth to promote preventive security .

Study Population (sample): The present research has opted a selection of Saudi students studying in universities throughout the Saudi Kingdom. Their ages range between 18-33 years.

Study Methodology: The present researcher has employed analytical - descriptive approach . Pursuant to this approach, he has used two more techniques to collect needed data —— documentary and survey. Based on his opted research sample, he has also used questionnaire.

Main Results:

1. Two national values —— participation and legal compliance —— stand between higher to better levels on cognitive and passionate dimensions.
2. Two national values —— participation and legal compliance —— stand between average to weaker levels on behavioral dimension.
3. Two national values —— participation and legal compliance —— are considered values of paramount importance towards contributing the promotion of preventive security.
4. Among the important obstacles obstructing the operationalising of national values are —— incompatibility of income with expansive livelihood and rising prices; non-availability of adequate jobs to outgoing university graduates; use of widespread personal contacts in securing jobs; dissemination of administrative corruption ; indifference among some key decision-makers to resolve the problems of co- nationals; dejection among public to secure their rights during trial periods; feeble awareness to some people on their rights ; and incompatible educational climate to the national values among university youth.
5. Among the important obstacles hindering the effectiveness of national values fall in wider spectrums —— decent livelihood of needed families; perception of viable security and stability; dispensation of social justice; equality of treatment before law; availability of adequate job opportunities for the youth; instituting a Higher Commission focusing on youth problems; resolving the problems of Saudi nationals, inside the Kingdom or outside; grant of rights in return to the duties rendered; extension of all services, including health and education; eradication of prejudice in all forms; and achievement of just development in all regions.
6. Variance of statistical evidence exists in levels of national values among students commensurate to different variables —— specializations ; academic standard ; and participation in university activities.

Main Recommendations: The present dissertation offers following recommendations:

1. A national strategy should be applied to protect administrative corruption in consonance to the Resolution of the Council of Ministers, No: 43, dated 1/2/1428 A.H. In addition, a National Commission should be instituted that should incorporate this strategy.
2. An independent National Commission should also be founded that should focus on the problems encountering youth (job opportunities ; jobs equal to livelihood circumstances). This would enhance security and stability in the Kingdom.
3. Quality education should be provided to pertinent security personnel . This would improve their interactions with the public. National values will be cherished without any dilemma.

الكلمات (المفاتيح)Key Words

* Values	❊ قيم
* National Values (Citizenship)	❊ مواطنة
* Land Home	❊ وطن
* Patriotism	❊ وطنية
* Citizen	❊ مواطن
* Security	❊ أمن
* Prevention	❊ وقاية
* Preventive Security	❊ أمن وقائي
* Youth	❊ شباب
* Participation	❊ مشاركة
* System	❊ نظام
* Promotion	❊ تعزيز
❊ Contribution	❊ إسهام
* Constraints	❊ معوقات
* Pilars	❊ مقومات

الإهـــــداء

- إلى روح والدتي الطاهرة التي لم يمهلها قضاء الله وقدره ، لترى وتسعد بهذا الجهد لابنها، نسأل الله تعالى لها الرحمة والمغفرة الواسعة جزاء صبرها على ما أصابها من معاناة مع المرض، وأن يسكنها فسيح جناته .
- إلى روح والدي الطاهرة ، الذي انتقل إلى جوار ربه منذ الأسبوع الأول من حياتي الدراسية، نسأل الله تعالى له الرحمة والمغفرة الواسعة ، وأن يسكنه فسيح جناته .
- إلى أخي وأخواتي .
- إلى زوجتي وأبنائي وابنتي .
- إلى كل من تقع عليهم مسؤولية المواطنة تجاه هذا الوطن الغالي ، لكل رجل أمن ومسؤول ولكل مواطن ومواطنة .
- إلى كل من له فضل بعد الله في إنجاز هذا البحث .

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد ،،،

الباحث

عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين ، أحمده واشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى .. حمدا وشكراً يليق بعظمته وجلال سلطانه امتثالا لقوله تعالى﴿ ... قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَءَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ سورة النمل ، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده محمد بن عبد الله سيد الخلق أجمعين .

رأيت من الواجب عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لأهل الفضل- بعد الله تعالى، لمن ساهموا في التحاقي بهذه الدراسة وإتمامها . لذا يسرني ويشرفني في هذا المقام أن أعبر عن فائق التقدير وعظيم الامتنان لهؤلاء الكرام وأخص بالذكر :

- صاحب السمو الملكي الأمير/ نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، للاهتمام الكبير الذي تلقاه هذه الجامعة من لدن سموه ، حتى أصبحت صرحا علميا أمنياً يشار له بالبنان على المستويين العربي والعالمي .
- صاحب السمو الملكي الأمير/ أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية ، وصاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد سمو وزير الداخلية للشؤون الأمنية ، لما قدماه من تسهيلات ودعم متواصل لرجال الأمن على مختلف المستويات بهدف الوصول إلى أقصى درجات التأهيل العلمي والعملي.
- سعادة الفريق/ سعد بن عبد الله التويجري مدير عام الدفاع المدني لإتاحته الفرصة لي لإتمام دراساتي العليا، وسعادة اللواء متقاعد / حامد بن سيف الجعيد مدير الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية سابقاً ، وسعادة العميد / محمد بن عبد الله القرني مساعد مدير الدفاع المدني لشؤون التخطيط والتدريب .
- معالي رئيس الجامعة أ.د عبد العزيز بن صقر الغامدي ، وعميد كلية الدراسات العليا بالجامعة سعادة أ.د عامر الكبيسي ، ووكيل كلية الدراسات العليا سعادة اللواء د . سعد بن علي الشهراني، ورئيس قسم العلوم الشرطية سعادة الفريق د. عباس أبو شامة ، وأمين كلية الدراسات العليا الأستاذ محمد بن حسن الصغير، وجميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .
- سعادة أ. د محمد بن شحات الخطيب مدير عام مدراس الملك فيصل ، الذي تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة ، وأسهم بوقته وعلمه أثناء إعدادها ، مقرونا بتواضع جم وخلق رفيع حتى خرجت هذه الأطروحة على هذا النحو.
- عدد من منسوبي وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات موضوع البحث ومنهم:

من جامعة الملك عبد العزيز كل من: سعادة د. عبد الرحمن المالكي وكيل كلية العلوم ، وسعادة د. مشبب الأسمري أستاذ علم الاجتماع ، وسعادة د . علي السفلان أستاذ الإدارة العامة ، والأستاذ هاشم حسون . ومن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : سعادة د. إبراهيم الزبن رئيس قسم العلوم الاجتماعية، وسعادة د. صالح الزهراني ، والأستاذ طارق الشدوخي أمين قسم الإعلام . ومن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: سعادة م. معيض القحطاني. ومن جامعة تبوك : سعادة الأستاذ مصطفى المرغلاني . ومن جامعة الملك خالد الأخ عبدالرحمن بن عبد الله آل حدري ، الذين أسهموا في تسهيل توزيع وجمع استبيانات البحث.

- الأساتذة الأفاضل الذين حكموا الإستبانة .
- الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة العلمية لفحص الأطروحة الذين كان لتوجيهاتهم الأثر الطيب في تطوير محتواها.
- الأستاذ خالد بداح سكرتير مدير عام مدارس الملك فيصل .
- أستاذيّ الفاضلين عضوي لجنة مناقشة الأطروحة سعادة أ.د سعيد عطية أبو عالي ، وسعادة اللواء.د سعد بن علي الشهراني ، على تفضلهما بقبول مناقشة الأطروحة والحكم عليها .
- جميع أفراد عينة البحث الذين يمثلون أهم ثروات الوطن وهم فئة الشباب .
- جميع الأصدقاء والزملاء وكل من مد يد العون والمساعدة أو النصح والتوجيه والمشورة المخلصة.

هذا والله ولي التوفيق ،،،

الباحث

عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني

قائمة المحتويــات

الموضوع	الصفحة
مستخلص الأطروحة باللغة العربية	أ
مستخلص الأطروحة باللغة الإنجليزية	ب
الكلمات (المفاتيح) Key Word	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	خ
قائمة الجدوال	ر
قائمة الأشكال	ز
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأبعادها	١
١ . ١ مقدمة الدراسة	٢
١ . ٢ مشكلة الدراسة	٥
١ . ٣ تساؤلات الدراسة	٩
١ . ٤ أهداف الدراسة	٩
١ . ٥ أهمية الدراسة	١٠
١ . ٦ حدود الدراسة	١١
١ . ٧ مفاهيم ومصطلحات الدراسة	١٣
الفصل الثاني: الخلفية النظرية والدراسات السابقة	١٧
٢ . ١ الإطار النظري	١٨
٢ . ١ . ١ القيم	١٨
٢ . ١ . ٢ المواطنة	٤٣
٢ . ١ . ٣ أهمية إسهام بعض قيم المواطنة في الحياة الإنسانية بشكل عام	٥٤

الموضوع	الصفحة
٢ .١ .٤ مفهوم وأهداف الأمن الوقائي	٦١
٢ .١ .٥ أمثلة على الإسهام الفعال لقيم المواطنة في تعزيز الأمن الوقائي	٧٢
٢ .١ .٦ علاقة الإسلام بالوطن والمواطنة	٨١
٢ .١ .٧ مقومات المواطنة	٩٣
٢ .١ .٨ المواطنة والتحديات المعاصرة	١٠٤
٢ .١ .٩ الدور الجوهري للشباب وإسهامه في تعزيز الأمن والتنمية	١٢٠
٢ .٢ الدراسات السابقة	١٣٤
٢ .٢ .١ الدراسات المحلية	١٣٤
٢ .٢ .٢ الدراسات العربية	١٤٢
٢ .٢ .٣ الدراسات الأجنبية	١٤٧
٢ .٢ .٤ التعليق على الدراسات السابقة	١٤٩
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية	١٥٢
٣ .١ منهج الدراسة	١٥٣
٣ .٢ مجتمع الدراسة	١٥٤
٣ .٣ عينة الدراسة	١٥٥
٣ .٤ أداة الدراسة	١٥٦
٣ .٥ الأساليب الإحصائية	١٦٣
الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها	١٦٤
٤ .١ خصائص مفردات الدراسة	١٦٦
٤ .٢ مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في الجامعات السعودية	١٧٠
٤ .٣ المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب في الجامعات السعودية	١٨٤
٤ .٤ مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في الجامعات السعودية	١٩٤

الموضوع	الصفحة
٤ .٥ الفـروق في مسـتوى قيـم المواطنة بـين المبحوثين والتـي تعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية	٢٠٣
الفصل الخامس: ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات	٢١١
١.٥ ملخص الدراسة	٢١٢
٢ .٥ النتائـــــج	٢١٣
٣ .٥ التوصيـــات	٢١٩
المصـادر والمراجـع	٢٢٢
الملاحـق	٢٣٥

قائمـــة الجداول

م	اسم الجدول	الصفحة
١	تصنيف القيم .	٣٥
٢	توزيع مجتمع الدراسة .	١٥٥
٣	معادلة تحديد حجم الدراسة .	١٥٦
٤	توزيع أداة الدراسة .	١٥٨
٥	التحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة .	١٦٠
٦	اختبار ثبات الدراسة عن طريق الاتساق الداخلي «ألفا كرونباخ» .	١٦٢
٧	توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر .	١٦٦
٨	توزيع عينة الدراسة وفقاً للجامعة .	١٦٧
٩	توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص .	١٦٧
١٠	توزيع عينة الدراسة وفق المستوى الدراسي .	١٦٨
١١	توزيع عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية .	١٦٩
١٢	توزيع عينة الدراسة وفق مدى المشاركة في الأنشطة الجامعية .	١٦٩
١٣	توزيع عينة الدراسة وفق النشاط المشارك فيه .	١٧٠
١٤	مستوى قيمة المشاركة (تفاعل وتضافر جهود الجميع لتعزيز الأمن الوقائي).	١٧١
١٥	مستوى قيمة النظام (التقيد بالأنظمة والتعليمات) .	١٧٦
١٦	المتوسطات الحسابية(الكلية) لقيم المواطنة وترتيبها تنازلياً.	١٨٠
١٧	معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية	١٨٥
١٨	مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية .	١٩٤
١٩	اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف العمر .	٢٠٤
٢٠	اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف التخصص .	٢٠٥
٢١	اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف المستوى الدراسي .	٢٠٦
٢٢	اختبار أقل فرق دال (LSD) لتوضيح مصدر الفروق في مستوى قيمة النظام بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف المستوى الدراسي .	٢٠٧
٢٣	اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف الحالة الاجتماعية .	٢٠٨
٢٤	اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف مدى المشاركة في الأنشطة الجامعية	٢٠٩

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
١	مرتكزات السلوك	٣٠
٢	مصادر القيم	٤٢
٣	نتائج الفقر على الأمن والتنمية	١١٠

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأبعادها

١ . ١ مـقدمـة الدراسة.

١ . ٢مشـــكلة الدراسة.

١ . ٣ تساؤلات الدراسة.

١ . ٤ أهـــداف الدراسة.

١ . ٥ أهميـــة الدراســـة.

١ . ٦ حـــدود الدراســـة.

١ . ٧ مفاهيم و مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأبعادها

١ . ١ مقدمة الدراسة

تواجه المنظمات والأجهزة بمختلف أنشطتها وخاصة الأمنية منها، في وقتنا الحاضر تحديات معاصرة غير مسبوقة، يتضح ذلك أثناء أدائها لبرامجها الهادفة لتحقيق الأمن وسلامة الأرواح والممتلكات العامة والخاصة في المجتمع، ومن أهم هذه التحديات عدم التوازن بين ما هو متوفر لدى هذه الأجهزة من إمكانات مقارنة بتعاظم متطلبات الخدمة الأمنية المتسارعة من ناحية وتزايد الأخطار النوعية المحتملة سواء في وقت السلم أو الطوارئ من ناحية أخرى، ولعل من أهم مصادر الإخلال بهذا التوازن عدم توفر العناصر البشرية المناسبة كمًا ونوعًا، إضافة إلى العديد من المتغيرات والتحديات الهامة الأخرى (أبو شامة،٢٠٠٣م، ص٧،٨٣).

كما أثبتت الأحداث والتجارب وأكدت الدراسات أن من هذه المتغيرات والتحديات ما تشكله ظروف السياسة الدولية المتناقضة وخاصة تجاه قضايا ومصالح العالم النامي، إضافة لمناخ عصر العولمة وتقنية المعلومات والتواصل الثقافي غير المحدود بين الشعوب، حيث ساهمت تلك المتغيرات في تزايد نسبة ونوعية الجريمة والعنف على مستوى العالم، مما شكل تهديداً للأمن والسلامة العامة في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات . فنجد أن الجانب الأمني في المجتمع، قد تأثر نتيجة التطور الحضاري والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها مجتمعاتنا العربية عامة والخليجية خاصة، فزاد معدل الجريمة وتعددت أشكالها وأساليبها وتقنياتها، فأصبح من الصعب على الجهاز الأمني لوحده مواجهة تلك المشكلات وتلبية الاحتياجات والقيام بجميع الأدوار والمهام الأمنية العديدة من توعية ووقاية ومكافحة ومراقبة وضبط وحفظ للأمن وحماية المجتمع(الباز،٢٠٠٧م،ص٨) .

لذا فإن إيجاد علاقات إيجابية وقوية بين رجل الأمن والمواطن ستضمن قدرًا عاليا من المشاركة والتعاون البناء في مجال الوقاية من الأخطار المختلفة قبل حدوثها ومكافحتها بعد

وقوعها، وذلك من خلال استثمار قيم المواطنة لدى الجمهور على أسس ومبادئ مشتركة سواء كانت شرعية أو اجتماعية أو أخلاقية، لأن ذلك يعني المشاركة وتحمل المسؤولية بصورة جماعية من قبل كافة شرائح المجتمع حيال المحافظة على الأمن والاستقرار باعتبار ذلك مطلباً للجميع، وفي نفس الوقت وسيلة لتحقيق أهداف الجميع . فمن القيم الهامة التي تقوم عليها المواطنة : المشاركة والاهتمام بالشؤون العامة والتكافل الاجتماعي الذي يصبح فريضة اجتماعية ومسؤولية عامة، يقع إثم التقصير فيها أو التفريط بها على الأمة جمعاء، لذا يتعين على أفراد المجتمع التعاون للقيام بها للوصول إلى القدر اللازم من التوازن الذي يحفظ البناء الاجتماعي سليما ومستقرا ومتكاملا(عمارة،٢٠٠٥ م، ص٩٧).

إن المواطنة في حقيقتها سلوك تطوعي حضاري يقوم به الفرد لصالح وطنه، أو المكان الذي يعيش فيه، أو حتى المنظمة التي يعمل بها، ومعنى هذا أنها التزام ديني وأخلاقي أكثر من كونها سلوك يخضع أو يرتبط بنظام رسمي أو لوائح أو مكافآت مباشرة، قال تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ (سورة البقرة) . فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه، حيث تصبح المواطنة لديه عبارة عن ممارسة يومية في حياته وضميره، بل تشكل جزءًا من شخصيته وتكوينه (سفر،١٤٢١هـ، ص٨٩) .

إن المواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها، متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، وبالتالي سيكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، بل ينظر إلى وطنه على انه بيته الكبير الذي يجب الحفاظ عليه وصيانته من جميع الأخطار، والحرص على تحقيق الصالح العام، والتصدي لكل ما يخل بالاستقرار والأمن، والمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المحافظة على استقرار ورقي وطنه ومجتمعه حاضرًا ومستقبلا .

وبناء عليه فقد كان لدى بعض الأجهزة الأمنية النظرة الثاقبة لقراءة المستقبل وظروفه، والعمل على استغلال كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها الأمنية، ومنها استثمار المواطنة الكاملة لدى الجمهور، ومشاركتهم في تحقيق الأمن والسلامة للإنسان وممتلكاته أينما وجد، فعلى سبيل المثال تضمن نظام الدفاع المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/ ١٠) وتاريخ

١٠/ ٥/ ١٤٠٦هـ مواداً تنص على أن من مهام الدفاع المدني إعداد المتطوعين لغرض الاستفادة منهم في تنفيذ أعماله، سواء وقت السلم أو الحرب . ولاشك أن من أهم أسس ومبادئ جهاز الدفاع المدني التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه مبدأ(الوقاية هي الغاية)، بمعنى تحقيق السلامة والحماية للأرواح والممتلكات من الأخطار المختلفة وصولا لتعزيز الأمن الوقائي بمفهومه الشامل كهدف وغاية نهائية .

مما سبق يتضح أن المواطنة عندما يتوفر لها المناخ المناسب والمقومات اللازمة لممارستها على أرض الواقع تجعل قيم التعاون المتبادل والمشاركة بين المواطن والأجهزة الأمنية يتحقق على مدار الساعة، لإيمان الجميع بأن الأمن مسؤولية مشتركة، وهنا لا يقل دور المواطن عن دور الجهاز الأمني، حيث تكون من ضمن اهتماماته صيانة مجتمعه، ومحافظته على القيم والأخلاق والمبادئ التي يؤمن بها، فيقوم المواطن بدور رجل الأمن في الحفاظ على تلك النظم والمبادئ والقيم الاجتماعية (الثقفي،١٤٢٢هـ،ص٢٣) .

إنه رغم هذه الأهمية للمواطنة فإنها لم تحظ بالاهتمام الكافي على المستوى العربي عامة، والدول الخليجية خاصة من حيث تفعيل قيمها لدى المواطنين وخاصة فئة الشباب، فمن الواضح أن اهتمام هذه الدول بالشباب وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب، فأصبحت هذه الفئة تعيش في أزمة نتيجة للعديد من المشكلات والصعوبات لعل من أبرزها البطالة والتشتت الفكري والتطرف والاضطرابات النفسية والاجتماعية، ولا شك أن هذه المشكلات ستؤدي بدورها إلى تدني ممارسة قيم المواطنة لدى هذه الفئة تجاه أوطانهم لاسيما في ظل الظروف المعاصرة (ألباز،٢٠٠٥م،ص٣) . وعن هذا يتساءل البعض : ما مفهوم الانتماء في عصر العولمة؟، والانتماء هنا من أهم قيم المواطنة، فبالإمكان في الظروف المعاصرة أن يعمل ويستقر الفرد في بلد ما، إلاّ أن انتماءه وولاءه لا يزال للوطن الأصل، أو لشركة عابرة للقارات، أو لجماعة أو فكر معين (الصياد،٢٠٠٢م، ص١٥٥) . إضافة إلى أن مفهوم العمل التطوعي الذي هو مظهر أو قيمة من قيم المواطنة لا زال يكتنفه الغموض لدى أفراد المجتمع (الباز،١٤٢٢هـ، ص٦٣) . كما نجد أن هناك تدني في جانب الاختراع والابتكار لدى الشباب حيث تضمن التقرير السنوي لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مائة وإحدى وخمسين (١٥١) براءة اختراع ممنوحة في عام ٢٠٠٨م، منها فقط ست(٦) براءات اختراع سعودية،أي أن أكثر من ٩٥٪ منها غير سعودية، وهذا يشكل انخفاضا مروعا في معدلات الإبداع الوطني(التقرير السنوي،٢٠٠٨م،ص١٩٢) .

أما البحوث والدراسات العربية التي تناولت المواطنة فإنها لا تتجاوز أصابع اليد، فضلا عن أن هذه البحوث تتعلق بالمواطنة لدى الفرد تجاه المنظمة التي يعمل فيها، وليس لما هو أهم من ذلك وهو مواطنة الفرد تجاه أمن واستقرار وطنه ومجتمعه(محارمه،٢٠٠٨م، ص١٦٢) .

إن الحال التي تعيشه المواطنة دفع العديد من المتابعين والكتّاب للتعبير عن هذا ذلك بأن هناك أزمة في المواطنة وقيمها في عصرنا الحاضر خاصة لدى الشباب (لية،٢٠٠٧م، ص١٠٦) .

كما أن الباحث أثناء ممارسته العملية والإدارية لمدة تزيد عن ثلاث عشرة عاماً، واطلاعه على العديد من القراءات والتحليلات العلمية عن الوضع الحالي والمستقبلي للمواطنة في ظل المتغيرات العالمية، لاحظ أن واقع الأمر يشير إلى أن هناك مؤشرات وعلامات تشير إلى حياد أو تدنٍ لمستوى سلوك المواطنة لدى الجمهور لاسيما فئة الشباب تجاه التعاون والمشاركة الإيجابية مع الأجهزة الأمنية، ومن هذه المؤشرات : ضعف أو عدم التقيد بتعليمات السلامة والحماية المدنية من البعض، ضعف التواصل والتعاون حيال إبداء مقترحات أو ملاحظات من المواطن تهدف إلى الصالح العام أو معالجة سلبيات أو تطوير إيجابيات، إضافة لغياب أو تدني مستوى المشاركة المناسبة كمًا ونوعًا سواء في حالات السلم أو الطوارئ والمواسم الهامة.

وبناء عليه فقد اختار الباحث هذا الموضوع لأهميته البالغة، سواء لارتباطه بأهم شريحة في المجتمعات عبر العصور وهم فئة الشباب، أو للإسهام المتوقع تحقيقه من خلال التعرف على مقومات تفعيل قيم المواطنة لدى هذه الفئة بصورة تتناسب مع وزن وحجم هذا الوطن العزيز للوصول إلى تحقيق مبدأ «الأمن والتنمية مسؤولية الجميع» كشعار يطبق على أرض الواقع من قبل الجميع بفخر واعتزاز وليس مجرد شعار يرفع، إضافة لارتباطه الوثيق بطبيعة مهام وأعمال الجهاز الذي ينتمي إليه الباحث بصفة خاصة والأجهزة الأمنية والحكومية الأخرى بشكل عام.

١ . ٢ مشكلة الدراسة

إن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل هدف وغاية، بل وسيلة للوصول إلى نتيجة سامية وهي الاستقرار والشعور بالطمأنينة وتوافر السلامة العامة لمقومات حياة الإنسان واستقرارها والمتمثلة في الضرورات الخمس: الدين، النفس، العقل، المال، والنسل، في ظل مناخ يحقق الحياة

الكريمة للإنسان، على اعتبار ذلك يمثل حجر الأساس وجوهر تحقيق التنمية المستدامة.

إن السبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو الوقاية من الأخطار أياً كان مصدرها، التي تهدد الأمن والاستقرار، بل والتنمية بمفهومها الشامل من خلال المشاركة الإيجابية والتعاون المتبادل ما بين الجمهور والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى، على أساس هام وهو(المواطنة) التي تستند على أسس ومبادئ شرعية، وقيم اجتماعية وأخلاقية . إلا أن المتأمل للواقع المعاصر يجد أن المواطنة في الدول العربية والإسلامية عامة، والخليجية خاصة تعاني من أزمة نتيجة انتشار قيم وسلوكات مخلة بالأمن ومعيقة للتنمية في أبعادها كافة منها : عدم التقيد بالنظام، الاتكالية وعدم المشاركة، والسلبية والانهزامية واللامبالاة وغيرها (غبان،٢٠٠٩م،ص٥٨) .

ولا شك أن لكل أزمة مسببات وعوامل منها ما هو ظاهر ومنها ما هو كامن، لذا فان للأزمة التي تعيشها المواطنة اليوم عوامل ومتغيرات متعددة، منها ما هو داخلي بحت، كتعثّر الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، عدم حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل مناسبة، أو التهميش، وانتشار ظاهرة الفساد وغيرها .

إن الإحصاءات المختلفة أكدت أن مهددات الأمن والتنمية في اتجاه متصاعد، فالجريمة ومسبباتها في زيادة مضطردة عالميا وإقليما ومحليا، فعلى المستوى الوطني نجد أن نسبة البطالة بلغت في المملكة ٢ , ١٢٪، مقابل المعدل الطبيعي العالمي للبطالة الذي يجب ألا يتعدى(٣-٥٪)، وكانت نسبة العاطلين من فئة الشباب الحاصلين على الشهادة الجامعية ٥٢٪ (تقرير مصلحة الإحصاءات العامة،٢٠٠٩م) . هذا في الوقت التي تتزايد فيه نسبة العمالة الوافدة بصورة مطردة لتزاحم، بل تضايق الأيدي الوطنية فقد نشر الموقع الرسمي للجمعية السعودية للعمل أن عدد الوافدين في المملكة بلغ ما يقارب (١٠) ملايين بزيادة ١٤ ٪ عن العام الذي سبقه، وأن حوالات هذه العمالة بلغت(٧٨)مليار ريال عام ٢٠٠٨م .

ولا شك أن ظاهرة البطالة المتزامنة مع تزايد نسبة العمالة الوافد من العوامل المؤثرة سلباً على سلوك المواطن تجاه وطنه، بل من مهددات الأمن بمفهومة الشامل . فقد أكدت ذلك دراسة حديثة تشير إلى أن تعاظم أعداد العمالة الوافدة يعد من المتغيرات الحديثة التي تهدد الأمن الوطني إلى حد كبير جدا (آل سمير،٢٠٠٧م،ص٣٢١) .

كـما ارتفع عـدد الجرائم في المملكـة ليصل نحو ٩٨ألـف جريمة جنائيـة (إحصائية الأمن العام،٢٠٠٨م، ص١) . ومن خلال التحليلات لأسباب هذا الارتفاع اتضح أن من أسبابها الهامة ضعف القيم التي كانت في السابق تحافظ على المجتمع وتحصّنه ضد الجريمة، كما أن عدد حوادث الدفاع المدني والمرور في المملكة في ازدياد مستمر مما نجم عنها خسـائر في الأرواح والممتلكات، ويرجـع السـبب في ارتفاع الحوادث والخسـائر الناجمة عنهـا، إلى عدم التقيد بتعليمات السـلامة الـوقـائيـة وقلـة تعـاون الجمهور مع الأجهـزة الأمنيـة (الغامدي، الصيـاد ١٤٢٥،ص١٤٩)، (اللجنة الإعلامية بالدفاع المدني، ٢٠٠٨م، ص٤).

وفي جانـب آخـر نجد هنـاك وقائع إجرامية من قبل فئة الشـباب ضد وطنهـم ومجتمعهم، يتضـح ذلك مـن خلال ما أعلنـه مؤخرا المتحـدث الأمني لـوزارة الداخلية في المملكـة العربية السـعودية عبر الموقع الرسـمي للوزارة يوم الأربعاء الموافـق ٧/ ٤/ ١٤٣١هـ أن عدد المقبوض عليهم من الفئة الضالة (في هذه المواجهة الأمنية فقط) بلغ (١٠١) شـخصاً وأنهم جميعًا من فئة الشباب، وكانت نسبة السعوديين بينهم ٥٠٪ تقريباً .

أمـا عـلى المسـتوى الإقليمي فقد أشـارت إحصـاءات منظمـة العمل الدولية عـبر مكتبها الإقليمي بلبنان أن البطالة تمثل التحدي الأسـاسي لمنطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقا ، حيث بلـغ معـدل بطالة الشـباب٦ , ٢٥٪، وهو أعلى معـدل في العالم بـأسره ، وأن العاطلين منهم هم أكثـر المعتدين على المال والمرافق العامة، كما أنهم الأعلى نسـبة في ارتـكاب الجرائم وأكثر الفئات فقدانـاً لمعنى المواطنة (المكتـب الإقليمي بلبنان،٢٠٠٤م، ص٦) . كـما تراجعت مراكز وجهود (١٧) سـبع عـشرة دولة عربيـة في مجال مكافحة الفسـاد مقارنة بالعام ٢٠٠٨م، وذلك حسـب إحصائيـة مؤشر الشـفافية الدولية لمحاربة الفسـاد (تقرير منظمة الشـفافية الدولية،٢٠٠٩م) . وفي دراسـة حول المواطنة لدى الشـباب بالمدارس الثانوية والجامعات في جمهورية مصر العربية، كان من نتائجها المؤسـفة أن نسـبة ٩٧٪ من العينة لا يشاركون في الحياة السياسية والاجتماعية، وأن ٨٨٪ مـن العينـة لا يمارسـون حريـة التعبير. وكان من أهم أسـباب ذلك : أن الشـباب لا يشـعرون بالأمـان، وأن آدميتهم تتعرض للامتهان على يد أجهـزة الأمن، إضافة لعوامل أخرى كعدم تكافـؤ الفرص(عزالدين،٢٠٠٦م،ص٦٤) . فعدم تكافؤ الفرص للحصول على العمل،

وغياب العدالة الاجتماعية، أدى إلى حالة من التهميش لقطاع من الشباب، مما أنتج لديهم شعوراً بعدم الانتماء لأوطانهم (بوعناقة،٢٠٠٧م،ص٢٦٩) .

ومـن العوامل المؤثـرة على المواطنة ما هو خارجي، كمظاهر الاحتلال والاسـتعمار ونهب الثـروات في العـالم النامي والعربي خاصة، إضافة لظاهـرة العولمة التي لها تأثيراً خطيراً على البعد الثقافي للشعوب فهي سلاح خطير يكرس انشطار الهوية الثقافية الوطنية، فالسيادة الثقافية تنهار بتزامـن مع ضغوط هذه الظاهرة، في ظل إخفاقات مؤسسـات الداخل، لأن العولمة تطرق جميع مناحي الحياة متخطية جميع الحدود والأزمنة، ففي مجال الثقافة على سبيل المثال أصبحت وسائل العولمـة المختلفة مصـدرا جديداً وقوياً لبنـاء القيم والاتجاهات وتغيـير القناعات لدى الجمهور (يسن،٢٠٠٢م، ص٩).

عليه يتضح أن تفعيل قيم المواطنة لدى المواطن له أهمية قصوى في تحقيق الأمن الاستقرار والتطور ، وتزداد تلك الأهمية إن لم تكن استثنائية في المملكة العربية السعودية، سيما لدى شريحة الشباب التي تزيد نسبتهم حسب الإحصاء السنوي لعام(٢٠٠٨م) عن ٦٠ ٪ من تعداد السكان، فوطنهم مهبط الوحي ومهد الرسـالات السماوية، يضم الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، قبلة مـا يزيـد عن مليار مسـلم يتوجهـون لوطنهـم في الصلاة خمس مـرات في اليوم والليلـة، إضافة لاسـتضافة الملايين من الحجاج سـنويا والمعتمرين على مدار العام، فضلاً عن المكانة الاقتصادية والإرث الحضاري والموقع الاستراتيجي، لهذا كله فإنه سيكون لجهود الشباب ومشاركتهم تجاه شؤون وطنهم حسب ما تمليه عليهم عقيدتهم وقيمهم، الأثر البالغ إيجابا أو سلبا في تحقيق الأمن والاستقرار والعزة والمنعة لهذا الوطن من عدمه، سيما في ظل الظروف والمتغيرات المعاصرة التي تعصف بالمبادئ والقيم بل وبالمعتقدات والأفكار .

وبناء على ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في التساؤل الرئـيس التالي : إلى أي مدى تسهم قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في تعزيز الأمن الوقائي ؟

١ . ٣ تساؤلات الدراسة

يتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

١ ـ ما مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي؟

٢ ـ ما المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية ؟

٣ ـ ما مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية ؟

٤ ـ هل توجد فروق في مستوى قيم المواطنة بين الشباب(الطلبة) في جامعات المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات (العمر، التخصص،المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية،المشاركة في الأنشطة الجامعية) ؟.

١ . ٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

١ ـ التعرف على مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية، ومدى إسهامها في تعزيز السلامة والأمن الوقائي.

٢ ـ التعرف على المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب في الجامعات لقيم المواطنة.

٣ ـ التعرف على مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية .

٤ ـ معرفة هل توجد فروق في قيم المواطنة بين الشباب في جامعات المملكة تعزى لمتغيرات (العمر،التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المشاركة بالأنشطة الجامعية).

١ . ٥ أهمية الدراسة

تكمـن أهميـة هذه الدراسـة في أهميـة موضوعها بجانبيـه : المواطنة لدى الشـباب والأمن الوقائي في جميع المجالات المختلفة، ونظرا لما لهذين الجانبين من إسـهام جوهري في تحقيق الأمن والوقاية من الأخطار أيا كان نوعها، وما يترتب على ذلك من اسـتقرار وتنمية شاملة، فإن أهمية هذه الدراسة تتضح في الآتي :

١ . ٥ . ١ الأهمية العلمية

تكتسـب هـذه الدراسـة أهميتها من خـلال تناولها لمفهـوم المواطنة لدى المواطن سـيما لدى فئة الشـباب في ظل الظروف المعاصرة والمسـتقبلية المحتملة وتناولهـا لآليات تفعيلها على أرض الواقع، نظرا لكون السـلوك العملي لقيم المواطنة الكاملة يعتبر مساهم وشريك أساسي في مجال تحقيق السلامة العامة والأمن بمفهومه الشامل بالتعاون مع أجهزة الأمن في جميع المجالات، لذا من الضروري ألا تتراجع هذه المشـاركة أو تغيب، وصولاً لجعل هذا السلوك الحضاري ممارسة عملية يومية يتشرف الجميع القيام بها .

١ . ٥ . ٢ الأهمية العملية

تكمـن الأهميـة العملية لهذه الدراسـة من خلال الوقوف على آراء شريحـة هامة من شرائح المجتمع السـعودي، وهم شريحة الشـباب عن مدى ممارسـة قيـم المواطنة لديهـم بصورة عملية عـلى أرض الواقـع من عدمـه، خاصة فيما يتعلـق بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مجال السـلامة الوقائيـة والأمن بمفهومه الشـامل، ليتم على ضوء ذلك تحديد الآليات المناسـبة لتفعيل المواطنة لدى المواطن تجاه وطنه من خلال توفير مقوماتها بشفافية وموضوعية، وذلك على أسس ونتائج علميـة تتناسـب مع الظروف والمتغيرات المعاصرة، كما هو المأمـول من النتائج والتوصيات التي تـم التوصل لها في هذه الدراسـة، وصولا إلى جعل قيم المواطنة تمـارس بتلقائية ورقابة ذاتية من قبل المواطن تجاه وطنه كسلوك حضاري متبع عند ممارسته لأنشطته المختلفة سواء داخل الوطن أو حتى خارجه، على أساس مبدأ هام وهو أن مصلحة الجميع تتحقق تحت مظلة المصلحة العليا للوطـن، كما أن هذه الدراسـة على حـد علم الباحث هي الأولى التي تتناول دراسـة قيم المواطنة

لدى الشباب في المملكة، وإسهام ذلك في تعزيز الوقاية والأمن بمفهومه الشامل، باعتبار ذلك هدفا وغاية سامية لحماية كيان الوطن شامخاً عزيزا محافظاً على هويته وتقدمه واستقراره .

١ . ٦ حدود الدراسة

١ . ٦ . ١ الحدود المكانية

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من خمس جامعات في المناطق الرئيسة للمملكة العربية السعودية على النحو التالي : المنطقة الوسطى(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، المنطقة الغربية (جامعة الملك عبد العزيز)، المنطقة الشرقية (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)، المنطقة الجنوبية (جامعة الملك خالد)، المنطقة الشمالية (جامعة تبوك) .

١ . ٦ . ٢ الحدود الزمانية

تم تحديد زمن إجراء هذه الدراسة ميدانياً على الشباب من طلاب الجامعات الخمس المحددة خلال العام الدراسي ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) .

١ . ٦ . ٣ الحدود البشرية

طبقت هذه الدراسة على الشباب من الطلبة السعوديين الذكور التي تتراوح أعمارهم ما بين (١٨ ـ ٣٣ سنة) في الجامعات الخمس .

١ . ٦ . ٤ الحدود الموضوعية

اقتصر موضوع هذه الدراسة في التعرف على مستوى قيم المواطنة التالية فقط :(المشاركة، النظام «التقيد بالأنظمة والتعليمات»)، ومدى إسهامها في تحقيق الأمن الوقائي، نظرا لأهميتها القصوى في هذا المجال، وقد تم اختيار هذه القيم دون غيرها للأسباب التالية :

١ ـ تعدّ هذه القيم مرآة تعكس السلوك الظاهري للفرد أثناء التعامل والتعاون مع الأجهزة الأمنية من قبل المواطن من ناحية، ولصعوبة بحث بقية منظومة قيم المواطنة الأخرى في بحث واحد من ناحية أخرى .

٢ ـ الإحساس والملاحظة الشخصية للباحث من خلال خبرته الميدانية والإدارية التي تزيد عن ثلاث عشرة سنة في مجال أعمال السلامة والحماية المدنية .

٣ ـ الاستئناس برأي مجموعة من الخبراء والمختصين في هذا المجال، حيث تم عمل استمارة استقصاء لهدف تقييم مدى أهمية هذه القيم لموضوع الدراسة، وتم توزيعها على عدد(١٨) خبيراً ومختصاً في كل من جامعة الملك سعود وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كما يتضح من الملحق رقم (٢،١) وكانت نتيجة الاستقصاء كالأتي :

أ ـ حصلت قيمة المشاركة على تكرار مهمة جداً بنسبة ٩٤٪، ومهمة ٦٪ .

ب ـ حصلت قيمة النظام على تكرار مهمة جداً بنسبة ٨٩٪ ، ومهمة ١١٪ .

ج ـ حصلت قيم أخرى على النسب التالية : قيمة المحافظة على الممتلكات العامة على تكرار مهمة جداً بنسبة ٣ , ٧٢٪، ومهمة ٧ , ٢٪ . كذلك حصلت قيمة كل من (الوعي، الغيرة على الدين والوطن، التعاون والتناصح، الثقة المتبادلة) على تكرار مهمة جداً بنسبة ٦٪ لكل واحدة منها، كما حصلت قيمتي الانتماء وحب الوطن على تكرار مهمة جداً بنسبة ١١٪، وقيمة المسؤولية على تكرار مهمة جداً بنسبة ١١٪ .

د ـ يتضح مما سبق حصول قيم المواطنة موضوع الدراسة (المشاركة،النظام)على درجة مهمة جدا على التوالي بنسبة (٩٤٪، ٨٩٪)، وهذه نسب مرتفعة جدا، مما يؤكد أهمية هاتين القيمتين وإسهامها في مجال الأمن الوقائي بمفهومة الشامل .

١ . ٧ مفاهيم ومصطلحات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة عدداً من المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها، وهي على النحو التالي :

١ ـ القيمة

القيمـة لغة : هي«كلمـة تدل على قيمة الشيء، فقد ذكر أنيس وآخرون في المعجم الوسـيط (١٩٧٩م) أن قيمـة الـشيء هـي قدره، وقيمة المتـاع هي ثمنه، يقـال : ما لفلان قيمـة، أي ما له ثبات ودوام على الأمر» ص٧٦٨ . فالقيمة تدل على الشيء الذي يحمل في ذاته منفعة أو وزناً أو ثمنا، « وقد أشـار الغامدي (٢٠٠٩م) أن القيمة تعنـى قدر الشيء أو قدر مكانة الفرد، ومعناها الاقتصادي الثمن» ص٢٣ .

أما في الاصطلاح فإن للقيمة عدة تعريفات، منها :

ـ نجـد أن « فهمـي(١٩٩٩م) أخذت بالتعريف الفلسـفي للقيم على أنهـا لفظ يطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته لاعتبارات سيكولوجية واقتصادية وأخلاقية وجمالية» ص٣٠ .

ـ يعرفهـا روكيتـش Rokeach في«الـكافي(٢٠٠٥م) بأنهـا اعتقـاد يعبر عن تفضيل شـخصي أو اجتماعي لسلوك أو غاية من الغايات بدلاً من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة» ص٥٠

ـ تعريـف القيـم لـدى «الغامـدي (٢٠٠٩م) بأنهـا مفهـوم يتبناه الفـرد لاعتقادِ بصحتـه عقلياً ووجدانياً، وربما إيمانياً، فهي حالة عقلية ونفسية ووجدانية» ص٢٣ .

ـ ويعـرف الباحـث القيم في هذه الدراسـة (إجرائيا) بأنها : مجموعة من التفضيلات الإنسـانية، الفطرية أو المكتسبة، المبنية على أسس عقدية أو اجتماعية وثقافية أو أخلاقية، تشكل لدى الفرد قناعـة وإدراكاً بأهميتهـا بصورة تجعل منها إطاراً مرجعياً لديه، تحدد تفاعله وسـلوكه مع البيئة التي يعيش فيها .

٢ ـ المواطنة

تشـمل المصطلحات المرتبطة بمفهـوم المواطنة:(الوطن،المواطن، المواطنـة)، وتعريفها على النحو التالي :

أ ـ الوطن :

ـ الوطـن في اللغـة : جـاء في القاموس المحيط كما أشـار لذلـك « الفيروز أبادي تحقيـق البقاعي (١٤٢٠هـ) بـأن الوطن هـو : منزل الإقامـة، وأوطن : أقام، واسـتوطنه : اتخـذه وطنا، يقال مواطـن مكـة : مواقفها» ص٢٧٢ . ويقال توطن الأرض : اتخذها وطناً، وواطن القوم :عاش معهـم في وطـن واحد . وخلاصة القول يذكر «موسـى(٢٠٠٥م) أن الوطن في اللغة العربية : هـو مكـان إقامـة الإنسـان، ومنـزل سـكناه ومقره الدائم، وإليه انتماؤه، سواء ولد فيه أم لم يولد» ص٢٥.

ـ الوطن اصطلاحاً : عرف صاحب الموسوعة الفقهية الميسرة الوطن الأصلي كما ذكر في الزيات والنجـار(١٩٨٠م) : بأنه «البلد الذي ولد فيه الإنسـان أو الذي اتخـذ له فيه بيتاً وزوجة يأوي إليها، وهو يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل أو لاستطابة هواء ونحو ذلك» ص١٤٢.

ب ـ المواطن

بنـاء عـلى تعريف الوطن فقد تم اشـتقاق تعريـف المواطن كما ذكر موسـى(٢٠٠٥م) بأنه: «الإنسان الذي اتخذ له بلدا وموطنا، سواء ولد فيه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل، ويمثـل لبنة قويـة في ذلك الوطن، فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واسـتقراره، ويرتبط بمواطني ذلـك البلـد في تحقيـق مصالحهـم العامـة والخاصـة، ليسـهموا في تنميـة وطنهـم، وبنـاء مجتمعهم» ص٢٤.

ج ـ المواطنة

مأخـوذة من المشـاركة والمفاعلة، فقد عرفها سـفر(١٤٢١هـ) بأنهـا : « انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ وأخلاق، لتصبح سـلوكا في حياة الفرد وضميره الذي يشـكل جزء من شخصيته

وتكوينـه، وتقوم بدور في بقاء الإنسـان خادمـا لقومه، بانيا لحضارتهم، وإن شـق عليه ظلمهم، وتخلفهم» ص٩٠ .

ويعرف الباحث المواطنة (إجرائيا) بأنها : المشـاركة والارتباط الكامل بين الإنسـان ووطنه المبني على أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومسـاواة، ينجم عنه شـعورا بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن، في ظـل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات .

وباختصـار فالمواطنة هـي : التفاعل الايجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسـة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن.

٣ ـ الشباب

عرفـت « الجمعيـة العامة لمنظمـة الأمم المتحدة (٢٠٠٣م) الشـباب بأنهـم : الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥:٢٤) سنة.

ويعرف الباحث الشـباب في هذه الدراسـة (إجرائيا) بأنهم : الطلبة السعوديون « المنتظمون المقيدون» في جامعات المملكة العربية السعودية الذين تتراوح أعمارهم بين(١٨:٣٣) سنة، وهي الفترة التي تتصف بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية .

٤ ـ الأمن الوقائي :

أ ـ الأمـن : الأمـن في اللغـة : أصـل الأمن في اللغة كما ذكـر « ابن منظور (د.ت) بأنـه : طمأنينة النفس وزوال الخوف» ج٥،ص١٦٢.

ـ الأمن في الاصطلاح : يعرف«الشـقحاء (٢٠٠٤م) الأمن بأنه : اطمئنان الإنسان لانعدام التهديـدات الحسـية له ولحقوقه، وتحرره مـن القيود التي تحول دون اسـتيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية» ص١٤.

ب ـ الوقاية :

ـ الوقاية في اللغة كما ذكره الرازي(٢٠٠٤م) بأنها : «مأخوذة من الفعل وقى، بمعنى الحماية والحفاظ، يقال : وقاه الله أي حماه وحفظه من كل سوء»ص٣٥٣.

ـ أما تعريف الوقاية في الاصطلاح فقد عرفها أبو حسان (١٩٨٧م) « بأنها : كل عمل أو إجراء يـؤدي إلى التقليـل أو الحد من الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى اتباع سـلوكات إجرامية، أو القيام بأعمال تُعدّ قانوناً أو عرفاً سلوكات منحرفة أو شاذة »ص١٢٦ .

ج ـ ويعـرف الباحث الأمـن الوقائي (إجرائياً) بأنه : مجموعة الإجـراءات والاحتياطات، وكل ما من شأنه ضمان توفير الطمأنينة والسلامة للضرورات الحياتية للإنسان، ولبقية احتياجاته الماديـة والمعنوية الأخرى ووقايتها من أي مصدر تهديد أو خطر، من خلال التعاون المتبادل والمثمر مابين الفرد والمجتمع وأجهزة الدولة المختلفة .

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للدراسة

٢ . ١ الإطار النظري .

٢ . ٢ الدراسات السابقة .

الفصل الثاني
الخلفية النظرية للدراسة

٢ . ١ الإطار النظري

٢ . ١ . ١ القيم

تمثل منظومة القيم إحدى المكونات الأساسية لطبيعة السلوك الحياتي للانسان في أي مجتمع من المجتمعات منذ القدم وحتى هذا العصر، فهي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، فتتأرجح الحياة بين القيم الإيجابية والسلبية، فإذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في تطور وعطاء، وإن حدث العكس كانت الأنانية والركود، والزهد في العمل والتخلف وعدم الاستقرار .

لقد شكلت القيم على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها العامل الهام الذي يساهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره، كونها مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي، والعمل كموجهات للإنسان نحو غايات لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها بديلاً عن غيرها (عقل،٢٠٠١م، ص١٥) . لذا فمهما اختلفت القيم باختلاف المذهب أو الطبقة في النسق الاجتماعي، فإن قيماً معينة تظل ذات صبغة ملزمة اجتماعياً لجميع الأعضاء، رغم أن بعضهم قد يفشل في تحقيقها في سلوكه الفردي أو في شريحة أو فئة دون الأخرى، فقيمة الأمانة تعتبر هامة وملزمة للجميع بعدم انتهاكها اجتماعياً، رغم أن البعض قد يفشل في الالتزام بها كحالات فردية، وهذا يشير إلى أن التقيد بالقيم يعتبر ملزماً اجتماعياً ولو بصورة نسبية، كما تعتبر القيم من روافد وحدة وثقافة المجتمع، لأنها تعمل على إقامة نقاط التقاء متفق عليها من قبل جميع شرائح المجتمع على اختلاف أطيافهم، من خلال دورها في تمكين الأفراد لإدراك الأمور من حولهم، والتفاعل مع البيئة الاجتماعية المحيطة ليتم على ضوء ذلك تحديد سلوكاتهم (فهمي،١٩٩٩م،ص١٣٧) .

لذلـك فـإن منظومـة القيم التـي يتبناها الفرد والمجتمـع والدولة هـي في حقيقتها المحرك الأساسي لأفكار وأفعال هذه الأطراف جميعاً، إضافة لذلك فهي تمثل المكوّن الأساس لشخصية المجتمـع والأمة، والملهم الحقيقـي لها، والقوة الدافعة نحو المحافظة عـلى البقاء والنمو والتطور (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٥)، فمثلا عندما تكون قيم المشاركة والتعاون مطبقة على أرض الواقع بين المواطن والدولة ممثلة في أجهزتها الأمنية والمدنية المختلفة، وبقية مؤسسات المجتمع الأخرى، فإن ذلك سيسـاهم في تعزيز كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والسلامة العامة بصورة لم تكن تتحقق في حالة غياب هذا التفاعل والمشـاركة، ولهذا الجانب مظاهر سلوكية متعددة منها : التقيد باتباع اللوائح والتعليمات الوقائية أثناء ممارسة المواطن لأنشطته الحياتية المختلفة، المشاركة في تحقيـق الأمن في جميـع المجالات، المحافظة على الممتلكات العامة، على اعتبار أن ممارسـة هذه السلوكات تصبح قيمة ثقافية لدى المواطن، وسلوك حضاري عملي وتلقائي على أرض الواقع، يكون الدافع لذلك حب الوطن والحرص على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والحياة الكريمة لكافـة أبنائه على أسـاس العدالة الاجتماعية وسـيادة القانون، مما يعزز مكانـة الوطن والأمة بين الأمم الأخرى .

إن المتغـيرات المعـاصرة كظاهـرة العولمـة وما صاحبها مـن تحديات غير مسـبوقة مدعومة بمظاهر تقنية النانو تكنولوجي « الأجهزة التكنولوجية فائقة الصغر»، ووسائل تقنية الاتصالات والمعلومـات والفضـاء المفتوح وزوال الحدود بين الشـعوب، وتعدد المصالـح واختلاف مواقع القوى العالمية، أقترنت بصراع محتدم، وسـعي محموم من أطراف معادلة القوة والمصالح العالمية إلى تذويب وتغييب قيم وثقافة الطرف الأضعف بما يحقق مصالح الطرف الأقوى .

ولعـل مـن أخطـر التأثيرات لهـذه الظواهر تأثيرها السـلبي عـلى البعد الثقافي للشـعوب وقيمهـا من خلال : تشـويه صـورة القيم المحليـة ووصفهـا بالتخلف والرجعية وعـدم قدرتها عـلى التجديد المتوازن، افقاد الأسرة لقيمتها باعتبارها مرجعية ضابطة للقيم والسـلوك، زعزعة قيـم المواطنـة كإضعـاف الولاء والانتـماء الوطني لدى المواطـن تجاه وطنـه.. وغيرها(الدعيج ; سلامة،٢٠٠٧م،ص٢٠)، (درويش،٢٠٠٩م،ص١٣)

عليه يتضح الدور الأساسي الذي تلعبه القيم في توجيه ميول وطاقات المجتمعات والأمم،

لاسيما عندما توفر الدولة لهذه القيم المناخ المناسب لممارستها عملياً، عندها تصبح القيم سلوكا حضاريا من المواطن تجاه وطنه تمارس بصورة تلقائية وبرقابة ذاتية، فتكون المصدر والموجه والقانون والمعيار والضابط المنظم لأفكار ومشاعر وجهود وطاقات وموارد الأفراد والمجتمعات والأمم عبر التاريخ، فعلى سبيل المثال : عندما تأصلت وتجسدت منظومة القيم الإسلامية الحضارية في عهد الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين من بعده، تمكنوا من صناعة حضارة وبناء أمة جديدة لم تكن موجودة من قبل وفرضت نفسها على الحضارات الأخرى(الغامدي،٢٠٠٩م، ص٢٨).

ومن الأمثلة المعاصرة والرائدة الموضحة لدور القيم في بناء الأمم والشعوب، تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وما عانته من أهوال تفوق الوصف، حيث بدأت الدولة اليابانية بتفعيل منظومة قيم المواطنة لدى شعبها بصورة تتناسب مع طموح الهدف والغاية السامية المستقبلية للأمة اليابانية ومن هذه القيم :(المشاركة، الفريق الواحد، الحرية، العدالة، تكافؤ الفرص، الشفافية، سلوك الفرد لا يتعارض مع المصلحة العامة، المرونة، الطموح، دعم القيادات الصالحة والوقوف ورائها) مما جعلها تحقق طموحها وتصبح دولة عظمى، بفضل تضافر الجهود المخلصة والمشتركة من المواطن والمجتمع والدولة الهادفة لتحقيق مصلحة الوطن أولا، وقد لعبت فئة الشباب دورا بارزا ورئيسا في تحقيق ذلك (كادو واكي،١٩٩٠م،ص٧٠) .

إن الوصول إلى هذه الغاية الهامة ليس بالأمر السهل، حيث تواجه القيم العديد من المعوقات والتحديات المتعددة، وغير المسبوقة في جميع المجالات الاجتماعية والأمنية والثقافية وغيرها، مما جعل لهذه المتغيرات والظروف نتائج سلبية على جميع دول العالم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة على دول وشعوب الدول النامية، ومنها دول العالم العربي بوجه عام ودول الخليج بوجه خاص . فقد أكدت الدراسات أن دول هذه المنطقة شهدت تغيراً ماديا واجتماعياً وثقافيا بدرجة غير متوازنة مع قيمه وإمكاناته، فكان هناك تحضر وتطور مادي في ظل مظاهر العولمة والتقنية والاتصالات في جميع المجالات، على حساب بعض القيم والمعتقدات والتقاليد، فظهرت تلك الفجوة التي أدت إلى تشويه بعض جوانب القيم الثقافية المحلية الوطنية، وهذا بدوره أثر على تركيبتها القيمية، مما أثر سلباً على سلوك بعض فئات المجتمع في هذه الدول كفئة العاطلين أو

المهشمين من الشباب، لعل من أخطر هذه الآثار ضعف أو تدني مظاهر المواطنة لدى هذه الفئات تجاه أوطانها (غانم،١٩٩٩م،ص٣) . فمثلا استخدام البعض السيء لشبكة الانترنت وخاصة فئة الشباب أثّرً سلباً على مستوى بعض القيم لديهم، بل إن البعض استغل هذه الخدمة في ارتكاب الجرائم أو نشر الأفكار المنحرفة المخلة بالأمن .

لذا يرى الباحث أن هذه المتغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم، سواء على المستوى العالمي أم على المستوى المجتمعي المحلي، كان لها أثر كبير على نسيج العلاقات في المجتمع الحديث، بل على عوامل الاستقرار والتنمية في جميع المجالات، وهذا الأمر يشكل ناقوس خطر للدول الرشيدة والشعوب الحية، مما يحتم مراجعة الخطط الوطنية القائمة في كل مجتمع بما يتناسب مع الموقف والظروف، من خلال إعادة رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية بموضوعية وشفافية للاستفادة من النواحي الإيجابية لهذه المتغيرات، وفي نفس الوقت تجنب الآثار السلبية لها على منظومة القيم في المجتمع، وفي مقدمتها قيم المواطنة التي تمثّل في الحقيقة دعامة جوهرية من دعائم الأمن، ووسيلة هامة من وسائل تعزيز الوقاية من الأخطار أيا كان مصدرها، إن هذه القيم هي عماد بقاء الأمم، بل واستمرارها ورقيها وتطورها .

أولاً: مفهوم القيم

يُعدّ مفهوم القيم من المفاهيم المتعددة والمختلفة المعاني، ولعل مرجع ذلك التعدد هو تعدد المجالات التي يستخدم فيها هذا المفهوم. فقد استخدمه علماء الاقتصاد، وعلماء الاجتماع، وعلماء الفلسفة وعلم النفس، ورجال الدين والسياسة والفن وغيرهم، فمنهم من يرى القيم مرادفة للأهمية، ومنهم من تعامل معها على أنها معتقدات، ومنهم من رأى أنها معايير أو أحكاما تفضيلية تتضمن ما يجب على الناس أن يفعلوه . إلا أن هذه التعاريف تشترك في المضمون وهو أن القيمة تدل على كل شيء يحمل في ذاته منفعة أو وزناً أو ثمناً، كما أنها تمثل مصطلحاً تجريدياً يطلق على الموضوعات التي يعتبرها الشخص مهمة، فهي جزء من التنظيم الذي يسيطر على سلوكنا، ويعكس حاجاتنا واهتماماتنا وأهدافنا، إضافة إلى أنها تعكس النظام الاجتماعي والثقافي الذي نعيش فيه (غانم،١٩٩٩م،ص٣) . وعلى ذلك فقد وجد الباحث عدة تعريفات للقيم سيشير أولا إلى بعضها للدلالة فقط على تعدد وتنوع تعريف هذا المفهوم، ثم تحديد التعريف

الـذي أخذ به الباحث، ثـم تحديد نطاق بعض المفاهيم المتداخلة مـع مفهوم القيم كما يتضح من الآتي :

ـ ينظر المفهوم الفلسفي» كما ورد في المعجم الفلسفي(١٩٨٢م) إلى القيم كمقياس للخير والشر، والخطأ والصواب، فقد عرّف القيمة بأنها « لفظ يطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته، لاعتبارات سيكولوجية واقتصادية وأخلاقية وجمالية» ص١٢٢ .

ـ التعريف الاجتماعي للقيم «كما ذكره الجوهري، وآخرون(١٩٩٦م) بأن القيمة : هي التفضيلات الإنسانية، والتصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، لذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسـان الطويلة، إنها باختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفردي» ص١٦٩.

ـ عرفـت ديـاب(١٩٨٠م) القيـم بأنهـا: «الحكم الـذي يصدره الإنسـان على شيء مـا، مهتديا بمجموعـة مـن المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الـذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه وغير المرغوب» ص٥٢. ويـرى هيجان(١٤١٢هـ) بأنها: «اعتقادات عامة تحدد الصحيح من الخطأ، والأشياء المفضلة من غير المفضلة» ص٨.

ـ وعرفهـا الـكافي (٢٠٠٥م) : بأنهـا إجمـالا هـي «المثاليات التي تسـود بين الأفـراد وتتغلغل في نفوسهم، وتتوارثها الأجيال وتدافع عنها قدر الإمكان» ص١٨ .

ـ ويرى الغامدي(٢٠٠٩ م) القيمة بأنها : «الخلق الحسن القويم، فهي مفهوم يتبناه الفرد لاعتقاد لديه بصحته عقليا،ووجدانيا،وربما إيمانيا، فهي حالة عقلية ونفسية ووجدانية » ص٢٨.

عليه فإن القيم هي كل الصفات ذات الأهمية البالغة للنواحي السيكولوجية أو الاجتماعية والأخلاقية أو الجمالية، وتتصف بالصبغة الجماعية، وتعمل كموجهات للعقل والسلوك، فالقيم هنا عبارة عن معايير أو مقاييس تحدد ما هو المرغوب وغير المرغوب من الأمور والحسن والسيئ، الجميل والقبيح،كما أنها ليست معايير وصفية فحسب، بل أحكاما تقويمية(الأنصاري، ٢٠٠٦، ص٦) . إن القيم تشـير إلى تقويم ثقافي لما يجب أن يكون، كما أنها مبادئ تنعكس في كل جوانب أنماط حياة الناس، فتكوّن نظرة الفرد لنفسه، وللعالم من حوله على أساس القيم السائدة، يحدث ذلـك حتـى دون وعـي منـه، لأنه تعلـم كيف يفكـر، وكيف يتصرف على أسـاس قيم سـبق أن

خضعت للتقويم بواسطة الثقافة السائدة في المجتمع، وذلك خلال نموه وتربيته داخل الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات الأخرى (غانم،١٩٩٩، ص٧) .

مما سبق يعتقد الباحث بان القيم هي مجموعة من التفضيلات الإنسانية، الفطرية أو المكتسبة، المبنية على أسس عقدية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية، تشكل لدى الفرد قناعة وإدراكاً بأهميتها بصورة تجعل منها إطاراً مرجعياً لديه، تحدد تفاعله وسلوكه مع البيئة التي يعيش فيها .

كما اتضح أن هناك تداخلا بين مفهوم القيم ومفاهيم ومصطلحات أخرى، مما يسبب بعض الغموض لدى الباحثين، ومن أمثلة ذلك المفاهيم التالية : (الدوافع، الاتجاهات، المعايير، الأيدلوجية) . كما يرد تساؤل هل القيم نسبية أم مطلقة ؟ وعن هذه التداخلات يحاول الباحث تحديد نطاق هذه المفاهيم كما أشار لذلك بعض العلماء على النحو التالي:

١ ـ القيم تختلف عن الدوافع في : أن القيم ليست مجرد ضغوط لتوجيه السلوك، ولكنها إضافة إلى ذلك تشتمل على التصور، أو المفهوم القائم خلف هذا السلوك، بإعطائه المعنى والتبرير الملائم (خليفة، ١٩٩٢، ص٥٨).

٢ ـ ويرى بعض الباحثين ثمة علاقة بين القيم والاتجاهات (الميول) وأن كل اتجاه مصحوب بقيمة، وأن الاتجاه والقيمة جزءان لعملية واحدة، ولا معنى لأحدهما دون الآخر(دياب،١٩٨٠م، ص٢٤) . إلاّ أن البعض يرى أن القيم تختلف عن الاتجاهات في التالي :

أ ـ القيم أكثر رسوخاً وثباتاً، وأقل احتمالا للتغيير من الاتجاهات، وقد يعود ذلك إلى أن مستوى عقيدة الفرد بقيمته أعلى منها في اتجاهاته، وأن القيم أكثر أهمية في حياة الفرد والمجتمع (نشواتي،٢٠٠٥م،ص٤٨٠) .

ب ـ القيم أعم وأشمل من حيث المضمون، وأقل من حيث العدد، حيث تقدر بالعشرات، بينما الاتجاهات أو الميول أكثر عددا، حيث تقدر بالمئات والآلاف، فنجد أن قيمة معينة تشكل مجموعة من الاتجاهات، وتشكل فيما بينها علاقة قوية (خليفة،١٩٩٢م،ص ٥٩).

ج ـ القيمة تقف كمعيار ومحدد لغيرها من السلوك والاتجاه، فالاتجاه ينشأ في ظل القيم التي تتعالى على الأشياء والمواقف المحددة (الكافي،٢٠٠٥م،ص٣٢).

د ـ القيم تقوم بدور أساسي في تحقيق الذات، وتحقيق توافق الفرد، بينما نجد أن الاتجاهات تقوم بمثل هذه الوظائف ولكن بدرجة أقل، لذلك تحتل القيم موقعاً أكثر مركزية، وأهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد، خاصة إذا علمنا أن مفهوم القيم يرتبط مباشرة بالدافعية، في حين أن الاتجاهات ليست عوامل أساسية موجهة للسلوك (فهمي،١٩٩٩م،ص٩٨).

هـ ـ العلاقة بين القيم والاتجاهات ليست متسقة دائماً، فقد تتضمن قيمة معينة اتجاهات متعارضة، فمثلاً قيمة الإنجاز قد تعني للبعض أنها مبنية على التنافس في العمل مع الآخرين، بينما يعني الإنجاز لشخص آخر أنه يتم من خلال التعاون مع الآخرين (خليفة، ١٩٩٢م، ص٥٢).

٣ ـ أما القيم والمعايير: فيتضح الاختلاف بينهما « في ثلاثة أوجه هي:

أ ـ القيم توجه السلوك من داخل الفرد، فهي شخصية، في حين أن المعايير مصدرها خارجي، تتمثل في قواعد وضعت من الجماعة لسلوك أو اتجاه معين.

ب ـ القيم ترشد سلوك الشخص لغايات نهائية في الحياة، بينما المعايير ترشد السلوك في مواقف نوعية محددة بالزمان والمكان والأشخاص .

ج ـ القيم ترتب السلوكات المقبولة حسب أفضليتها، بينما المعايير تحدد ما هو مقبول من الجماعة، وما هو غير مقبول في موقف معين" (الكافي،٢٠٠٥م،ص٣٠).

٤ ـ كما أن هناك اختلاف بين القيم والأيديولوجية : حيث يتضح الاختلاف الرئيسي بينهما في أن القيم أكثر ثباتاً وتعمقاً وانتشاراً في نفوس الناس منذ القدم، بينما الأيديولوجية سريعة التغيير، وحديثة المفهوم، حيث بدأت مع الثورة الفرنسية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين قيم وتراث الأمة من ناحية وبين مصالحها ومشاكلها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية من ناحية أخرى (الكافي،٢٠٠٥م،ص٣١و٥٣) .

٥ ـ أما بالنسبة للتساؤل: هل القيم نسبية أم مطلقة ؟ . فهناك اختلاف بين العلماء وذلك على النحو التالي : يرى البرجماتيون « أو النفعيون» أن القيم نسبية، فليس هناك خير مطلق أو شر مطلق، فالخير أو الشر راجع للممارسة والخبرة . أما الفريق الآخر وهم أصحاب المثالية،

فعـلى النقيـض لما ذهب إليه النفعيـون، فهم يرون أن القيم مطلقـة لأن القيم الحقيقية هي في عالم المثل، كذلك هي ثابتة ومطلقة وفيها الخير سواء مارسها الإنسان أو لم يمارسها .

أمـا في الإسـلام فإن القيم من هذه الناحية قسـمان، الأول : قيم مطلقـة كالصدق والأمانة والعدل .. وهي التي لا اجتهاد فيها . والثاني: قيم نسبية مما ليس فيها نص، وتحتاج إلى اجتهاد، أو إجماع لإقرارها من قبل المختصين في كل عصر من العصور . هذا بالإضافة إلى أن هناك مرونة في ممارسـة بعض القيم، فمثلاً قيمة الإنفاق في سـبيل الله، يمكن ممارسـتها بصور شـتى بحسب طبيعة الموقف»(العاجز، العمري،١٩٩٩م، ص٦) .

والباحـث هنا مع الآراء التـي تتبنى أن هناك اختلاف بين مفهوم القيم والمفاهيم الأخرى المشـار لها، كما يرى أن التقسـيم الإسـلامي للقيم على ضوء ما ذكر هو الأكثر صواباً، لأن ذلك يوافق العقل والواقع، فهناك قيم نسبية تختلف درجة التمسك بها أو كيفية ممارستها من شخص لآخر، ومن مجتمع إلى مجتمع كقيم التعاون أو الإنجاز أو التنافس، كما أن هناك قيم مطلقة وعالمية توافق الفطرة السوية في كافة المعتقدات والأديان على مر العصور، كقيم العدل، الحرية، المساواة، فضلا على أن هذا التقسيم يتناسب مع خصائص القيم الإسلامية ومرونتها بصورة تجعلها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

ثانياً: أهمية القيم

ظهرت أهمية القيم في حياة الإنسـان منذ وجوده على الأرض، كما أن العديد من الفلاسـفة القدامى عرفوا مفهوم القيم وأثرها في حياة الشـعوب دون اسـتثناء، ولكنهم عبروا عنها بأسماء مسـترة مثل: الخـير، الكمال وغيرها، فمثلاً نجد أن فلسـفة أفلاطـون في جوهرها ومضمونها، فلسـفة قيـم، لذلك تعتبر القيـم من الأسـس الجوهرية والمؤثـرة في جميع ميادين الحيـاة الأمنية، الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية وغيرها على مر العصور، ولكافة شعوب وحضارات الأمم السابقة (الكافي،٢٠٠٥م،ص١٣) .

لـذا تعـد القيـم إجمالا هـي معيار محـدد لاتجاهات وسـلوك الأفـراد والدول نحـو تحقيق الأهـداف الفرديـة أو الجماعية، فهي تحدد الأهـداف والأدوار، وتضفي عـلى النظام الاجتماعي

صفة البقاء والاستقرار، كما يتصف أصحاب القيم الاجتماعية الفاضلة بأنهم أناس يميلون إلى حب المشاركة والتعاون مع الآخرين في حل مشكلاتهم، فهم ليسوا أنانيين أو انفعاليين، بل يتسم سلوكهم بالمرونة والإيجابية تجاه الآخرين(الحمادي،١٩٩٩،ص٧) . كما أن القيم ما هي إلا نتاج للتعليم الذي يتلقاه الإنسان بمفهومه الشامل أيا كان مصدر هذا التعليم، كما أن الأفراد يتباينون في قيمهم نتيجة تباين الظروف والعوامل المحيطة (نشواتي،٢٠٠٥م،ص٤٨٢).

عليه يرى الباحث أن القيم في حقيقتها عبارة عن منتجات أو مخرجات اجتماعية لمدخلات متعددة مثل نوعية التنشئة الاجتماعية، العقيدة الدينية العادات والتقاليد، إضافة لطبيعة الظروف الأخرى السياسية والاقتصادية، والثقافية، وطبيعة التفاعل والتعاون الجماعي على مختلف المستويات والفئات داخل المجتمع، حيث تلعب هذه المدخلات دوراً هاماً في تشكيل القيم والسلوك لدى الإنسان . فهي من تحدد رغبات واهتمام الإنسان تجاه مصالحه الخاصة أو تجاه مجتمعه ووطنه، وبصورة يستطيع الآخر مشاهدتها وقراءتها عن طريق السلوك والتعامل اليومي مع الآخرين، وعلى ضوء نوعية وجودة المدخلات ستكون المخرجات، وبالتالي سيظهر أثرها إيجابا أو سلباً على ممارسة قيم المواطنة من قبل المواطن تجاه وطنه، كقيم التعاون والمشاركة مع الدولة وأجهزتها المختلفة في مختلف مجالات الحياة، وفي مقدمتها مجال تعزيز الأمن والوقاية من الأخطار المختلفة .

لقد أثبتت أحداث التاريخ وعلى كافة مستويات الحضارات الإنسانية، أن لكل أمة ثلاثة مصادر أساسية تحفظ لها قوتها ونقاءها وقدرتها على الاستمرار، ومواجهة مختلف الأحداث مهما عظمت، وهي على الترتيب حسب أهميتها: الأولى منظومة القيم التي تتبناها وتعيش بها، ومقدار التمسك بها، فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة، والثانية مدى قدرتها العلمية والاقتصادية، والثالثة قدرتها العسكرية، فيتضح أن الأولى هي الأداة الرئيسة لتحقيق الثانية والثالثة (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٩) . والباحث هنا يوافق ما ذهب إليه الغامدي عن مدى أهمية القيم، فخلاصة الأمر أن الإنسان والشعوب على حد سواء تساوي مقدار ما تتبناه وتعمل به من قيم، ويتحدد مقدارها ومكانتها بين الأمم على ضوء ذلك، والشواهد في التاريخ القديم والحديث تؤكد صحة ذلك، فكانت قيم المواطنة الكاملة عندما تتوفر لها مقوماتها، وتمارس

عـلى أرض الواقع بإيمان واقتناع ذاتي من الإنسـان، من المرتكزات الهامة والجوهرية التي تسـهم في تحقيق مصالح الجميع في جميع المجالات تحت مظلة المصلحة العامة، فالقيم المبنية على أسـس وعقيـدة وأخلاق تكون سـبباً لظهور الأمة وسـيادتها ومنعتهـا، وهي ذاتها عندمـا تغيب تكون سـبب انهيار امبراطوريات وزوال أمم، كما أن ظهور شـتى أنـواع الإجرام المعاصر، والأمراض والتخلف والفساد وضعف الانتماء كان وراءه في الأساس أزمة قيم .

إن منظومـة القيـم في عصرنـا الحاضر تواجه موجـة عاتية من المتغـيرات والتحديات غير المسبوقة في التاريخ وخاصة على مستوى دول العالم النامي ومنها الدول العربية والخليجية، فمن هـذه التحديـات ما تعرضت إليه هذه الدول من غزو وتذويب ثقافي مقصود وغير مقصود، وما لذلك من تأثير سلبي في شتى مناحي الحياة : الأمنية، الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية، التقنية، والثقافيـة مما أفقد هذه الدول القدرة على المقاومة أو المسـايرة الهادفـة، فاهتز الكيان، واضطرب السـلوك، واختلت القيم الوطنية الصحيحة (عقل،٢٠٠١م،ص٦٩) . مما يحتم على هذه الدول مواجهـة هذه التحديات باتخاذ كافة الوسـائل والإجراءات اللازمة لمراجعة هذا الوضع وتحديد الأسـباب، ومن ثم اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، لهـدف المحافظة على منظومة القيم التي هي في حقيقتها منظومة وقائية من كافة مصادر الإخلال بالأخلاق والاستقرار العام، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية لأن فقدان أو اهتزاز الأمن يهدد كيان واستقلال الدول بل ووجودها .

لذا فإن الباحث يرى أن منظومة القيم عندما توفر لها الدولة الرشيدة المناخ الملائم لممارستها سـتكون لها معنى سـاميا لدى جميع أفراد وفئات المجتمع، كما أنها سـتصبح دافعاً لبروز سـلوك حضاري لهؤلاء المواطنين يخدم المصلحة العامة، من خلال ترجمة هذه القيم على أرض الواقع عند مبـاشرة أعمالهم الحياتية أينـما كان وجودهم، وعلى مختلف فئاتهم ومذاهبهم، وفي جميع المجالات المختلفـة : الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الأسرية وغيرهـا، لهدف تحقيق الصالح العام أولاً، في ظل اعتقاد راسـخ لدى الجميع بأن تحقيـق المصالح الخاصة والرفاهية لا يكون إلا تحت مظلة مصلحة الوطن العليا . إن هذا الأمر عندما يتحقق ويصبح سلوكا حضاريا للإنسان تجاه وطنه، فـإن ذلك بلا شـك يمثل جانباً مضيئاً ودعامة رئيسـة لاسـتقرار النظام العام، بـل يمكن القول بـأن ذلـك جوهر نجاح الدول في تحقيق الأمن والازدهار لشـعوبها في جميع المجالات، كون قيم

المواطنـة هي التي تحدد وتنظم علاقة السـلوك الاجتماعي والتعـاون المتبادل بين أطراف المواطنة من دولة ممثلة في أجهزتها المختلفة والمواطن والمجتمع. ولتوضيح ذلك سـيتم الإشـارة في الجزء التالي للوظائف الهامة والمتعددة التي تقوم بها القيم في كافة المجتمعات والأمم .

ثالثاً: وظائف القيم

تمثّل منظومة القيم الأركان الحيوية التي يقوم عليها أي مجتمع نظراً لما تؤديه من دور فعال، ووظائـف متعددة في ضبط السـلوك وتوجيهه، بل وفي تطور ورقي المجتمعات واسـتقرارها في جميع المجالات . إلا أن العديد من الدول سيما الدول النامية تعاني من تحديات مختلفة، نتج عنها أثارا سلبية على منظومة القيم ووظائفها لدى الإنسان، من صورها : تبدل المفاهيم لدى البعض تجـاه تلـك المنظومة، تدني أو غياب ممارسـة قيـم المواطنة على أرض الواقع مـن قبل المواطن تجاه وطنـه، ممـا جعل المواطنـة تعيش في أزمة . إن ذلـك يتضح جليا من خلال تغـير المفاهيم القيمية للإنسـان على مسـتواه الشـخصي أو على مسـتوى الدول والأمم سـيما في عصر الفضاء المفتوح والتقنية الهائلة والمتجددة، فقد تبدلت قيم التعاون والتمازج إلى الإقصاء والانفراد، ومن التعاون والتراكم الحضاري الإنسـاني إلى التصـارع والتدافع، ومن احترام الآخـر إلى العمل على تذويبه ودمجه في ثقافة الطرف الأقوى (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٥) .

إن هـذا التبـدل في مفاهيم القيم لدى الإنسـان، سـيكون له آثاراً سـلبية ومتعددة على كافة جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية وغيرها، لعل من أخطرها ما تتعرض له قيم الإنسان تجاه وطنه، كتراجع انتماء الإنسان لوطنه الأم أو تغيره لطرف آخر، أو غياب السلوك الحضاري لدى المواطن تجاه أنظمة ومكتسـبات وموارد وطنه أثناء ممارسـته لأنشـطته الحياتية في جميع المجالات والمسـتويات، بل الأخطر من هذا كله انحراف الفكر وتشـوه المعتقد لدى البعض فأصبـح الولاء والانتماء عند هؤلاء لصالح أطراف خارجية على حسـاب أمن واسـتقرار الوطن الأصـلي ومصالحه العليـا، في ظل ظروف وعوامـل مصاحبة بررت خطأً هـذا الأمر، كمتغيرات عـصر العولمـة وما نجـم عنها من : اهتزاز السـيادة الكاملـة للدول في ظل المنـاخ العالمي الجديد، وانصهـار الحدود بين الدول، وتشـابك المصالح، وفيضان الغزو الثقـافي الذي طال معظم أنحاء المعمورة، وبصورة يسـتحيل مواجهته أو العيش في عزلة عنه، وتزامن ذلك مع فشـل العديد من

الدول في استشراف المستقبل ومتغيراته، مع سوء التقدير والاستعداد لهذه العوامل والمتغيرات، إضافة لعدم إشباع رغبات وحاجيات مواطنيها الأساسية فضلا عن تحقيق الرفاهية لهم .

إن الاعتناء بتفعيل وظائف القيم لدى الإنسان، من قبل الدول، والعمل على توفير المناخ المناسب لممارستها على أرض الواقع أمر ضروري لحماية وصيانة منظومة القيم من الانحراف، ولكي تؤدي هذه وظائفها السامية سواء على مستوى الفرد أو المجتمعات والأمم، وقد أشار العديد من المختصين والمفكرين إلى أن أهمية القيم تظهر جليا من خلال التعرُّف على وظائفها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع والدول، وذلك على النحو التالي :

١ ـ المستوى الأول : وظائف القيم على مستوى الفرد

تشكل القيم في حياة الفرد ركنا أساسيًا لضبط وتحديد سلوكه في جميع المجالات، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

١ ـ تشكل القيم المصدر الأساسي لما يصدر عن الإنسان من مشاعر وأحاسيس وأفكار وطموحات وأمان، ومن ثم تترجم لأقوال وأفعال، فهي تميزه عن غيره من الناس (الغامدي، ٢٠٠٩م،ص٢٦).

٢ ـ تعمل القيم على وقاية الفرد من الانحراف، وتحقيق الرقابة الذاتية للإنسان في جميع أنشطته أينما كان تواجده وأيا كان نشاطه، بصورة تمنعه من الإخلال بالأمن والسلامة العامة أو الإضرار بالمصلحة العامة للوطن والمجتمع (عقل،٢٠٠١م،ص٧١).

٣ ـ تشكل القيم مفاهيم ومعتقدات مشتركة تسهم في بناء نظام اجتماعي أخلاقي يوفر حياة مستقرة وعادلة وكريمة (نشواتي،٢٠٠٥م، ص٤٨٣).

٤ ـ تساهم القيم في تشكيل وبناء حياه الفرد وتكوين الأفكار والمبادئ والمفاهيم التي يستطيع الفرد أن يقبلها، ويستوعبها، نحو القضايا المختلفة مثل: القضايا السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأمنية (عقل،٢٠٠١م،ص٧٠).

٥ ـ أن القيم تعطي حافزاً للإنسان من أجل إشباع حاجاته الأساسية، وتحقيق ذاته ومكانته

في المجتمع، فالقيم هي التي تعطي للأشياء وزنها وأهميتها، وتشكل دافعاً حيوياً للسلوك الإنساني (فهمي،١٩٩٩م،ص١٠٦).

٦ ـ تمثل القيم الأساس والمرتكز المحرك لسلوك الإنسان، لأن القيم الإيجابية إذا غابت أو تضاربت في النفوس، فإن الإنسان يغترب عن ذاته، ويفقد دوافعه للعمل، وتقل إنتاجيته، ويضطرب فكره وسلوكه، فبقدر تمكن القيمة الإيجابية من نفس الإنسان تكون قوة تمسكه بها، والعكس صحيح، كما أن لكل سلوك مرتكزاً عقدياً يقوم عليه كما في الشكل التالي (الغامدي، ٢٠٠٩م،ص٢٧) .

الشكل رقم (١)

عقيدة + عادات وتقاليد + بيئة ← فكرة ← قيمة ← سلوك

٢ ـ المستوى الثاني : وظائف القيم على مستوى المجتمعات والأمم : تتضح أهمية القيم في هذا الجانب من خلال وظائفها التالية :

١ ـ القيم إجمالاً تكوّن باعثا على السلوك الخلاّق القويم، كما أنها واعدة دائما إلى غد أفضل، فالحضارات والأمم الآمنة المستقرة، لا تقوم إلاّ على العقيدة، والقيم، والمثل والأخلاق قبل كل شيء (الكافي،٢٠٠٥م،ص١٤) .

٢ ـ القيم تحفظ للمجتمع تماسكه وقوته، كما تحدد له أهدافه ومثله العليا، ومبادئه الثابتة، التي تضمن انتظام حياة الأفراد والجماعات في سلام وأمان (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٩).

٣ ـ تلعب القيم دوراً هاماً على مستوى الإنسانية، فهي تدعو إلى التعاون والمشاركة، ونبذ التمييز العنصري، سواء على مستوى الأفراد أو الشعوب والدول، فالتعصب بأنواعه السياسي والطائفي والمذهبي، مدخل للتشرذم والفتن، وعدم الاستقرار واهتزاز قيمة الأمن والسلامة العامة، مما يؤدي إلى الإخلال بالتنمية بمفهومها الشامل (عقل،٢٠٠١م،ص٧٣) .

٤ ـ تعمل القيم على ضبط السلوك والفكر، وترشيد الثقافة المتعددة، كما تعمل على استثمار أعمال

وسلوك الإنسان وسائر موارد وطاقات الوطن، وتوجيهها نحو التنمية الشاملة التي تخدم الجميع على مبدأ العدل والمساواة (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٩). فكلّما كانت قيم المواطنين وعاداتهم وعقائدهم في أي مجال تدفعهم بإيجابية إلى التعاون والمشاركة مع جهود وأعمال أجهزة الدولة المختلفة كلما انعكس ذلك على مباشرة تلك الأجهزة لأعمالها بإيجابية وفعالية عالية، فمثلا تدفع قيم المشاركة والتقيد بالنظام العام تلقائيا المواطن للإبلاغ عن أي سلوك منحرف، يضر بمصالح الوطن والمجتمع .

٥ ـ تعتبر القيم معياراً للتمييز بين السلوك المقبول والسلوك غير المقبول (الخطأ)، وبالتالي تعزيز السلوك الإيجابي، ومقاومة السلوك السلبي، كما أنها مستمرة عبر العصور، فهي بهذا تحافظ على هوية المجتمعات والأمم (عقل،٢٠٠١م،ص٧٣) .

٦ ـ إن القيم أداة لتحقيق الرقابة الذاتية والتوازن النسبي بين الضبط الاجتماعي والرسمي، وبالتالي فهي تحقق العدالة الاجتماعية، وتدعم المسؤولية الفردية والعامة والانتظام في السلوك ضمن قنوات معروفة ومقبولة.

٧ ـ تشكل القيم المصدر الأساسي الذي يحفظ للدول والأمم قوتها ونقاءها وقدرتها على الاستمرار، فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة في حالات الأخطار والأزمات، كما أنها القوة التي تحتضن مصادر القوة الأخرى للأمم عبر التاريخ، وهي القوة العلمية والاقتصادية، والعسكرية، فتصبح هي الأداة الرئيسة لتحقيق بقية القوى الأخرى (الغامدي، ٢٠٠٩م،ص٢٩) .

٨ ـ تمثل القيم إطاراً مرجعيا يحدد طريقة التعامل بين أعضاء المجتمع في إرساء قواعد تطوير وضبط وتنظيم المجتمع في جميع المجالات، وفي مقدمتها مراعاة إجراءات تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، لأن ذلك يمثل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها بقية مجالات التنمية الأخرى، وبدون هذا الدستور لا يرجى للحياة الاجتماعية أن تسير في مسارها الطبيعي (دياب، ١٩٨٠م،ص١٥١).

٩ ـ القيم الفاضلة لدى الشعوب تقوم على أسس عامة، من أهمها العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون، مما يدفع الإنسان إلى أن ينشط للحياة، ويتقن العمل ليس لمجرد كونه وسيلة

للكسب فقط، بل يصبح سلوكا حضاريا، وخدمة اجتماعية يجب أداؤها بأمانة، ليزدهر الوطن، ويرقى المجتمع الذي هو جزء منه .

١٠ ـ تحث القيم الإيجابية على التضامن والمشاركة المجتمعية والابتكار والتطوير لما يخدم الصالح العام وبناء الأوطان، فكل ضرر يلحق بأي جزء من ذلك البناء، إنما يعني تحطيما لقيم وعوامل الوحدة والاستقرار للوطن وأهله، بل هو تحطيم لأهم ركيزة من ركائز بناء الأمم والأوطان وهو الإنسان .

١١ ـ القيم تمثل رموز أو صور المجتمع في عقول الآخرين، فهي تعبر عن ذاتية الشعوب وأخلاقها،وقراءة مدى تطورها وقوتها أمام الأمم الأخرى في جميع المجالات، الأمر الذي يكون له الأثر البالغ في تعامل الدول والشعوب مع بعضها البعض، كما أنها تساعد في عمليات التقييم والمقارنة حول ما إذا كان طرف ما على حق وذو كفاية مثل الآخرين أم لا (الحسنية،٢٠٠٥م،ص٨) .

١٢ ـ تعد منظومة القيم من أهم مقومات المواطنة في الدولة الرشيدة، كما أنها من سمات المجتمعات المتطورة ومصدرًا للسلوك الحضاري، كونها المعيار المحدد للحقوق والواجبات، بل هي المحرك الرئيس للوصول إلى ترجمة المواطنة على أرض الواقع، وبالتالي فإن تطوّر المجتمع واستقراره يتوقّف على مدى ممارسة قيم المواطنة الكاملة من قبل جميع شرائح وفئات المجتمع (دسوقي، ٢٠٠٠م، ص١١) .

مما سبق يرى الباحث أن القيم عامل رئيس لا يمكن تجاهله أو إغفاله في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً لأهميتها البالغة في رسم سلوك المواطنين واتجاهاتهم حيال تعاونهم مع الدولة فيما يحقق مصالح الجميع . ويبدو أن فشل العديد من الدول وعجزها عن تحقيق أهدافها، يعود بالدرجة الأولى إلى أنها لم تأخذ في الاعتبار تفعيل قيم المواطنة لدى أفراد شعبها، من خلال توفير المناخ المناسب لذلك، فكما أشرنا سابقاً يجد المتتبع لجهود اليابان مثلاً، في تعزيز واستثمار النسق القيمي لشعبها، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، بأنها قد نجحت نجاحا باهرا في تفعيلها لقيمها بصورة تتناسب مع الموقف التي تعيشه وطموح الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، مما جعلها تصبح دولة عظمى في الإنتاج وبجودة تنافسية لا مثيل لها في أقل من أربعين عاما، في الوقت التي

حافظت بفخر واعتزاز على قيمها وثقافتها، من خلال استثمار قيم المواطنة لدى شعبها، لهدف تحقيق مصلحة الوطن أولا، والحرص الدائم على سمعته وتطوره واستقراره في جميع الظروف والأحوال.

إن أهمية القيم وما تقوم به من وظائف سامية في حياة الأمم والشعوب والأفراد، تتضح جلياً عندما تتوفر لها المقومات والظروف الملائمة التي تسهم في تأصيل وتعميق هذه القيم، ومن ثم ممارستها على أرض الواقع وليس مجرد شعار يرفع، وقد أشار البعض إلى أن تحقيق ذلك يتوقف على عاملين، هما:

الأول : قدرة الحكومة الرشيدة على مد جسور الثقة بينها وبين الجماهير في جميع المجالات المختلفة، في مناخ يسوده الأمن والاستقرار والتطور، إضافة إلى مدى اهتمامها برفاهية المواطنين وحل مشكلاتهم .

والثاني : طبيعة القيم والمبادئ الاجتماعية التي تقوم عليها حياة الأفراد، وعلاقة بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالدولة وأجهزتها المختلفة (سرحان، ٢٠٠٢، ص١١٥).

عليه يرى الباحث أنه عندما يتحقق هذان العاملان سنصل إلى نتيجة هامة وهي توفر المناخ العام الذي يتمتع فيه المواطن بحقوقه كاملة في كافة المجالات، في ظل سيادة العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون والمساواة، لأن توفر ذلك يؤدي إلى نتيجة هامة وجوهرية أخرى، وهي قيام الحجة ومشروعية المساءلة لكل من يهمل، أو يتراخى في تقديم واجباته تجاه وطنه ودولته ومجتمعه في جميع الظروف والأحوال .

كما يعتقد الباحث أن العرض السابق لأهمية القيم يؤكد على أن غياب تفعيل القيم وممارستها عملياً من قبل الجمهور تجاه الوطن، يجعل تنفيذ مهام الأجهزة الأمنية وغيرها من مؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى في غاية الصعوبة، بل يكون تحقيق الأهداف على الوجه المطلوب أمراً مستبعدا، إن لم يكن مستحيلاً، لاسيما في ظل الظروف المعاصرة غير المسبوقة في التاريخ، وذلك لافتقار هذه الأجهزة لأهم مقومات نجاحها، وهو غياب ممارسة المواطن لقيم المواطنة، كعدم المبالاة وتدني مستوى مشاركته وتعاونه في تحمل مسؤولية حفظ الأمن والسلامة العامة، أو عدم تقيده بالنظام واللوائح والتعليمات الوقائية من الأخطار المختلفة في جميع مجالات الحياة .

مما يؤدي إلى فقد الأجهزة الأمنية لعامل جوهري يسهم في نجاحها أثناء أدائها لمهامها على أكمل وجه، وهذا العامل هو خاصية الانتشار الطبيعي والتعاون التلقائي للمواطن المتواجد في جميع أجزاء الوطن، وفي جميع الظروف والأحوال خاصة في مجال جمع المعلومات وكشف غموض وملابسات السلوكات المشبوهة، أو الجرائم والأخطار المختلفة قبل أو بعد حدوثها، أو مواجه حالات الطوارئ والأزمات التي يستحيل على الأجهزة الأمنية وحدها القيام بذلك مهما كان لديها من إمكانات .

رابعاً: تصنيف القيم

يكاد يجمع المختصون والمهتمون بدراسة القيم في شتى مواقعهم على صعوبة تصنيف القيم، فهناك تصنيفات متنوعة ومتعددة بقدر تعدد نظرة العلماء لأساس تصنيفها والمجالات التي تنطلق منها، فنجد القيم في الدين، في الأخلاق، في الجمال، في العادات والتقاليد والثقافة، وفي كل ما يتعلق بأمور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها (سفيان، ١٩٩٨،ص١٤) .

كما يظهر أثر هذه القيم من خلال سلوك الإنسان في أنشطته الحياتية كفرد في أسرة وكمواطن في أمة وكعضو في مجتمع إنساني، فترتبط قيمه بوجه عام بقيم المجتمع الذي ينتمي إليه مع احتفاظه بفرديته واستقلال شخصيته ببعض القيم الخاصة، كما أن القيم مصطلح متعدد التصنيفات ومحاط بكثير من التداخل والتنوع .

لقد تبين للباحث أثناء اطلاعه على الأدبيات التي سعت إلى توضيح أسس تصنيف منظومة القيم، أن هناك عدة تصنيفات تعتمد على أسس متشابهة إلى حد كبير، لذا حاول الباحث جمع وترتيب هذه التصنيفات من خلال الرجوع لما ذكره العديد من الباحثين والمختصين في هذا الشأن، فقد أشار كل من :

(محمد، ٢٠٠٨م،ص٧١)، (الكافي،٢٠٠٥م ص٣٣)، (غانم،١٩٩٩م ص٧)، (فهمي، ١٩٩٩م،ص١٣٠)، (دياب، ١٩٩٨م،ص٨٧) إلى عدة تصنيفات، كما يتضح من الجدول رقم (١) التالي :

الجدول رقم (١) أسس تصنيف القيم*

م	أساس التصنيف	القيم
١	استخدم العالم لاسويل معيار (مدى أهمية القيم لدى الناس).	صنّف القيم إلى قيم:(السيادة أو النفوذ، الغنى، العطف، المهارة، الاستقامة والاحترام، الحالة المعيشية الجيدة، الوعي)
٢	استخدم العالم وايت معيار (محتوى موضوع القيمة أو مجالها والنشاط المرتبط بها)	قيم : (جسمية، اجتماعية، ذاتية، عملية، معرفية، ترويحية، قيم اللعب، قيم الأمن) .
٣	صنف لويس القيم على أساس (دورها من حيث هي غاية أو وسيلة)	أ- قيم الغاية وهي التي ينظر إليها المجتمع باعتبارها غايات مهمة في ذاتها مثل الفضائل بأنواعها المختلفة كالأمانة . ب- قيم الوسيلة وهي التي لا تعتبر هدفاً لذاتها ولكنها مجرد وسائل لبلوغ غايات أخرى أهم، كالعمل من اجل بناء المستقبل والحياة الكريمة .
٤	استخدمت دياب معيار (كمونها أو ظهورها ووضوحها)	أ- قيم ظاهرة وهي الواضحة، والتعبير عنها يكون بصراحة في المجتمع. ب- قيم كامنة «ضمنية»، وهي التي يستدل عليها من ملاحظة سلوك الناس .
٥	استخدم البعض مثل العالم كاندي معيار العمومية والخصوصية، فردية «خاصة» أو عامة «اجتماعية»	أ- قيم عامة أو اجتماعية، وهي التي يعتنقها كل أفراد المجتمع ككل، مثل قيم المساواة ، الحرية، والتعاون، والشورى، والقيم المرغوبة في المجتمع كالصدق والأمانة. ب- القيم الخاصة أو الفردية، وهي المتعلقة بجماعة أو فئة معينة داخل المجتمع الكبير. فهي قيم خاصة بالفرد وليس الضرورة أن يكون الفرد فيها مشابها للآخرين كالطموح والمثابرة.
٦	صنف البعض القيم باستخدام معيار (ديمومتها أو عدم ديمومتها)	أ- قيم عابرة مثل القيم المتعلقة بالموضة وغيرها. ب- قيم دائمة ومستمرة، وهي القيم الثابتة التي تنحدر من جيل إلى جيل، ويتمسك بها أفراد المجتمع عبر الزمن،وهي عادة تمس مقدسات المجتمع ودينه وضروريات الحياة .
٧	استخدم العالم الألماني سبرا نجر نفس المعيار الذي استخدمه وايت في تصنيف القيم .	صنّف القيم إلى ست قيم هي :(النظرية أو العقلانية كسرعة البديهة، والاقتصادية كالتنافس والإنتاج، والاجتماعية كالتطوع والإيثار والانتماء، السياسية كالنفوذ والقوة، والدينية كالإيمان بالغيبيات والعبادات، والجمالية كحب التشكيل والألوان).
٨	تصنيف القيم حسب درجة الزاميتها للأفراد والمجتمعات .	أ-قيم ملزمة أو آمرة، وهي التي تمس كيان ومصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، من الناحية الاجتماعية والخلقية والعقائدية، تتسم بالقداسة كالفرائض والنواهي . ب- قيم تفضيلية، وهي التي ليست لها صفة القدسية، ولكن المجتمع يشجع عليها ولكنه لا يعاقب على تركها . ج- قيم مثالية، وهي التي تقع في قمة الغايات، ويحس الجميع باستحالة تحقيقها بصورة كاملة، ورغم ذلك فإن لها تأثيرا كبيرا في توجيه السلوك .

* الجدول من إعداد الباحث .

يـرى الباحث من خلال دراسـته لهذه التصنيفات أو التقسـيمات أن هذه التصنيفات جميعا متشابهة ومتداخلة، فنجد أن التصنيف المتبع لدى عالم معين يشمل في نفس الوقت تصنيف عالم آخـر، سـواء بصورة كلية أو جزئية، ولكن تحت مسـمى مختلف رغـم أن المضمون واحد، وهذا يـدل عـلى أن القيـم في مجملها عبـارة عن حلقات مترابطة مـع بعضها البعـض في مختلف العلوم والمجـالات وإن تغير المسـمى، وإن كان هنـاك اختلاف فهو يكمن في درجـة الأهمية والإلزامية لقيمة دون أخرى حسب ظروف الزمان والمكان والأشخاص والعقيدة .

خامساً: خصائص القيم

بعد اسـتعراض الأسس والمعايير المسـتخدمة في تصنيف القيم المختلفة وأهميتها كمنظومة شاملة يتّضح مدى الأهمية البالغة لهذه القيم في حياة الأفراد والأمم، كونها من مقومات استتباب الأمن، ودفع عجلة التطور والازدهار في جميع مناحي الحياة، لاسيما عندما تمارس كثقافة وسلوك حضاري يقوم على أسس التعاون والمشاركة من قبل جميع أبناء الوطن دون استثناء في ظل العدالة الاجتماعية والمسـاواة وسـيادة القانون . لذا سيتم الإشـارة هنا لأهم خصائص هذه القيم كنسق قيمي شامل، وذلك على النحو التالي:

١ ـ تتميـز القيـم بالثبات والاسـتقرار وعدم القابليـة للتغير لحد ما، لارتباطهـا بثوابت المجتمع الثقافية وبناء المجتمع ونظمه، وهي جوانب تتميز بالثبات والاستقرار وبطء التغير، أو حتى ندرته، فالقيم هنا قد لا تفرض قوانين رسـمية لتنفيذها، وإنما يكفي لبقائها إيمان الجماعة بها ورضاها عنها، فيصبح المجتمع قوة اجتماعية تحرس هذه القيم(غانم،١٩٩٩م،ص١٠) .

٢ ـ القيم تلقائية، ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد، ولكن يصنعها المجتمع، تُكتسَبُ من جيل لآخـر، كـما أن بعضها مكتسـبة أو متجددة، فالقيم بهـذا المعنى لها صفـة الموضوعية، كما هو الحال في الظواهر الاجتماعية الأخرى.

٣ ـ تتصـف القيـم بالنسـبية، فهي حالة مفضلة تختلـف من فرد لآخر، ومـن مجتمع لآخر، ومن ثقافة لأخرى، كما أنها نسـبية من حيث الزمان والمكان والأشـخاص، فلكل طرف من هذه الأطراف نسقه القيمي الخاص به، وهو نسق يتأثر كثيراً بالظروف المحيطة، وقد جاءت هذه

النسبية لأن القيم في الأساس قيم إنسانية شخصية، تتوقف على الاعتقاد، ورغم هذه النسبية فإن هناك قيماً عامة مشتركة بين الأفراد على مر العصور، كقيم العدل والحرية والمساواة (الكافي، ٢٠٠٥م،ص٢٤).

٤ ـ تتميز القيم بالعملية، فهي سهلة التعلم والاستيعاب والاكتساب، كذلك سهلة التدريب والتطبيق، فهي لا تكتسب حيويتها وقوتها إلا إذا انتقلت من الفكر والفهم إلى العمل والتطبيق على أرض الواقع، مع تعهد بعضها بالتطوير (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٣٠).

٥ ـ القيم العامة عبارة عن ظواهر اجتماعية تتميز بالعمومية والإلزام النسبي، لاسيما في المجتمعات الحضارية في ظل الدولة الرشيدة، فهي عامة تشمل فئات كثيرة من المجتمع، على عكس القيم الفردية أو القيم الخاصة (فهمي،١٩٩٩م،ص١٠١).

٦ ـ تتميز القيم بالشمول، فهي تشمل كافة جوانب شخصية الإنسان: العاطفية والاجتماعية والنفسية والبدنية والعقلية، كما تشمل وتغطي شخصية المجتمع في جميع مجالاته : الأمنية الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية،الثقافية،التعليمية والتربوية (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٩).

٧ ـ تعتبر القدوة عاملا مؤثراً وهاماً في ترسيخ وتطبيق القيم وترجمتها على أرض الواقع، فإذا أحب الفرد شخصاً معيناً، ووثق به فإنه يتأثر به، ويتبنى أفكاره والقيم التي توجد عنده (دياب،١٩٨٠م،ص٢٧).

٨ ـ تتميز القيم بالتوازن فمنظومة القيم تكون متوازنة دون إفراط أو تفريط، لتجنب أي خلل في توازن شخصية الفرد أو المجتمع والأمة، كما أنها مواكبة للفطرة الإنسانية السليمة، فالقيم السوية في جوهرها تضمن السعادة للإنسان وللأسرة والمجتمع، في تناسق مستمر فلا يطغى جانب على آخر (العاجز، العمري،١٩٩٩م، ص١٥) .

٩ ـ القيم أكثر تجريداً وعمومية، كما أنها أكثر أهمية في حياة الفرد والمجتمع من الاتجاهات، وكذلك ترتب ترتيباً هرمياً، فهناك أولوية في بعض القيم عند الفرد تبعاً لأهميتها (نشواتي، ٢٠٠٥م، ص٤٨٠) .

١٠ ـ تتميز القيم بأنها قابلة للترشيد، فقد تكون القيمة غير ملائمة في ظرف زمان ومكان محدد،

فتستبدل بغيرها دون محاولة إلغائها، فالقيم جزء من التراث الاجتماعي، ومحاولة إلغائها أو القضاء عليها أمر مستحيل، لكن البقاء عليها مع تحييدها أمر ممكن (الكافي،٢٠٠٥م،ص٢٨).

١١ ـ تتميز القيم بأنها تطويرية وفاعلية، حيث تعتبر المحرك والموجه الأساس لسلوك الفرد والجماعة، كما أنها بطبيعتها تطويرية، فكلما تمسك بها الفرد ارتقى وتطور، لذلك فهناك علاقة ارتباطيه بين التمسك بها وقوة ومكانة المجتمع والأمة بين الأمم الأخرى، مع تقبل التواصل مع الثقافات الأخرى، والاستفادة من الإرث الإنساني(الغامدي،٢٠٠٩، ص٣٠) .

إضافة لما ذكر من خصائص القيم فإن لها في الإسلام خصائص أخرى أشار إليها قطب (١٩٨٧م) ، كما يلي :

ـ ارتباطها باليوم الآخر، كون مصدرها الإيمان بالله واليوم الآخر، مما يمنحها قوة في الاعتقاد والتمسك والعمل بها .

ـ تُعدّ القيم في الإسلام موثّقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في القرآن الكريم والسنة المطهرة،أو القياس والإجماع تاريخيا وعلميا وعمليا.

ـ كما أن القيم الإسلامية مرتبة حسب الأولويات من حيث(مصدرها، تنسيقها، ترتيبها) فهناك المصدر الأول ثم الثاني، كذلك هناك الفرض، الواجب والمستحب، الضروري، التكميلي.. وهكذا، فمنظومة القيم في المجتمع المسلم تستند إلى الدين من عبادات وأخلاق ومعاملات، أما في المجتمع الرأسمالي، مثلاً تخضع إلى حرية الشخص، فله حرية أن يفعل ما يريد لحد كبير (قطب،١٩٨٧م، ص٥١-٥٣).

إن التصنيفات السابقة، والخصائص المتعددة أوضحت بأن هناك تماثلا في الأهمية والخصائص لهذه القيم، إلا أن البعض يرى أنه رغم هذا التماثل، فإن هناك اختلافاً بين الدور أو الوظيفة التي تؤديها كل من القيم الاجتماعية، والقيم الثقافية في المجتمع (غانم،١٩٩٩م،ص١٠) . فالقيم الاجتماعية تتعلق بتنظيم المجتمع كالعدل والتكامل الاجتماعي، وما يتعلق بالنمط الاجتماعي للأسرة والولاء والانتماء الوطني والقيم التي تتعلق بأعمال الخير والإحسان والمساعدة والإيثار، وأصحاب هذه القيم ينظرون لغيرهم كغايات، وليسوا وسائل لغايات أخرى، أما القيم الثقافية

فهـي القيم التي تتعلق بثقافة المجتمع، كالعادات والأعـراف والتقاليد والدين.. كما أنها مرتبطة أيضاً بالصراع الثقافي..مع الأمم والحضارات الأخرى.

عليـه يـرى الباحث أنه ومن خلال مراجعته لما كُتِب عـن تصنيفات هذه القيم وخصائصها المتعـددة كمنظومـة عامة فإنه يخالف القول الـذي يفيد أن هناك وظيفة مسـتقلة، أو مختلفة تقوم بهـا القيـم الاجتماعية، ووظيفة أخـرى تقوم بها القيم الثقافية، ذلـك لأن الواقع العملي لا يمكن الفصـل فيـه بـين الأدوار والوظائف التي تقوم بها قيـم معينة عن الأخرى، فالقيـم الثقافية التي تضـم قيـم العقيدة والدين حسـب التصنيف السـابق، تضم كذلك قيما اجتماعيـة، كقيمة العدل والانتـماء وغيرها، بـل إن بعضها يعتمد على البعض الآخر، فمثلا : العقيدة الصحيحة تدعو إلى قيـم العـدل والانتماء، كما أن العدل والانتـماء يتأثر بنوع العقيدة أو المذهـب، إضافة إلى أن القيم الدينية في الأديان السـماوية وآخرها الإسـلام جاءت لتتمم مكارم الأخلاق في الحياة الاجتماعية في الجاهليـة، وهذا يؤكد صعوبة فصل وظائف هذه القيم عن بعضها البعض، فهي قيم مترابطة ومتكاملة كنسـق قيمي يشـكل في النهاية منظومة اجتماعية واحدة، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يضاف إلى هذه القيم أو يحذف منها، كما قد تختلف الممارسة العملية لها من مجتمع لآخر .

كـما تعـد القيم وخاصة العامة والمشـتركة منها، من الأهداف التي تسـعى الدولة الرشـيدة إلى تحقيقهـا، كحـب الوطن،العـدل والمسـاواة، والحرية وسـيادة القانـون .... وهو ما يشـار لها بالقيم الإنسـانية أو العالمية، لأن الفطرة السـوية للإنسـان أيا كان هذا الإنسان سيدعو لها، وعلى أساس هذه القيم كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إن هذه القيم هي من الدعائم الأساسية التي يجب أن تعتمد عليها الدولة الرشـيدة في تحقيق الأمن والاسـتقرار والسـلامة العامة لضمان اسـتمرارها وبقائها، من خلال جعل هذه القيم الدافع الرئيس لسـلوك حضاري يمارسه الجميع لصالح الجميع، كقيم المشاركة والتعاون من قبل كافة شرائح المجتمع تجاه أجهزة الأمن المختلفة في جميـع المجالات، وخاصـة في مجال الوقاية من الأخطار والجريمـة، انطلاقا من مبادئ ثابتة لا تتغير لعل من أهمها في هذا المقام مبدأ الأمن والسلامة مسؤولية الجميع .

كما يرى الباحث أن من الآليات اللازمة لتفعيل ممارسة هذه القيم عمليا وليس مجرد شعارات ترفـع في الخطـب والندوات والمحاضرات، ضرورة أن تكون القيم السـائدة في المجتمع واضحة

جلية أمام الجميع، وفي مقدمتهم واضعي الخطط ومتخذي القرارات على مختلف المستويات في الدولة، لمراعاة دعمها وتعزيزها أثناء وضع وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة، من خلال توفير مقومات ودوافع ذلك، كالعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص وسيادة القانون وغيرها، ليشعر الجميع بالفخر والاعتزاز والانتماء للوطن، وترجمة هذا الشعور عبر القيام بواجبات المواطنة على أكمل وجه من قبل جميع المواطنين دون استثناء، مقابل تمتعهم بحقوقهم تحت مظلة ميزان العدل والمساواة ومصلحة الوطن العليا .

سادساً: مكونات القيم

تتكون القيم كما ذكر العديد من الكتّاب والباحثين من ثلاثة مستويات رئيسة هي:

١ ـ المكوَّن المعرفي . ٢ ـ المكوَّن الوجداني . ٣ ـ المكوَّن السلوكي .

ويرتبط بهذه المكونات التي تتحكم بمناهج القيم وعملياتها ثلاثة معايير وهي على التوالي (الاختيار، التقدير، الفعل) وهي :

١ ـ المكوَّن المعرفي : ومعياره (الاختيار)، أي انتقاء القيمة من بدائل مختلفة بحريّة كاملة، بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بديل، ويتحمل مسؤولية ذلك، وهذا يعني أن السلوك اللاّإرادي لا يشكل اختياراً يرتبط بالقيم . ويعتبر الاختيار المستوى الأول في سلّم الدرجات المؤدية إلى القيم، ويتكون من ثلاث درجات أو خطوات متتالية هي:

أ ـ استكشاف البدائل الممكنة . ب ـ النظر في عواقب كل بديل . ج ـ ثم الاختيار الحر.

٢ ـ المكوَّن الوجداني : ومعياره (التقدير) الذي ينعكس في التعلّق بالقيمة والاعتزاز بها، والشعور بالسعادة لاختيارها، والرغبة في إعلانها على الملأ . ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلّم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما :

أ ـ الشعور بالسعادة لاختيار القيمة . ب ـ إعلان التمسك بالقيمة على الملأ .

٣ ـ المكوَّن السلوكي : ومعياره (الممارسة والعمل)، ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة، أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة، على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة

كلما سنحت الفرصة لذلك . وتعتبر الممارسة المستوى الثالث في سلّم الدرجات المؤدية إلى القيم، وتتكون من خطوتين متتاليتين هما:

أ ـ ترجمة القيمة إلى ممارسة . ب ـ بناء نمط قيمي معين. (العاجز، العمري،١٩٩٩م، ص٧)، (فهمي،١٩٩٩م،ص١٣٠).

سابعاً: مصادر القيم

للقيم مصادر عديدة تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع العربي والإسلامي يمكن حصر مصادر القيم فيما يلي :

١ـ الدين الإسلامي: متمثلاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والإجماع والاجتهاد، وهذا المصدر هو المصدر الأساسي للقيم في مجتمعنا، فالقيم المستمدة من هذا المصدر هي الخير كله، ومصدر سعادة للبشرية في دنياها وأخراها إن تمسكت به حق التمسك، فهي تعتني بالإنسان في جميع المجالات المادية والنفسية،والوجدانية (العاجز،العمري،١٩٩٩م، ص٧).

٢ـ الفطرة والبيئة المحيطة : حيث توجد قيم لا زال كثير من الناس يتمسك بها، وكانت سائدة قبل الإسلام، وبعض هذه القيم إيجابية كالنخوة والشجاعة، ومنع الظلم والعدوان، فهي تعود إلى الأفعال الخيّرة في ذات الإنسان، بصرف النظر عن الظروف المحيطة به (الأنصاري،٢٠٠٦م،ص٨) . ولا شك أن هذا التصور تمتد جذوره الفلسفية إلى الحضارات القديمة ومنها اليونانية، خاصة لدى أفلاطون، مع ملاحظة أن بعضها قيم سلبية تضر بالأفراد والمجتمعات، كالعصبية القبلية والأخذ بالثأر .

٣ ـ التراث الإنساني العالمي: نظراً لسهولة الاتصال بين أجزاء العالم،أصبح من السهل انتقال القيم على مختلف بيئاتها من جزء إلى آخر، فمنها قيم إيجابية نافعة كالإنجاز،المشاركة، النظام، التخطيط، ومنها قيم سلبية ضارة، كالتفكك العائلي وقلة الروابط الاجتماعية .

٤ ـ التربية المنهجية : فقد ظهرت على المستوى التربوي كثير من القيم ذات العلاقة بالدراسة المنهجية، وأغلبها نافع ومفيد إذا ما طبق تطبيقاً سليماً ومن هذه القيم: الاستدلال، الدقة، التساؤل، الإبداع، التنبؤ. (الناشف،١٩٩١،ص٨٢) .

ويشير بعض الباحثين والمختصين إلى أن مصادر القيم بشكل عام تتمثل في التالي :

أ ـ جملة المعتقدات التي يعتقدها الفرد ويتبناها .

ب ـ التكوين الثقافي والتاريخي للفرد والمجتمع .

ج ـ الأعراف والتقاليد والعادات التي يتبناها المجتمع كمنظومة قيميّة للجميع .

د ـ الطاقة الكامنة في النفس (نفسياً، عاطفيا، عقدياً) . ويمكن تصور هذه المكونات كما يتضح بالشكل أدناه (الغامدي،٢٠٠٩م،ص٢٧) .

الشكل رقم (٢) مصادر القيم

معتقدات + أعراف وتقاليد + ثقافة وفكر+ الطاقة (النفسية والعاطفية والذهنية الداخلية) النابعة من الفرد والمجتمع ⟵ السلوك والفعل على أرض الواقع .

مما سبق يتضح للباحث أن المصادر المذكورة أعلاه تشّكل مدخلات، أو دوافع للسلوك الفعلي للأفراد والمجتمعات، وباختلاف نوعية وظروف هذه المدخلات تختلف المخرجات لمنظومة القيم لدى الأفراد أو المجتمعات، وذلك من حيث مدى الإيمان بها في النفوس، أو من حيث مدى ممارستها عمليا أثناء قيام الإنسان بأعماله وأنشطته المختلفة، فمثلاً عندما تتحقق مقومات قيم المواطنة لدى الفرد فسيكون مطالبا من وطنه ومجتمعه بممارسة هذه القيم عمليا فيما يخدم المصلحة العامة، كقيم المشاركة والتعاون مع أجهزة الأمن المختلفة في تحمل مسؤولية تحقيق الأمن، أو قيمة النظام، ممثلةً في التقيد بما ورد في لوائح وتعليمات السلامة والوقاية من الأخطار، أو قيمة المحافظة على المكتسبات الوطنية وغيرها من القيم التي من شأنها تعزيز الأمن الوقائي بمفهومه الشامل من ناحية، وتحقيق مصالح وطموحات جميع أطراف المواطنة سواء المواطن أو المجتمع أو الدولة من ناحية أخرى .

٢ . ١ . ٢ المـواطنة

أولاً: نظرة تاريخية

اقترن مضمون مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ، بهدف إقرار المشاركة بكافة أبعادها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، في كافة شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية واتخـاذ القرارات الملزمة للجماعـة، إضافة لتولي المناصب العامة، على أُسـس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون (الكواري،٢٠٠٤م، ص١٥-١٦) .

إن الحضارات الإنسـانية المتعاقبة على مرَّ التاريخ، منذ قيام المجتمعات الزراعية في وادي الرافدين، مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل، وحضارات الصين والهند وفارس، وحضارات الكنعانيين والرومان والإغريق، قد أسـهمت وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسـس للحرية والمسـاواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسـعي الإنسـان لتأكيد فطرتـه، وإثبـات ذاته، وحقه في المشـاركة الفعّالـة في جميع مجالات الحياة، كما أكّـد كل من الفكر السـياسي الإغريقـي والرومـاني في بعض مراحلهما عـلى ضرورة الأخذ ببعض أسـس المواطنة، كالمنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته)الدجاني،١٩٩٩م، ص٩٥)،(الكواري،٢٠٠٤م، ص١٧) .

لقد مر مفهوم المواطنة بتحولات وتغيرات رئيسة متداخلة ومتكاملة، نستطيع من خلالها الوقـوف على المراحـل التاريخية التي أرسـت مبادئ المواطنة، كما أشـار لها العديـد من الباحثين والمختصين، وذلك على النحو التالي :

المرحلـة الأولى : تمثلـت هـذه المرحلة في صورة سـطحية ومحـدودة، حيث كان الإنسـان البدائي يرتبط بالمكان الذي عاش فيه، مفضلاً إياه على أي بيئة أخرى، وهنا يقصد بالمكان الحيّز الضيق من البيئة المحيطة (لية،٢٠٠٧م، ص٧٣) .

المرحلـة الثانيـة (بروز الدولة القومية) : وفي هذه المرحلة أضيف للمرحلة الأولى بعداً آخر، وهو البعد أو الإطار الاجتماعي لتشـمل هذه المرحلة الإطـار المكاني والاجتماعي، وقد تمثل ذلـك خـلال ظهور المدينة اليونانيـة والرومانية القديمة، حيث تمتعـت شرائح معينة في

المجتمع ببعض الحقوق والامتيازات المرتبطة بمعايير معينة، كمقدار الثروة للرجال دون النساء، ويقابل ذلك حرمان الطرف الآخر الذي لا توجد لديه هذه الامتيازات، مما نتج عنه نشوء ارتباط وانتماء لدى أصحاب الامتيازات، مقابل الشعور بالاغتراب والإحباط لدى الطرف الآخر(المرجع السابق،ص٧٤) . كما شملت هذه المرحلة ظاهرة الإصلاح الديني وتخفيف قبضة الكنيسة على شؤون الحياة، وانتهاء عصر الحروب الأوروبية بتوقيع معاهدة وستفاليا بألمانيا عام ١٦٤٨م، حيث تم بموجبها قيام الدول الأوروبية على أسس وروابط قومية بدلاً من الأساس والرابط الديني واستمرت هذه المرحلة على هذا النحو حتى نهاية القرن الرابع عشر(الشهراني،٢٠٠٨م،ص٤).

المرحلة الثالثة (المشاركة السياسية) : اقترنت هذه المرحلة بظهور الثورة الفكرية والعلمية، وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة تارة، ومع أمراء الإقطاع تارة أخرى، حتى تبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمعات المحلية ذات الانتماءات الضيقة، عندما قامت الدولة القومية بتحرير الناس من كافة الأطر والانتماءات الفئوية والإثنية التي كانوا ينتمون لها، وبالتالي ظهرت حقوق وواجبات متساوية لجميع أفراد المجتمع على اعتبار أن المشاركة والمساواة ركن أساسي من أركان المواطنة (الكواري، ٢٠٠٤م،ص٢٩) . فالمشاركة السياسية هنا أصبحت تبدأ من حق المواطن في أن يراقب القرارات السياسية التي تصدرها الحكومة سواء بالتقويم أو النقد والضبط، وتنتهي بحقه في أن يؤدي دوراً معينا في صنع القرارات، كما تصبح العلاقات بين أطراف المواطنة علاقات تبادلية بصورة تسهم في صياغة مصالح ومستقبل وطنهم (درويش،٢٠٠٩م،ص٢٣١) . وهنا أضيف بعداً آخراً في هذه المرحلة، وهو تحويل الأفراد من مجرد رعايا عليهم حقوق فقط، إلى مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، مما أدى إلى نشأة رابطة عضوية قوية، تؤكد أهمية الارتباط والتعاون القوي، والمشاركة بين أركان المواطنة الكاملة(المواطن والمجتمع والدولة) على أساس التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات بين هذه الأركان الثلاثة (ليه،٢٠٠٧م،ص٧٣).

لقد تضمّنت هذه المرحلة ظهور مبادئ هامة ساهمت في إقرار مفهوم المواطنة المعاصرة،

وتشكيل الدولة الحديثة وذلك على النحو التالي:

- المبدأ الأول : (مبدأ المشاركة السياسية) من خلال استخدام أساليب عدة، منها أسلوب انتقال السلطة إلى الشعب ممثلاً بالبرلمان بصورة تدريجية، كما هو الحال في التجربة البريطانية والتي تعبر عن التطور السياسي للدولة بطرق حضارية وسلمية، وصولاً إلى اتساع قاعدة المشاركة السياسية عام (١٢٦٥م) حتى أصبح مجلس العموم البريطاني يمثل منبت الديمقراطية الحديثة، أو استخدام أسلوب آخر لتحقيق ذلك عبر الثورة والعنف، كما حصل إبان الثورتين الفرنسية والأمريكية، مما أدى إلى جعل السلطة بيد الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات (ماكيفر،١٩٦٦م،ص٢٩٩).
- المبدأ الثاني : (حكم وسيادة القانون)، بدأ حكم القانون ينتشر في الدائرة الأوروبية ويتسع، عندما بدأت الدولة القومية في إصدار القوانين لتنظيم كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، على أساس سيادة القانون على الجميع، بدلا من تنظيمها بحد السيف، حيث أصبح بمقدور الضعيف أن يعيش إلى جانب القوي في ظل هذه القوانين، واستمر هذا التطور القانوني حتى تم تحويل الدولة إلى مؤسسة منفصلة عمّن يحكمها، وتخضع إلى سلطات ثلاث، لا يسمح الجمع بينها بيد واحدة، وتأكد ذلك أكثر بعد إعلان الاستقلال في أمريكا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن في فرنسا، وبذلك ترسّخ مبدأ المواطنة المعاصرة كحق ثابت للإنسان، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية، ووسيلة التطور والازدهار للوطن في جميع المجالات بفضل جهود أبنائه على اختلاف مذاهبهم ونوعياتهم (الكواري،٢٠٠٤م،ص٢٩) .

المرحلة الرابعة : تضمنت هذه المرحلة ظهور متغيرات وظروف معاصرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني على الإطلاق، أدت إلى التأثير على جميع مفاصل الحياة، حتى جعلت من العالم قرية صغيرة، خاصة مع طفرة الاتصالات وتقنية المعلومات وتزامن ذلك مع انتشار الشركات العابرة للقارات، وما تبعها من مظاهر العولمة وارتباط المصالح بين الشعوب لاسيما الاقتصادية والأمنية منها، وبصورة تجاوزت كل الحدود، فأخلت

كثيرا بمبدأ السيادة للدول، بل بالعديد من القيم والأفكار والمبادئ ومنها : قيم المواطنة كالانتماء والولاء للوطن ولمصالحه العليا، ورغم أن هذه المرحلة وما صاحبها من تغيرات متعددة إيجابية وسلبية، كانت محط رؤى متباينة، إلا أن آثارها السلبية هي الغالبة على مستوى العالم أجمع، وخاصة على دول العالم النامي بما فيه الدول العربية والخليجية، وفي جميع المجالات الاقتصادية والإعلامية والأمنية وغيرها.

لقد أوجدت هذه التغيرات واقعا اجتماعيا له قيمه ومعاييره الجديدة، والتي بادر بعض شبابنا إلى تبني الكثير منها مقابل التخلي عن بعض قيمه الأصيلة باعتبارها من وجهة نظره تمثل قيدا على حركته وطموحاته، فقيم المواطنة من(الإيثار، والتضحية، المشاركة والتعاون، المصلحة العامة للوطن) استبدلت بقيم الأنانية وحب الذات والمصلحة الشخصية، مما نجم عنه صراع قيمي، من مظاهره أن الفرد موزع الانتماء والولاء، كما أنه يعتنق ويؤمن بقيم ويمارس سلوكاً يعكس قيما أخرى، نجم عن هذا أزمة قيمية، ترتّب عليها اضطراب واختلال ثقافي وسلوكي متعدد الجوانب والآثار السلبية على مقومات الحياة، يأتي في مقدمتها المقوم الأمني بمفهومه الشامل (عقل،٢٠٠١م،ص٢٤).

كما أن هناك عوامل وظروف داخلية ساهمت هي الأخرى في ترسيخ هذه الأزمة، منها عجز هذه الدول عن استيعاب ومواءمة هذه المتغيرات مع الثوابت والقيم في ظل فشلها في تطبيق قيم المواطنة لدى المواطن على أرض الواقع على أسس العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، كفشلها في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، أو التهميش وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، مع عدم إغفال الرواسب التاريخية للعلاقة غير المستقرة، بل والسلبية أحيانا بين الدولة ممثلة في أجهزتها المختلفة والجمهور، وما يترتب على ذلك كله من اتساع الهوة بين المواطن والدولة .

إن لتلك العوامل بلا شك آثاراً سلبية على جميع الأصعدة، ومن أهمها الجانب الأمني ممثلا في تراجع أو تدني مستوى المواطنة ضمن حدود الدول لصالح الاتجاه الداعي إلى المواطنة العالمية، وبالتالي تراجع الانتماء الوطني، ونمو الانتماء العالمي تحت مسمى المواطنة الإنسانية العامة، حتى ولو كان ذلك على حساب أو تناقص الحقوق الاجتماعية والثقافية والسيادية المتوارثة للدول والشعوب استناداً على مبادئ حقوق الإنسان وليس على حقوق الجماعة أو

المجتمع (لية،٢٠٠٧م،ص٧٥) . إن من أخطر آثار هذه المرحلة السلبية هو مساهمتها في تقويض دعائـم الأمن عبر وسـائل متعـددة، منها إضعاف انتماء الشـعوب لأوطانهـم، وبالتالي غياب أو تدني مشـاركة المواطـن لأجهزة الأمن وبقية مؤسسـات الدولة في حفظ الأمن والاسـتقرار، أو عدم المبالاة حيال تطبيق تعليمات السـلامة والأمن الوقائي أينما كان تواجده وفي جميع الظروف والأوقـات، ممـا أدى إلى فقد أجهزة الأمن خاصة، وبقية أجهزة الدولة الأخرى لأهم دعامة من دعائـم نجاحهـا وهـو دعم وتعاون المواطـن الذي يعتبر مسـؤول الأمـن الأول في وطنه، وهذا يعنـي أن تحقيـق أهداف الأجهزة الأمنية سـتكون قـاصرة عن بلوغ الأهداف عـلى أكمل وجه، مهما بلغت من تأهيل وإمكانات، وهذا بدوره سـيؤدي بصورة أو بأخرى ومع مرور الوقت إلى اهتـزاز صورة الأمن والاسـتقرار، وتعطيـل حركة التطور والتنمية في جميـع المجالات . إن هذه الصـورة التي بدأت بعـض علاماتها في الظهور هي التي دفعت بالعديـد من المفكرين والكتاب إلى دق ناقوس الخطر من خلال الإشارة إلى أن المواطنة في الدول العربية خاصة أصبحت تعيش حالـة أزمـة، بعدما تكالبت عليها هـذه المتغيرات والظروف، وما سـيترتب عـلى ذلك من تأثير خطير على البعد الثقافي والأمني وسـائر مجالات الحياة الأخرى على مسـتوى الشـعوب والدول (لية،٢٠٠٧م ص١٠٦) .

ممـا سـبق يتضح عبر هذه النظـرة التاريخية تطور مفهوم المواطنة، حيـث كان مهدها الأول يرتكـز في المقـام الأول على دعامة واجبـات والتزامات فقط على المواطنين تجـاه دولهم وذلك في الحضارة الرومانية، ثم مع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالميـة ونظـم الديمقراطية العالمية تم توسـيع نظرية المواطنة بالمفهوم المعـاصر من خلال توفير الدعامـة الثانيـة للمواطنـة وهـي المواطنة الحقوقيـة التي تحققت عـلى مراحل، وقسـمت لثلاثة مكونات كما أشار لها (الزنيدي،٢٠٠٠م،ص١٨) وهي:

أ ـ المواطنـة المدنيـة، وهي التي تعد إحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر، حيث أُقرت من خلالها بعض الحقوق المدنية، مثل حرية التعبير والفكر والحريات الدينية وكذلك إقرار مبدأ المساواة أمام القانون .

ب ـ المواطنة السياسـية، وهي التي ظهرت مع القرن التاسـع عشر، وتم التأكيد فيها على الحقوق

الخاصة بالمشـاركة السياسـية في إدارة الشـأن العام للبلاد، مثل الحق في التصويت والترشيح للوظائف العامة .

ج ـ المواطنـة الاجتماعيـة، وهـي التي ظهرت في القـرن العشرين، وهذا المكون هـو الذي يُعنى بضـمان حد أدنـى من الأمن الاقتصـادي للمواطن لحمايته من قوى السـوق، خاصة بعد أن ظهرت على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية .

والباحـث يـرى أن ذلك يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصـادي لمواطنيهـا، وقد ظهـر ذلك جليا إبان الأزمـة المالية الطاحنة التي بـدأت آثارها في الربـع الأخـير من عـام ٢٠٠٨م، إذ نجم عنهـا انهيار العديد من المؤسسـات والـشركات المالية والبنوك العالمية . كما أن توفر هذه المكونات هي التي ستجعل قيم المواطنة المتعددة تمارس تلقائياً في ظل مناخ تسوده المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن كافة دون تميّز لجنس أو عرق أو أصـل أو لـون أو معتقد أو مكانة، لتصبح العلاقة عبارة عن رابطة اجتماعية وقانونية، تفاعلية بـين المواطـن والدولـة والمجتمع، وهو يعنـي أن المواطنة تسـتلزم إلى جانب الحقـوق والحريات مسؤوليات والتزامات .

ثانياً: مفهوم المواطنة

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية المفهوم في الحضارة اليونانية والإغريقية، مروراً بالعصور الوسطى وعصر النهضة والتنوير وحتى عصر الثورات الكبرى في العالم، التي أكدت جميعها على الحقوق والواجبات الأساسية للإنسان، وفقا لمجوعة من المبادئ ابتداء من كتاب السياسة لأرسطو منذ(٢٥٠٠) سنة مضت .

إن هذا المفهوم يؤكّد بصورة أساسـية على أهمية مشـاركة المواطنين في الحياة العامة، وتحمل المسـؤوليات الوطنيـة التي تخـدم الصالح العـام، ولعل هذا الأمـر هو مضمـون الفكر المعاصر حـول الأسـلوب الأمثل لضمان تحقيـق علاقة ترابط وتعـاون بصورة متوازنة بـين الفرد ووطنه ومجتمعه، وذلك أثناء ممارسـته لأنشـطته الحياتيـة . لذلك يرى الاجتماعيـون أن المجتمع القوي هو من يقوم على العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن على أساس من التضامن والتعاون والقيم

المشـتركة، وهذا يعنـي بأنه مجتمع غني بالمواطنـة التي تؤدي إلى رقي الشـعوب وازدهارها، فإن ضعفـت هذه العلاقة فسـتبرز الفردية والمصلحة الخاصة على حسـاب المصلحة العامة وانتشـار ظاهرة المادية المفرطة، وضعف الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي تقلص، وتراجع المواطنة الفعلية (الشريدة،٢٠٠٥م،ص٢) .

ونظـرا لتداخـل وترابـط مفهوم المواطنة ببعـض المصطلحات المرتبطة بهـا مثل : (الوطن، المواطن، الوطنية) فسيتم توضيح معاني هذه المفاهيم على النحو التالي :

الوطـن: جـاء في القاموس المحيـط للفيروزبادي:«أن الوطـن هو منزل الإقامـة، وأوطن: أقام، واسـتوطنه: اتخـذه وطنـا، يقـال مواطـن مكـة : مواقفها»(تحقيـق البقاعي،١٤٢٠هـ، ص١١٦)، وخلاصـة القول: إن الوطن هو مكان إقامة الإنسـان، ومنزل سـكناه ومقره الدائم، وإليه انتماؤه سواء ولد فيه أم لم يولد.

المواطـن : المواطـن هو «الإنسـان الذي اتخذ له بلدا وموطنا، سـواء ولد فيـه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل، ويمثل لبنة قوية في ذلك الوطن، فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واسـتقراره، ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحهم العامة والخاصة، ليسـهموا جميعـاً في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم»(موسـى، ٢٠٠٥م، ص٢٤). كما عرف المواطن : «بأنه الشخص الذي له حقوق وعليه واجبات تجاه وطنه على أساس المساواة والعدل أمام القانـون، وأنه صاحب المسـؤولية تجاه قضايا مجتمعه وإشـكالياته، والعقل الذي يفكر به الوطـن، وقلبـه النابض، بل هو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الأوطان الحضارية الأخرى» (مكروم،٢٠٠٤م،ص٥٩).

المواطنـة : يـرى البعـض « أن معاجـم اللغة العربية تخلو مـن لفظ مواطنة، فيـما ورد لفظ الوطن ليقصد به محل إقامة الإنسـان، ومن فعل واطن اشـتقت كلمة مواطنة، بمعنى المعايشـة، أو المشـاركة والمفاعلـة بـين اثنـين أو أكثـر في وطـن واحد»(عبيـد.٢٠٠٦م، ص٨)، (الزنيدي،١٤٢٦هـ،ص٤) . عليـه « فالمواطنـة انتـماء وولاء لعقيـدة ووطـن وقيـم ومبـادئ، والتـزام من المواطن بتحمل مسـؤولياته تجـاه وطنه مقابل الحقـوق التي يتمتع بهـا، فهي سـلوك لقيـم في حياة الفرد وفي ضميـره فتصبح جزءاً من شـخصيته وتكوينه» (سفر،١٤٢١هـ،ص٨٩-٩٠) .

وقد ورد العديد من التعريفات لمصطلح المواطنة نشير لبعضها على النحو التالي :

- **تعريف دائرة المعارف البريطانية للمواطنة** : حيث عرّفتها بأنها «علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، فهي مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، كما تسبغ عليه حقوقاً سياسية، مثل حقوق الانتخاب، وتولي المناصب العامة»(الكواري،٢٠٠٤م،ص٣٠) .

كما ميّزت الدائرة بين الجنسية والمواطنة التي غالباً ما تستخدم مرادفة للمواطنة، حيث الجنسية تتضمن إضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية للمواطن في الخارج . أما موسوعة الكتاب الدولي، وموسوعة كوليرا الأمريكية فلم تميز بين الجنسية والمواطنة .

- **فتعريف المواطنة في (موسوعة الكتاب الدولي)** أنها : العضوية الكاملة للمواطن في دولة، أو بعض وحدات الحكم فيها، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم (المرجع السابق، ص٣١).
- **وفي موسوعة (كوليرا الأمريكية)** يشار إلى المواطنة على أنها: أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما(الدجاني،١٩٩٩م، ص٥).
- **ويعرفها مارشال** بأنها : المكانة التي تيسر للفرد الحصول على الحقوق المدنية التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون،والحقوق السياسية،كحق التصويت والانضمام إلى أية تنظيمات سياسية مشروعة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضم الرفاهية والأمان الاجتماعي (لية، ٢٠٠٧م،ص٧٦) .
- **ويعرف بدوي المواطنة** بأنها : الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه وفقا لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن، والعمل على خدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع لها الموازنات (بدوي،١٩٩٢م ص٦٠- ٦٢) .

ـ في حين يركز البعض عند تعريفه لمفهوم المواطنة على المعارف والمهارات اللازمة للمواطن والمسؤوليات اللازمة للدولة، على أنها «صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ويشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، وفي التعاون والعمل الجماعي مع الآخرين، مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، وأن يكون قادرا على جمع المعلومات المرتبطة بشؤون المجتمع واستخدامها، ولديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقةٍ بينهم، بسبب اللون أوالجنس أو العقيدة» (النجدي،٢٠٠١م، ص١٠).

وقد أشار بعض الكتاب إلى أن المواطنة لا تأخذ صورةً واحدة لدى كل المواطنين، فليس بالضرورة أن توجد تلك المشاعر والأحاسيس الوطنية لدى كل فرد في المجتمع، أو أن تكون بدرجةٍ واحدة، بل قد تزيد تلك المشاعر أو تنقص أو تغيب بالكلية وفقاً للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالمواطن أو الوطن.وبناءً على ذلك، فقد أشار السويدي إلى أربع صور أو أشكال للمواطنة على النحو التالي :

١ ـ المواطنة الإيجابية: وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني، ويقوم بواجبه المتمثل في القيام بدوره الإيجابي لمواجهه السلبيات.

٢ ـ المواطنة السلبية: وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبي، ولا يقوم بأي عمل إيجابي لإعلاء شأن وطنه.

٣ ـ المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملا لشعارات ظاهرية فقط، بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

٤ ـ المواطنة المطلقة : وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفقاًللظروف التي يعيش فيها، ووفقاً لدوره فيها»(السويدي،٢٠٠١، ص١٨).

ويرى الباحث أن المسمى أو النوع الرابع والأخير من هذه التقسيمات للسويدي لا يتناسب مع مضمون التعريف اللاحق له، حيث توحي كلمة «المطلقة» بأنها كاملة أو تتصف بالشمول والكمال، وهذا عكس ما يفيده المعنى، لذا يرى الباحث أن المسمى المناسب لهذا القسم

من المواطنة هو(مواطنة المصالح أو مواطنة الظروف) بدلا من مسمى المواطنة المطلقة .

هـذا ويـرى البعض أن المواطنة لها جانبان : الأول عاطفي ويشـار لـه بمصطلح الوطنية، والثاني سـلوكي أو عملي ويشـار له بمصطلح المواطنة، لذا أبرز البعض هذين الجانبين العاطفي والعمـلي في تعريفـه للمواطنـة على أنها حب الفـرد لوطنه، وانتـماؤه له، والتزامـه بمبادئه وقيمه وقوانينـه، والتفاني في خدمته، والشـعور بمشـكلاته، والإسـهام الإيجابي مع غـيره في حلها، أما الدولـة فيجـب أن تتيـح للفرد ممارسـة حقوقـه وحرياتـه، وإبداء رأيه بأسـلوب يحـترم فيه آراء الآخرين ومقترحاتهم، بعيدا عن التعصب والعصبية (محمود، ١٩٩٧م،ص٢٠) . فالوطنية هي تلك العواطف والمشاعر القوية التي يحس بها المواطن تجاه وطنه، إضافة للروابط الروحية المتينة التي تشده إليه (الحقيل،١٤١٧هـ، ص٣٠) . فهي تأتي بمعنى حب الوطن في إشارة واضحة إلى مشـاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من اسـتجابات عاطفيـة، فهي الدافع العاطفي والوجداني الذي يكمن وراء سـلوك المواطنة . عليه تكـون الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة، بمعنى أنها شعور قلبي ووجداني يُترجم في المحبة والولاء والاتجاه الإيجابي والدافعية الذاتيـة للعمل الخـلاق، أمّا المواطنة فهي ممارسـة وترجمـة عملية لهذه العواطف والشـعور، أي هـي الجانب السـلوكي الظاهر المتمثل في الممارسـات الحيـة التي تعكس حقوق الفـرد وواجباته تجـاه مجتمعـه ووطنه، والتزامـه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه، والمشـاركة الفعالة في الأنشـطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته (العامر،١٤٢٦هـ، ص٧).

والباحث يعتقد أن المواطنة تشـمل جانبين رئيسين هما : الجانب النظري ويسمى (الوطنية) مشـتملا على الجانب المعرفي والوجداني تجاه منظومة القيم .والجانب العملي(السلوكي) ويقصد بـه الممارسـة العملية لمنظومة قيم المواطنـة من قبل الفرد تجاه وطنه ومجتمعه أثناء أنشـطته الحياتية في جميـع المجـالات . وقـد أشـار الباحث إلى ذلـك أثناء تعريفـه الإجرائي للمواطنـة في مفاهيم ومصطلحات الدراسة بالفصل الأول .

ثالثاً: قيم المواطنة وأهميتها

لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات، والقيم إحدى مكونات الثقافة، وبالتالي فإن القيم تختلف من مجتمع لآخر . فقد أكدت الدراسات وجود اختلاف في القيم وأولوياتها من مجتمع لآخر، فعلى سبيل المثال وجدت فروق بين قيم المجتمع الأمريكي وقيم المجتمع الكندي وهما مجتمعان غربيان، فهناك ظاهرة التمسك بالقيم «التقليدية» في كندا مقابل « التحررية» في الولايات المتحدة، والتمسك بإعطاء قيمة أو مكانة خاصة للصفوة في كندا مقابل قيمة « المساواة الاجتماعية» في الولايات المتحدة، وإعلاء « القيم الجمعية» في كندا مقابل « الفردية» في الولايات المتحدة، وهكذا (غانم، ١٩٩٩م،ص١٣).

إنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك قيما تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات لدى الشعوب على مر العصور ومنها: (حب الوطن، المساواة،والعدل، النظام، الالتزام،التوازن والحرية،المشاركة،الانتماء والولاء، المسؤولية)، فهذه القيم تمثل الجانب الإنساني والعالمي لمفهوم المواطنة، وقد يضاف إليها أو يحذف منها، كما قد تختلف ترجمة هذه القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر.

وحيث أن موضوع هذه الدراسة يتعلق بقيم المواطنة لدى الشباب، وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، على اعتبار أن قيم المواطنة هي الأهم في تحقيق الاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، من خلال ممارسة قيم المشاركة والتعاون من قبل الجمهور تجاه أجهزة الدولة الأمنية وسائر الأجهزة الأخرى، ودعم ممارسة المسؤولية الاجتماعية والتقيد بالنظام لتحقيق الوقاية من الجريمة وكافة الأخطار الأخرى التي تهدد حياة الإنسان وممتلكاته، فإن الباحث سيتطرق إلى توضيح أهمية ذلك من خلال الإشارة أولا لأهمية إسهام بعض قيم المواطنة في الحياة الإنسانية بشكل عام، ثم أهمية إسهام بعض قيمها الأخرى في تعزيز الأمن الوقائي وذلك على النحو التالي:

٢ . ١ . ٣ أهمية إسهام بعض قيم المواطنة في الحياة الإنسانية بشكل عام

أ ـ المساواة

تعد قيمة المساواة بين الناس من القيم الأساسية التي أكدت عليها كافة الأديان السماوية، وكان آخرها الإسلام، فقد نادى الإسلام منذ ظهوره بالمساواة بين الناس في المعاملات دون تفرقة أو تمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو اللون، قال الله تعالى : ﴿ يٰأَيُّهَا لنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُو إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عَندَ للَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴿١٤﴾ (سورة الحجرات). كما أكدت ذلك كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية، فهذه القيمة تمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة، وبدونها ينتفي كل معنى للديمقراطية، وينهار كل مدلول للحرية، كما أن مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها ما يلي :

أ ـ المساواة أمام القانون : ويقصد به أن الناس يولدون، ويعيشون أحرارا وسواسية على قدم المساواة التامة أمام القانون، في الكرامة والحقوق والوظائف العامة، كما لهم الحق في الحماية المتكافئة ضد أي تفرقة أو تحريض أو عنصرية، فالجميع متساوون أمام أنظمة وشريعة الدولة (شحادة، ٢٠٠٠م،ص٢٤٠).

ب ـ المساواة أمام المرافق العامة : ويقصد بالمرفق العام : كل مرفق وجد هدف إشباع الحاجات العامة للجميع، بما في ذلك مرفق الأمن والتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها، وتقتضي هذه القيمة ضرورة استمرارية وتجهيز المرافق العامة بالكيفية التي تمكن المنتفعين من الانتفاع منها بصورة متساوية، مع تحمل الأعباء والتكاليف والرسوم التي تفرضها هذه المرافق دون أي تحيز أو محاباة .

ت ـ المساواة أمام المنافع الاجتماعية : بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، فكما أن للمواطن حقوقا محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين تحقيقاً لمبدأ « الغنم بالغرم»(النبهان،١٩٨٨،ص٢٣).

ج ـ المساواة في تولي الوظائف العامة: فكل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة، حسب مؤهلاته وقدراته، وبناء على معايير محددة ومحايدة (شحادة، ٢٠٠٠م،ص٢٤٠-٢٤٣) .

إلاّ أن الظروف المعاصرة التي تعيشها المجتمعات على اختلاف توجهاتها وسياساتها جعلت ترجمة تطبيق المساواة فيها يكون بنسب متفاوتة، فقد تتحقق جميع فروع هذه القيمة أو بعضها، لذا تعد المساواة حقًا للمواطن وواجبًا على الدولة، حيث يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق هذه المساواة، ليس بمعنى حراستها أو مراقبة تنفيذها فقط، إنما بتوفير كافة متطلباتها وشروط تطبيقها عملياً (عبيد،٢٠٠٦م ص١٦).

إن قيمة المساواة بين المواطنين هو المقّوم الأساس للمواطنة في الدولة الحديثة، إلا أن ذلك لم يتحقق بين يوم وليلة فور قيام الدولة القومية، إنما بقيت بعض صور التمييز، فالمسيحي والكاثوليكي في إنجلترا لم يكن يتمتع بنفس حقوق البروتستانتي حتى منتصف القرن التاسع عشر . كذلك الأمر في فرنسا حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان المواطن الأسود رقيقًا لا يتمتع بأي حق من الحقوق حتى قيام الحرب الأهلية الأمريكية في عهد الرئيس أبراهام لنكولن في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر، وصدر قانون الحقوق المدنية في عهد الرئيس جونسون عام ١٩٦٤ م . غير أن مبدأ المساواة" خطا خطوات واسعة إلى الأمام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك الحقبة تدوين حقوق الإنسان في صورة عهود ومواثيق دولية منها :

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة ١٩٤٨م .

ـ العهد الدولي عن (الحقوق المدنية والسياسية، وإزالة كل أنواع التمييز العنصري) الصادرعام١٩٦٦م . كذلك العهد الدولي لإزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة الصادر عام ١٩٨١م(عبيد،٢٠٠٦م،ص١٦).

لقد ساهمت هذه الخطوات في تحسين تطبيق المساواة بصورة متدرجة ولو بصورة نسبية في العديد من الدول، منها على سبيل المثال دولة جنوب إفريقيا التي كان يمارس فيها نظام التمييز العنصري وتجارة الرق منذ إنشائها أواخر القرن التاسع عشر إلى أن ألغي هذا النظام نهاية القرن العشرين، وهكذا تلاشت تدريجيا صور التمييز على أساس الدين أو العرق، واستقر مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم أو جنسهم أو عنصرهم في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، إلا أن

الباحث يرى أن الواقع يجعل هذه الصورة نسبية، وغالبا ما تكون بمقاييس مزدوجة، لتحقيق مصالح القوى الكبرى، فالشواهد اليومية على مستوى العالم كثيرة وظاهرة للعيان .

ب ـ العـــــدل

تعتبر قيمة العدل قيمة سامية دعت إليها جميع الأديان السماوية، فالعدل يعني القسط والموازنة والإنصاف، وإيصال كل حق إلى مستحقه، كما أن قيمة العدل مرتبطة ارتباطاً وثيقا بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة إلاّ بتحقيق العدل، ليكون الجميع أمام القانون سواء، فكلما اتسع نطاق تطبيقه، كلما عمّ الخير والأمن والاستقرار، وكلما انتشرت العدالة الاجتماعية، كلما زاد انتماء الناس لوطنهم، وحبهم له وإخلاصهم وتفانيهم في سبيل رفعته وحمايته والتضحية في سبيله في جميع الظروف والأوقات (الكافي،٢٠٠٥م،ص٤٨) .

إن مهمة كافة الرسل في جوهرها، ما هي إلاّ الدعوة إلى العدل والعمل على إقامته، فالعدل ما هو إلاّ أداء حقوق الله وحقوق العباد، كما أنه ليس شيئاً زائدا على الإسلام، إنما الإسلام هو العدل، كما أمر الله بالعدل دون استثناء حتى مع الأعداء قال الله تعالى : ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴿٨﴾(سورة المائدة) . كذلك أكدت الأحاديث الشريفة على الأهمية الكبرى لتطبيق العدل في جميع أمور ومجالات الحياة، فممن يظلّهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله إمامٌ عادل حيث قال رسول الله ﷺ : «سبعة يظلّهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظله : إمام عادل .... الحديث» (صحيح البخاري، باب الصدقة باليمين ح ١٤٢٣)، وحديث الرسول ﷺ حين قال :«إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » (صحيح مسلمٍ، باب فضيلة الإمام العادل،ح ١٨٢٧) .

عليه فان ركائز العدل عندما تتعمق في النفوس وتترجم في السلوك اليومي للإنسان على مختلف المستويات ستترك الأثر العميق والفعال لنهوض الأوطان وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة . وفي المقابل فإن تدني قيمة العدالة أو غيابها أو انحيازها ستخلق مناخا اجتماعيا يجعل مشاركة المواطن واهتمامه بالمصلحة العامة وبشؤون وطنه ومجتمعه أمرًا ثانويا لا يعنيه، وهذا يعني أن أجهزة الأمن ستفقد أهم مقوم من مقومات

نجاحها وهو المواطن، لذلك فعلى الدولة الرشيدة القيام بتطبيق العدالة من خلال إتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة، ودون أي تحيز أو محاباة، بحيث يشمل ذلك جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافة الخدمات التي توفر للجميع حياة معيشية كريمة، إضافة للتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولاً إلى ضمان المشاركة المجتمعية الذاتية التي يكون الدافع لها هو المواطنة الصالحة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، وذلك من جميع فئات ومذاهب المجتمع دون استثناء (لية،٢٠٠٧م ص٩١).

ج ـ الالتـــــزام

ويقصد به التزام جميع أطراف المواطنة المتمثلة في(المواطن، المجتمع، الدولة) التزاماً نظامياً أو ذاتياً، بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف حسب موقعه ودوره، للوصول إلى تحقيق أهداف الجميع تحت مظلة مصلحة الوطن، فقيمة الالتزام تعني التمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة فاعلة وتحقق المصلحة العامة (درويش، ٢٠٠٩م،ص٢٨٩) . إن التطبيق الفعلي لهذه القيمة يتطلب إشراف ومتابعة سلطات مستقلة تلزم أطراف هذه القيمة للقيام بأعمالها ومهامها، وتختلف مسميات هذه السلطات من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ففي المملكة العربية السعودية هناك ثلاث سلطات هي : الأولى السلطة التنظيمية (التشريعية) وتتمثل في مجلس الوزراء ومجلس الشورى، حيث تختص هذه السلطة بوضع الأنظمة واللوائح، والسلطة الثانية: السلطة التنفيذية وهي التي يوكل لها وضع السياسة العامة للدولة واقتراح الأنظمة والقوانين لتنفيذ تلك السياسة، والسلطة القضائية ممثلة في القضاء العادي المختص في النظر في جميع المنازعات والجرائم، والقضاء الإداري (ديوان المظالم) وهو هيئة قضاء مستقلة مرتبطة بالملك مباشرة حيث حدد النظام أن له من الشمول ما يمكنه من الفصل في المنازعات التي تكون الإدارات الحكومية طرفا فيها (العزي، ٢٠٠٨م، ص ١٩٦) . إضافة إلى سلطات هيئات المجتمع المدني المختلفة، ونظام المحاماة، كون هذه السلطات تشكل دعامة أساسية لتحقيق العدالة وتأكيد الالتزام بالأنظمة وسيادة القانون وكفالة الدفاع عن الحقوق وضمان الحريات (المرجع السابق، ص٢٠٠) . ولتوضيح الجوانب الرئيسة لقيمة الالتزام نشير للتالي :

الجانب الأول : الالتزام من طرف المواطن تجاه وطنه ومن ذلك :

يشـمل التزام الإنسـان السـوي عدة جوانـب هامة في حياتـه اليومية ، تتضمـن التزامه تجاه خالقه ثم تجاه نفسـه وأسرته ثم تجاه وطنه ومجتمعه ، يكون أسـاس هذا الالتزام ، ما يؤمن به من عقيدة وقيم ، والتي من المفترض أنها تهدف إلى تحقيق مصالح وطموحات الفرد ، ضمن منظومة المصلحة العامة ، ومن صور ذلك :

أ ـ التـزام المواطن بالأنظمة والقوانين واحترام حريـات الآخرين، والوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمـع والدولـة . وهـذا يمثل عقدا اجتماعيـا بين المواطنين والدولـة والمجتمع لهدف تحقيـق المصلحـة الخاصة في ظـل المصلحة العامة للوطن،مما يشـكل عاملا هامـا من عوامل التطور وتحقيق الأمن والتنمية(موسى،٢٠٠٥م، ص٤٢) .

ب ـ الالتـزام بالصالح العـام، والحفاظ على البيئة، ومراعاة قواعد السـلوك القويم ومقتضيات النظام العام والآداب في الداخل والخارج، والإسهام في بناء وتنمية الوطن والدفاع عنه.

ج ـ التمثيل الجيد للدولة والمجتمع والمحافظة على سمعته في كل الظروف والأوقات .

د ـ بل إن للالتزام بمفهومه الشامل صور اخرى متعددة في جميع المجالات منها : تشجيع المنتج المحـلي، والادخار في القطاع المصرفي، وحسـن التصرف في الأزمـات الاقتصادية وحالات الطوارئ الأخرى، ولا شك أنه عندما يؤدي كل مواطن التزاماته تجاه وطنه، فإن ذلك يعني أن هناك مجتمعا يقدر ويؤدي الالتزامات الوطنية بصورة حضارية وتلقائية .

الجانب الثاني : الالتزام من جانب الدولة تجاه المواطن :

يقع على عاتق الدولة واجبات والتزامات ، يجب القيام بها سواء تجاه العقيدة أو الشعب أو الوطن وذلك على أحسن ما يكون غير مدخرة في ذلك وسعا ، ومن صور ذلك :

أ ـ تامين الأمن الداخلي والخارجي بمفهومة الشامل في جميع المجالات ، ففي ضل الأمن تستطيع الأمم تحقيق أهدافها وطموحاتها ، وبدونه تحل الفوضى والتخلف وتفشـل مشـاريع التنمية والتطور.

ب ـ الالتزام بتحقيق العدل والمساواة وسيادة القانون عند تطبيق القوانين والأنظمة، وأن يكون

الحكم وفق المنهج الذي يرتضيه الشعب، وهو بالنسبة للمجتمع السعودي تطبيق شريعة الله، والحكم بما أنزل في كتابه وسنة نبيه ﷺ (الزنيدي،٢٠٠١م،ص١٨).

ج ـ الالتزام بضرورة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وتامين سائر الخدمات العامة والاجتماعية الأخرى التي تؤمن لهم الحياة المعيشية الكريمة .

د ـ الالتزام بحماية المواطن من الاستغلال والنصب والاحتيال وكافة سبل الابتزاز أو الاحتكار، وعدم غشهم بأي صورة من صور الغش الثقافي أو الاجتماعي، فقد جاء في الحديث الشريف عن معقل بن يسار المزني (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » (صحيح مسلم، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته،ح ١٤٢) .

هـ ـ تامين الحريات بأنواعها للمواطن على ضوء ما تملية العقيدة والقيم في جميع مجالات الحياة، كحرية العمل والسكن والتملك ،وحرية الرأي وغيرها(الحقيل،١٤١٧هـ،ص١٥٣).

و ـ الالتزام باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في جميع مجالات أنشطة الدولة بصورة تحقق الصالح العام، وتعمل على رقي الوطن وتطوره (عبيد،٢٠٠٦م،ص١٧) .

إن هذا النهج الضامن لالتزام جميع الأطراف هو سر ازدهار الأمة، بل وعلو شأنها وعزها أمام الأمم الأخرى، وهكذا يتبين أهمية تحقيق المواطنة لجميع المواطنين في الدولة دون استثناء من خلال توفير الأسس اللازمة لذلك، مما يشكل سياجا منيعا ودرعا واقيا للأمن والاستقرار والتنمية من أي ضرر أو تهديد (ابن كثير،١٩٨٠م،ج٣ص٢٢٤- ٢٢٥) .

د ـ التوازن

يقصد بالتوازن هنا : التوازن المسؤول الذي يحقق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة، أو عدم معارضتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عندها يكون هناك ضبط وتوازن بين الحرية والمسؤولية، أو بين الحرية والأمن، أو بين المصلحة الخاصة والعامة، أو بين الحقوق والواجبات لكل أطراف المواطنة، أو بين الريف والحضر، أو بين الفرد والمجموع، أو بين الدولة والمجتمع، أو بين الجانب الاقتصادي والسياسي وبقية المجالات الأخرى، أو بين الخصوصية

والعالمية . إن المحافظة الدقيقة على هذا التوازن هي ركيزة أساسية من ركائز المواطنة المؤدية إلى التقدم والازدهار في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار، لذلك فعلى المواطن أيا كان موقعه أن يدرك أن قدرة الوطن على العطاء تتوقف أولا وأخيرا على ما يقدمه له أبناؤه والقائمون على إدارته من إخلاص وعطاء (مكروم،٢٠٠٤م، ص٦٨) .

إن ترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع سيجعل المواطن يتصرف بحرية متوازنة، بل سيكون ضمن أولويات أهداف سلوكاته وأنشطته أينما وجد، هو العمل على تحقيق مصالحه الشخصية تحت مظلة الصالح العام، أو عدم معارضتها على أقل تقدير، لإيمانه بأن نتائج هذا العمل لن تكون لصالح فئة دون أخرى، أو منطقة على حساب أخرى، بل يكون الهدف الأسمى للجميع هو العمل لمصلحة الوطن العليا، عند هذا يكون المجتمع فعلا ممارساً للمواطنة الكاملة، لكونه أصبح مسؤولا وشريكا إيجابيا مع الأجهزة الأمنية وغيرها من المؤسسات الأخرى، بروح معنوية عالية ممزوجة بالفخر والاعتزاز لمشاركته في تحقيق الأمن والسلامة، وسائر الأهداف التنموية بمفهومها الشامل .

هـ- الولاء والانتماء

تكمن قيمة الأفراد والمجتمعات ومكانة الأمم والحضارات في مقدار ولائها وانتمائها لأصولها وثوابتها، ومن هنا تظهر أهمية الولاء الوطني باعتباره الأساس الأول الذي يخول للفرد المطالبة بحقوقه، وبالتالي تأدية واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، فأصبح مفهوم الولاء ذا أهمية كبرى نظراً لعلاقته بتطور المجتمع وتماسكه (محمد،٢٠٠٨م،ص١٥) . لذا يعد الولاء والانتماء بمثابة القاعدة التي تتشكل عليها المواطنة فالانتماء تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، كونها تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنحه الأمن والحماية (مكروم،٢٠٤م،ص٦١،٦٥) .

إن الانتماء حاجة متأصلة في طبيعة النفس البشرية، وإنسان من غير وطن تائه، ووطن من غير إنسان مهجور لا معنى له، فالانتماء فيه الاستقرار والشعور بالأمن والحماية، فهو ليس حالة ترف، إنما حاجة جوهرية وضرورية في حياة الإنسان، فهو يسهم في تعزيز قوة الوطن عندما يتعمق في نفوس المواطنين، من خلال تفعيل ممارسته كقيمة من منظومة قيم المواطنة الشاملة، لأن

غياب التطبيق العملي سيحول موضوع الانتماء الوطني إلى شعار للاستهلاك والمزايدات(محفوظ وآخرون، ٢٠٠٨م،ص١٥٦) . أما الولاء فهو شعور يتعلق بوجدان الفرد تجاه جماعة أو فكر ما، تأييداً لها وطاعة وإخلاصاً وتضحية في سبيلها، فهو قلب الوطنية وجوهر الالتزام الذي بدوره يؤكد على مدى وجود الانتماء(خضر،٢٠٠٠م،ص٣٥).

من هنا يتضح الفرق بين الولاء والانتماء، فالولاء علاقة بين طرفين قد لا تجمعهما صلة دم أو لغة أو دين، فهي علاقة متغيرة بتغير أحد الطرفين، أو بتغير ظروف الزمان والمكان، أما الانتماء فعكس ذلك تماماً كانتماء الفرد لأسرته أو قبيلته أو وطنه، كون العلاقة في الانتماء علاقة فطرية ليست اختيارية، كما لا تنفك عراها، فهي دائمة، حتى بعد الممات(محمد،٢٠٠٨م،ص٢٠) .

لذا تعد قيم الانتماء والولاء من القيم الهامة للمواطنة، ومن احتياجات الوطن الهامة، فإن لم يتوفر دافع الانتماء والولاء يصبح الفرد في حالة حياد عاطفي بالنسبة للآخرين أو المجتمع، ومعنى ذلك إما أن ينحصر اهتمامه في ذاته،أو يصبح في حالة ركود عن أداء فعل إيجابي معين،وما يترتب على ذلك من آثار سلبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيال تحمل مسؤولياته في تحقيق الأمن والاستقرار وسائر أهداف التنمية الشاملة للوطن .

مما سبق يرى الباحث أن الأهداف المرجو تحقيقها من ممارسة القيم التي تقوم عليها المواطنة الكاملة كقدسية الحياة وكرامة الإنسان، الحرية، العدالة، المساواة، الالتزام، المشاركة، النظام، التوازن، الانتماء ... إضافة إلى بقية منظومة القيم الأخرى، إنما تهدف في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرقي والرفاهية على مستوى الدول والشعوب، من خلال التعاون مع الأجهزة الأمنية والخدمية الأخرى، على اعتبار أن ذلك قاعدة ضرورية تنطلق منها مشاريع البناء والتنمية المستدامة بمفهومها الشامل في كافة مجالات الحياة .

٢ . ١ . ٤ مفهوم وأهداف الأمن الوقائي

قبل الإشارة لتوضيح مفهوم الأمن الوقائي سيتم الإشارة لمفهوم الأمن وأهميته بشكل عام من خلال الفقرات التالية :

أ ـ الأمن

يُعـدّ الأمـن من أهم ما تقـوم عليه الحياة، الأمن للفـرد وللمجتمع وللدولـة، إذ به يطمئن النـاس على دينهم وأنفسـهم وأعراضهـم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شـأن مجتمعهم، وينهض بأمتهم (الموسوعة الفقهية، حرف الألف، د.ت،ص٢٧٢) . ويشير الأمـن بمفهومه العام إلـى « حالة من الشعور بزوال الخوف أو القلق أو التوتر والفزع، ينتج عنه إحساس بالسعادة المؤقتة أو المستمرة، المحدودة أو الشاملة» (الخطيب،٢٠٠٦م،ص٩٤) .

كما يُعدّ الأمن مقصدا من مقاصد الشريعة الإسـلامية، فهو حاجة وهدف، وسيلة وغاية، حالة نفسية ومادية، يمثل إحدى الحاجات الإنسانية منذ الأزل، كما بين القرآن الكريم أنه حاجة إنسانية مقترنة بالحاجات العضوية والبيولوجية، وفي مقدمتها الجوع قال تعالى :﴿الَّذِى أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خوْفٍ﴿٤﴾(سورة قريش)،(الشهراني،٢٠٠٥م،ص١٤) .

فالأمـن يقصد به سـلامة الدين والنفس والعقل والمال والعـرض، وهي الضرورات التي لا بـد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد اتفق الفقهاء على أن أمن الإنسـان على نفسـه وماله وعرضه شرط في التكليف بالعبادات، لأن المحافظة على النفس والأعضاء للقيام بمصالح الدنيا والآخرة، أولى من تعريضها للضرر بسبب العبادة (الموسوعة الفقهية، حرف الألف، ص٢٧٢). لقد أصبح الأمن قيمة عليا وغاية للأفراد والمجتمعات والدول، والهدف الذي تسـعى لتحقيقه الحكومات والدول، فإيجاد ذلك المزيج من الأمن النفسي والمادي، يجعل الأفراد والمجتمعات،بل والإنسانية جمعاء تعيش في بيئة أمنية مستقرة منتجة(الشهراني،٢٠٠٥م،ص١٦).

إن الأمن كما ذكره «الشـقحاء(٢٠٠٤م) هو: اطمئنان الإنسـان لانعدام التهديدات الحسية له ولحقوقه، وتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية» ص١٤.

ب ـ الأمن الوطني

ترجع كلمة (وطني) نسبة إلى الوطن الذي سبق تعريفه في مصطلحات الدراسة، فالوطني هـو مـا يخص الوطن وينسـب لـه ويكتسـب صفته مـن إلحاقه به، وبدمـج الكلمتـين (الأمن +

الوطنـي) يظهر مصطلح الأمن الوطني، وهو مصطلح يتم تداوله بكثرة في الأدبيات السياسـية والاستراتيجية والأمنية والعسكرية (البيالي،٢٠٠٧م،ص١٣٠) .

ويُعـرف الأمـن الوطنـي بأنه : قدرة الدولة عـلى حماية قيمها الداخليـة من أية تهديدات بغض النظر عن شـكل هـذه التهديدات ومصدرهـا (مهنـا،١٩٩٦م،ص١١) . ويرى الباحث أن يضـاف إلى التعريـف السـابق قدرة الدولة على حماية (مصالحهـا) إضافة إلى قدرتها على حماية قيمها، ليصبح التعريف أكثر شمولية .

وللأمـن الوطنـي ثلاث مسـتويات تشـكل منظومة الأمـن الشـامل، إن منظومة الأمن الشـامل تتحقق من خلال تحقق مسـتويات الأمن الوطني المتعددة، فالمسـتوى الأول منه يتعلق بأمـن الإنسـان على الضرورات الخمس المتمثلة في أمنه على دينه ونفسـه وعقلـه وماله وعرضه، إضافة إلى حاجياته الضرورية والكمالية الأخرى، فهذا الأمن يتطلب معالجة مشـكلات البطالة والفقر والحريات الأساسـية (الشـهراني،١٤٢٤هـ،ص١١) . كما يتعلق المسـتوى الثاني بالأمن الاجتماعـي، ويتحدد من خلال تجنب الظلم والعنف والإرهاب، وتجنب التآمر والفسـاد والحد مـن الجريمـة، ولا شـك أن افتقار الدولـة للأمن الاجتماعي يعـد أقوى العوامـل المخلة بالأمن الوطني وفقاً لمفهومه الشـامل، أما المسـتوى الثالث من الأمن الوطني فيرتبط بالأمن الخارجي، ويتحدد من خلال مقاومة الانحراف الفكري، والغزو العسـكري والاقتصادي، ومن الملاحظ أن هذه الأبعاد والمسـتويات متداخلة ومترابطة بعضها ببعض، سـواء على المسـتوى الفردي، أو الوطني والقومي أو الدولي كمنظومة واحدة (الخطيب،٢٠٠٦م،ص٩٧) .

يعتـبر الأمن الاجتماعي بمفهومه الشـامل محصلة لثلاث ركائز أو قيم : الحرية السياسـية، العدالـة الاجتماعية، الكفايـة الاقتصادية،وهذا يؤدي إلى تحقيق الاسـتقرار الاجتماعي، ومن ثم الاسـتقرار السـياسي الذي يتطلـب التأكيد على مجموعة مـن المتطلبات الوظيفيـة، منها ما يؤديه الفرد تجاه مجتمعه، وتتمثل في كونه فرداً نافعاً ومنتجاً، ومنها ما تؤديه الدولة تجاه الفرد بأن توفر العوامل التي تسـاعده على الإنجاز والإنتاج وممارسـة قيم المواطنة الكاملة(الزيلعي، ٢٠٠٢م، ص١٤٨) .

والباحث يرى أن الكاتب الزيلعي يشـير إلى أهمية قيام الدولة بتوفير المناخ المناسـب لدفع

المواطن لممارسة قيم المواطنة على أكمل وجه، لأن المواطنة تهدف إلى العمل والإنجاز الذي يخدم التنمية الشاملة والصالح العام، ويعزز الأمن بمفهومه الشامل وفي مقدمة ذلك اتباع الإجراءات واللوائح الوقائية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الوقائي والسلامة العامة في جميع المجالات، ولعل أفضل السبل للوصول إلى هذا الهدف الهام هو تضافر جهود جميع أطراف المواطنة الكاملة ممثلة في: المواطن والدولة بكافة أجهزتها الأمنية والمدنية والمجتمع بمؤسساته المتعددة، بحيث يعمل الجميع تحت مظلة واحدة هي مصلحة الوطن العليا، التي تهدف إلى تحقيق غاية سامية وهي سلامة وحماية الإنسان من أي مصدر تهديد أو خوف أو ظلم، وضمان كرامته وحريته، فالإنسان محور ارتكاز تحقيق النهضة والتطور والإعمار، وهو هدف الأمن والتنمية بمفهومها الشامل، وهو وسيله تحقيقها في نفس الوقت .

كما أن هناك مقومات للأمن الوطني تسهم في تحديد مدى ونسبة تحقيقه كما ذكره الشهراني، ومن أهمها :

أ ـ المقـوّم العقائـدي : ويقصـد بـه العقيـدة ومنظومـة القيم السـائدة في المجتمع، ومـدى قبولها وممارستها كسلوك عملي من قبل فئات المجتمع وفي جميع المجالات .

ب ـ المقوّم السياسي : ويقصد به شكل الحكم ومؤسساته وقدرتها على تحديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة، ومن ثم تحقيقها وفق خطط واستراتيجيات مناسبة .

ت ـ المقوّم الاقتصادي : ويقصد به القاعدة الاقتصادية والموارد الطبيعية ودرجة التقدم وأسس النظام الاقتصادي المطبق وعوامل النمو والتطور .

ث ـ المقوّم الجغرافي – السياسي (الجيوبولتيكي) : ويقصد به الموقع والمساحة والتوزيع السكاني وأقاليم الدولة ووضعها بين جيرانها .

ج ـ المقـوّم الاجتماعـي : ويقصـد بـه الطبقات والفئـات والطوائـف المكوّنـة للمجتمع ودرجة التجانس فيه .

ح ـ مقوّمات القوة : وفي مقدمتها القوة العسكرية، ودرجة الاستفادة من المقوّمات السابقة في تعزيـز الأمـن الوطني . هذا مع التأكيد على أن هذه المقومـات ذات طبيعة متداخلة فيما بينها

ويؤثر بعضها على بعض، وإذا اختل أي منها فإن ذلك يشكل ثغرة تؤثر على الأمن الوطني (الشهراني،١٤١٩هـ،ص١٢) .

والباحث يرى أن هذه المقوّمات تعد من متطلبات وشروط ممارسة منظومة قيم المواطنة بمفهومها الشامل سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالمقوّم العقائدي من أهم مصادر قيم المواطنة وفي كثير من الأحيان الباعث الأقوى للالتزام بها، كما أن المقوّم السياسي، يشكل أحد الأطراف الثلاثة الرئيسة للمواطنة كون هذا المقوم يمثل الدولة، إضافة للمواطن والمجتمع. والمقوّم الاجتماعي يمثل أحد أطراف المواطنة وهو(المجتمع) بكل فئاته ومستوياته وتوجهاته ، كذلك المقوم الاقتصادي يعكس في جانب من جوانبه مدى عدالة النظام القائم عليه، ونسبة استفادة كافة المواطنين من هذا المقوّم، والعدل هنا يمثل قيمة من القيم الهامة التي تقوم عليها المواطنة . كما أن المقوّم الجغرافي والسياسي ومقومات القوة الأخرى ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقيمة أو أكثر من قيم منظومة المواطنة، فمثلا مدى توفر قيمة الوعي لدى كافة أطراف المواطنة بأهمية المكانة الاستراتيجية للوطن سواء من حيث الموقع أو الثروات المختلفة أو المكانة الدينية والإرث الحضاري وغيرها، وما يترتب على ذلك الوعي من قيم أخرى متعددة مثل الانتماء، المشاركة، المحافظة على هذه المقومات ودعمها، الشعور بالفخر والاعتزاز تجاه هذه القيم عندما تسهم في خدمة الوطن والمواطن وتحقق للجميع مصالحه وأهدافه في ظل مصلحة الوطن العليا .

لذا يرى الباحث أن مقومات الأمن الوطني مرتبطة ومتداخلة مع قيم المواطنة بحيث تشكل كلاهما منظومة أمنية شاملة عند توفرها وتفعيلها، بحيث تصبح درعاً واقياً يحمي العقيدة والوطن وتجعله كياناً عزيزاً في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والرفاهية والتطور في جميع المجالات. عليه يعد الأمن الوطني بمفهومه الشامل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية والتطور الشامل في كافة المجالات، لذا أولت قيادة هذه البلاد ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظ الله، جل الاهتمام باتخاذ كل ما من شأنه دعم الأمن الوطني في مختلف مجالاته ومستوياته من خلال حماية مقوماته من جانب، وتسخير كافة الإمكانات اللازمة للعمل على تطوير آلياته واستراتيجياته بما يتناسب مع الطموح ويتواءم مع الظروف والمتغيرات من

جانب آخر، ومن ذلك صدور الأمر الملكي رقم أ/ ٢٩٦ وتاريخ ١٣/ ٩/ ١٤٢٦هـ بإنشاء مجلس الأمن الوطني وإقرار نظامه، لاستشراف المستقبل والتعرف على الأزمات المحتملة والاستعداد لها على مختلف الأصعدة برؤية أمنية شاملة .

والباحث يرى في هذا السياق أن من أهم وأنجح وسائل ومقومات تحقيق ذلك تفعيل ممارسة منظومة قيم المواطنة بمفهومها الشامل لدى جميع أطرافها(المواطن، المجتمع،الدولة)، من خلال العمل على توفير المقومات والمناخ المناسب لممارستها على أرض الواقع لدى هذه الأطراف من جهة، والعمل على تذليل المعوقات والصعوبات التي تحول دون ذلك من جهة أخرى، فالمسؤولية الأمنية الوطنية بمفهومها الشامل لم تعد مقصورة على الأجهزة الأمنية فقط، بل أصبحت مسؤولية الجميع، كما أن هذه المسؤولية لم تعد مقصورة على الأدوار العلاجية فحسب، بل تشمل إضافة لذلك الأدوار الوقائية والاستباقية لمنع وقوع الخطر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ج ـ مفهوم الأمن الوقائي

يتناول هذا القسم موضوع الأمن الوقائي وهو الجانب الثاني من موضوع هذه الدراسة، فالوقاية من الأخطار تعد مطلبا هاما وجوهريا لكل جهاز حكومي، بل مطلبا جوهريا لأي نشاط إنساني سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة .

إن مفهوم الأمن الوقائي يتكون من كلمتين (الأمن+ الوقائي) ومفهوم الأمن سبقت الإشارة له أعلاه، فإذا أضيف له كلمة وقائي، فإنه يعني مجموعة من الإجراءات والاحتياطات اللازمة، وكل ما من شأنه ضمان توفير الطمأنينة والسلامة للضرورات الحياتية للإنسان، وبقية احتياجاته المادية والمعنوية، وتمتعه بحقوقه وأدائه لواجباته، من خلال التعاون والمشاركة من الجميع لتحقيق الوقاية من السلوكات المنحرفة، والأخطار أياً كان مصدرها وقت السلم أو الطوارئ، ولا شك أن الأطراف المعنية بتحقيق ذلك هي أطراف المواطنة ممثلة في الآتي :

ـ المواطنون دون استثناء، وفي جميع أنشطتهم وسلوكاتهم الخاصة والعامة .

ـ المجتمع بكل مؤسساته وشرائحه وتوجهاته .

ـ الدولة ممثلة بكافة أجهزتها الأمنية والمدنية والخدمية، كل فيما يخصه .

إن العمل الوقائي من السلوك المنحرف والأخطار المختلفة، يمثّل المقام الأول ضمن اهتمامات الدول، إذ أن تحقيق الاستقرار العام، والسلم الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، والنمو الاجتماعي، كل ذلك مرهون بحماية وسلامة الضرورات الخمس للمواطن وتمتعه بحقوقه مقابل أداء واجباته، وهذا هو الأساس والدافع الرئيس لممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب، فعند غياب الوقاية اللازمة من كل مصدر خطر وتهديد، سيحدث الاضطراب في الحياة وعدم الثقة والتعاون بين أطراف المواطنة، مما يؤثّر سلباً على الأمن بمفهومه الشامل (اليوسف، ٢٠٠٣م،ص ٩) .

لقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن دور الدولة في مجال توفير السلامة والأمن بمفهومه الشامل وتحديداً في مجال الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف لا يمكن أن يعطي النتائج المرجوة إلاّ بتعاون المواطنين مع الدولة والمجتمع، من خلال ممارسة منظومة قيم المواطنة ومنها: المبادرة، المشاركة، الابتكار، النظام وغيرها، فتعاون المواطن في هذا المجال هو البداية والأساس الفعلي لتحقيق الأمن والوقاية من الجريمة، وكافة الأخطار التي تهدد الأرواح، أو المصلحة العامة أو الخاصة (طالب،١٩٩٧،ص٤٠٦).

إن الأمن الوقائي يهتم بجميع مستويات الأمن المختلفة المادية والمعنوية، بل بكل ما من شأنه الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، فنجده يهتم بأمن الأفراد والقيادات السياسية والاجتماعية، بل وبالمنشآت والمعلومات، سواء في الداخل أو الخارج، وبكل ما يؤثر على المصلحة الخاصة أو العامة (سليمان،١٩٩٨،ص٤٥٧) . كما يعتبر الأمن الوقائي أحد أهم الأبعاد التي يقوم عليها الأمن بمفهومه الشامل، فقد ذهب كثير من المختصين إلى القول بأن الأمن الشامل يقوم على أبعاد رئيسة، كما ذكر العمرات وذلك على النحو التالي :

«أ ـ البعد الوقائي الذي يتحقق من خلال إجراءات الوقاية من الجريمة، والأخطار الاجتماعية والطبيعية والصناعية وغيرها التي تهدد أمن المجتمع .

ب ـ البعد القيمي ويتحقق من خلال كفالة سيادة القانون واحترام أنظمته واحترام قيم المجتمع.

ت ـ البعد الاجتماعي من خلال قيام جهاز الأمن بالتوفيق بين سلوك الفرد،وقيم ومُثل المجتمع.

ث ـ البعد الإنساني ويتمثل في الخدمات التي يقوم بها جهاز الأمن لتخفيف معاناة الإنسان.

ج ـ البعد الحضاري ويتمثل في سلوك الجميع من خلال الممارسة العملية لقيم المواطنة لتحقيق التنمية الشاملة لصالح الجميع، على اعتبار أن الأمن هو البيئة الحاضنة لجهود التطور والتنمية» (العمرات،١٤٢٣هـ،ص٤٠) . .

لقد دأب معظم العلماء والمختصين على محاولة وضع الوسائل اللازمة لتحقيق الأمن بمستوياته المختلفة، الفردية والاجتماعية والوطنية، حتى على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث وجد أن أفضل سياسة لتحقيق ذلك، هي سياسة الوقاية أولا، والتي تهدف إلى منع أو الحد من الجريمة وأي سلوك منحرف يشكل تعدياً على مصالح الفرد أو الجماعة، إلى جانب سياسة العلاج والمكافحة، كما أن نظام الوقاية بصورة إجمالية يقوم على عدة وسائل منها :

١ ـ الوقاية العامة : وهي التي تتم من قبل أجهزة الدولة المختصة، كوضع الخطط والبرامج الشاملة التي تهدف إلى القضاء أو الحد من العوامل المؤدية إلى الإجرام أو المهيئة له .

٢ ـ الوقاية الخاصة : وهي التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفاً للاعتداء .

٣ ـ ممارسة قيم المواطنة من قبل المواطن : كالتعاون مع رجال الأمن والإبلاغ عن المخالفات والجرائم، أو التقدم بشهادة تساهم في حفظ الأمن والاستقرار (العمرات،٢٠٠١م) .

كما أن هناك وسائل أخرى تتمثل فيما يكتشفه العلم من أساليب وأجهزة وقائية تُصّعب تنفيذ الجريمة أو السلوك المنحرف من المجرم، فقد أدى التقدم التكنولوجي إلى ابتكار العديد من المخترعات الحديثة التي تساهم في الوقاية والسلامة والحماية من الاخطار، كأجهزة الإنذار والمراقبة والتنبيه من الخطر قبل أو أثناء وقوعه، كالأجهزة المستخدمة في البنوك أو السيارات، والمنشآت، والمصانع وغيرها(كامل، ٢٠٠٤م،ص١٥٥) .

إن العمل الوقائي من الانحراف والسلوكات المختلفة على اختلاف درجاتها ليس لها حدود، وليس لها أناس محددين، فهذا يدخل في الحقيقة ضمن المسؤوليات المدنية للمواطنين رغم الاختصاص والمعرفة في هذا الميدان، فإذا كان المواطن يطلب من الدولة والمجتمع بحقه في الحرية والأمن والعدالة كشيء أساسي وجوهري، فعليه أن يتذكر حق المجتمع والوطن عليه في تحقيق الأمن والحرية كذلك (طالب،١٩٩٧م،ص٤٠٥) .

والباحث يرى هنا أن أنجح وسيلة للوقاية من الجريمة وتجنب الأخطار المختلفة، هي السياسة التي تقوم على تفعيل ممارسة قيم المواطنة كالمشاركة بين المواطن وأجهزة الدولة المختلفة بدعم ومساندة المجتمع بكل فئاته وشرائحه دون استثناء، بحيث تصبح هذه السياسة ممارسة يومية تلقائية كسلوك حضاري، ورمز لمدى تطور المجتمع، ودرجة اعتزاز المواطن بوطنه وأمته. لأنه يستحيل على الأجهزة الأمنية وحدها تحقيق مفهوم الأمن الشامل والوقاية من الأخطار مهما أوتيت من إمكانات،إلاّ من خلال ممارسة قيم المواطنة من قبل جميع أطرافها(المواطن، المجتمع ومؤسساته المختلفة، الدولة وأجهزتها المتعددة)، مع توفر المناخ المناسب لذلك .

وعليه فإن غياب ممارسة المواطنة وقيمها لدى المواطن تجاه وطنه ومجتمعه، ستؤثر سلباً على سلوكه وبالتالي على منظومة الأمن وفي مقدمتها الأمن الوقائي، فيصبح سلوك المواطن ضد مصالح وطنه العليا، وتعدٍ على حقوق الآخرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي أفضل الأحوال ستكون في وضع حيادي، وهذا يعني مثلاً أن من شاهد جرماً معيناً أو مخالفة أو سلوكاً منحرفاً لن يتقدم بأي بلاغ عما شاهد، أولا يتقيد بالأنظمة والتعليمات بدافع الرقابة الذاتية، وهذا من أخطر ما يخل بالأمن الوقائي على مختلف المستويات والمجالات، لذا فإن من الحكمة تشخيص أسباب هذه الظاهرة، ومن ثم تحديد سبل ووسائل الوقاية منها، سواء كانت هذه الأسباب داخلية أو خارجية .

د ـ أهداف الأمن الوقائي

يهدف الأمن الوقائي إلى تجنب أي مصدر خطر أو تهديد للضرورات الحياتية للإنسان أو يخل بالنظام والأمن العام أو يعيق التطور والتنمية الشاملة، من خلال اتخاذه العديد من الإجراءات حسبما تمليه الظروف من خلال الآتي :

١ ـ توفير الأمن والسلامة والحماية المناسبة للإنسان وكافة حقوقه والمنشآت والمصالح العامة والخاصة، إضافة للمعلومات الهامة في الدولة من أي مصدر تهديد، سواء في الداخل أو الخارج (سليمان،١٩٩٧م،ص٤٥٨).

٢ ـ توفير المعلومات اللازمة عن التهديدات والأزمات والمشكلات الأمنية المحتملة الوقوع، سواء الداخلية أو الخارجية، ويتم ذلك من خلال الرصد والتحري، والملاحظة للظروف

ومصادر الخطر المحتملة، وقد اعتمد الرسول ﷺ هذا المنهج في كثير من مراحل دعوته، فمثلا تم كشف الخطة الخطيرة التي وضعها حييُّ بن أخطب الزعيم اليهودي التي هدفت إلى الإغارة على قلب المدينة من جهة حصون بني قريظة المتآمرين معه، مما مكن الرسول ﷺ من اتخاذ التدابير والخطط لمواجهة ذلك (الخراشي،٢٠٠٩م،٥٦) .

٣ ـ توفير أقصى درجات الوقاية والاستعداد لمواجهة الأخطار بمفهومها الشامل، من خلال تسخير كافة الإمكانات لإزالة العوامل المولدة للجريمة والأخطار المختلفة، ومقاومة الدوافع والبواعث لها،بصورة تمكن من السيطرة عليها وتجنب حدوثها(أبو ساق،٢٠٠٢م،ص٢٤٤).

٤ ـ تجنيب الأفراد والمجتمعات النتائج السلبية الناتجة عن السلوكات المنحرفة أو الأخطار الأخرى، نظرا لما تسببه من اهتزاز الأمن والسلم الاجتماعي، وما يترتب على ذلك من أخطار على التطور والتنمية بمفهومها الشامل (طالب، ١٩٩٧م،ص٤٠٦) .

والباحث يرى أن السياسة التي تقوم على مبدأ الوقاية خير من العلاج، هي الأفضل دائماً وبكل المقاييس وفي جميع المجالات سواء المادية أو المعنوية، أو من حيث الجهد والوقت والنتائج، ففي مجال الأمن الوقائي بمفهومه الشامل نجد أن لتحقيق ذلك وسائل متعددة منها:

أ ـ تنقية البيئة الخاصة للفرد ابتدأ من أسرته فمجتمعه من أسباب الانحراف والجريمة، ويعتمد ذلك بشكل أساسي على تفعيل مجموعة من القيم من أهمها: محاربة البطالة وخاصة لدى الشباب بصورة تمكنهم من الحياة المعيشية الكريمة، العدالة الاجتماعية، المساواة، تكافؤ الفرص، منع تركيز الثروة في أيدي القلة وتهميش الغالبية، ومعالجة بؤر الفقر والتخلف (البطاينة،٢٠٠٢م،ص٢٢٥) .

ب ـ التأكيد على توفير نماذج القدوة الحسنة في مختلف المواقع المجتمعية، وإشاعة ثقافة القدوة الحسنة من خلال توفير المناخ المناسب لنمو وانتشار هذه القيمة العظيمة، وذلك على مختلف المستويات التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها (الخطيب، ٢٠٠٦م، ص١٤٦) .

ت ـ إشراك المجتمع المدني من خلال تفعيل قيم المواطنة لدى المواطن، فنظم العدالة الجنائية والاجتماعية بشكل عام تصبح أكثر فاعلية للوقاية من الجريمة والأخطار الأخرى، ومكافحتها عندما يكون هناك استعداد لدى المواطنين للتعاون مع جهود الدولة لإنفاذ القانون، على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين وبما يحقق مصالح الجميع (الندوة العلمية عن جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، ٢٠٠٨م) .

ث ـ من الوسائل العامة لتحقيق الوقاية التأكيد على وجود قواعد وأنظمة ولوائح وقوانين واضحة ومعلومة للإنسان، تطبق على الجميع دون استثناء، ودون التواءات أياً كانت صورها، ليعمل المجتمع بصورة جماعية وفقا لقوانين موحدة، من خلالها تتحقق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العامة (طالب،١٩٩٧م،ص٤٠٧) .

ج ـ تفعيل دور الإعلام بصوره المختلفة لنشر الوعي بأهمية الوقاية من الأخطار وسائر التهديدات والسلوكات المنحرفة المخلة بالأمن والسلامة العامة، فتأثير الإعلام في مجال الأمن الوقائي أكبر بكثير من تأثير أجهزة الأمن، فتأثير هذه الأجهزة محدود في هذا المجال، عكس وسائل الإعلام المختلفة التي أصبحت تقتحم الحياة الخاصة دون رقيب، متجاوزة كل القيود والحدود الزمانية والمكانية، فإذا أُحسِن استخدام هذه الوسائل كانت نتائجها مثمرة في نشر الوعي الوقائي على مستوى الفرد والمجتمع، على أن تكون وسائل الإعلام متسقة في رسالتها مع العقيدة والقيم والأخلاق والأعراف الاجتماعية المتبعة (الحوشان، بركة؛ الشهري، فايز،٢٠٠٨م،ص ١٨١-١٨٢).

ح ـ العمل على تلافي معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن مثل : خفض مستويات الفقر، زيادة مستويات الرواتب للموظفين، خلق فرص عمل مناسبة للشباب، تحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة إلى كبح الفساد المتزايد، فهو يؤدي إلى عدم الاستقرار على جميع المستويات، بل يؤدي إلى اختراق مؤسسات الدولة والتحكم في السياسة واتخاذ القرارات، من قبل المنظمات الإجرامية الوطنية وعبر الوطنية (الندوة العلمية عن جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، ٢٠٠٨م) .

٢ . ١ . ٥ أمثلة على الإسهام الفعال لقيم المواطنة في تعزيز الأمن الوقائي

إن إسـهام المواطنة في تحقيق الأمن بمفهومه الشـامل والوقاية من الأخطار وكافة مصادر التهديد الأخرى للإنسـان والممتلكات، يتضح جليا من خـلال معرفة جوهر المواطنة، التي هي عبـارة عـن منظومة من القيم تمـارس كفريضة اجتماعية عـلى الجميع، لتصبح في مجملها سـياجاً منيعاً لحماية الضرورات الخمس للإنسـان، بل ولتحقيق الرفاهية والحياة المعيشـية الكريمة له في جميـع مجـالات الحيـاة . إلاّ أن هذا لا يتحقق إلا بممارسـة هذه القيم في ظل مناخ تسـوده العدالة وتصان فيه حقوق الإنسـان دون تحيّز أو محاباة، فطريق الاسـتقرار الحقيقي لا يمر إلاّ عبر بوابة ممارسـة الحرية ونيل الحقوق والمكاسـب المدنية، وأي محاولة لفك الارتباط بين حقوق الإنسـان والأمـن والوقايـة من الأخطار المختلفة، إنما هي طريق سـيفضي إلى مزيـد من تدهور الأوضاع، وانعـدام المواطنـة لدى المواطن الذي يعتبر أحد أهـم مقومات الأمن، بل هو رجل الأمن الأول (محفوظ،٢٠٠٦م،ص١١٥) .

ولتوضيح الإسهام الفعال لمنظومة القيم في تعزيز الأمن الوقائي، سيشير الباحث إلى بعض الأمثلة على النحو التالي :

١ ـ المشاركة

تعد مساهمة أفراد المجتمع ومشاركتهم في الوقاية من الجريمة والأخطار الأخرى والتصدي لظواهر الانحراف سابقة لوجود الأجهزة الأمنية ذاتها، حيث كانت الضوابط التقليدية القديمة هي القانون المسـيطر على سـلوك أفراد المجتمع، وكان الخروج على هذه الضوابط بمثابة خروج عـلى عادات المجتمع وقيمه وتقاليده، وبالتالي يلقى ذلك الخروج الاسـتنكار والاسـتهجان من أغلب أفراد المجتمع (الشهاوي،١٩٧٧م، ص٦٤) .

يشار إلى مفهوم المشاركة بمصطلح « السلوك الحضاري « باعتبار هذا السلوك من متطلبات المواطنة، ومظهر من مظاهر الشـعوب المتمدنة، فهو يعني المشـاركة البناءة في إدارة أمور الوطن والمحافظـة عـلى سـمعته في جميع الظـروف، وتقديم المقترحات وكل ما من شـأنه تحسـين الأداء والإنتاجيـة في جميع المجالات (محارمة،٢٠٠٨م،ص١٦٩) . إن ممارسـة قيمة المشـاركة تنبع من

رقابة الضمير بدافع ديني وأخلاقي عند القيام بأي نشـاط في اي زمان ومكان، فيكون الإنسـان محاسـبا لنفسـه بأن يراعـي المصلحة العامـة ولا يخل بالأنظمـة والقوانين أو يعتـدي على حقوق الآخريـن، فهـذه الرقابـة من أهم بل أقـصى درجات الوقاية وأعلى مسـتويات الأمن (بوسـاق، ٢٠٠٢م،ص٢٤٥) .

نظراً لأهمية هذه القيمة فقد ذكر عديد من الباحثين أن المواطنة تتضمن ركنيين أساسين هما: المشـاركة والمسـاواة، لذا فإن المواطنة ليسـت قيمة مجردة، بل هي مفهوم يحمل معاني ومضامين المشاركة، والممارسة العملية التي يمارسها المواطن على أرض الواقع كفعل يومي متصل لا يمارس بشـكل عشـوائي، إنما من خلال مرجعية قيمية أو قانونية معتبرة (عبيد،٢٠٠٦م،ص١٨). إن تفعيـل سـلوك التعاون والمشـاركة كقيمة مـن قيم المواطنة تسـهم في جهود الوقايـة من الجريمة والسـلوكيات المنحرفة لتتكامل مع جهود أجهزة الأمن من ناحية، وينمي الشعور بالانتماء لدى المواطن تجاه وطنه ويرفع من مسـتوى ممارسـته لقيم المواطنة الأخرى من ناحية أخرى (البيالي، ٢٠٠٨م، ص٢٩٣) .

لذلك فعندما يمارس هذا السـلوك على أرض الواقع فإنه يعتبر شرفاً للإنسـان كونه وسيلة لخدمـة الوطن والمجتمع، كون الشرف الحقيقي في هذا السـياق يكمن في القيام بالأعمال العادلة والنبيلة حباً لها لذاتها كونها تخدم المصلحة العليا للوطن، وليس من أجل أي مكافآت أو مناصب عرضية، وهذا ما تضمنه الأسلوب الحضاري للجنرال جورج واشنطن عند رده على رسالة أحد ضباطـه المخلصين عام ١٧٨٢م، والمتضمنة رفضه لاقتراح الأخير أن يعلن نفسـه رئيسـا للبلاد كونـه الرئيـس الأعلى لقيادة القـوات الأمريكية أثناء مرحلة تأسـيس الجمهوريـة،إلاّ أنه أصبح فيـما بعد أول رئيس للولايـات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٩م، ولكن ليس بتنصيب نفسـه، بل بمشاركة الشعب الأمريكي وانتخابهم له بالإجماع (بانفيلد، ١٩٩٤م، ص٨٥).

والباحـث يـرى هنا أن قيم المواطنة ومنها قيمة المشـاركة عندما تمارس كسـلوك حضاري يخضع لرقابه الضمير، ويهدف لتحقيق الصالح العام، سيساهم بلا شك بفاعلية في تحقيق الأمن الوقائـي وتجنب الأخطار وكل ما يهدد سـلامة الأرواح والممتلـكات من خلال اتخاذ العديد من الإجـراءات الشـخصية لمنع الإخلال بالأمن، أو التعدي على المصالـح العامة للوطن والمواطن،

إن رقابة الضمير هي جوهر الوقاية من كافة مظاهر الإخلال بالأمن بمفهومه الشامل، فهي تسمو بالإنسان عن أي رقابة دنيوية أو أي من مغريات الحياة الأخرى، لاسيما إذا كانت هذه الرقابة مبنية على عقيدة وأخلاق . كما أن الباحث يرى أن من الفوائد النادرة والخاصية الفريدة لأهمية مساهمة المواطن في هذا الجانب، هو الاستفادة من الانتشار الطبيعي والتلقائي للمواطن في كل أجزاء ومناطق الوطن وفي مختلف الظروف الزمانية والمكانية وعلى مدار الساعة، مما يسهل إحساس المواطن وملاحظته لأي سلوك إجرامي أو سلوك مضر بالمصلحة العامة، وهذا الأمر يشكل قيمة حاسمة في مجال الوقاية، بل وفي المكافحة لاحقاً، ولهذا الأمر عدة صور منها ما يلي :

أ ـ الإبلاغ عن سلوك منحرف : إن تقديم المعلومات اللازمة لرجال الأمن في الوقت المناسب يسهل ويختصر الوقت في مباشرة القضية وإنهائها، فالإبلاغ عن أي سلوك منحرف أو خطر ما، يمثل قيمة من قيم المواطنة الكاملة، وأحد الأنشطة الإيجابية للمواطنة التي يمكن أن يشارك بها المواطن تجاه حفظ الأمن والوقاية من الأخطار، فضلاً عن كون ذلك واجبا دينيا واجتماعيا أقرته الشريعة الإسلامية قبل أن يكون التزاماً قانونياً على المواطن،قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَلتَّقْوَىٰ وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴿٢﴾ (سورة المائدة). وهذا توجيه صريح من الخالق العظيم للمؤمنين أن يتعاونوا فيما بينهم لما فيه مصلحة مجتمعهم وأمتهم، فهذه القيمة من أهم وسائل الوقاية والردع للخارجين على القانون، بعدم تجاوز الأنظمة والتعليمات، أو التعدي على الحريات والممتلكات سواء خاصة أو عامة (كارة، ١٩٩٠م،ص١٤٨) .

كما تعد الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر والتواصي بالحق والحث عليه مدعاة لتضامن المجتمع لصد الظلم والعدوان ومقاومة الفساد وإزالة عوامل الغواية والإغراء لارتكاب الجريمة، إن قيام المواطن بأداء قيم المواطنة على هذا النحو يشكل رافداً ودعامة قوية من دعائم الترابط والتكامل الهادف للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع في جميع المجالات . إن مناهج الشريعة الإسلامية تنشئ الفرد منذ الصغر، على مبادئ الأخلاق الحميدة، وتعلمه كيفية التعاون والمشاركة حيال مقاومة الجريمة والانحراف، ولعل ذلك يتضح من حديث المصطفى ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه،

فـان لم يسـتطع فبقلبه، وذلك اضعـف الإيمان الحديث» (صحيح مسـلم، الجزء الأول، ص ٦٩، ح ٤٩) . فالخطاب هنا موجه إلى أمة محمد ﷺ كافة، وهو أمر بعدم السكوت عن المنكر حرصاً على ضمان الأمن والاستقرار في المجتمع الإسلامي. وبناء على ذلك فإن من يعلم عن ارتـكاب جريمة، ولم يسـاهم في الوقاية منهـا أو مكافحتها، فهو هنـا يرتكب مخالفة صريحة لأوامر الشرع الحكيم، ويعصي أمر الله ورسوله وولي الأمر، وبالتالي يتحمل مسئوليته الدينية تجـاه موقفه من تلك الجريمة، قال تعالى: ﴿يَـاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُـولَ وَأُوْلِى الأَمْرِ مِنْكُمْ﴿٥٩﴾ (سورة النساء).

ب ـ **الإدلاء بالشـهادة** : تعتـبر الشـهادة ذات قيمة هامة من قيم المواطنـة، فهي مظهر من مظاهر التكافـل الاجتماعـي بين الأفـراد في المجتمع المسـلم وسـائر المجتمعات المتحـضرة، فحينما يتعرض أحد أفراد المجتمع للاعتداء بأي صورة من الصور، ويكون هناك من شاهد أو علم بوقوع ذلك وتطوع بالإدلاء بشـهادته، فسـيكون لمشـاركته دور كبير في التعامل مع الموقف ومنـع التعدي عـلى حريات وحقـوق الآخرين، فضلاً عـن احتمال أن تكون تلك الشـهادة هي الدليل الوحيد لإسـناد التهمة للمتهم أو تبرئته . إن حكم الإدلاء بالشـهادة في الشريعة الإسلامية فرض عين على كل من تحملها متى دعي إليها، وتجب أيضاً بدون دعوة إذا خاف ضيـاع الحق لقوله تعـالى :﴿يَـاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِـالْقِسْـطِ شُـهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَٰلِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴿١٣٥﴾ (سورة النساء)، وقوله تعالى : ﴿وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَـٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾ (سورة البقرة). ووجوب الشهادة مقـترن بمـدى توفر الحماية اللازمة للشـاهد وقدرته على أدائهـا دون أن يلحقه ضرر في بدنه أو ماله أو عرضه لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَـهِيدٌ﴿٢٨٢﴾ (سـورة البقرة) . فأداء الشـهادة مـؤشر قوي لوعي أفراد المجتمـع وتكاتفهم، ودليل على قوة التماسـك الاجتماعي وقدرة الضبط الاجتماعي في المجتمع.

ت ـ **احترام النظام والتقيد بالتعليمات** : تسن القوانين والأنظمة في الدولة لخدمة المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره، وتنظيم سلوكياته، وبيان شروط ممارسته لأنشطته المختلفة بصورة تهدف إلى وقايته من الأخطار أيا كان مصدرها سـواء بشرية أو صناعية أو حتى طبيعية، وسـواء كانت

هـذه الأنظمة والقوانين السـائدة مكتوبة أو عرفية، ومن المهـم أن يكون التقيد بهذه الأنظمة والتعليـمات، بدافع الاقتناع الشـخصي للإنسـان، كون العقوبات بشـتى أنواعها وإن كانت ضروريـة للحـد مـن مخالفة النظام أو ارتكاب الجرائم، إلاّ أنها ليسـت كافية كما أنها ليسـت هدفـا في حد ذاتها، ويبقى الأمل في تحقيق مفهوم الوقاية، وتجنب مخالفة الأنظمة والتعليمات والتعـدي على حقوق الآخرين من خـلال إذكاء روح الفضيلة، وممارسـة القيم النبيلة لدى الإنسـان فـردا وجماعـات المبنية على الإيمان الراسـخ بهذه القيم حتى يتحقـق الأمن الوقائي بمفهومه الشـامل والتنمية التي تخدم الجميع، فإن غاب الإيمان بهذه القيم فلا أمن ولا تنمية (محب الدين،٢٠٠٦م،ص٢٤) .

ث ـ **التدخـل المبـاشر من المواطـن لمواجهة المجرم** وإيقافه عن تنفيذ جريمته أو سـلوكه المنحرف أو مواجهة خطره بصورة تتزامن بالتنسـيق مع أجهزة الأمن، لسـهولة هذا التنسيق في عصر الاتصـالات والتقنيـة، ويلعـب الـوازع الديني والعقـدي والوطنـي دوراً كبـيراً في تحريك وممارسـة مثل هذه القيم لدى المواطن في مثل هذه المواقف، ففي الإسـلام نسترشـد بما ورد في صحيـح البخـاري من حديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : قال الرسـول ﷺ قال «انصر أخاك ظالماً أو مظلوما، قالوا : يا رسـول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالماً ؟ قال : تأخذ فوق يديهً» (البخاري، باب المظالم،ح٢٤٤٤) .

٢ ـ المســـــؤولية

تعدّ قيمة المسؤولية سواء الشخصية أو الاجتماعية أو القانونية من الأسس التي تسهم في بقاء واستقرار الأفراد والمجتمعات وتوازنها وتطورها، من خلال تحمل أفراد المجتمع لهذه المسؤولية وتطبيقها أثناء الممارسـة الحياتية للإنسـان . إن أبلغ ما عبر عن أهمية المسؤولية الاجتماعية ما ذكره الخوالـدة (١٩٨٧م) حيـث قال: «إن المسـؤولية الاجتماعية تعني النهـوض بالأمانة» ص١٢٥ . ويعرفهـا بيصـار في الحارثـي(١٩٩٥م) بأنهـا : «التـزام المرء قوانـين المجتمع الـذي يعيش فيه، وتقاليده ونظمه، سواء كانت وضعية أو أدبية، وتقبله لما ينتج عن مخالفته لها من عقوبات شرعها المجتمـع للخارجـين على نظمه أو تقاليده وآدابه» ص٩٧ . كـما عرفها الحارثي(١٩٩٥م) بأنها: «إدراك ويقظة الفرد ووعي ضميره وسلوكه للواجب الاجتماعي والشخصي» ص٩٨.

إن قيم المسؤولية الاجتماعية والشخصية للمواطن في هذا المجال متعددة الصور، فمنها ما يتعلق بمسـؤولية المواطن وعلاقته بربه ثم مع نفسـه، وعلاقته بمجتمعه ووطنه، كذلك علاقته تجـاه الأنظمة والقوانين، فهي تعني التزام الشـخص أمام هـذه الأطراف بما يحقق الصالح العام، وتعد المسـؤولية من المفاهيم العامة النسـبية التي تنشأ عادة بين طرفين أو أكثر. وعلى ضوء ذلك يمكن تقسـم مسـؤوليات المواطن في مجال الوقاية من الأخطار والسلوكات المنحرفة في المجتمع إلى ما يلي:

أ ـ المسؤولية الشخصية

تسـاهم المسـؤولية الشـخصية كقيمة من قيـم المواطنة لـدى المواطن في مجـال تحقيق الأمن والوقاية من الانحراف من خلال العديد من الممارسات المسؤولة منها :

ـ يعتبر الفرد مطالبا في هذا المجتمع كغيره من المجتمعات، باتخاذ ما يلزم من احتياطات شخصية لحمايـة الـضرورات الخمس وهـي : الدين، النفـس،، العقل،المـال، العرض، وسـائر الحقوق الأخـرى ماديـة أو معنويـة (المرجع السـابق،ص١٠٣). فمثلا : العمل على تأمـين الممتلكات الخاصـة بصـورة مناسـبة وعـدم إهمالها، لعدم تشـجيع أو إعطـاء الفرصة للمجـرم لارتكاب جريمتـه، كذلـك التقيد بشروط وتعليمات السـلامة والحماية للأنشـطة التجاريـة أو الصناعية وغيرهـا، كتعليمات وأنظمـة الدفاع المدني أو المرور، فكثيرا من الحوادث الناجمة كانت بسـبب الإخلال بالتعليمات والأنظمة، وهنا يتحمل الضحية جزءاً كبيراً من مسؤولية وقوعها،فهو قد ساهم بشكل غير مقصود في وقوع ذلك(العبيدي، ١٤١٥هـ، ٣٣).

ـ مسؤولية الفرد الشخصية تحتم عليه تربية أبنائه تربية سوية تجنبهم السلوكات المنحرفة، كذلك مسـؤوليته عن حماية وسـلامة بيئته الخاصة والعامة والمحافظة عـلى نظافتها، إضافة للمحافظة على سـلامة الممتلكات، وسـائر المرافق العامة بشتى أنواعها، وعدم العبث بها على اعتبار ذلك حق يملكه الجميع،لا يجوز العبث أو الاستهتار به (الباز،١٩٩٥م، ص١٠٣-١٠٤) .

ب ـ المسؤولية الاجتماعية

تنبع قيمة المسؤولية الاجتماعية في مجال الوقاية من الأخطار ومكافحتها، من حقيقة أن المجتمع الإنساني لا يمكن أن يخلو من مظاهر الجريمة والسلوكات المنحرفة، وكافة الأخطار الأخرى التي تهدد أمنه واستقراره . لذا كان لزاما على المجتمع الإنساني بشرائحه المختلفة أن يمارس سلطته في مجال الوقاية من الانحراف والجريمة والأخطار كافة طبيعية كانت أو صناعية، من خلال ممارسة الضبط الاجتماعي على أفراده الذين يحاولون الخروج على عاداته وقيمه ونظامه . ولمفهوم المسؤولية الاجتماعية « العديد من المرادفات المستخدمة في الأدبيات العربية والانجليزية مثل : المشاركة المجتمعية، والشراكة المجتمعية، والمسؤولية المجتمعية، كما لا يوجد هناك إجماع على تعريف محدد لها، وقد لوحظ أن الأدبيات عند حديثها عن المسؤولية الاجتماعية تنصرف إلى معنى شراكة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي، كما أنها تركز على جوانب غير أمنية وهذا مفهوم ضيق (الباز،٢٠٠٧م،ص١٤)، فالمسؤولية الاجتماعية عبارة عن تضافر جميع جهود المجتمع الحكومية والخيرية، وكذلك الخاصة ذات العلاقة مع الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة والأخطار الأخرى، وتعزيز أمن المجتمع والمحافظة عليه، أو ما يُمكن أن يطلق عليه التكامل المؤسسي، فافتقاد هذا التكامل وإن كان غير مقصود فإنه يقوّض ويعيق الجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وقد تكون سبباً في انتشار الفوضى وزعزعة الأمن» (المرجع السابق،ص١٧) .

ج ـ المسؤولية القانونية أو النظامية

يتمثل هذا النوع من قيم المواطنة في تجاوب المواطن مع أجهزة الأمن المختلفة، في تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات والقوانين، ويتم هذا التعاون بعدة صور منها : الإبلاغ عما يقع من جرائم، عدم التستر على المجرمين الفارين، الإدلاء بالشهادة لمن يحتاجها، لأن غياب أو تدني قيام المواطن بهذه المسؤولية أو عدم مبالاته تجاه هذه الأمور في بيئته المحيطة به، يعني تخلي الفرد عن واجباته الوطنية المدنية والحضارية، وهذا يترتب عليه أن الأجهزة المعنية لن تستطيع القيام بهذه الواجبات نيابة عن الفرد، بل سيكون ذلك الفرد وأسرته وماله معرضين للأخطار الناجمة عن ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة (طالب،١٩٩٧م،ص٤٠٩) .

إن مـن يمتنـع عـن القيام بـدوره الإيجـابي في الوقاية من الجريمة بمفهومها الشـامل سـواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإنه يحاسب، بل يعاقب بعقوبة تعزيرية، كمن يقوم بإيواء المجرم أو التسـتر عليـه، لحديث الرسـول ﷺ كما جاء في صحيح مسـلم : «المدينة حـرام ما بين عير إلى ثـور، فمـن أحدث فيها حدثـاً أو أوى محدثاً فعليه لعنـة الله والملائكة والناس أجمعين» (مسـلم، ١٣٧٤،ج٢،ص٩٩٥).

مـن هنـا فقد قامـت الدولة في هذا الوطـن الغالي، المملكـة العربية السـعودية باتخاذ العديد مـن الحوافـز والإجراءات وكل ما من شـأنه دفع المواطـن إلى تفعيل قيم المواطنـة لديه فيما يحقق الوقايـة مـن الأخطـار وتجنّـب السـلوك المنحـرف لصيانـة وحماية مصلحـة الجميع تحـت مظلة المصلحة العليا للوطن، ومنها منح مكافآت مالية حيث صدر الأمر السامي رقم (٧/ د/ ٨٧٧٦ في ٩/ ٤/ ١٤٠٠هـ، والمعمم بالرقـم ١٧٤٩١ في ٢٩/ ٤/ ١٤٠٠ هـ)، ويقضي بصرف مكافأة ماليـة لتشـجيع المواطن على أداء دوره لخدمة أمن وطنه ومجتمعـه، وذلك لمن يبلغ عن جريمة أو يسـاعد في الحيلولة دون وقوعها . وفي الجانب الآخر فكل شـخص علم بوجود خطط أو أفعال لارتـكاب جرائـم الخيانة أو التجسـس أو غيرها من الجرائم الكبرى التـي من طبيعتها الإضرار بالأمن الوطني، فيتم محاسـبته إذا لم يبلغ، بمعنى أن مسـؤولية الإبلاغ في هذه الجرائم هي التزام قانوني على الجميع، ولذلك نظم لها عقوبات محددة لمن يتهاون في تلك الجرائم الماسة بأمن الدولة على ضوء ما ورد في قرار سمو وزير الداخلية رقم ١٩٠٠ وتاريخ ٩/ ٧/ ١٤٢٨هـ الملحق بالمادة رقم (١٢) من نظام الإجراءات الجزائية .

٣ـ صـور أخـرى لمسـاهمة المواطـن في الوقايـة من الأخطار والسـلوك المنحـرف من خلال الممارسة العملية لبعض قيم المواطنة على أرض الواقع كما ذكره كامل، منها على سبيل المثال :

ـ تعيين حراس خصوصيين كمشاركة اجتماعية من أصحاب التجارة والمشاريع التنموية الكبيرة سميا في المناطق النائية البعيدة عن العمران.

ـ توفير الإنارة المناسبة أمام المنازل والمحلات التجارية .

ـ دوريات مراقبة من سكان الحي من ذوي النزاهة والاستقامة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية.

ـ توفير الأعمال المناسبة للمفرج عنهم لدى أصحاب الشركات التجارية، لتوفير مصدر للكسب المشروع لهؤلاء بصورة تضمن لهم الحياة المعيشية الكريمة منعً لانتكاستهم مرة أخرى لأعمال الجريمة والانحراف»(كامل،٢٠٠٤م،ص١٦٩-١٧٠) .

مما سبق يتضح أن أجهزة الأمن في أية دولة هي الجهة المختصة والمسؤولة الأولى عن توفير الأمن والاستقرار في المجتمع وتطبيق تعليمات السلامة والحماية في جميع المجالات، إلا أنها في نفس الوقت لا تستطيع تحقيق ذلك وحدها، فركيزة النجاح على الوجه المطلوب لهذه الأجهزة تعتمد على مدى مشاركة بقية أطراف المواطنة في تحمل المسؤولية بصورة مشتركة لخدمة الوطن وتعزيز الأمن والوقاية من الجريمة والأخطار التي تهدد الإنسان وسلامته وممتلكاته جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية (الباز،٢٠٠٧م،ص١٣) . فقيم المواطنة تُعدّ وسيلة في غاية الأهمية، هدفها الأساسي تحقيق الحياة الكريمة المستقرة المبنية على التوازن ما بين تمتع المواطن بحقوقه على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون، مقابل قيامه بواجبات وطنه عليه سواء في حالات السلم أو الطوارئ، فبقدر تحقق ذلك التوازن من عدمه يمكن القول إن هذه الدولة متقدمة أم لا في مجال استثمار المواطنة لتحقيق الأمن والسلامة والتطور بمشاركة الجميع لصالح الجميع (الحسان،١٤١٨هـ، ص١٠٧) .

وخلاصة القول فالباحث يرى أن القيم المشار لها إنما ذكرت على اعتبار أنها تمثل القيم المشتركة إنسانياً وعالميا، فهي أمثلة للقيم الأساسية للمواطنة بصورة إجمالية وليست حصرية، لأن هذه القيم يصعب حصرها، فبابها دائمًا مفتوح، ومن ثم تأتي الأيام والتجارب دائمًا بما هو جديد، كما أنها في نفس الوقت تخضع لخصوصية كل مجتمع، فقد تزيد وتنقص، بل قد يتم تعميقها أو تسطيحها، وفقًا للشروط والضمانات الموضوعية لكل بلد على حدة، إلا أنها بشكل عام تسهم بدور فعال وأساسي في توازن الحياة بين الانضباط والانفلات، وبين الحياة السوية والمنحرفة، والمصلحة الخاصة والعامة، فهي من وسائل وعناصر تحقيق المواطنة الكاملة، مع ملاحظة أن هذه الدراسة ليس الهدف منها حصر عناصر وقيم المواطنة إنما معرفة إسهام بعض قيمها الهامة في تعزيز الأمن والسلامة الوقائية للوطن والمواطن .

٢ . ١ . ٦ علاقة الإسلام بالوطن والمواطنة

تعد الأديان السماوية، وآخرها الإسلام، هي المصدر الأساس للقيم، ولتوضيح علاقة الإسلام بالوطن والمواطنة، وإسهام ذلك في تعزيز الأمن والاستقرار للأوطان في كل زمان ومكان، فسيتطرق الباحث إلى الجوانب التالية :

أولاً: أهمية الوطن في الإسلام

تعدّ قيمة حب الوطن منبع الإخلاص له في كل زمان ومكان، فهي الأساس أو البذرة الصالحة لشجرة مباركة تتفرع منها قيم أخرى فاضلة ومتعددة، تشكل في مجموعها منظومة وقائية تحقق الخير والأمان والرفاهية للمواطن على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة، وتحمي الوطن من الأخطار وتسمو به إلى مقام العزة والمنعة، وفي المملكة العربية السعودية نجد أن هناك خصائص استثنائية لا يوجد لها مثيل في البلدان الإسلامية الأخرى، ترتب على ذلك أن يكون مفهوم الوطنية وحب الوطن فيها قد جاء في إطاره الصحيح للأسباب التالية :

١ ـ اصطفاء الله مكة بلداً حراماً منذ خلق السموات والأرض، فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ يوم فتح مكة :«لا هجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا، فإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة .....»(صحيح البخاري، باب لا يصح القتال بمكة ح ١٧٣٧)، كما يحتضن هذا الوطن الحرمين الشريفين بمكة المكرّمة والمدينة المنوّرة التي فيها قبر الرسول ﷺ وصحابته الكرام، وكذلك قبلة ما يزيد عن مليار مسلم موزعين على كافة أنحاء المعمورة، يتوجهون إليها في اليوم والليلة في صلواتهم الخمس، كما تستقبل الملايين على مدار العام لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام، وزيارة المدينة النبوية (الشريدة،٢٠٠٥م،ص١٥).

٢ ـ تعتبر جزيرة العرب المهد المبكر لمشارق النور، فهي دار الإسلام ومهبط الوحي على الأنبياء العرب الأوائل، منذ رسالة أبي الأنبياء إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام، ودعوتهما أثناء رفعهما القواعد من البيت بأن يرسل الله من العرب رسولاً منهم . فقد اصطفى الله الرسول محمد ﷺ فيما بعد ليكون خاتم الرسل، وجعل رسالته خاتمة الرسالات، بلسان

عـربي مبين، دسـتورها القرآن الكريم والسـنة المطهـرة في جميع مجالات الحياة دون اسـتثناء، مع تبني الإسـلام للأخلاق الكريمة والقيم الإنسـانية السـوية في أي مجتمع أو ديانة سـابقة (الركابي، ٢٠٠٨م،ص٢٦) .

٣ ـ إن ديـن الإسـلام ممثـلا في القرآن الكريم والسـنة النبوية الشريفة، قد أكـد على أهمية الوطن والمواطنة، في عدة مواضع كما ذكره الركابي منها :

أ ـ ورد الوطن بألفاظ متعددة من أهمها الدار، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴿٩﴾ (سورة الحشر)، والمقصود بالدار في الآية هي المدينة المنـورة مهجر الرسـول ﷺ، فهذه الدار أتت بمعنى الوطن الذي اسـتقر فيه النبي ﷺ، وبنى فيه مجتمعه، ودولته وقاتل دونه .

ب ـ الاسـتقرار والأمان في الأوطان سـبب للصداقة والعلاقة الحسـنة، كما إن الإخراج من الوطن سـبب للعداوة والقطيعة، قال الله تعالى :﴿إِنَّمَا يَنْهَـٰكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَـٰتَلُوكُمْ فِى الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ وَظَـٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ الظَّـٰلِمُونَ﴿٩﴾(سورة الممتحنة)،(الركابي،٢٠٠٨م، ص٩) .

ج ـ قيمة الوطن في الإسلام عظيمة، حيث أوجب القتال من أجله والدفاع عنه، كمسؤولية خاصة، بل تصبح واجبا شرعيا قال تعالى : ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِـن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴿٢٤٦﴾ (سـورة البقرة). كما أن الدفـاع عن الوطن لا يعني فقط حمل السلاح في حالات الحرب، والمواجهات العسكرية، بل يتجاوز ذلك ليشمل كل إسهام يخـدم الوطن، ويحقـق الصالح العام في جميع المجالات دون اسـتثناء (موسـى،٢٠٠٦م ص٥٦) .

د ـ إن الإسـلام دين الفطرة السـوية فهو يعترف بالانتماء والولاء بمستوياته المختلفة، ابتداءً مـن المسـتوى الأول وهو مسـتوى الأسرة، الذي ينصهـر ويتكامل مع بقية المسـتويات الأخرى (الجماعة أو القبيلة أو البلدة أو المنطقة أو المذهب) للوصول إلى المستوى الوطني والإنساني، على أن ذلك لا يعني إلغاء هذه الانتماءات، بل يهذبها لتحقيق المصلحة العليا للوطن، حتى عنـد التعامل مع العالم الخارجي (الشريدة،٢٠٠٥م،ص٩). وقد ورد في

القـرآن الكريم ما يؤكد على ذلك : فعلى مسـتوى الانتماء للأسرة، قال تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُـوَ أَقْسَـطُ عِندَ اللَّهِ﴾٥﴿ (سـورة الأحزاب) . وعلى مسـتوى الانتماء للقبيلة، قـال الله تعالى:﴿يَاأَيُّهَـا النَّـاسُ إِنَّـا خَلَقْنَـاكُم مِّن ذَكَـرٍ وَأُنْثَـى وَجَعَلْنَـاكُمْ شُـعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَـارَفُوا﴾١٣﴿ (سورة الحجرات)، والانتماء للدولة، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِى اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِى مَثْوَاهُ﴾٢١﴿ (سورة يوسف).

هـذه الانتـماءات مـن الأمـور التي فطر الله الإنسـان عليها، كما أنها أحـد مقاصد الحياة الاجتماعية، فالإسلام موافق للفطرة السوية للإنسان، ولم يأت ليمنع ما فُطر عليه الناس، ولكن جاء ليهذب ذلك المعنى وذلك السـلوك، فقد أكد على لسـان رسوله ﷺ النهي عن الدعوة لأي شكل من أشكال العصبية أو الجاهلية أو القومية، فكثيرا ما تنتهك الوطنية في مختلف المجتمعات بسـبب العصبيـة أو العنصريـة أو القبلية أو الإقليميـة أو الزمالة..وغيرهـا، وكل ذلك تعد على الوطنية الحقيقية وسمة من سمات الجاهلية، كما عبر عن ذلك الرسول ﷺ بقوله : « إنك امرؤ فيك جاهلية» وذلك للصحابي(أبو ذر الغفاري) الذي تلفظ على آخر مخطئاً بقوله: يا «ابن السوداء»! (صحيـح البخاري، كتـاب الأدب،ح ٦٠٥٠)، فذلك لفظ من الجهل المقيت، لأن فيه تجرؤ على حكمـة الخالق، ذلك أن السـواد والبياض ليـس صنعة بشرية وإنما إرادة إلهيـة، ويقاس على هذا تجريـم كل مـا فيه تعدي على حقوق الآخريـن بأي صورة كانت، فمن يخالـف الأنظمة ومبادئ العدل وتكافؤ الفرص،أو يقوم بإسناد أمر من أمور الصالح العام لغير أهله، فهذا تحطيم للمعنى الإيجابي للمواطنة،وفساد كبير وإخلال بمصلحة الوطن العليا (الشريدة،٢٠٠٥م،ص٧).

عـلى ضـوء ذلك، يمكن الوصول إلى نتيجة طبيعية يلمسـها كل صاحب فكر سـوي، «ألا وهـي العلاقـة الوطيدة بـين الدين الإسـلامي والوطن والمواطنـة، فالوطنية(الجانـب الوجداني للمواطنة) عبارة عن مشـاعر وروابط فطرية ودينية تشـد الإنسـان إلى الموطن الذي استوطنه أو توطن فيه، وهذا لا يتعارض مع تعاليم الإسـلام، لأن هذه المشـاعر والأحاسيس لدى الإنسان تعد امرأ فطرياً تجاه مكان الطفولة والصبا، وبما تحمله من ذكريات ومواقف، فعن عائشـة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسـول الله ﷺ : «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشـد»(صحيح البخاري،كتاب الحج،ح١٧٥٦) .

لـذا يتضـح أن ولاء المسـلم لدينه وانتـماءه لأمته لا يتعـارض مع المواطنة، بـل إن العلاقة بينهـما علاقـة وئام وامتزاج، لذلك فإن هذه العلاقة على هـذا النحو تعتبر من الضروريات، لأن هـذا الدين يحتاج إلى أرض ووطن، فحقيقة هذه العلاقة بين الإسـلام والوطن هي التي جعلت للوطـن والمواطنـة ذلـك المقام العالي في ظـل الانتماء الإسـلامي، كما أن تلـك العلاقة من حيث التأصيل الشرعي لا تعاني من أي مشـكلة أو التباس، إلا عند من لديه انحراف فكري أو سـوء فهم لنصوص الشريعة ومقاصدها (عمارة وآخرون،١٤٢١هـ،ص٣٥) .

ثانياً: حب الوطن

يعد حب الوطن قيمة إنسانية توافق الفطرة السوّية، وصفة ملازمة للفرد منذ ولادته، فمن عظيم صنع الخالق سـبحانه وتعالى أن أودع في قلب وروح الإنسـان حب المكان الذي ولد فيه، وتربى بين أحضانه، وعاش على أرضه وتحت سمائه، وتغذى على خيراته، فالإنسان السوي يرتبط بوطنه ويحافظ على مقدراته، ويتعاون مع غيره في حفظ أمنه وسـلامته واسـتقراره، ويعمل على رفعته وتطوره، بل يشـعر أن الوطن هو بيته الكبير، الأمر الذي يحتم عليه تحمل أمانة ومسؤولية الحفاظ على أمنه وسلامته، فصلاح الوطن بصلاح أهله وأرضه، ويفسد بفساد أحدهما (عبدالله، ٢٠٠٩م، ص٧) .

إن تنميـة قيـم المواطنة لأفراد المجتمع وفي مقدمتها حب الوطن من أهم القيم التي تهتم بها كافـة الدول والأمم باختلاف اتجاهاتها وعقائدها، حيـث تبدأ وتنمو هذه القيمة لدى الفرد منذ الطفولـة، ففـي ظل الأسرة تنشـأ الأجيال على الطبـاع والقيم التي تربت عليها وممارسـتها، لأن هذه القيمة تحدد العلاقة الوطيدة بين الإنسـان وتراب وطنه والدفاع عنه وعن مقدسـاته وتراثه وعاداته وتقاليده (الكافي،٢٠٠٥م، ص٤١) .

ممـا سـبق يتضح للباحث أن القيم التي يؤمن بهـا الفرد تجاه وطنه ومجتمعه ما هي إلاّ مرآة تعكس سـلوكه، فبقدر مستوى حب الإنسـان لوطنه يظهر تأثير ذلك بشكل واضح وفعال على سـلوكه، بـل تصبح معيـاراً صادقاً يتم من خلاله معرفة وتفسـير السـلوك الصـادر عنه في جميع المجالات، فالقيم هنا تمثل الديناميكية التي تدفع الفرد إلى سلوك معين في موقف معين، فالاختيار والمفاضلة للفرد في مواقف حياته اليومية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم التي يؤمن بها، فمثلاً عندما

يصـدق الطفـل في حديثه عن آرائـه وإن كان في موقف يشـعر فيه بشيء من الرهبـة نتيجة لقوله الصدق، فإن ذلك يؤكد على أن هذا السلوك لم يكن إلا نتيجة للتربية التي تربى عليها، أو لقدوة صالحة اقتدى بها من أسرته أولاً، ثم مدى تأثره بالدوائر الاجتماعية المتعددة المحيطة به .

ثالثاً: حقوق الوطن في الإسلام

يؤكد الاستعراض السابق العلاقة المتينة بين الإسلام والوطن والوطنية، كما يوضح أهمية قيمة حب الوطن لمّا يترتب على ذلك من انعكاس على سـلوك الإنسـان تجاه وطنه، وحرصه على المصلحة العامة وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والسلامة العامة، سيما إذا كان هذا الوطن هو بلد الله الحرام، دار الإسـلام ومهبط الوحي، إضافة لخصائص هامة أخرى في مجالات عدة، سواء من حيث الموقع أو الاقتصاد أو التاريخ، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات عظيمة، فكل هذا يجعل الوطن وطناً كبيرا، ليس من صدق الوطنية، ولا علو الهمة، ولا نبل الخلق والأصالة أن يكون أبناؤه أصغر منه، بالتقصير أو الإهمال في ممارسـة قيم المواطنة الكاملة تجاهه، أو التراخي في النهـوض بواجباتـه وحقوقه، أو طغيان نزعة الأخذ على قيمة العطاء، لأنه إن حدث هذا فهو استخفاف بوزن هذا الوطن الكبير أمام الأوطان الأخرى (الركابي،٢٠٠٥م،ص١٧) .

إن هذا الأمر يقودنا إلى البحث عن أهم حقوق الوطن في الإسـلام على كل إنسـان يعيش على أرضة وتحت سمائه أو ينتسب إلية، ومن أهم هذه الحقوق ما يلي :

١ ـ حق الانتماء للوطن والفخر به

إن الولاء الأسـاسي والفضل لله أولا وآخرا، ثم يأتي بعد ذلك ولاءات وانتماءات متفرعة مـن هذا الانتماء، يـأتي في مقدمتها الانتماء للوطـن، لأن ارتباط وحب الإنسـان لوطنه فيه دلالة وفاء، وصدق تعامل، وصلاح نية، فكرامة الإنسان من كرامة وطنه، وعزته من عزته، به يعرف الإنسـان وإليـه ينسـب والعكس صحيح . إن ذلك يشـكل حلقـات مترابطة، ومـن مقتضيات الانتـماء للوطـن الافتخار به، والدفاع عنه والإسـهام الحقيقي بصورة مبـاشرة أو غير مباشرة في تعزيز الأمن والسلامة العامة بمفهومها الشامل (الزيد،٢٠٠٦م، ص٥٠) .

٢ ـ المشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع

لقد جاء الإسلام لدحض ظاهرتي الفردية والاستبدادية التي أساءت للأوطان، واكتوت بنارهما كل شعوب الأرض على مر العصور، وإن كانت تبرز عوراتهما في أُمتنا العربية أكثر، ويبدو شذوذهما أقبح، لذا جاء الإسلام بفلسفة دينية مقدسة تقوم على استبدال ذلك بقيم التعاون والتكاتف والشورى والمشاركة، لهدف تحقيق سعادة الفرد والمجتمع والإنسانية جمعاء، عبر تحمل الجميع مسؤولية ذلك دون استثناء (عمارة،٢٠٠٥م، ص٣٦) .

لذا تسهم قيم المواطنة لدى المواطنين في قيامهم بواجبات المواطنة بأمانة وإخلاص، بمراقبة ذاتية في جميع الأعمال والأنشطة الشاملة من خلال سلوك حضاري واع، كالتطوير والابتكار أو التقيد بالتعليمات والأنظمة في جميع المجالات وفي مقدمتها مجال الأمن والسلامة العامة، والمشاركة العملية مع أجهزة الدولة لتحقيق ذلك على أرض الواقع . فالإسلام يدعو إلى التآزر والتعاون في كل ما من شأنه تحقيق الصالح العام في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية وغيرها، مما يساهم في جعل هذا الوطن رمزا للعدل والمساواة والعزة والمنعة، ويجعله حصنا منيعا في مواجهة الأعداء، وفخرا للأمة، وشعاعا للإنسانية جمعاء (الزيد،٢٠٠٦م، ص١٠) .

٣ ـ الدفاع عن الوطن في جميع الظروف

يعدّ الدفاع عن الوطن في الإسلام من القيم العظيمة، حيث أوجب القتال من أجله والدفاع عنه، كمسؤولية خاصة، بل تصبح واجبا شرعيا قال تعالى : ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴿٢٤٦﴾ (سورة البقرة) . فالدفاع عن الوطن أمر مشروع، لأن الوطن من ضرورات الحياة الكريمة، فإذا اختل هذا الأمر اختلت حياة الناس في جميع المجالات، كما أن الدفاع عن الوطن متعدد الصور والأشكال،حسب احتياج الوطن وعلى ضوء ما تمليه الظروف، فلا يقتصر الأمر على الدفاع وقت الحروب والأزمات، بل يشمل الدفاع عن كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لهذا الوطن في جميع المجالات(الزيد،٢٠٠٦م، ص٥٥).

٤ ـ العمل الصالح

دعا الإسلام إلى العمل، بل ربط بين الإيمان والعمل الصالح في كثير من الآيات، منها قوله تعالى : ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الأٓخِرِ وعَمِلَ صَـٰلِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ (سورة المائدة) . إن الانتماء للوطن يتطلب تحمل المسؤولية الاجتماعية، والالتزام بالسلوك الحضاري أثناء هذا العمل أيا كان نوعه، حسب الإمكانات والقدرات والمؤهلات، لأن هذا التنوع من الأعمال يتيح التكامل في العطاء والخدمة لصالح الوطن، إن خير الأعمال ما عم نفعه، وأدناها ما اقتصر نفعه على صاحبه، وهنا يكون القادر على العمل والمشاركة غير معذور إطلاقا إذا لم يسهم في أداء الواجب الذي من شأنه رفعة الوطن واستقراره وتطوره، فليس من المواطنة من ينعم بخيرات وطنه، ولا يتحمل المسؤولية تجاه مصلحة وطنه ومجتمعه (المرجع السابق، ص٥٢) . وتكتمل الأدوار الهامة لكافة شرائح المجتمع حيال غرس وتعزيز ممارسة المواطنة لدى أبناء الوطن تجاه وطنهم في جميع المجالات، فالمعلم في مدرسته، والأستاذ في جامعته، والقائد والرئيس في جهازه أو مؤسسته، ورجل الأمن في الميدان، وخطيب المسجد، والمزارع ورجل الأعمال، المهندس والطبيب ....، كل هؤلاء وغيرهم جنود يتشرفون بخدمة وطنهم فهم مسؤولون دون استثناء عن الوطن وأمنه، والمحافظة على مكتسباته وموارده، والعمل على ازدهاره وتطوره بين الأمم.

مما سبق يتضح أن الإسلام والمواطنة يمتزجان ويرتبطان، لا ينفصم أحدهما عن الآخر، وعندما يخل أحد أطراف المواطنة بشيء من متطلباتها ولوازمها، إنما يكون ذلك نتيجة ضعف التزامه الإسلامي، أو انحراف في الفكر لديه، مما يشكل خيانة للوطن والغش للمجتمع (الزنيدي،١٤٢١هـ،ص١٨٠)، فالغش للمجتمع، والخيانة للوطن وقيم المواطنة تتدرج ليصبح أخطرها ممارسة الفساد بشتى صوره، أو حمل السلاح، واستحلال دماء أفراد المجتمع، مما يحتم مواجهة ذلك بكل حزم وقوة باعتبار ذلك خطاً أحمر لا يسمح لأحد تجاوزه مهما كانت المبررات والشبهات أو الظروف، قال الرسول ﷺ «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان»(صحيح مسلم، باب من فرق أمر المسلمين، ح١٨٥٢) .

رابعاً: أهمية المواطنة في الإسلام

إن ذروة ما بلغته الحضارات الأخرى في مجال الاحتفال بحقوق الإنسان في العصر الحديث يتمثل في تجريم حرمان المواطن من حق الاهتمام بشؤون مجتمعه، في حين أقر الإسلام هذا الحق منذ ظهوره قبل أربعة عشر قرناً، واعتبره فريضة اجتماعية، يأثم الجميع بتركها، فجعل الاهتمام بشؤون وأمن وسلامة المجتمع، وممارسة قيم التعاون والمشاركة والتطوير والتقيد بالنظام العام لما فيه خير المجتمع والوطن، ضرورة من ضرورات الحياة (عمارة،٢٠٠٥م،ص٩٣) . وقد ثبت ذلك في العديد من الأدلة قال الله تعالى:﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿١١٠﴾(سورة آل عمران) .

لقد اعتنى الإسلام بجميع شروط ومقومات المواطنة الكاملة بصورة واضحة شملت الحقوق والواجبات لكل من الدولة والمواطن والمجتمع، حيث تم تأكيد المحافظة عليها، وحرم الاعتداء عليها، على ضوء الأدلة العقلية والنقلية، وإن حدث انحراف في تطبيقها على أرض الواقع، فذلك راجع إلى انحراف فكري للإنسان أو لجهل واستبداد وقصور نظر . لقد أكد الإسلام على كرامة الإنسان من خلال تقديس حقوقه، عندما اعتبرها ضرورات، ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات، فلا سبيل لحياة الإنسان من دونها، فالمأكل والملبس والمسكن، ومنظومة القيم الأخرى: كالأمن، والحرية في الفكر والاعتقاد والتعبير..والعلم والتعليم، والمشاركة المجتمعية في المراقبة والمحاسبة، ومحاربة الفساد والجور والظلم، كل هذه الأمور في نظر الإسلام ليست حقوقا للإنسان من حقه طلبها، إنما هي ضرورات واجبة أيضا على الفرد والجماعة يتطلب الأمر القيام بها، لذا يأثم هو ذاته أو الجماعة إن فرط فيها(المرجع السابق،ص١٥) . إن المواطنة التي دعا إليها الإسلام هي المواطنة التي حفظ لها حقوقها وواجباتها، وأقام دعائمها وبين أركانها وأسسها، كما حدد أهميتها وأهدافها في جميع مجالات الحياة المختلفة، ولتوضيح أهمية المواطنة في الإسلام نشير إلى ما يلي :

١ ـ يرى الإسلام أن العواطف والمشاعر والأحاسيس نحو الوطن أمر فطري وغريزي، لا تعارضه العقيدة الإسلامية الصحيحة، فالعلاقة بين الإسلام والمواطنة هي علاقة امتزاج وارتباط ووئام، بل تعتبر ضرورة، لأن هذا الدين لا يقوم إلا على أرض ووطن (عمارة،

١٤٢١هـ، ص١٦٤) . كما أن المواطنة لا تقتصر على الحب الغريزي للوطن والحنين إليه، بل تتجاوز ذلك إلى المشاركة بالجهد والطاقة في إصلاح المجتمع وسلامته ورفعة شأنه، وحفظ أمنه والتضحية في سبيل الدفاع عنه (موسى،٢٠٠٥م ص٢٧) .

٢ ـ تهدف المواطنة في الإسلام إلى تقوية الروابط والعلاقات بين مواطني البلد الواحد، على أسس العدل ورفع الظلم، وتحقيق المصالح العامة أولا، وبذل الجهد في اتباع تعليمات السلامة العامة والحفاظ على الأمن والاستقرار والتطور للوطن وأهله خاصة، وسائر الأوطان الإسلامية عامة (موسى،٢٠٠٥م،ص٣٠) . فالإسلام يدعو إلى التناصر بين المواطنين، بعيدا عن تناصر الجاهلية العمياء التي تقوم على العنصرية والعصبية للقبيلة أو الدم أو الفئة (الغزالي،١٤٠٦هـ، ص١٦٨) . لقد جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة العديد من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، قال تعالى :﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ... ﴿١٠٣﴾ (سورة آل عمران)، وحديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : قال الرسول ﷺ: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما، قالوا : يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟، قال تأخذ فوق يديه » (سنن الترمذي، ح ٢٤٤٤) . بل إن الرسول ﷺامتدح الأخلاق الكريمة قبل الإسلام، ومنها منع الظلم والتعاون على أفعال الخير«كحلف الفضول» الذي نشأ لنصرة المظلوم، وشهده الرسول ﷺ قبل بعثته وقال عنه بعد البعثة كما جاء عن : جبير ابن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ : «ما أحب أن لي بحلف حضرته بدار بن جدعان حمر النعم .. ولو دعيت به لأجبت، وهو حلف الفضول»(الطبقات الكبرى ج،١ ص: ١٢٩) .

تهدف المواطنة في الإسلام لتحديد أهداف المواطنين وغاياتهم على أسس التعاون والمشاركة وعدم الإضرار بالغير، أو التعدي عليه أو على ممتلكاته، حتى يصبحوا كالجسد الواحد، كما ورد في حديث النعمان بن بشير(رضي الله عنه) قال: قال رسولﷺ : «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»(صحيح مسلم، ح٢٥٨٦) . كما اهتم الإسلام برفع الأذى عن الجار، لقول الرسول ﷺ : «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قيل من يا رسول الله ؟، قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه»(صحيح البخاري، ح ٦٠١٦)

لذا اعتمد الإسلام العديد من الأساليب والمقومات التي من شأنها تحقيق المواطنة على أرض الواقع وليس شعارا يرفع، منها ما يلي :

أ ـ الوثيقة التي وضعها الرسول ﷺ أثناء وجوده في المدينة، حيث تعتبر أول دستور في الإسلام يحدد فيها أساس المواطنة في الدولة الإسلامية، وفقاً لعقد اجتماعي يقوم على دستور نظم الحقوق والواجبات بين شرائح متعددة الديانات والأعراق كاليهود في المدينة، ومن أهم ما ورد فيها من مبادئ ما يلي:

ـ اعتبار الدين الأساس الأول للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة، بدلا من القبلية، على اعتبار أن المسلمين أمة واحدة .

ـ نصت الوثيقة على مبدأ عدم إقرار الظلم بين المواطنين، ولو من أقرب الأقربين، والعمل على ردع المعتدي ورفع الظلم، وإقرار العدالة الاجتماعية .

ـ اعتبار وثيقة المواطنة لجميع المواطنين، وليس للمسلمين وحدهم، حيث اعتبرت اليهود والمشركين والمقيمين في المدينة من مواطني الدولة الإسلامية، كما حددت ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، وأن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم إلا من ظلم وأثم . فنظرة الإسلام هنا للمساواة على أساس أن السلم هو العلاقة الأصلية بين الناس، فغير المسلمين إذا احتفظوا بحالة السلم، فهم والمسلمين في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية، يتعاونون على خيرها العام (شلتوت،١٩٩٢م،ص٤٥٣) .

ب ـ أوضح الإسلام المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المجتمع حيال دوره في تفعيل ممارسة قيم المواطنة، فنجد أن هناك آيات قرآنية كثيرة وأحاديث نبوية شريفة تحمل المجتمع مسؤولية تطبيق قيم العدالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء الأمانات ومنع الظلم وغيرها، بل ويأثم إذا اتخذ موقفا سلبيا تجاه تفعيل تلك القيم، قال تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ (سورة آل عمران) . وسئل الرسول ﷺ «أي الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر» رواه أبو داوود والترمذي وابن ماجه . والحديث(لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم) رواة الترمذي .

ج ـ اهتمام ودعوة الإسلام إلى محاسن الأخلاق، بل إنه أقر الأخلاق الرفيعة والكريمة في الجاهلية كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام مالك في كتاب الموطأ عن الرسول ﷺ قال: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»(المؤطأ،مالك ح ١٦٣٤، ص٥٠٤) . وهذا يدل على أن نظرة الإسلام لبقاء الأمم وازدهار حضاراتها ومنعتها يكمن في مدى تمسك مواطنيها في كافة شؤونهم الحياتية باتباع الأخلاق الكريمة، التي تعكس السلوك الحضاري للشعوب، فإن سقطت، أو انحرفت هذه الأخلاق فإن الدول ستتجه للسقوط والتفكك (موسى، ٢٠٠٥م،ص٣٣) .

د ـ تعد قيم العدل والمساواة والحرية من القيم الجوهرية في الإسلام، كونها قيم عامة غير مخصصة لنوع دون نوع، أو طائفة دون أخرى، لأن العدل نظام الله وشرعه، والناس جميعاً عباده وخلقه، يستوون أمام عدله وحكمته (شلتوت، ١٩٩٢م،ص٤٤٥)، قال تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴿٨﴾ (سورة المائدة).

هـ ـ في الجانب الآخر نهى الإسلام عن كل خلق ذميم في القول أو العمل معنويا أو ماديا، وفي أي صورة من شأنها أن تهدد أو تخل بالأمن والسلامة العامة في أي مجال من المجالات، وفي مقدمتها ضمان سلامة الضرورات الخمس للإنسان من : دين و نفس ومال وعقل وعرض، والأخذ بكافة الإجراءات التي تمنع التعدي عليها، لأن هذه الأمور الخمسة يتوقف عليها قيام مصالح الناس في الدنيا والآخرة، فإذا اختلت أو فقد بعضها، اختلت الحياة الإنسانية (الغزالي،١٤٠هـ،ص٦٠-٦١) .

و ـ ضمان حماية وسلامة الإنسان : جعل الإسلام من واجب الدولة الإسلامية العمل على رعاية مواطنيها من المسلمين وغير المسلمين، والمقيمين على أرضها دون تفضيل لبعضهم على بعض في الحقوق الأساسية الإنسانية، قال تعالى : ﴿.. مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴿٣٢﴾ (سورة المائدة) . كما جاء في الحديث الذي أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح عن الرسول ﷺ أنه قال :«لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم» (الجامع الصحيح،الترمذي،باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن،ح ١٣٩٥) .

ح ـ اعتمد الإسلام مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لينضم إلى جانب القيم

الأساسية للمواطنة، من عدل وإنصاف ومساواة وتكافل اجتماعي، ليس للمسلمين فقط، بل للجميع من غير المحاربين مسلمين وغير مسلمين(الكواري،٢٠٠٤م،ص٢١) . وقد ذكر آدم متز في دراسته عن الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أن المسلمين كانوا أكثر تسامحا مع غير المسلمين من الحضارات المعاصرة لهم، وأن الإسلام أكثر تسامحا مع طوائف النصارى من الدولة الرومانية الشرقية (متز، ١٩٦٧م،ص٥١٥) .

خ ـ دعوة الإسلام إلى حب الوطن والانتماء إليه والإخلاص له والدفاع عنه، على ألا يدفعنا ذلك إلى الغلو،لأن الغلو جانب محظور حتى في الشرع وفي طاعة الله تعالى(موسى،٢٠٠٥م، ص٣٧) . فمثلاً إقرار الإسلام لقيمة الانتماء بمستوياته المختلفة، كون ذلك يوافق الفطرة الإنسانية، كانتماء الفرد إلى جماعته، فكانت تسمية المهاجرين والأنصار في مجتمع النبوة تسمية شرعية، كما كانت عامل تلاحم وقوة وتنافس في الخيرات، إلاّ أنه عندما غلا فيها البعض صار هذا الانتماء معول هدم وشر، عندها غضب الرسول ﷺ، ومع ذلك لم يمنع هذا الانتماء، وإنما منع استخدامه في غير محله، كما يتضح من الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه أن : رجلا من المهاجرين كسع رجلا من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجر : يا للمهاجرين . فقال الرسول ﷺ :«ما بال دعوى الجاهلية»(مسلم، ص١٩٩٥، ح ٢٥٨٤) .

يرى الباحث مما سبق أن من أهم القيم التي تسهم في ممارسة المواطنة على أرض الواقع، التي أشار إليها الإسلام قيمة الرقابة الذاتية، التي تمثّل الجوهر والأساس لترجمة بقية القيم والسلوكات على اختلاف اتجاهاتها عمليا من قبل الإنسان سواء إيجاباً أو سلباً تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، بل تجاه الإنسانية جمعاء، وهو ما يعبر عنها بمصطلح «وعي الضمير»، فهذه القيمة هي الدافع الجوهري لسلوك الفرد عند قيامه بأعماله وأنشطته المختلفة، في أي زمان ومكان، وهذا جوهر المواطنة، فهي سلوك تطوعي حضاري بعيد عن صفة الإلزام النظامي، أو الارتباط بمقابل أياً كان نوعه. فالمواطنة تعكس مدى إخلاص المواطن العام وشعوره بالواجب، ورغبته في خدمة المصلحة العامة، واحترامه لقيم المجتمع ومبادئه وتقيده بالأنظمة والتعليمات، ومراعاته لآداب اللباقة في تصرفاته مع المواطنين وغيرهم في إطار المشاركة المجتمعية من جميع أطراف المواطنة الأساسية : المواطن، المجتمع، الدولة (عساف،٢٠٠٠م،ص٢٨٧) .

وقـد جاء في القرآن الكريم وسـنة رسـوله ﷺ، ما يحث على هذه القيمـة العظيمة، التي إذا وجدت وترسـخ تطبيقها لدى الإنسـان، فإنها سـتتفوق على أي أجهزة رقابية، بل يسـتحيل أن تضاهيها أي رقابه خارجية لأي جهاز أمني مهما بلغت إمكاناته، وعلى كافة المستويات منها:

أ ـ رقابـة الله عـلى كل ما يتكلم به الإنسـان، بل على ما توسـوس به النفس قال تعـالى : ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْـوِسُ بِهِ نَفْسُـهُ» وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴿١٦﴾(سورة ق) وقوله تعالى:﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴿١٨﴾(سورة ق).

ب ـ رقابة الله على الأفعال قال تعالى : ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَاماً كَـٰتِبِينَ ﴿١١﴾ (سورة الانفطـار) . فبهذه القيمة العظيمة يصبح المؤمن ويمسي مراقباً لربه محاسـباً لنفسـه، متيقظاً لأمـره متدبـراً عاقبتـه، لا يظلـم ولا يخـون، لا يتطاول ولا يسـتكبر، لا يجحد مـا عليه، ولا يدعـي مـا ليـس له، لا يفعل اليوم ما يخاف حسـابه غـداً، ولا يعمل في السر ما يسـتحي منه في العلن(القرضاوي،١٤٠١هـ، ص٣١٣) . لـذا فان ما يحمي حقوق المواطنة في الإسـلام هـو الإيمان بالله سـبحانه أولا، والشـعور بأنها أحكام من عنده، مطلوب مـن الجميع الوفاء بهـا، سـواء كانت تلـك الحقوق راجعة له سـبحانه أو للفرد مع ذاته، أو للفـرد في أسرته، أو للفرد في مجتمعه ووطنه، وإن هذه الحماية يكون منبعها الرقابة الذاتية لدى المسـلم عند قيامه بكافة أعماله وأنشـطته، فهي الأهم كونها أبلـغ في التأثير والإنتاجية من القوانين والعقوبات (موسى،٢٠٠٥م،ص٢٩) .

٢ . ١ . ٧ مقومات المواطنة

تطبيـق قيـم المواطنـة الكاملة ليس بالأمر السـهل، فهناك أعداء كثـر، وأصحاب مصالح سيفقدونها، لذلك سيسعون بكل ما لديهم من وسائل لمحاربتها للمحافظة على مصالحهم الخاصة على حسـاب الآخرين، سـيما في الـدول النامية التي ينتشر فيها الفسـاد والتخلـف والدكتاتورية والتفـرد وعـدم قبول الآخر(فوزي،٢٠٠٧م،٦٩) . كما يشـير الكثير من الخـبراء والباحثين إلى أن أسـباب الخلـل في التكوين الاجتماعـي، إنما يعود إلى انحدار القيم، وانعدام التربية السـليمة، وظهور العديد من التحولات الاجتماعية غير السوية (الخطيب،٢٠٠١م،ص١٧٨) .

إن المواطنة بمفهومها الحقيقي تنطوي على الالتزام، والاحترام المتبادل في العلاقة الإيجابية بين أطرافها الرئيسة (المواطن، المجتمع، الدولة)، وتمتع كل طرف بحقوقه وقيامه بواجباته على أكمل وجه، فالمواطنة والقيم الرئيسة التي تقوم عليها، كالمشاركة، العدل،المساواة، والانتماء والولاء الوطني، والتقيّد بالنظام، كل هذا لا يولد مع الإنسان، إنما ينمو تدريجيا مع إدراكه لقيام الدولة بواجباتها تجاه خدمة مواطنيها ورعايتهم، وضمان أمنهم في جميع المجالات، وفي مقدمتها الضرورات الخمس، في ظل مناخ يسوده العدل والمساواة والحياة المعيشية الكريمة، تحت مظلة المصلحة العليا للوطن والمجتمع . فبقدر تمتع الفرد بحقوقه واحترام حريته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسائر الحقوق الأخرى، ليس فقط من قبل الدولة، ولكن من بقية فئات المجتمع، بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له، وقيامه بواجبات ومسؤوليات ذلك الوطن عليه، والعكس صحيح، فعند فقدان تلك الحقوق لأي سبب كان، سيتقلص شعوره بالمواطنة والانتماء، بل قد يتجه لأطراف أخرى تحقق له حقوقه وطموحه، حتى وإن كان ذلك على حساب مصلحة مجتمعه ووطنه(عبيد،٢٠٠٦م،ص٦) .

لذلك فهناك مقومات ومتطلبات أساسية يجب تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع للوصول إلى تطبيق المواطنة، ومن هذه المقومات ما يلي :

١ ـ أهمية توفر الأمن والاستقرار وحماية الضرورات الخمس للمواطن، المستند إلى ميزان العدل وسيادة القانون (حافظ،٢٠٠٧م،ص١٣) .

٢ ـ من أهم مقومات المواطنة اكتمال نمو الدولة، من خلال قدرتها وامتلاكها للثقافة القائمة على المشاركة المجتمعية، والمساواة أمام القانون (لية،٢٠٠٧م،ص ٨٩) .

٣ ـ أهمية وجود قناعة فكرية، وقبول نفسي، والتزام سياسي، وذلك ضمن توافق مجتمعي على عقد اجتماعي، يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لأطراف المواطنة، دون تمييز ديني أو عرقي أو مذهبي أو خلافه، على أن تضبط الموازنة بين إحقاق الحقوق، وتحديد المسؤوليات من خلال قانون عام يتم الرجوع إليه في جميع الأحوال (الكواري،٢٠٠٤م،ص٣٨) .

٤ ـ تطوير نظام القيم في المجتمع بما يحقق الفهم الصحيح للأمور، ويصنع التماسك والوئام

والتلاحم الاجتماعي، مع نبذ كافة أساليب وممارسات التمايز الاجتماعي المخالف للأعراف المحلية والدولية، فضلاً عن مخالفته للنظم الشرعية والدينية (الخطيب،٢٠٠٦م،ص١٤٥) .

٥ ـ ضرورة توفر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشاريع الوطنية والميزانيات المعدة لذلك بكل شفافية وحياد وعلنية، لكافة المواطنين لتتم المحاسبة والمراقبة، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، والإقبال على المشاركة الجماعية لخدمة الوطن في جميع الظروف والأوقات، وصولاً إلى المواطنة المفتوحة التي لا تستثني أحداً، وعند ذلك نصل إلى قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة (لية،٢٠٠٧م،ص٩٠) .

٦ ـ أهمية تكاتف جميع مكونات المجتمع : كالأجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة، وكافة فئات وشرائح المجتمع، الأفراد والجماعات، لكي تشكل منظومة واحدة، تتكامل وتتعاون مع بعضها البعض لتعميق وتربية معنى المواطنة لدى الجميع (الشريدة،٢٠٠٥م، ص٧٦). فعلى سبيل المثال : تتطلب ممارسة قيم المواطنة في المناخ التعليمي والتربوي، أن تدعمها القيم المطروحة في الإعلام، .. وهكذا، كل ذلك من أجل دعم وترسيخ المواطنة وقيمها في جميع مجالات الحياة.

٧ ـ الاهتمام بمحتوى ما يقدم للشباب عبر نظام التربية والتعليم الرسمي بأنواعه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بصورة تتكامل مع جهود بقية مؤسسات المجتمع الأخرى، نظراً لما يترتب عليه من نتائج هامة في مجال تحقيق ثقافة مجتمعية تؤدي إلى ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، ومن هذه النتائج كما ذكره الخطيب ما يلي :

أ ـ رفع مستوى مشاركة ومساندة المواطنين للدولة فيما يخص إدارة شؤون الوطن، وتحقيق طموحات الجميع بناء على الوعي الناضج للأفراد، من ذكور وإناث، وكافة مؤسسات المجتمع، وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة مختلف مظاهر التخلف والتبعية للغير .

ب ـ القضاء على الثالوث المقوض للتنمية والتطور، وهو المرض والفقر والجهل،إضافة إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات للمواطن والوطن، التي تكفلها الأنظمة والقوانين القائمة في المجتمع على قدم المساواة، مع توفير الدعم

المناسب للشباب، سواء العاطل عن العمل أو لمن هو غير قادر على العمل، من خلال تأمين فرص وظيفية ملائمة، لحمايتهم وصوناً لكرامتهم، ووقاية لهم من الانحراف (الخطيب،٢٠٠٦م،ص١٤٤-١٤٥).

٨ـ مراعاة تبني مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة لكل أرجاء الوطن، فلا يهمّش مكان على حساب آخر، أو فئة على حساب أخرى، إضافة لدعم الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، لأن الحاجة عادة ما تؤثر في السلوك (الشريدة،٢٠٠٥م،ص ٧٩).

٩ـ القضاء على النعرات الطائفية، أو القبلية أو الدينية التي قد تحدث في المجتمع، والعمل على نشر وتطبيق منظومة قيم المواطنة الصالحة من تضامن، وتكاتف وتعاون اجتماعي بين كافة المواطنين (الخطيب،٢٠٠١م،ص١٧٩-١٨٤).

١٠ـ أن يكون مبدأ العدل والمساواة هو الأساس في تقييم السلوكات وأداء الواجبات، والتمتع بالحقوق، وما يترتب على ذلك من تحديد المكافآت والجزاءات بين المواطنين (حافظ، ٢٠٠٧م، ص١٣) .

١١ـ تمتع المواطنين بموجب النظام بكافة الحقوق القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والاجتماعية وغيرها، وتكافؤ الفرص في جميع المجالات، بمعنى قيام العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، على اعتبار المواطنة في الدولة هي مصدر الحقوق والواجبات بصورة متساوية دون استثناء أو تحيز (الزنيدي،١٤٢١هـ، ص٨) .

١٢ـ الحس المدني: ويقصد به السلوك النشط والإيجابي للمواطن في الحياة اليومية العامة، وهو العمل من أجل أن تسود المصلحة العامة على المصالح الخاصة،كاحترام الفرد للقوانين والنظم المعمول بها، وجعل الآخرين يحترموها، إضافة إلى إدراك واجباته تجاه المجتمع في جميع المجالات (حافظ،٢٠٠٧م،ص٢٣) . وهذا ما عبر عنه جيمي كارتر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية حينما انتهت مدة رئاسته قائلاً : إنه عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن .

١٣ـ الأخلاق المتحضرة : ويتعلق الأمر بثقافة الاحترام والتعامل مع الآخر ضمن نطاق

الوطن، لذا من الأهمية تطوير وتنقية نظام العلاقات الاجتماعية والثقافية بين جميع مكونات وتعبيرات وحقائق المجتمع، بعيداً عن أي نزعة إقصائية أو عدائية أو تهميش، سواء تجاه الأشخاص، أو الأنظمة أو الممتلكات العامة والثروات الوطنية للوصول إلى تناسق وتعاون وأمن واستقرار في المجتمع (محفوظ وآخرون،٢٠٠٨م،ص١٤٤).

١٤ـ قيام المواطن بواجبات وطنه ومجتمعه عليه، كالدفاع عن الوطن، التقيد بالأنظمة والتعليمات، المحافظة على الممتلكات العامة، المشاركة والتعاون، المحافظة على سمعة الوطن والولاء له ولكل مقوماته ومكتسباته، إلى درجة التضحية في سبيله (الزنيدي، ٢٠٠٤م، ص٨) .

١٥ـ الوعي حيث يشكل الوعي البنية الأساسية للمواطنة الذي بدونه تظل المواطنة غير مؤثرة، فالوعي الناضج يمكّن المواطن من الوصول إلى المعلومة، وتحليلها، وتصنيفها، وممارسة نقدها، للتأكد من دقتها قبل اتخاذها أساساً لتكوين الرأي أو السلوك لديه. فمثلا أهمية وجود الوعي المناسب لدى الشباب حيال خطر أحاسيس، أو مشاعر المغالاة والغلو في الدين أو في السلوك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي برمته، وعلى مسلك الوسطية التي تمثل سمة تميز الجميع في شؤون حياتهم (الخطيب،٢٠٠٦م، ص١٤٤-١٤٥) .

لذا فإن ممارسة المواطنة القانونية (المساواة في الحقوق والواجبات) بصورة كاملة تتطلب أن يكون هناك وعي وإلمام بالحقوق المكفولة للمواطن، وممارسة المواطنة السياسية (أي المشاركة في الشأن العام) تتطلب معرفة الخريطة السياسية، والقضايا المتداولة في الحياة العامة، والمواطنة الاجتماعية (أي السعي للحصول على الخدمات العامة)، تمارس من خلال معرفة هذه الخدمات أولاً، ثم السعي إلى المطالبة بها.

إن الوعي الناضج يتولد من سعة الاطلاع، وتعدد مصادر المعرفة، ومتابعة شؤون الوطن والمجتمع عبر كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، باستخدام كافة وسائل العلم والاتصال المعاصر، حيث أصبحت الصورة ملازمة للخبر والحدث فور الإعلان عنه،كل ذلك خلق بيئة يمكن للمواطن فيها أن يعيش واعياً(فوزي،٢٠٠٧م، ص٦٩). إذن الوعي الناضج هو السلاح الحقيقي لجعل المواطن يتمتع بالحصانة اللازمة أمام المتغيرات المعاصرة المختلفة، كظاهرة تداخل المصالح، وذوبان الحدود بين الدول، فلا يغرر به أحد، ولا توجه

حركتـه في المجتمع شـائعة أو معلومات مغلوطة، فمع الوعـي الثاقب تتجلى حقيقة لا لبس فيها، وهي أن المواطنة ليسـت شـعارا مجرداً من حقائق ووقائع الحياة، إنما هي منظومة قيمية وإدارية وسياسـية وخدميـة وأمنية ووقائية، تتجـه بكل إمكاناتها لمنـح المواطن كل حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته (محفوظ وآخرون، ٢٠٠٨م،ص١٤٤).

١٦ـ التنظيم : القدرة على التنظيم المدني من سـمات المجتمع الذي يمارس أفراده المواطنة الكاملة فيـه، وهذا ما يسـمى بمفهـوم رأس المال الاجتماعي، حيـث يقوم المواطنون بإنشـاء روابط ومنظـمات مدنيـة بإرادتهم الحرة، تعبر عـن قناعاتهم ورؤاهم، ويسـعون من خلالها لتحقيق مصالحهـم المشـتركة، تحـت مظلة مصلحة الوطـن العليا، على أسـاس من الثقـة والاحترام المتبادل، والشـفافية من حيث : المسـاءلة، المحاسـبة، الانتخاب، الانتقاد (فوزي،٢٠٠٧م، ص٦٩) .

إن هذا التنظيم يكّون ثقافة مدنية حديثة تقوم على النقاش والحوار وقبول الآخر، فلا يستبعد أحـد، بل يثمّن كل رأي، ويقـدّر الاختلاف بوصفه مصدراً للثراء أكثـر منه عاملاً للتفرقة، هـذه الثقافة الحضارية هي بوابة تنظيـم العلاقات بين جميع أطراف المواطنة بقيمها وهياكلها ومؤسساتها، للوصول إلى حفظ الحقوق وصيانة المكاسب، وأداء الواجبات والمسؤوليات على أكمل وجه، من خلال إدارة وتنظيم التنوع الاجتماعي، والاختلاف الفكري بعقلية حضارية، ونظرة حكيمة بعيدة عن الإقصاء، أو التهميش (محفوظ،٢٠٠٦م،ص١٤٢-١٤٣) .

١٧ـ المنـاخ العام المناسـب : مـن مقومات المواطنـة الكاملة ضرورة أن يكون المجـال العام، أو المناخ الاجتماعي السائد في الدولة يتسع لجميع المواطنين مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، أو تنوعت مشاربهم السياسية، أو تباينت مواقعهم الاجتماعية، الكل يجد نفسه في ظل الظروف المدنيـة والأمنية، فمثلاً تتعامل الأجهزة الأمنية أو المدنية أو الإعلامية مع المواطنين على قدم المساواة، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا محاباة جماعة على أخرى، كما لا يواجه البعض عنتاً، أو تمييزاً بسبب انتمائه الديني أو السياسي أو الفكري (فوزي، ٢٠٠٧م، ٦٩).

ويشير الكواري إلى أن مقومات المواطنة تتلخص في أمرين هما :

أـ وجود شعب يتكون من مواطنين، يحترم كل فرد منهم الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع .

ب ـ وجود قانون يعزز من يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة، بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات في المجتمع (الكواري، ٢٠٠٤م، ص٣١) .

والباحث هنا لديه ملاحظة على ما نقله الكواري في الفقرة (ب) أعلاه عندما قال : وجود قانون يعامل الجميع على قدم المساواة لكافة أعضاء المجتمع، بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو جنسيتهم أو ثقافتهم، حيث يرى الباحث أن ذلك من مقومات تعزيز سيادة القانون على الجميع وليس من مقومات المواطنة (الاّ إذا كان الوطن الواحد يضم أكثر من قومية)، لأن تعدد الانتماءات فوق الانتماء للوطن فيه تعارض مع مفهوم المواطنة المحلية، وتقارب مع مفهوم المواطنة العالمية، التي تشكل الأخيرة إحدى تحديات، بل تهديدات الأمن الوطني والمواطنة الداخلية للدول، فكيف تتحقق المواطنة الكاملة لمن يكون انتماؤه موجه لقومية وثقافة خارجية؟ وما السلوك الذي سيتخذه عند تعارض مصالح البلد الذي يعيش فيه، والبلد الذي يحمل جنسيته، أو القومية التي ينتمي إليها والثقافة التي يعتنقها ؟.

وخلاصة الأمر فالباحث يرى أن مقومات المواطنة تكمن في مدى تحقق التوازن بين مسؤوليات وواجبات المواطنة، حيث يعد ذلك أمرا ضروريا للوصول إلى تطبيقها على أرض الواقع، فهذه المسؤوليات والواجبات يتحتم على أطرافها الرئيسة القيام بأعبائها من (المواطن، الدولة، المجتمع)، على أساس أن الوطن هو البيت الكبير الذي يضم الجميع، عندها ستكون هناك ثقافة راسخة لدى الجميع بأن مهمة المحافظة على سلامة، وأمن ذلك البيت من جميع الأخطار والتهديدات واجب يلزم الجميع القيام به دون استثناء، لذا نجد أن هذه الثقافة هي السائدة لدى بعض الأمم التي سادت العالم، لأن هذه الثقافة تعني بكل بساطة أن مهمة ووظيفة المواطن هي الأهم مقارنة بالمهام والمناصب الأخرى في الدولة .

وفيما يلي وقفة مع مسؤوليات وواجبات المواطنة :

تقع واجبات ومسؤوليات المواطن على جميع أطرافها (الدولة، المواطن، المجتمع)، كما يقابل تلك الواجبات والمسؤوليات في الوقت نفسه حقوق لكل طرف على الأطراف الأخرى (فواجبات الدولة هي حقوق للمواطن، وواجبات المواطن هي حقوق للدولة) وسيتم الإشارة لبعض تلك المسؤوليات والواجبات من خلال الآتي:

أولاً: مسؤوليات المواطنة

وهي من جانب تعد حقوق للدولة والوطن على المواطن، حيث يقسم الباحثون والمختصون مسؤوليات المواطنة إلى قسمين : الأول مسؤوليات المواطنة كمسؤوليات تفرضها الدولة، ومسؤوليات يقوم بها المواطنون طوعاً، وهذا التقسيم هو التقسيم الأكثر يسرًا وسهولة للتعّرف على مسؤوليات المواطنين . والثاني مسؤوليات المواطنة على اعتبار المواطن كياناً قانونياً، وكيانا سياسيا : إذ يعتبر هذا التقسيم أن للمواطنة عنصرين أساسيين، هما المواطن ككيان سياسي، والمواطن ككيان قانوني، ويتضح ذلك من خلال التالي :

١ ـ مسؤوليات المواطنة على أساس تقسيمها كمسؤوليات «واجبات» إلزامية، و أخرى تطوعية كما أشار لذلك (حافظ،٢٠٠٧م، ص٢٣،٢٣٩) وذلك على النحو الآتي :

أ ـ مسؤوليات تفرضها الدولة : وتهدف إلى تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وتظهر الدولة فيه بمظهر السيادة، يحق لها فرض هذه المسؤوليات بموجب الدستور والقوانين . وهي عبارة عن عقد بين الحكومة والمواطنين يترتب عليه أن لكل منهما حقوقا وعليه واجبات والتزامات،غالبا ما ينص على تلك الحقوق والواجبات في باب منفصل في الدستور يسمى: باب الحقوق والواجبات العامة، مثل: (الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ـ الخدمة في القوات المسلحة لخدمة الوطن ـ واجب الحفاظ على الوحدة الوطنية ـ واجب العمل وصيانة أسرار الدولة ـ واجب الدفاع عن الوطن وأرضه ـ دفع الرسوم والضرائب) .

ب ـ مسؤوليات يقوم بها المواطن طواعية دون فرض التزامات عليه بموجب نظام أو قانون مثل : (المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية كالمبادرة بالرأي والمشورة للصالح العام – العمل التطوعي للصالح العام، إضافة للتعامل الحضاري بدافع الضمير والرقابة الذاتية مع الغير أثناء الأنشطة والسلوكات المختلفة) .

٢ ـ مسؤوليات المواطنةّ على اعتبار أن المواطن كيان قانون وكيان سياسي، كما أشار لذلك (عبيد،٢٠٠٦م،ص١٩)، (حافظ،٢٠٠٧م، ص٢٦) وذلك على النحو التالي :

أ ـ مسؤوليات المواطنة على اعتبار المواطن كيان قانوني : وهذا يتعلق بممارسات وسلوكات الأفراد الذي ينظمه القانون على مستوى علاقة الفرد بالأفراد الآخرين، أو علاقته بالدولة وفقا للتشريعات والأنظمة، لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة للمجتمع ككل، والمصلحة الشخصية . وهنا نقترب من فكرة المسؤوليات الإلزامية التي تفرضها الدولة، وبناء على تلك الالتزامات نشأت للمواطن حقوقاً موازية يستطيع أن يلجأ إلى القضاء لينالها إذا حُرِم منها، فالمواطن هنا له حقوق وعليه التزامات حددها القانون.

ب ـ مسؤوليات المواطنة على اعتبار المواطن كيان سياسي: على أساس أن الدولة تقوم على الإرادة الشعبية للمواطنين ففي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م أكد على أن لكل فرد يولد الحق في أن يحمل اسما معينا وجنسية بلده التي تُعد أول أشكال الروابط القانونية للمواطنة . إن المواطن ككيان سياسي هو المواطن الرشيد الذي يتمتع بالشخصية القانونية، ويصبح له حق المشاركة في إدارة هذا المجتمع، كما يرى البعض أن تلك المشاركة في مظهرها حق وفي جوهرها التزام طوعي .

إن كافة مسؤوليات المواطنة التي تقع على عاتق المواطنين هي مسؤوليات تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الصالح العام، مما يسهم في تعزيز الأمن الوقائي بمفهومه الشامل، من خلال اتباع كافة السبل المحققة لذلك، ومن أهمها تفعيل ممارسة قيم المواطنة الكاملة . فالهدف الرئيس من نشأة الدولة الرشيدة هو تحقيق صالح المجتمع، وخير أفراده ككل، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال إيمان الأفراد بالصالح العام والخير المشترك للجميع، لذا يذهب أرسطو في هذا إلى أن الخير واحد بالنسبة للفرد والدولة، وأن خير المجتمع أكثر كمالا، وأسمى وأجدر بالسعي من الخير الفردي، ويتفق أفلاطون مع ما ذهب إليه أرسطو من أن ما هو خير للدولة الرشيدة يكون بالطبيعة خيرا للفرد، كما يؤكد على أن المجتمع لا يستمر ما لم يتصرف أفراده بشكل عقلاني، يحقق الخير المشترك لهذا المجتمع (حافظ،٢٠٠٧م،ص٢٧) .

ثانياً : واجبات المواطنة

تعد أحد جوانب واجبات المواطنة (ما تمثله من حقوق للمواطن وواجبات على الدولة)، مقابل المسؤوليات التي عليه «واجباته» تجاه وطنه، وقد حدد بعض المختصين الحقوق المرتبطة بالمواطنة على النحو التالي :

١ ـ الحقـوق السياسـية، وتشـمل عدة حقـوق منها : الحـق في التصويت والانتخـاب والحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة .

٢ ـ الحقـوق الاجتماعية، وتشـمل الأمـان الاجتماعي ومعاملة جميع المواطنين على قدم المسـاواة بعيدا عن أي تحيز، أو محاباة لعرق أو مذهب أو لون أو طبقة .

٣ ـ الحقوق المدنية، وتشمل عدة حقوق منها : حق التعبير وإبداء الرأي، والمساواة أمام القانون.

٤ ـ الحقـوق الاقتصاديـة والخدمية، و تشـمل الرفاهيـة الاقتصادية، وحق التعليـم، والصحة، والحصول على المعلومات (مارشال1984،T.H.Marshall).

إن توفـر هـذه الحقـوق عـلى أرض الواقع بعدالة وإنصـاف، ينجم عنها توفـر احتياجات المواطـن مـن الخدمات الأساسـية لحياة كريمة، من خـلال تمتعه بموارد وطنه على قدم المواسـاة مع غيره دون تمييز أو تحيز وفي جميع المجالات، في ظل توفر مناخ عام تنشـط فيه كافة المؤسسـات المجتمعيـة والخدميـة، وفي مقدمتها المؤسسـات التعليمية والتربوية لكي تنشـئ وتوجه الأجيال المتلاحقـة على ممارسـة قيـم المواطنة التي تتضمن المسـاواة، الحريـة، العدالة الاجتماعية، سـيادة القانـون، تكافـؤ الفـرص، قبول الآخر، لتكـوّن هـذه القيـم منظومة متكاملـة لخدمة مصلحة الوطـن العليا (فوزي،٢٠٠٧م،ص٨) . ويشـير (الكـواري،٢٠٠٤م،ص٣١) أن من أهم هذه الحقوق هو سيادة القانون للأسباب التالية :

ـ القانـون يقدم الضمانات اللازمة لحماية أي تعديات على الحقوق السياسـية والحقوق الأخرى، كما أنه يحمي ويعزز كرامة واستقلال واحترام الإنسان .

ـ يقدم القانون ضمان قيام وتوفر الشروط المنصفة للتمتع بكافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

ـ يمكّـن القانـون الأفراد من المشـاركة بفاعلية في صنـع واتخاذ القرارات التـي تؤثر في حياتهم، كظاهرة الاستفتاء الشعبي على أمر عام .

عليـه يتضـح أن واجبات ومسـؤوليات المواطنة تقع على جميع أطرافهـا (الدولة والمواطن والمجتمـع) ، فالواجـب عـلى طـرف هو حـق للطرف الأخـر، فحقـوق المواطن هـي واجبات ومسـؤوليات عـلى الدولة ، وحقـوق الدولة هي واجبات ومسـؤوليات عـلى المواطن وهكذا .

فعندما تتحقق تلك الواجبات والمسؤوليات على هذا النحو، فإن هذا سيحقق الثقة المتبادلة بين أطراف المواطنة ، ويرسخ قيمها لدى المواطن السوي تجاه وطنه ، وهنا ستنتقل المواطنة من مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية ،لتصبح ممارسة سلوكية تعبّر عن نضج ثقافي، ورقي حضاري ، وإدراك سياسي حقيقي لأهمية المواطنة ،وممارستها من الجميع دون استثناء، للنهوض بالوطن وأهله في جميع المجالات (الكواري،٢٠٠٤م،ص٤٠) .

يتضح مما سبق أن المواطنة حقوق وواجبات، منهج وممارسة، آفاق وتطلعات، حقائق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية، فالأمن والاستقرار ومشاركة وتعاون الجميع لتحقيق الوقاية من كافة الأخطار والتهديدات المحتملة للأرواح أو الممتلكات العامة أو الخاصة، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بالممارسة العملية للمواطنة الكاملة والمصانة بنظام وقانون يحولان دون التعدي على مقوماتها وشروط ممارستها لتحقيق المصلحة العليا للوطن (محفوظ،٢٠٠٨م،ص ص١٤٢،١٥٠) . مع ملاحظة أن تركيز معنى المواطنة على أنها فقط مجرد مسألة حقوق وواجبات دون وجود سياج أو(ضابط أخلاقي) لهما سيؤثر في كمال ممارسة المواطنة، ذلك أن حركة الإنسانية إذا ربطت فقط بمعنى القانونية (حق وواجب)، فإن آداباً وسلوكات عدة سوف تغيب عن معنى الحياة الاجتماعية، كما هي غائبة اليوم عن حياة المجتمع الغربي بشهادة خبرائهم الاجتماعيين، لذا فالسمو على الحسابات الشخصية هو مبدأ روحي لمعنى المواطنة، فإذا ما تجردت حياتنا الاجتماعية من مضامينها الدينية والأخلاقية فإن مادية الحياة العصرية ستصبح معيار وأساس التعامل، وتحديد السلوك، بعيدا عن معيار المصلحة العامة والأخلاق الكريمة (الشريدة،١٤٢٦هـ،ص٦) .

كما أن الالتزام الديني حينما يضاف إلى الممارسة العملية لمفهوم المواطنة، خاصة في المجتمع المسلم، فإن ذلك يشكل مرجعية في ضبط هذا المعنى دون مغالاة، تجاه حق الفرد في الحرية، وحق الحكومة في السيادة، بل يجعل ذلك أكثر كمالاً وتماماً، وبالتالي أجراً يوم القيامة، عندها تصبح المواطنة سلوك يمارس من خلال غيرة الإنسان على بلده دون الحاجة (ابتداءً) إلى أن يكون ذلك متطلباً قانونياً، أو مشروعاً سياسياً، ذلك أن الالتزام الوطني الأخلاقي هو الفاعل والمفعِّل لمنظومة الحقوق والواجبات (المرجع السابق،ص١٦) .

والباحث يرى أن الوصول لمرحلة عدم الحاجة إلى استخدام المتطلب القانوني لممارسة المواطنة كما أشار له الشريدة يعد أمراً مثالياً، إلا أنه في نفس الوقت ليس مستحيلاً، عند وجود العزيمة الصادقة المخلصة للمصلحة العليا للوطن، غير أن الواقع يشير إلى أن المواطنة تعيش في أزمة، لذا فإن من الضروري أولا تفعيل ممارسة الحقوق والواجبات للمواطنة الكاملة من خلال تطبيق الأنظمة الوطنية بحيث تمارس على أرض الواقع من قبل الجميع دون استثناء، وبصورة تتزامن مع توعية شاملة، بأن التقيد بذلك من متطلبات قيام الدين والأمن والأخلاق، بل من دعائم النهضة والتطور، فالدين لا يقوم إلا على أرض ووطن، والنهضة والتطور تتطلب التعاون والمشاركة والتشجيع، للوصول في النهاية إلى ممارستها بدافع الالتزام الديني والأخلاقي والوطني، وبصورة تلقائية ورقابة ذاتية، وخاصة في المملكة العربية السعودية، التي تحتكم لدستور عماده كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فعندما يعي الجميع هذه الحقيقة الجوهرية، فإن نظام الحقوق والواجبات لتفعيل المواطنة وإن كان ضروريا، إلاّ أنه سيصبح مرجعا يتم الرجوع إليه عند الحاجة، وذلك عندما ينحرف الفكر أو تنتكس الفطرة السوية لأي من أطراف المواطنة، سواء المواطن، أو الدولة، أو مؤسسات المجتمع المختلفة .

٢ . ١ . ٨ المواطنة والتحديات المعاصرة

لعبت الدولة القومية تاريخياً دوراً رئيساً في بلورة شروط تحقيق المواطنة الكاملة، من حيث بيان الحقوق والواجبات لكل من أركان المواطنة الثلاثة : المواطن، والدولة والمجتمع، بحيث يحصل كل منهم على حقوقه مقابل أداء واجباته، عند ذلك تصبح المواطنة وسيلة، وممارسة حياتية للمواطنين، يتم من خلالها تحمل الجميع مسؤولية المحافظة على سلامة وأمن الوطن، ومكتسباته، وتطوره في جميع الظروف، بل يصبح أداء هذه المسؤولية مصدر فخر واعتزاز ورمزا لوفاء المواطن لوطنه .

إن الظروف المعاصرة جعلت المواطنة في الدولة القومية تتراجع، حيث ظهرت عوامل وتغيرات مختلفة على كافة الأصعدة المحلية والقومية والعالمية، أدت إلى غياب، أو تدني مواطنة الإنسان لوطنه، مما جعل مفهوم المواطنة بسبب هذه التغيرات مفهوماً إشكالياً، كما أصبحت المواطنة تعيش حالة هشة، أو أنها تعيش الآن حالة أزمة، فإما أن تنهار مواطنة الدولة القومية

فتتقلص وتتراجع إلى أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو المجتمع المحلي، وإما أن تكتسب العافية فتنفلت من الحدود القومية إلى إطار إنساني عالمي رحب(لية،٢٠٠٧م،ص١٠٥) . وتؤكد ذلك الأحداث اليومية، والواقع المعاش في الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية والجماهيرية، فهناك تحديات واضحة ومتجددة لقيم المواطنة، ومفاهيمها في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وتتعدد هذه العوامل التي تقف خلف هذه التحديات لتشمل متغيرات متعددة في جميع المجالات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية وغيرها (العامر،٢٠٠٥م، ص ٢٤). كما يتضح من الآتي:

أولا : التحديات الداخلية

تقوم المواطنة في حقيقتها على علاقة اجتماعية، أو عقد اجتماعي بين الأفراد والمجتمع السياسي(الدولة)، حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها للأفراد، عن طريق الدستور والقانون الذي يساوي بين الأفراد ككيانات بشرية طبيعية، ويقدم الأفراد الولاء للدولة ويلجأون إلى قانونها للحصول على حقوقهم.

فمن الواضح أن المواطنة تتضمن آلية التعاقد (العقد الاجتماعي)، فحين يفترض أن تكون الحكومة التي تسّير الدولة هي المسؤولة عن ترسيخ الشعور بالمواطنة لدى الأفراد، فإنها إذا أخلت بشروط العقد، أي إذا لم تؤمّن الأمن والسلامة للضرورات الأساسية لهم، إضافة لتوفير الحماية لسائر الحقوق الأخرى التي تحقق الحياة المعيشية الكريمة، ولم تساو بينهم عمليا أمام القانون، كان من الطبيعي أن يخفّ إحساس الأفراد بشعور المواطنة والولاء لقانون المجتمع، وأن يبحثوا عن مرجعية أخرى تحميهم، أو تقدّم لهم شعورا ولو كان وهميا بهذه الحماية، كالعودة إلى الارتباط بالجذور الطائفية والعائلية والقبلية والعرقية والإقليمية (حافظ،٢٠٠٨م،ص١١).

عليه سيتم الإشارة لبعض التحديات والمعوقات التي تواجه المواطنة وذلك على النحو التالي :

١ ـ الاستبدادية وحكم الفرد المطلق

تعد من صفات أنظمة الاستبداد على مختلف مستوياته ، تهميش رأي الأغلبية والانصياع

لـرأي القلـة وأحيانا كثيرة لرأي الفـرد الواحد ، مما يؤدي إلى تهميـش غالبية شرائح المجتمع من المشـاركة الاجتماعيـة والإسـهام في تحقيـق التنمية والأمن والاسـتقرار للوطـن ، وبالتالي وقوع الدولة فريسـة حكم القلة التي تسـتأثر بموارد ومقدرات الشـعوب لوحدها دون البقية ، وهذا يـؤدي بـدورة إلى نتيجة طبيعية وهي تراجع الولاء والانتماء الوطنـي لصالح الولاء والانتماء إلى الجماعـة أو القبيلـة أو المذهـب ، ويكون سـلوك المواطـن لصالح هذه المواطنـة الجديدة بدلا من العمل لصالح الوطن الأم (لية،٢٠٠٧م،ص٩٠).

٢ ـ الإلغاء والإقصاء

تعـدّ مفاهيم الإلغاء والإقصـاء أو التهميش دائماً مخالفة لطبيعة الحياة، فكل إلغاء للآخر سواء دينياً أو سياسياً أو اجتماعيا هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة. فمثلا إقصاء « البعد الإسلامي» من أجل الوطنية، وإحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني، لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيتـه في البلد المسـلم، وبالمثل فـإن نفي «البعـد الوطني» وأهميته في احـترام خصوصيات الشـعوب والأفراد، وفي انتماء الإنسـان وحبه لوطنه وسـعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر يهدد قيم المواطنة وممارستها عملياً(الشريدة،٢٠٠٥م،ص٧).

٣ ـ تعاظم أعداد العمالة الوافدة

تعـد ظاهرة تزايد أعداد العمالـة الوافدة وخاصة في دول الخليج من التحديات التي تواجه المواطنـة، بـل وتهدد الأمن الوطني بمفهومة الشـامل على المدى القريب والبعيـد، لذا فالباحث يشـير إلى أن واقع غالبية المؤسسـات الأهلية والشركات متعددة الجنسـيات مستمرة في الحصول عـلى المزيد من التأشـيرات، في الوقـت التي تلجأ (شـكلياً) لتوظيف الشـباب الوطني ليس من باب المسـؤولية الوطنية، بل اسـتجابة لضغوط السـلطات الحكومية حيال توطين الوظائف، لذا تسـعى هذه العمالة إلى مزاحمة، بل تعمدها مضايقة الأيدي العاملة الوطنية وخاصة فئة الشـباب مـن خـلال العديد من الطرق والأسـاليب من أهمهـا : احتكار تـولي المناصب الإداريـة والمالية والإدارات المعنيـة بالتوظيـف أو توزيع الأعمال أو منح المميزات والمكافـآت في أيدي القيادات الوافـدة، المعاملـة السـيئة والتهميـش في العمـل. كذلـك صرف راتب زهيد للشـاب مع طلب

حضوره شكليا للتوقيع على سجلات الدوام الرسمي فقط لضمان عدم كسبه لخبرة أو معرفة ولهدف الاستفادة من ذلك في نسبة السعودة أمام الجهات الرسمية، إلزام الشاب بساعات عمل طويلة مع انخفاض الراتب، وذلك حتى يترك الشاب الوظيفة ثم يلام على تركه لها ويقال عنه إنه كسول ولا يحب العمل، فينطبق على هذه المؤسسات المثل العربي القائل» ذر الرماد في العيون»(الباز،٢٠٠٥م،ص٣٤) . كما أكدت دراسة حديثة بان تعاظم أعداد العمالة الوافدة يعد من المتغيرات الحديثة التي تهدد الأمن الوطني إلى حد كبير جدا (آل سمير،٢٠٠٧م،ص٣٢١) .

٤ ـ البطالـــــة

لقد توصلت دراسة حديثة صدرت في أكتوبر ٢٠٠٧م لمؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان بالقاهرة ، لمعرفة مدى التزام المواطنين بالواجبات القانونية والإلزامية التي تفرضها المواطنة ، فوُجِد أن الشباب العاطل عن العمل للفئة العمرية (٢١-٣٠) هم أكثر المعتدين على المال العام والمرافق العامة ، وأكثر الفئات العمرية ارتكابا للجرائم الأخرى ، وأكثر الفئات فقدانا لمعنى المواطنة (حافظ،٢٠٠٧م،ص٢٩) ، كما أن أكثر المشكلات التي تواجه الشباب هي الحصول على عمل مناسب ، يؤمن بناء مستقبل وحياة كريمة لهم (بوعناقة،٢٠٠٧م،ص٢٤٨).

٥ ـ قصور أداء بعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية

يعتبر قصور أداء بعض مؤسسات وأجهزة الدولة والمسؤولين فيها عن القيام بمهامهم ومسؤولياتهم تجاه المواطن،في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، سبباً في جعل كثير من المواطنين لا سيما فئة الشباب يفقدون التوجيه والاهتمام والمتابعة، مما أدى إلى لجوئهم إلى أفراد أو جماعات أو منظمات لعرض مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم، وهذا بدوره يؤدي إلى غرس أفكار وقيم جديدة منحرفة لدى هؤلاء الشباب تجاه وطنهم ومجتمعهم (الباز،٢٠٠٥م،ص٤٨). ومن صور ذلك ما أشار إليه الشيحي بقوله : هناك أسئلة واستفسارات مؤلمة لدى المواطن منها: عندما يكون المريض بحاجة إلى سرير في غرفة عناية مركزة، أو يحتاج إلى تحويل لأحد المستشفيات المتخصصة، هل سيجد تجاوبا سريعاً ؟، أم أن ذلك مرتبط بمدى وجود علاقة قرابة أو صداقة أو واسطة مع مسؤولي تلك الجهة حتى

يلبى طلبه . ما شعور المواطن تجاه وطنه عندما يرى أن الوافد يعالج في قسم العناية الفائقة ذات الخدمات الراقية في مستشفيات وزارة الصحة، بينما هو محروم من ذلك ؟ . إن بعض المسؤولين القائمين على الأجهزة الحكومية التي تعني بخدمة المواطن، ولا يؤدون المسؤولية والأمانة التي حملها إياهم ولي الأمر على الوجه المطلوب، إنما هم يزرعون البغضاء بين المواطن ووطنه (الشيحي،٢٠١٠م،ص١) . وهذا مضمون ما أكده قائد هذه البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله أثناء استقباله لسفراء المملكة لدى دول العالم يوم الأربعاء ٣٠/ ٤/ ١٤٣١ هـ على أهمية الاهتمام بالمواطن سواء في الداخل أو الخارج بقوله (.. لازم تفتحون أبوابكم وصدوركم، للشعب السعودي، أي فرد يأتيكم مهما كان، اعرفوا أنه من الشعب السعودي وأنا من الشعب السعودي وهو ابني وأخي لا تقولوا هذا ما له قيمة، قدروهم واحترموهم لتحترمنا الشعوب ..). كما أكد على هذا التوجيه الكريم ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، باعتبار ذلك أمانة ومسؤولية تجاه الله ثم تجاه ولي الأمر في أي مكان وزمان، لأن في ذلك خدمة للوطن والمواطن وللإسلام ومقدساته .

٦ ـ الجانب السلبي لوسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام من مؤسسات المجتمع الهامة التي تسهم في المحافظة على القيم الاجتماعية التي تحد من السلوكات المنحرفة وتعزز الوقاية من الجريمة ، إلا أن المتغيرات المعاصرة والفضاء المفتوح ، جعلت بعض الجهات تستغل هذه الوسائل كسلاح مؤثر سلباً على النسق القيمي للمجتمعات الإسلامية والعربية ، مما نجم عنه صراع قيم بين ما هو وافد ومفروض من الخارج، و ما هو أصيل وثابت من الثوابت ، فضاع البعض بين توزيع الانتماء أو تشتته ، وحلّ التناقض وعدم الاتساق بين القول والفعل(الغامدي،٢٠٠٩م، ص٣٣) .

إن السلاح الإعلامي أصبح من أهم التحديات التي تواجه قيم المواطنة ، بل تهدد الأمن الوطني بمفهومة الشامل سواء بوقت السلم أو الطوارئ ، حيث أصبح هذا السلاح أداة تخدم مصالح الدول المتقدمة في جميع المجالات الثقافية والأخلاقية والاقتصادية والأمنية وغيرها .إن هذه الدول قد أدخلت ضمن نظمها ووسائلها الاستعمارية سلاح الإعلام ، وأصبح هذا السلاح أحد نظمها العسكرية التي يعتمد عليه في الصراعات المختلفة والحروب الأهلية أو الصراع على

السلطة في معظم دول العالم لاسيما العالم النامي ، ولخطورة ذلك فقد اعترف المجتمع الدولي عبر منظمة الأمم المتحدة بوجود مشكلة الأمن الإعلامي كنتيجة حتمية للعولمة ، كونها مشكلة تهدد المجتمع الإنساني في المرحلة المقبلة (البخاري،٢٠٠٣،ص٢-٢٩) .

٧ ـ التغير الكبير في الظواهر بصورة شاملة : الأمنية والثقافية والمادية والحياتية

يُعـدّ التغـير الكبـير في الظواهر بصورة شـاملة الأمنية والثقافية والماديـة والحياتية وغيرها مـن التحديـات التـي تواجه المواطنـة، فقد أصبحت بعض الـدول، وخاصة في العـالم النامي في حالة اغتراب عن المواطن والمجتمع وخاصة لدى فئة الشـباب، حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسـيطر على الدولة، إذ يقصى الشـعب عادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من المشـاركة في إدارة الشـؤون العامة للدولة، مما يؤدي إلى حالة من التـشرذم وتعدد الانتماءات داخل الوطن الواحد (لية، ٢٠٠٧م،ص١٠٦) .

٨ ـ الجانب السلبي للتعددية الثقافية

تعتـبر الآثار السـلبية للتعددية الثقافية مـن التحديات التي تواجـه المواطنة في المجتمعات، ومنهـا المجتمـع السـعودي إذ لا زالـت القبليـة والإقليمية، وثقافـة التفرقة والاسـتصغار لدى البعـض التـي ربما تمـارس بالأقـوال والأفعال تجـاه المواطنـين، أو تجاه بعض أصحـاب الحرف والمهـن، أو تجـاه الوافديـن ممـا يشـكل عامـل هدم لـكل ما هـو وطني،وتعـزز من جهـة معنى التفرقـة والعصبيـة، ومثل هذه الظواهر الاجتماعية السـلبية تجعل من الصعب حدوث اتسـاق، أو تـلاق بـين الـرؤى، والاتجاهـات، والثقافـات، خصوصاً مع المتغـيرات العصرية المتسـارعة (الشريدة،٢٠٠٥م،ص١١،١٤) .

٩ ـ ازدواجية المساءلة وانعدام الموضوعية

تعد ظاهرة انعدام الموضوعية وازدواجية المسـاءلة من أهم معوقات ممارسـة قيم المواطنة، فهنـاك تطبيـق لمبدأ المسـاءلة على فئة دون أخـرى، وغض الطـرف عن تجاوزات دائـرة الأقرباء والأصدقاء، وأبناء العشيرة أو الطائفة، وتركيز المحاسبة وتطبيق الأنظمة على من هم خارج هذه

الدائرة، وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والقانونية والخدمات العامة، والصحافة، بل وفي تقلد المناصب وتمجيد الأشخاص لتحقيق مصالح شخصية، وليس من أجل المصلحة العامة للوطن (فوت،٢٠٠٤م،ص١٩) .

١٠ ـ ارتفاع نسبة الفقر

يُعدّ الفقر الذي بلغت نسبته في بعض المجتمعات العربية نحو ٤٠٪ من السكان أحد التحديات الخطيرة التي تهدد ممارسة المواطنة، فمن لا يجد قوت يومه في وطنه لن يكون لديه الوقت الكافي للتفكير في المصلحة العامة، لأن إحدى ضروراته الخمس الممثلة في المأكل والملبس والحياة الكريمة مفقودة (لية،٢٠٠٧م،ص١٠٦) . لذا يرى الباحث أن الفقر يؤدي إلى سلسلة تعبّر حلقاتها عن العديد من الهموم ومظاهر السلوكات المنحرفة المؤدية إلى الإخلال بالأمن والاستقرار، وقد قام الباحث بإعداد الشكل التالي لتوضيح آثار ونتائج الفقر على المجتمعات ومقوماتها بشكل عام :

الشكل رقم (٣) آثار ونتائج الفقر

الفقر ← الأمية والجهل والمرض ← انخفاض المهارة والتأهيل ← ندرة فرص العمل المناسب عمل وكسب غير مشروع ←(سلوك منحرف وجريمة) ← اغتراب عن المجتمع ← تكوين أُسر وفئات ناقمة على الدولة والمجتمع ← انعدام المشاركة الاجتماعية ← غياب المواطنة واهتزاز الأمن والاستقرار .

١١ ـ اختلال التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

يعتبر التوازن بين تحقيق المصلحة العامة والخاصة من الأسس التي تقوم عليها الدولة الرشيدة، لأن استبداد أحد الأطراف على حساب مصالح الطرف الآخر، سيؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن، وبالتالي الإخلال بمقومات المواطنة التي هي مرتكز هذا التوازن، فعندما ينتشر مثلاً الفساد والمحسوبية وغياب العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ستميل الكفة صوب الحكومة الاستبدادية وستتدنى مواطنة الطرف الآخر(حافظ،٢٠٠٧،ص٢٧) .

١٢ ـ التوتر بين المواطن وأجهزة الأمن

يعود التوتر بين المواطن وأجهزة الأمن إلى عدة أسباب وعوامل، منها : عدم الثقة وغياب التعاون بين الطرفين نتيجة بقايا ورواسب الماضي من استعمار وخلافه، حيث استُغِل جهاز الشرطة في قمع الحركات المنادية بالاستقلال والحرية في العديد من الدول، أو استخدامها كأداة لتنفيذ سياسة الاستعمار، وسلب موارد وخيرات الشعوب، مما أدى إلى الفقر والبطالة والجهل لأبناء هذه الدول، كما يعود هذا التوتر إلى تصرفات رجال الشرطة، وتحيزهم وتضامنهم الظاهر والخفي عند استخدام سلطاتهم التقديرية في تنفيذ الأنظمة والتعليمات (أبو شامة، ٢٠٠٣م، ص١٥-١٨) .

١٣ ـ تعثر الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها

يُعدّ فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها من التحديات التي تواجهها المواطنة ومن مظاهر هذا الفشل عدم حصول المواطن على حقوقه المختلفة، وعدم تأمين سلامة وحماية الضرورات الخمس للإنسان، فضلاً عن توفير الخدمات العامة للجميع بدون استثناء، وحصر الولاء والمواطنة على أساس ولاء عشائري أو قبلي أو طائفي أو عرقي أو طبقي، وهذا يعني أن المواطنة في حالة أزمة (لية،٢٠٠٧م،ص١٠٦) .

١٤ ـ تزايد صور ومظاهر الفساد في جميع المجالات

مما يُفقِد المواطن شعوره بالانتماء لوطنه الذي هو من أهم القيم التي تقوم عليها المواطنة تزايد صور ومظاهر الفساد في جميع المجالات، بحيث يضطر المواطن أن يتحمل أعباء مستمرة بنسبة تزيد عن قيمة الخدمة العامة حتى يحصل عليها، رغم أن هذه الخدمة حق له كمواطن (فوزي، ٢٠٠٧م،ص١٧) .

إن الفساد جريمة تنتهك كافة ضرورات وحقوق الإنسان والمجتمعات، وتهدد أمن ومصالح الجميع، سواء على المستوى الفردي والأسري، أو المجتمع والدولة، بل وعلى مستوى العالم، فينتج عنها انتكاس في الفطرة الإنسانية السوية، وانتشار كافة أشكال الانحراف الفكري والقيمي والأخلاقي، وفقدان مواطنة الشعوب لأوطانها، وهذا يعني تشويه سمعة المجتمعات

والـدول، بل وانتهاك مصالح الدولة واسـتقلالها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويؤدي ذلك إلى فقـدان أهم مقـوم من مقومات قيامها وشرعيتها، وهو فقدان الأمن في جميع مجالاته ومسـتوياته (عيد،٢٠٠٧م،ص٤-١٠). إن من النتائج المدمرة لهذه الآفة (الفساد) هو احتكار فئة الفاسدين للقدرات السياسـية والاقتصادية والخدمية للمجتمع، إن هذا الاحتكار أحد المتغيرات الرئيسـة المؤثرة سلباً على المواطنة (لية،٢٠٠٧م،ص١٠٦) . وذلك من عدة نواحي يشير الباحث لبعض منها :

أ ـ انعدام المشاركة في إدارة شؤون الوطن

توصلت إحدى الدراسـات التي أجريت في (جمهورية مصر العربية) على سـبيل المثال إلى أن نسـبة ٩٧٪ من العينة لا يشـاركون في الحياة السياسـية والاجتماعية، وأن ٨٨٪ لا يمارسـون حريـة التعبـير، وكان من أهم الأسـباب المؤديـة لذلك : أن الشـباب لا يشـعرون بالأمان، وأن آدميتهـم تتعـرض للامتهان على يد أجهـزة الأمن، إضافة لعوامل أخـرى كعدم تكافؤ الفرص» (سـلامة، ٢٠٠٤م،ص٦٤). كما أن نسـبة المشـاركة في الانتخابات في هـذه الدولة رغم مظاهر الحشد لم تتجاوز ٢٥٪ ممن يحق لهم الاقتراع، كل هذا بسبب حالة الإحباط لدى المواطن وخاصة فئـة الشـباب واغترابهم عن وطنهم ومجتمعهـم . فهم لا يحصلون على الحقـوق التي تمكنهم من القيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع، مما نتج عنه عدم الشعور بالانتماء، أو ممارسة المواطنة الكاملة تجاه أوطانهم (بوعناقة،٢٠٠٧م،ص٢٦٩) .

ب ـ انتشار الطبقية المقيتة

يعـد من نتائج الفسـاد ظهـور بعض فئات الطبقـات المخملية التي كونـت أرصدة هائلة من خيرات الوطن واسـتغلال حاجة المواطن . فمثلاً ما هو تفسـير من يخزن البضائع لخلق أزمة لـدى غالبية شرائح المجتمع، ثم يبعها بأسـعار مرتفعة ؟، في ظل غياب المراقبة وتطبيق القانون، في الوقت الذي يقوم بتبديد الأموال من خلال التصرفات الاسـتهلاكية المستفزة للفقراء وذوي الدخل المحدود، بدلاً من توجيهها إلى سبل الإنتاج ومشاريع التنمية أو دعم التكافل الاجتماعي داخل المجتمع . إن سلوك هذه الفئة يعد نكراناً لفضل الوطن وتعدياً على قيم المواطنة والصالح

العـام، وهـذا لا شـك من أسـباب تصـدع العلاقة والتعـاون بين أبنـاء الوطن الواحـد في جميع المجالات، مما يؤثر سلباً على الأمن والسلم العام (درويش،٢٠٠٩م،ص٢١٦) .

ج ـ ظهور ما يمكن أن يسمى«بالمواطنة غير المتوازنة»

يـؤدي الفسـاد إلى ظهور مـا يمكن أن يسـمى بالمواطنة غير المتوازنـة عن حصول شريحة مـن المجتمع عـلى امتيازات كثيرة دون القيـام بالواجبات المقابلة لهذه الامتيـازات، مما يؤدي إلى استئثارها بمقدرات الوطن، الأمر الذي يدفع إلى توسيع مساحة الحقوق لهذه الشريحة، ليتخطوا حـدود ما هو مباح إلى منطقة الفسـاد، الأمر الذي ينعكس على عواطف ومشـاعر المواطنة لدى بقيـة شرائـح المجتمع الأخرى ومنهم الشـباب، مما يؤدي إلى غياب المواطنة لديهم، وشـعورهم بالاغتراب عن وطنهم ومجتمعهم، مما يشـكل مصدراً خطراً على الأمن والاسـتقرار والسـلامة العامة مع مرور الوقت (فوزي،٢٠٠٧م،٤٨-٥٠) .

والباحث يرى أن الفسـاد بمفهومه الشـامل يعد العمود الفقري لجميع الأزمات الظاهرة والخفية التي تعاني منها الدول والشعوب . فصور الفساد متعددة ومتنوعة بتعدد وتنوع حاجات الإنسان، وذلك في الصحة، التعليم، التوظيف، تولي المناصب، فقدان الشفافية والمصلحة العامة في إدارة الأموال والممتلكات العامة، تبديد موارد الوطن وميزانيات الدولة تحت سـتار المشاريع الوهميـة والتقاريـر المزيفة، وحجب المعلومات أو فلترتها عند عرضهـا للقيادة وأصحاب القرار بـما يتناسـب مـع المصالح الشـخصية لعبيد الدينـار والدرهم، وكمثال لأبشـع صور الفسـاد ما تعرضت له الواجهة الغربية للمملكة العربية السـعودية ممثلة في مدينة جدة يوم الأربعاء الموافق ٨/ ١٢/ ١٤٣٠هـ نتيجة الفساد الناجم عن التراخي في محاربته خلال السنيين الماضية، ونخشى بان يكون هناك أمثلة كثيرة لمدينة جدة منتشرة في أرجاء هذا الوطن العزيز، تنتظر سحابة صيف لكي تكشف عن ما تعانيه من أزمات نتيجة الفساد وخيانة الأمانة . إن هذه الكارثة الإنسانية قد أُنتهك فيها أمن وسلامة الضرورات الخمس للإنسان فأزهق حياة ما يزيد عن (١٢٢) شخصا، وفقـد العـشرات، وأصيب المئـات وهدمت آلاف المنـازل إضافة لتدمير العديد مـن الممتلكات العامة والخاصة تقدر بمئات الملايين، فضلا عن تشويه سمعة وطن وأمة أمام الآخرين .

إن فداحة هذه الكارثة جعل قيادة المملكة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، يصدر أمرا بتشكيل لجنة تقصي الحقائق وتحديد المتسبب في ذلك أياً كان بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ١٩١ في ١٣/ ١٢/ ١٤٣٠هـ. إن من وراء هذه الكارثة الإنسانية هم أصحاب نفوس مريضة، لا يوجد في قاموس حياتهم معنى لمبادئ دين أو قيم أو أخلاق أو احترام لكرامة الإنسان وضروراته، أو بسمعة وطن ومصلحة مواطن، بل المبدأ لديهم أن المنصب فرصة للنهب، وتكوين الأرصدة في البنوك الخارجية في أقصر وقت، لأن المنصب في نظرهم لن يدوم، في ظل غياب شبه مؤكد للمساءلة والمحاسبة، وإن حدث فهو لكبش فداء قد يكون مستعداً لهذا الأمر مسبقا، وتبقى رؤوس الأفاعي حرة طليقة، تجدد ألوانها حسب الظروف والمصالح المتجددة، بل وعند هرمها تكون قد أعدت جيلاً جديداً متسللاً إلى جميع مفاصل الحياة، لكي يحل محلها في مسيرة الخراب والمتاجرة بأرواح الأبرياء ومستقبلهم وحقوقهم بل بمصلحة الوطن والأمة .

وخلاصة الأمر فإن الباحث يرى أن جريمة الفساد شر لا حدود له، فالفساد إرهاب ناعم يعمل كمعول هدم لكل نجاح وتقدم، وبيئة تحتضن بذور الأزمات في جميع المجالات ومنها، أزمة المواطنة، وسبباً مباشرا وغير مباشر للعديد من المشكلات الأمنية على مختلف المستويات والمجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية وغيرها، فمناخ الفساد تسوده ثقافة ظلامية، فالعدل يُستبدل بالظلم، والتحيز بدل المساواة، والاستبداد بدل النظام والقانون، والتخلف بدل التطور، والجهل بدل العلم، والمرض بدل الصحة، إن الفساد هو طريق إذلال الشعوب واغتصاب حقوقها، واحتقار الإنسانية وأخلاقها، بل هو سبب سقوط الدول وزوال الحضارات، وأحداث التاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك .

إن التحديات التي تواجه المواطنة وتعيق ممارستها على أرض الواقع، لاسيما لدى فئة الشباب هي تحديات متعددة ومتجددة، ويتضح ذلك من خلال ما ذهب إليه بعض المختصين عبر طرح الأسئلة التالية:

ـ ماذا يفعل المواطن الذي يتقدم لمسابقة عمل أو وظيفة حين يجد أن المواطن الآخر الأقل كفاءة، أو الأقل تمتعا بشروط المسابقة قد قُبل وهو غير مقبول ؟، وما شعوره ؟ وبأي جهة وانتماء يستنجد ؟

- ماذا يفعل أبناء منطقة إقليمية ما من الوطن، عندما يشعرون بالغبن من تدني الخدمات التنموية للدولة في منطقتهم، مقارنة بمناطق أخرى من الوطن ؟

- ما السلوك المتوقع لفئة ما من المجتمع،عندما يحرمون من التمتع بالخدمات الأساسية التي هي حق من حقوقهم، كالتعليم، الصحة وغيرها، في الوقت الذي يتمتع بها غيرهم من الفئات الأخرى ؟

- ما نوع الانتماء الذي يشعر به الناس، أو الذي سينمو لديهم ؟ والى أين يتوجهون باختياراتهم، عندما يجدون القوائم الانتخابية مهيأة على أساس الطائفة أو العشيرة أو القبيلة، ولو كانت باسم أحزاب ومنظمات وقنوات حديثة ؟، أو عندما يصر المرشح على الإيحاء بعشيرته أو قبيلته في إعلانه الانتخابي؟

- ما نوع الانتماء والشعور الذي سيستمر لدى من هم يعيشون في أطراف المدن الكبرى وأطواق الفقر، عندما لا يجدون العمل، ولا يتمتعون بالخدمات التي يتمتع بها مواطنوهم في المدينة نفسها ؟ وما دلالة تجمعهم على أسس طائفي أو مناطقي أو عرقي؟(حافظ،٢٠٠٧م،ص١٢).

ثانيا : التحديات الخارجية

أدت ظاهرة العولمة وما صاحبها من متغيرات عالمية غير مسبوقة في التاريخ إلى إعادة تشكيل النظام العالمي المعاصر، بما في ذلك مواطنة الإنسان تجاه وطنه الأم، فالمتأمل لهذه التغيرات يكتشف أنها تحمل في طياتها العديد من التهديدات لكافة مقومات الحياة وفي مقدمتها مقوم الأمن الوطني، وذلك من خلال تهديد أهم دعائم الأمن وهو مواطنة الإنسان لوطنه، لاسيما في العقد الأخير من هذا العصر، يتضح ذلك من خلال التالي :

١- سياسة الإعلام المفتوح المصاحب لعصر العولمة المعتمد على استغلال التكنولوجيا وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، للعمل على توجيه ميول وهوايات الشباب في الدول النامية، في ظل عجز وتخلف هذه الدول، واعتمادها على الغير في جميع شؤونها، مما أدى إلى تغريب الشباب، واهتزاز ثقتهم بأوطانهم ودولهم، وبالتالي تولد لديهم تناقضا بين ما يراه وما يعيشه، بين حقوقه التي لا يحصل عليها، والواجبات المطلوب منه أداءها فهل يؤمّل من

هؤلاء الشباب في ظل هذه الظروف أن تكون لديهم مواطنة إيجابية تجاه وطنهم ؟ (بوعناقة، ٢٠٠٧م، ص٢٦٩) .

٢ ـ فشل الدولة القومية في حماية المواطنة بأبعادها المختلفة من تأثير المتغيرات المعاصرة، نتيجة الفجوة بين الحكومات والشعوب، مما أفقد التواصل والتعاون بينهما، نتج عن ذلك اليأس والإحباط وعدم الثقة لدى فئة الشباب حيال إمكانية النهوض والتغيير (الباز، ٢٠٠٥م، ص٤٧) .

٣ ـ ضعف الانتماء للوطن : إن أحد أهم التحديات التي تعترض سبيل المواطنة الآن هو شيوع آراء تتمرد على مفهوم الوطن ذاته، وتعتبره قيداً أكثر من كونه مساحة جغرافية لممارسة حقوق المواطنة، كظاهرة المواطنة الدينية الأممية التي تتخطى حدود الوطن ذاته، وتربط الإنسان بوشائج وروابط كونية أخرى خارج الوطن كالدين مثلا، حيث يصبح أبناء الدين الواحد في شتى بقاع الأرض أبناء وطن واحد، المسيحي في بلد يشارك المسيحي الآخر في بلد آخر، فيصبحان أبناء أمة مسيحية واحدة، أو المسلم بالنسبة لمسلم آخر وهكذا لبقية الأديان الأخرى (فوزي،٢٠٠٧م، ص٧٢) . في هذه الظروف تكون التساؤلات : أين الوطن ؟، أين التاريخ المشترك بين أبناء الوطن الواحد ؟، أين الاختلاف الثقافي؟، كل ذلك لا اعتبار له لدى هؤلاء طالما أن « الدين» تحول إلى وطن أكثر من كونه إيماناً أو عقيدة، وفي جانب آخر ظهر مصطلح « المواطن العالمي»، أو المواطنة العالمية بناء على معايير تقارب الثقافات والشعوب، وتشابك المصالح، وتداخل الأموال عبر طغيان الشركات العابرة للقارات، وسهولة الانتقال للأفراد والأموال والمعلومات، في ظل تناقص سيادة الدول بصورة أو بأخرى(المرجع السابق،ص٧٣) .

٤ ـ العولمة اخترقت مبدأ الإقليم كنطاق جغرافي، مما أدى إلى التشكيك في مسألة الاستقلال والسيادة للدول من خلال العديد من المظاهر، ففي السياسية فرضت إطلاق الحريات والمشاركة السياسية وتعميق معنى الديمقراطية، وفي الثقافية أدت إلى انتزاع معنى الخصوصية إلى رحاب الثقافة العالمية بأدبياتها المختلفة، وفي التقنية والإعلام جعلت تبادل الصورة والمعلومة والمشاهدة والخبر على الهواء، وفي الاقتصادية فرضت حركة الاقتصاد وتبادل

المـوارد والمصالح، وإزالة أي حواجز حتى من سـلطة الدولة (الشريدة،٢٠٠٥م،ص١٥) . والباحث يرى أن الكاتب الشريدة يشـير إلى الجانب السـلبي للعولمة، حيث استغلت الدول العظمى ظاهرة العولمة كستار لنشر قيم إنسانية ينشدها الجميع كقيم الحرية، المشاركة وغيرها من القيم لتحقيق أهدافها وخططها وليس لخدمة الإنسانية، والأحداث العالمية تؤكد ذلك، وهنا تصبح العولمة من التحديات التي تواجهها المواطنة، لاسيما في الدول النامية .

٥ـ أصبحت الدولة الحديثة في ظل العولمة تحت تأثير التدخلات والاختراقات والمتغيرات المتعددة وفي جميـع المجالات الخارجية، والداخلية، وبصورة يصعـب الفصل بين هذه المتغيرات، مما أدى إلى فقدان بعض مظاهر السـيادة جبراً، الأمر الذي دفع في أحيان كثيرة إلى انتشـار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة (مكروم،٢٠٠٤م،ص٧٤). ومن هذه المظاهر يشير الباحث إلى ما يلي :

أ ـ رغبة وسـعي القـوى العالمية المعاصرة في العمل على تحجيم نمو المواطنة، بل تسـعى هذه القـوى إلى اسـتبدال المواطنة المحليـة بالتغريب للمواطن داخل وطنـه، وبالتالي انزواؤه عـن مجتمعه، وعدم مشـاركته في قضايا وطنه، أو اسـتبدالها بالمواطنة العالمية، ولا شـك أن عمليـة الاسـتبدال هذه تتم بوسـائل الترغيـب والترهيب. فوسـائل الترغيب كثيرة كالانضمام إلى اتفاقيات التجارة العالمية، والمشاركة في المشروعات، وإقامة منطقة تجارية عالمية في المنطقة الإسلامية وغيرها من المنظمات والشركات العالمية. أما وسائل الترهيب فمنها : الحرب الإعلامية على القيم الإسـلامية، والغزو العسكري، وتغذية الصراعات الطائفية وغيرها (الشريدة،٢٠٠٥م،ص١٠) .

ب ـ العمل على تحجيم سيادة الدول القومية ضمن السيادة العالمية، فحتى عهد قريب كانت أيـة دولة تسـتطيع الاحتماء خلف سـيادتها عما يدور في العالم مـن متغيرات لا تروق لها، فتصادر الكتاب الذي لا يعجبها، وتشـوش على الإذاعات التي تزعجها، إن السـيادة لم تعـد تلك القلعة الحصينة كما كانت من قبل، إذ تفرض المنظمات الدولية قواعد ومناهج للسلوك لا تستطيع أية دولة الخروج عنها(القصيبي،٢٠٠٢م،ص٥٢).

ج ـ اتسـاع الهـوة بين العـالم المتقدم والعالم النامـي، مما أدى إلى انفراد الغرب وسـيطرته على

مجـالات الاختراعـات والابتـكارات في شـتى ميادين العلـوم والمعرفـة، فأصبح هناك مـا يسـمى "بتقنية النانـو تكنولوجي التي تحاكـي الخيال"، واسـتغلال بعض الأطراف المنحرفـة هـذه التقنية في تنفيذ مخططاتها الإجرامية مما يشـكل مصـدر تهديد حقيقي على الاسـتقرار، والسـلم الاجتماعي العـام، بل على الأمـن بمفهومة الشـامل(محب الدين، ٢٠٠٦م،ص١٢١). والباحث يرى بأن من صور ذلك مايلي :

ـ الإرهاب الالكتروني أو(الإرهاب الناعم) ومنه : الإرهاب الثقافي الذي يسـتهدف التأثـير السـلبي عـلى القيم الوطنيـة والثقافيـة والاجتماعية وغيرها مـن منظومة القيم بشـكل عـام، مما يـؤدي إلى اختلال القيـم واهتزاز الثوابـت وانحـراف الفكر، وزرع الكراهية والعدائية للآخر .

ـ الاسـتعمار(الناعم) في جميـع المجـالات ومنها : المجال الاقتصـادي والصحي فقد تم اسـتغلال العلـم والمعرفة بصورة بشـعة ومتطرفة من قبل بعـض الجهات والشركات الغربية العملاقة لهدف تحقيق أهدافها، حتى وان كان ذلك على حساب حياة الإنسان وكرامتـه، فمثـلا قامت مؤخـراً بعـض شركات الأدوية العالميـة بالترويـج (للداء ثم للـدواء) في نفـس الوقت، ليتبـع ذلك إبرام عقـود بالمليارات مـع دول العالم وخاصة العـالم النامـي مقابـل لقاحـات وأدوية لمرض أو فـيروس مفتعل . ليظهـر فيما بعد من يطالب بالتحقيق في الدور القذر التي قامت به هذه الشركات، ولكن بعد ماذا !.

د ـ يؤدي تدفق المعلومات وتداخل الثقافات عبر العالم إلى تحول البشر إلى مواطنين عالميين، يتابعـون عـن وعي مـا يحـدث في العالم ، فيـما يتعلـق بـالأذواق والتفضيـلات والقيم، ومواصفـات البشر والرياضـة وأنماط الحيـاة، وارتباطاً بذلك بالاقتصـاد الكوني الذي يفـرض الانفتـاح الكامل للاقتصـادات على بعضها البعـض، وهذا يعني قيـام المواطنة العالميـة التـي تقوم على اختـزال دور الحكومة في إزاحة العوائق مـن طريق الشركات أو المؤسسـات المتعددة الجنسـية، عابرة القارات، للوصول إلى ما يسـمي«عالم بلا حدود»، وإن كانـت هـذه النظرة غير مريحة لهـؤلاء الذين يلتزمون بالاسـتقلال القومي والنزعة الحمائية لبناء اقتصادها وخاصة البلدان النامية(Kemichi Ohmac،1991).

هـ ـ تدني دور المواطن في مكافحة الجريمة في ظل المتغيرات المعاصرة، مما ينعكس سلباً على التعاون مع أجهزة الأمن، لأن المواطنة لدى المواطن تقلصت، والدافع لهذا التعاون قد انتهى، فالولاء تحول إلى الشركات عابرة القارات والمتعددة الجنسيات، وأصبح كثير من الأجهزة تعمل لدى هذه الشركات، لتوفير السلامة والأمن لمصالحها، فهذه الشركات تؤثر حتى في الساسة، وتتحكم في مصائر الشعوب (الزهراني،٢٠٠٢م،ص١٠١) .

٦ ـ ويشير الباز إلى بعض العوامل والتحديات الخارجية الأخرى المهمة ومنها :

أ ـ اعتقاد بعض الشباب أن حكوماتهم تفتقد إلى الدور المؤثر في السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية، كما تفتقد لاستقلاليتها في قراراتها، من غير إدراك من هؤلاء الشباب لأبعاد السياسة الدولية والعوامل العديدة المرتبطة بها .

ب ـ الإحباط التي يشعر به الشباب نتيجة السياسات الغربية الظالمة تجاه قضايا دول العالم العربي والإسلامي، التي تسعى إلى نشر الضعف والوهن وبذر التفرقة والتشرذم بينها، كما هو الحال في فلسطين .

ج ـ استخدام بعض الدول الغربية للقوة غير المبررة ضد شعوب العالم العربي والإسلامي، وافتعال الحروب ونهب الثروات، كما حدث في العراق وأفغانستان وغيرهما(الباز،٢٠٠٥م،ص٤٧-٤٨) .

والباحث يرى أن الاستعراض السابق دليل على أن المواطنة في الدولة القومية تواجه صعوبات عاتية، إما بسبب مظاهر عجز الدولة القومية في تلبية احتياجات مواطنيها وتوفير المناخ المناسب لتفعيل قيم المواطنة لديهم خاصة لدى فئة الشباب، أو فشلها في تفهّم ومسايرة التحولات والتفاعلات والمتغيرات العالمية المصاحبة للعولمة في جميع المجالات، إضافة لافتقاد هذه الدول إلى الاعتماد علي النفس وفقاً لخطط استراتيجية تقوم على استغلال واستثمار المقومات الذاتية على كافة المستويات (العقدية، الاقتصادية، البشرية، الحضارية، التاريخية، الجغرافية وغيرها).

إن الأوضاع السلبية التي تعيشها المواطنة في الدول العربية تشير إلى أن المواطنة في أزمة نتيجة لغياب مقوماتها الأساسية، بل إن العديد من الدول العربية والخليجية تعاني من إفرازات غياب المواطنة لدى فئات من شعوبها نتيجة عدم الاهتمام بقضايا ومشكلات شعوبهم وخاصة

فئة الشباب، مما أدى إلى تدني المواطنة لديهم، بل انصرافها لصالح أطراف خارجية، حتى وإن كان ذلك على حساب استقرار ووحدة وتطور الأوطان الأصلية، والشواهد واضحة للعيان لكل متتبع للأحداث والمتغيرات المحيطة على كافة الأصعدة .

لذا فإن الأمر يحتم على هذه الدول أن تعمل على الارتقاء بحالة المواطنة لديها على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة، وسيادة القانون دون تحيز أو استثناء، من خلال الثقة في المقومات الذاتية المتعددة وتسخيرها لتحقيق المصالح العليا للوطن والمواطن، وربط ذلك بالقيم الإيجابية المتعلقة بالعلم، واللغة القومية، والتراث الاجتماعي المشترك، وكل ما يعود على الفرد والجماعة بالخير، مع الانفتاح المتوازن على الآخرين . كما أن عليها أن تعمل على الاستفادة من مظاهر العولمة الإيجابية في دعم المواطنة في نفس الوقت، كاستغلال تقنيات العولمة في توفير الرفاهية للمواطنين، أو استغلال سرعة التواصل مع ثقافات الدول الأخرى، للاستفادة من خبراتهم، وخططهم الناجحة في تفعيل المواطنة لدى مواطني هذه الدول، كدولة اليابان على سبيل المثال، التي غزت العالم بإنتاج صناعي هائل في معظم المجالات، في ظل مناخ اجتماعي تسوده المشاركة والتعاون بين جميع مواطنيها، مدعوما بحالة من الرضا والشعور بالفخر والاعتزاز لدى المواطنين تجاه وطنهم وعقيدتهم مع احترامهم وتقديرهم لرموز وطنهم، ومحافظتهم في نفس الوقت على ثقافتهم وعاداتهم.

٢ . ١ . ٩ الدور الجوهري للشباب وإسهامه في تحقيق الأمن والتنمية

يمثل الشباب الركن الحيوي في البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات على مر العصور، لذا من الحكمة أن يفسح له المجال لأداء دوره الهام في مسيرة الأمن والتنمية الشاملة، وهذا الدور الفعال لفئة الشباب لن يتحقق إلا عندما يجد العناية الفائقة والاهتمام البالغ تجاه حل مشكلاته وهمومه وقضاياه وإيجاد الحلول المناسبة لها على مختلف المستويات، إن الشباب عندما تتوفر لهم البيئة الملائمة سيكون ذلك بمثابة المحرك الرئيس لاستغلال طاقاتهم الهائلة لديهم، فهم بعد الله الدرع الواقي للأوطان وحفظ الأمن والاستقرار وحماة مسيرة التطور والتنمية الشاملة .

أولاً: أهمية الشباب

تعـدّ مرحلـة الشـباب مـن أهم المراحل التـي يمر فيها الفـرد، من حيـث التكوين النفسي والجسمي والعقلي والاجتماعي، وتكوين العادات والمهارات واكتساب القيم التي توجه سلوكه وتوجه تفاعله مع مجتمعه والبيئة التي يعيش فيها . إن الاعتناء بفئة الشـباب والاهتمام بشـؤونهم من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى النهضة والتقدم الذي تعيشه الدول المتقدمة في هذا العصر، ورغـم الاختلاف الواضح بـين هذه الدول في نظمها السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية، إلا أن لديها إيمان مشـترك نحو هدف سـام سعت إلى تحقيقه، وهو الاستثمار في أهم ثروة لديها وهي الثروة البشرية، التي بها تتم التنمية، وإليها تعود نتائجها (فهمي،١٩٩م،ص٢٤١) .

إن الشـباب هم الثروة الأهم لأي دولة أو شـعب، والمقوم المحوري للأمن والتنمية، فهم حمـاة الأوطان وقوة العمل وطاقة الإنتاج الخلاقة المنوطة بها إعالة الشرائح الأخرى، وهم أيضا الوسـيلة والغاية المسـتهدفة في المقام الأول من أي برنامج تنموي أو خطة مستقبلية، فهم المحك الرئيس التي به تقاس درجة النجاح والانجاز أو التعثر والإخفاق (عزالدين،٢٠٠٦م،ص٣٨).

عليـه يعد دور الشـباب في صناعـة الحضارات ورقي الأمم عظيـما ومحوريا على مر العصور والأزمان، فمن خلال تاريخ الدعوة إلى الله نجد أن حكمة الله اقتضت أن يرسـل رسـله وهم في مرحلة الشباب والقوة والعطاء، فمثلا إبراهيم (عليه السلام) كان فتى قويا في أوج الشباب، قال الله تعالى على لسان قومه عند تحطيمه للأصنام: ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرٰهِيمُ﴿٦٠﴾ (سورة الأنبياء) . كذلك نبي الله يحى (عليه السلام) خاطبه الله تعالى بقوله ﴿يٰيَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَـٰبَ بِقُـوَّةٍ وَءَاتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ (سـورة مريم)، وهكذا بقية الرسـل والأنبياء عليهم السـلام حتى نبينا محمد ﷺ .

كـما نجـد أن من حملـوا راية الدعوة مع الرسـول ﷺكانوا نحو أربعين فـردا جلهم من فئة الشـباب، كعـلي بن أبي طالب، وأسـماء بنت أبي بكـر، وطلحة بن عبيد الله، ومسـعود بن ربيعة، وجعفر بن أبي طالب، كما أسلم كل من الخليفة عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان رضي الله عنهما وهما في العشرينات من العمر، كما عين الرسول ﷺ أسامة بن زيد دون العشرين من العمر لقيادة جيوش المسـلمين لمواجهة امبراطورية الرومان، وأرسـل معاذ بن جبل قاضيا إلى اليمن وهو في

ريعان الشباب، وغير ذلك كثير من فتيان وفتيات الإسلام، وهذا فيه دلالة واضحة على تقدير وثقة الرسول ﷺ في فئة الشباب وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في تحمل المسؤولية والقيام بأعباء المجتمع والنهوض به في جميع المجالات والظروف (فلمبان،٢٠٠٨م،ص٧١) .

إن الشباب هم الذين يشكلون العنصر الأساسي الذي اعتمدت عليه الشعوب في حماية الأوطان وتنميتها، فقادت حركات التحرير ومقاومة الاحتلال والاستعمار على مر التاريخ كما هو الحال في فلسطين، كذلك يعد الشباب السواعد التي قامت عليها النهضة والتطور في الدول والشعوب المتقدمة ، كما أن تكامل خبرة وحكمة الآباء مع طاقة وطموح الشباب سيكون لها التأثير الإيجابي والقوي في تحقيق الطموحات الآمال على كافة الأصعدة.

فنجد على سبيل المثال رمزا من رموز هذا الوطن العزيز تولى مسؤوليات عظيمة في مرحلة بناء وتأسيس وطنه وهو في بداية مرحلة الشباب، إنه الملك الشهيد/ فيصل ابن عبد العزيز يرحمه الله تعالى، حيث كان نائبا للملك المؤسس عبد العزيز يرحمه الله في الحجاز، ورئيسا لمجلس الشورى وعمره لم يتجاوز العشرين سنة، كما عين كأول وزير للخارجية في تاريخ المملكة العربية السعودية سنه ١٣٤٩هـ وعمره (٢٥سنة)، ومن مقولاته المأثورة في تربية الشباب ودورهم في بناء الأمة : « إن تربيتنا للشباب تقوم على ثلاث دعائم : العقيدة والعلم والعمل». كما نجد أن نهوض اليابان إلى مصاف الدول المتقدمة لم يتم إلا على سواعد فئة الشباب، فقد قدموا مساهمات لا حصر لها في سبيل بناء دولتهم الحديثة منذ سنة ١٨٦٨م، ومما يدل على الدور الكبير لفئة الشباب في بناء الدولة اليابانية الحديثة أن أصبح رئيس الوزراء في ذلك الوقت أحد أولئك الشباب وعمره ثمان وعشرون سنة (كادوواكي،١٩٩٠،ص٧٠).

لذا فإن دور الشباب وأهمية تأثيره سواء سلبا أو إيجابا في جميع مفاصل الحياة للدول والشعوب في هذا العصر هي انعكاس طبيعي لنسبة حجمه في المجتمع، ويظهر أثر ذلك التأثير جليا على ضوء مدى ممارسة قيم المواطنة من عدمها، فنجد مثلا أن قيمة المشاركة من قيم المواطنة الهامة في مجال الوقاية والضبط الاجتماعي، وتزداد تلك الأهمية عندما تكون هذه المشاركة صادرة من أهم شرائح المجتمع وهم شريحة الشباب، بل تصبح ضرورة قصوى عندما تصل نسبة الشباب في المجتمع لأكثر من ٦٠٪ ، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، وحوالي ٨٠٪ من إجمالي

الشـباب في العالم يعيشـون في دول العالم النامـي مما يضاعف حجم التحديـات التي تواجه هذه الدول (السحيمي،٢٠٠٨م،ص٦٣) . وللدلالة على أهمية هذه المشاركة من تلك الفئة على وجه الخصـوص أشـار البيـان الختامي في «إعلان الكويـت» الصادر عن القمـة الاقتصادية العربي في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩م بضرورة وضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشـباب العربي وتمكينه وتثقيفه ليصبـح مؤهـلا لاسـتكمال مسـيرة التنمية وتفعيل مشـاركته في تحقيق مشـاريع الأمـن والتنمية بمفهومها الشامل . والباحث هنا يتساءل: هل قامت الأجهزة المعنية في تلك الدول بالشروع في تسخير تلك الإمكانات عمليا لتحقيق ذلك الهدف ؟

إن قيمة الشـباب تنبع من نوع وإيجابية القيم لديهم، ومدى ممارسـة هذه القيم من عدمه، يقـول بـيرل (Pearl،1999) : إذا أردنا أن تكون هناك قيمة للشـباب فإنه يجـب تأهيلهم ليكونوا مشـاركين في المجتمع وليسـوا مسـتقبلين فيه فقـط، وهذه النقطـة الجوهرية لإضفـاء قيمة لدى الشـباب . كما أن الإسـهام الإيجابي للشـباب تجاه وطنه ومجتمعه يكون من خلال ممارسـته لقيم المواطنـة الكاملة يكون نتيجة عدة اعتبارات، منهـا تمتعه بحقوقه على دولته ومجتمعه مقابل أدائه لواجباته، إضافة لأمر جوهري وهو مدى توفر الشـخصية الشـابة المتوازنة بين عناصر تكوينها الأساسية ومنها :

ـ العنصر البيولوجي المتمثل في الحاجات الأساسية الفسيولوجية .

ـ العنصر الاجتماعي المتمثلة فيما يحتاجه الإنسان من خلال التعامل مع البيئة المحيطة .

ـ العنصر السيكولوجي المتمثل فيما يكتسبه الإنسان من خبرات سابقة، وخبرات نتيجة التعامل مع العالم الخارجي .

ـ العنصر الثقافي من خلال ما يكتسـبه من مؤسسـات التنشـئة الاجتماعية، الذي يلعب دوراً في ضبط حركة الإنسان وفقاً للنسق الاجتماعي السائد، فإذا كان هناك توازن وتعادل عند تفاعل هذه العناصر كان هناك شـخصية متزنة ومنتجة على المسـتوى الشخصي والاجتماعي والوطني (لية،٢٠٠٤م،ص٣١-٣٢) .

لقـد أصبـح العمل الشـبابي واحـداً من أهم الاتجاهات الرئيسـة التي بدأت تشـق طريقها

في غالبيـة البلـدان والمجتمعـات المتقدمـة، أو تلـك التي تمـارس أطـوار التنمية التي تسـتهدف بنـاء الشـخصية الشبابية، وإكسـابها المهارات، وتأهيلها لضمان تكيفها السليم مع المستجدات، فالشـباب ذخـيرة كل مجتمـع ومصـدر قوتـه والثـروة الحقيقية التـي لا تقدر بثمن، فهو يشـكل امتدادا للمسـتقبل، فإن أُحسن التفاعل والتعامل معه،كان ذلك من مقومات الأمن والاستقرار والتطور في المجتمع، أما إن تُرِك وأهمل، بل أحيانا يهمش فستتنازعه التيارات المختلفة، ويصبح مصدر تهديد لأمن المجتمع واسـتقراره، وهنا فقد المجتمع أهم مصادر طاقاته وحمايته الرئيسـة (فهمي،١٩٩٩م،ص٢٤١) .

عليه فإن أهمية الشباب تظهر من خلال الحقائق التالية :

١ ـ الشـباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حد، فأي مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب، وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة،، فنجد أن الدول المتقدمة تعتمد على إسـهام فئة الشـباب من خلال اسـتثمار قيمة المشـاركة وروح المواطنـة القويـة لديهم، فـكان لهم الـدور الكبير في تطـور أوطانهم، والقضـاء على حالات الفساد والاستبداد (فوزي،٢٠٠٧م،٤٨-٥٠) .

٢ ـ الشـباب المؤمن بأهداف التنمية في وطنه يمثل قاعدة أساسـية في تحقيق التنمية الشاملة، فهم القادرون على النفوذ إلى طبقات المجتمع وتفهم أحواله ومشاكله، بدلاً من الاستعانة بالخبراء الأجانـب الذين ربما نجحـوا في تحقيق بعض المشـاريع الاقتصادية، إنـما لتحقيق مصالحهم أولاً، كـما أنهم يفشـلون حتما في تحقيق الأهداف الاجتماعية، لعـدم فهمهم للعادات، القيم، الظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة (الطفيلي، ٢٠٠٧م، ص٧٠) .

٣ ـ الشـباب الجامعـي الأكثـر تقبـلاً للتغيـير كونهـم الأكثـر إدراكا لطبيعة التفاعـل الاجتماعي والأيدلوجي السـائد، هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسـة في عالم السياسـة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائما الجديد، كما أن أغلب الجماعات القائدة للتغيير على مسـتوى العالم كانت من الشباب المثقف والطلبة أساسا(لية،٢٠٠٤م،ص٣٤).

٤ ـ يعيش الشباب خلال هذا العصر أوضاعاً ومتغيرات غير مسبوقة للاتي :

ـ هناك بليون شخص بين عمر ١٥ – ٢٤ سنة حاليا في العالم .

ـ ١٨٪ من سكان العالم من فئة الشباب، و٣٠٪ من سكان العالم تحت سن ١٥ سنة٠

ـ ٨٥٪ من فئة الشباب يعيشون في الدول النامية، منهم ٢١٪ من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الفئة العمرية من ١٥ – ٢٤ و ٣٧٪ تحت عمر ١٥ سنة .

ـ يشكل الشباب ٤٧٪ من مجموع العاطلين عن العمل في العالم، كما تشكل بطالة الشباب في المنطقة العربية ٦ , ٢٥٪ .مقابل ٤ , ١٤٪ في العالم .

ـ لأول مرة في التاريخ يكون نصف البشر في العالم بين الفئة العمرية ١٦ـ٣١سنة، منهم ٢٥٪ مازالوا في مراحل التعليم المختلفة بين ٢١ـ ٢٥ سنة .

ـ نسبة كبيرة منهم يعملون في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة (الندوة الإقليمية حول تشغيل الشباب في المنطقة العربية، ٢٠٠٤ م)، (لية،٢٠٠٧م، ص٣٤) .

٥ ـ بيئة الشباب الجامعي بيئة ملائمة، وحاضنة نشطة لتنمية قيم الانتماء الوطني، إذا توفر لها من يقدم الثقافة الواعية حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، ومحاسن التجارب الناجحة لدى الأمم التي قطعت شوطاً في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وممارسة قيم المواطنة كسلوك يمارس على أرض الواقع، مما يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق الأمن والاستقرار والوقاية من الأخطار المختلفة (الخميسي،٢٠٠٠م،ص١٢٦).

٦ ـ طلاب الجامعة في هذه المرحلة العمرية على بداية عدة طرق من المفترض أن توصلهم إلى الاقتناع الذاتي حيال تحمل القيام بواجبات المواطنة كالمشاركة الاجتماعية، أداء الخدمة العسكرية في الأجهزة الأمنية المختلفة، التعاون والتكاتف الاجتماعي، كذلك تهيئ البعض منهم إلى شغل مكانة اجتماعية معينة تفرض عليه الإلمام بما يحدث في المجتمع والبيئة الثقافية المحيطة، وكل هذا يشكل عاملا هاما في تحديد مسؤوليات التعليم العالي في تنمية قيم المواطنة (مكروم،٢٠٠٤م،ص٧٩) .

٧ ـ عطاء الشباب حين يكون مقتنعاً وواعياً لما يقوم به دون حد، في ظل مناخ مناسب ترعاه الدولة والمجتمع . فالشباب يعد سلاحا ذي حدين، فهم قوة مبدعة خلاقة ومورد إنتاجي

فعال، إذا تم الاعتناء بهم واستثمارهم وتوجيههم على نحو صحيح، وفي المقابل قد يتحولون إلى طاقة تدميرية لنفسها ومجتمعها ووطنها في آن واحد، إذا لم يحسن توظيف هذه الطاقة من خلال التعامل مع أصحابها على أساس أنهم شركاء في تحقيق الأمن والتنمية في جميع المجالات، وليس مجرد أدوات تنفيذ (عزالدين،٢٠٠٦م،ص٧٣) .

٨ ـ يتميز الشباب الجامعي بخصائص وعوامل تساهم في تكوين المواطنة الصالحة لديه منها : الفاعلية والديناميكية، الرؤية للمستقبل بما تحمله من تفاؤل ونقد وتقييم للواقع والمستقبل، النضج العقلي وإدراك المتغيرات المحيطة على مختلف تياراتها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،فهم مقومات السلم والوفاق الاجتماعي (مكروم،٢٠٠٤م،ص٨٠).

٩ ـ يشكّل الشباب على مر التاريخ حجر الأساس، والقاعدة الحقيقية لأي مشروع تغيير أو إصلاح، فقد أكد الباحث الاجتماعي الألماني (كاس) أن هناك فروقاً بين الشباب الطلبة وغير الطلبة، خاصة فيما يتعلق بالاهتمامات الوطنية، ففي الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م كانت نسبة المشتركين فيها ٩٥٪ من الطلاب تقريباً، وهذا يؤكد أن الشباب هم أكثر فئات المجتمعات اهتماماً وتأثراً بالقضايا الوطنية فتصبح هذه الفئة مصدرا للقوة التي تقاوم الاستعمار وتحرر الأوطان وتحفظ كرامتها واستقلالها كفلسطين وفيتنام وغيرها، كما أن الشباب المثقف، والشباب الجامعي أكثر استجابة للأحداث العالمية من أجيال الشيوخ، ومن الشباب العامل أو الفلاحين (لية،٢٠٠٤م،ص٤٧) .

١٠ ـ إن تحمل القيام بأداء المسؤولية تجاه الوطن والأمة وإن كانت تقع على عاتق الجميع، سواء على مستوى الفرد أو الأسرة والمجتمع والدولة ، إلا أنها تكون أعظم على فئة الشباب الذين يمثلون نسبة السواد على مستوى العالم لاسيما في دول العالم النامي ومنها المملكة العربية السعودية .

وحيث أن هذه الدراسة تبحث عن قيم المواطنة لدى هذه الفئة وإسهام ذلك في تعزيز الأمن الوقائي، فإن الباحث يرى أن هناك خصائص إضافية واستثنائية تجعل إسهام فئة الشباب في المملكة العربية السعودية تزداد أهمية وتصبح المسؤولية أعظم تجاه الوطن والمواطن في جميع المجالات، ويتضح ذلك من خلال التالي :

أ ـ هنـاك خصوصيـة مكانيـة وثقافيـة وتاريخية واقتصاديـة للمملكة العربية السـعودية في أنظار الشـعوب الإسـلامية، بـل والعـالم أجمـع، تحتم عـلى مواطنـي هذه الدولة لاسـيما الشـباب النهوض بأمانتهم ومسـؤولياتهم العظيمة تجاه الآخريـن، بكل عزيمة وإخلاص واقتدار في جميع مفاصل الحياة، من خلال تطبيق القيم الإسـلامية الصافية الصالحة لكل زمان ومكان، ليتم ترسيخ هذه القيم من ناحية، ومحو الصورة السلبية التي صنعها البعض من ناحية أخرى (الحارثي،١٩٩٥م،ص١٠٤) .

ب ـ هناك خصوصية دينية للمملكة العربية السعودية، يترتب عليها مسؤولية عظيمة، والنهوض بهـا باعث على الاعتزاز لا الاعتذار، تتمثل هذه المسـؤولية في تهيئة الأماكن المقدسـة لملايين المسـلمين لأداء الحـج والعمـرة والزيارة على مـدار العام وفي جميع الظـروف والأوقات، مما يحتم تضافر الجهود بين أطراف المواطنة، لتوفير مناخ يسـوده الأمن والسـلامة والاسـتقرار لوطن منفتح على العالم ولمواطنين مؤهلين ليتعاملوا مع جميع الأجناس البشرية بصورة يومية ومباشرة (الركابي، ٢٠٠٥م،ص١٠٦) .

ت ـ إن قـدر المملكـة العربية السـعودية أن تكون بلـداً مفتوحا أبدا، ليس بسـبب العولمة وتقنية الاتصـالات والمعلومات والانفتـاح على الآخر، فهذه ظواهر حديثة، بل جاء بموجب نص قرآني محكم، غير متشـابه أو منسـوخ قـال الله تعـالى:﴿وَأَذِّن فِى النَّاسِ بِـالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴿٢٧﴾(سورة الحج)(الركابي، ٢٠٠٥م،ص١١٣).

عليـه تتضـح المسـؤولية العظيمة المبنية على هـذه الخصائص . وما يعنـي ذلك من ضرورة تكاتـف وتعـاون الجميع لتحقيق الأمن والاسـتقرار، إن القيـام بذلك يتطلب تفهـما ووعيا من أطـراف المواطنة بهـذه الحقيقة، من قبـل الدولة ممثلـة في أجهزتها المختلفة، ومـن المجتمع بكافة مؤسسـاته، ومن المواطنين لاسـيما فئة الشباب لتحمل هذه المسـؤولية التاريخية التي لا يوجد لها مثيل في العالم، فقيام كل طرف بمسؤولياته ومهامه الوطنية يحتم الوصول إلى مناخ اجتماعي يحث الجميع على ممارسة قيم المواطنة الهادفة لتحقيق المصلحة العليا للوطن والأمة على أسس العقيدة السـمحة من عدالة ومساواة وحرية، بصورة تجعل الجميع يحرصون على ذلك ويفخرون به، بل ويجعلون هذا الوطن كسابق عهده مصدر إشعاع نور للإنسانية جمعاء .

ثانياً: الشباب والواقع المعاصر

إن الواقع الذي يعيشه الشباب في هذا العصر والتحديات والمشكلات التي يواجهها من بطالة، وتهميش، وعدم تكافؤ الفرص وغير ذلك كان سببا مقنعا لمطالبة الأمم المتحدة بقيام تحالف دولي للاهتمام بالشباب قائما على المرتكزات الثلاثة التالية :

١ ـ الاعتراف بالشباب كمصدر قوة للتنمية الشاملة .

٢ ـ فهم الشباب باعتبارهم مجموعة متنوعة لها احتياجات مختلفة، حسب الجنس، الموقع، مستوى التنمية في البلدان التي يعيشون فيها .

٣ ـ الدعوة إلى تفعيل سياسة توفير العمل المناسب بصورة شاملة للشباب، للاستفادة القصوى من قدراتهم في جميع المجالات (الأمم المتحدة،التقرير الدولي عن الشباب في العالم،٢٠٠٣م،ص٧٥) .

وعلى المستوى العربي والخليجي والمحلي، تعرضت فئة الشباب في العقود الماضية إلى عدة متغيرات بصورة مكثفة ومتسارعة،على كافة المستويات والمجالات الثقافية والاجتماعية والمادية والتكنولوجية وغيرها، مما جعل لهذه المتغيرات أثرا سلبياً كبيرا على فكر وسلوك هذه الفئة، مما أدى إلى افتقادها لهويتها الثقافية، بل وانتماءاتها الوطنية . ومن الملاحظ بل المؤسف أن اهتمام الدول العربية عامة والدول الخليجية خاصة بالشباب وقضاياه لم تكن في المستوى المطلوب، مما سبب لهم ألواناً من المعاناة وعدداً من الصعوبات والمشكلات، كالبطالة، والتشتت الفكري والصراع ألقيمي، في الوقت الذي نجد أن العديد من وسائل الإعلام الغربية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة دعت دول الخليج إلى الاهتمام بقضايا الشباب ودراسة أسباب مشكلاته وعلاجها، وكان الأولى أن تكون هذه الدعوة والمبادرة من قبل هذه الدول تجاه أبنائها الشباب، فهم أهم ثروة لديها، يُعوّل عليهم بعد الله سبحانه قيادة مسيرة التنمية والتطور وحفظ الأمن والاستقرار (الباز، ٢٠٠٥م،ص٣-٤) .

كما يلاحظ أنه ما زالت هناك هوة واسعة قائمة بين الأدوار التي يقوم بها الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان النامية لصالح الدول المتقدمة لأسباب منها :

١ ـ عدم توفر الخطط لدى الدول النامية والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية الصحيحة للشباب في جميع المراحل التعليمية بما فيها المرحلة الجامعية . فكل المؤشرات توضح مدى معاناة الشباب في هذه الدول، فهناك نجد الفروقات في الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، توزيع الثروة، تكافؤ الفرص، انتشار البطالة وغيرها، مما أدى إلى الاغتراب، الانحراف والنقمة على المجتمعات والحكومات (بوعناقة،٢٠٠٧م،ص٢١) .

٢ ـ عدم توفر المناخ الاجتماعي الملائم لاحتضان وتفعيل قيم المواطنة لدى الشباب نظراً لعدم تحقيق مقوماتها من حيث العدالة الاجتماعية، الفساد بشتى صوره، البطالة، القبلية والطائفية، ازدواجية الولاء .. وقد تمت الإشارة إلى هذا بشيء من التفصيل ضمن التحديات التي تواجهها المواطنة في الدول النامية ومنها المملكة العربية السعودية .

٣ ـ تدني الطموح لدى بعض الشباب وسطحية الأفكار والانبهار بما لدى الغير، كالاهتمام بمتابعة عالم الموضة والتباهي بالملابس وقصات الشعر ونوعية وموديل أجهزة الجوال، فمن الشباب من يفتخر بتغيير جهازه الجوال كل ثلاثة أشهر أو اقل وباستمرار (الباز،٢٠٠٥م،ص٢٨). فما هو المأمول ممن هذه طموحه واهتماماته ؟ .

٤ ـ ضعف الضبط الأسري والتواصل بين الوالدين والأبناء، حيث أصبحت العلاقة داخل بعض الأسر تتصف بالسطحية، فقد لا يعرف الوالدان بمشاكل الأبناء أو ما يدور في عقولهم وتوجهاتهم (المرجع السابق،ص٤٨) . بل الباحث يرى أن يصل الأمر إلى أخطر من ذلك، فنجد البعض يترك للعمالة المنزلية (غير المهيأة على الإطلاق) القيام بمسؤولية الإشراف والتوجيه والتربية للأبناء خاصة في المراحل الأولى من الطفولة، وذلك بحجة انشغال الوالدين بأعمالهما خارج المنزل .

٥ ـ المشكلات والهموم المتعددة التي يواجهها الشباب بصفة عامة والشباب العربي بصفة خاصة، في جميع المجالات الأسرية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والدينية، والترويحية، فضلاً عن ازدواجية القيم والأخلاق بين التعليم والشعارات المرفوعة والممارسة والتطبيق(السحيمي،٢٠٠٨م،ص٦٦).

يقول «ابن حزم عن هذه الهموم والمشكلات قبل أكثر من ألف عام خلت : طلبت غرضاً

يستوي الناس كلهم في استحسانه وفي طلبه فلم أجده، إلاّ واحدا وهو طرد الهم،.. فرأيتهم على اختلاف أهوائهم وتباين همومهم ومطالبهم وإرادتهم، لا يتحركون حركة أصلاً إلاّ فيما يرجون به طرد الهم، ولا ينطقون بكلمه إلا فيما يعانون به إزاحته عن أنفسهم «(عباس،١٩٨٧م،ص٣٣٦). إن الشباب يواجه أزمات حقيقية، إذا لم تتضافر جميع الجهود بصورة موضوعية وبشفافية ومصداقية، بعيدا عن تلميع ظاهر الأمور والمديح الغير مجدي، فقد تحصل كارثة لا تحمد عقباها، وقد يصعب علاجها عندئذ (الباز،٢٠٠٥م،ص٢٩) . ويشير الباحث إلى أن هناك وقائع مؤسفة تشكل تهديداً للأمن والاستقرار، منها ما أعلنه مؤخرا المتحدث الأمني في وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية عبر الموقع الرسمي للوزارة يوم الأربعاء الموافق ٧/ ٤/ ١٤٣١هـ أن عدد المقبوض عليهم من الفئة الضالة (في هذه المواجه الأمنية فقط) بلغ (١٠١) شخصا وأنهم جميعاً من فئة الشباب، كما أن نسبة ٥٠٪ تقريباً منهم من الشباب السعودي .

عليه يرى الباحث أن تلك الهموم والمشكلات هي في جوهرها هموم وطن ومستقبل أمة، يعيشها أهم طرف من أطراف المواطنة وهو المواطن وخاصة فئة الشباب، لقد كانت تلك المشكلات نتيجة عدم تقدير الموقف أو التراخي في تحمل المسؤولية المشتركة من أطراف المواطنة، وخاصة من قبل بعض المسئولين عن نقل هموم ومشكلات الشباب لأصحاب القرار بكل شفافية وموضوعية وبعد نظر، فالقيادة الوطنية في الدولة الرشيدة تعول على هؤلاء المسئولين الآمال بعد الله تعالى، أن يكونوا أهلا للثقة والأمانة، وأن يقدّروا الوزن الحقيقي لهذا الوطن أمام الأوطان الأخرى، وأن يعملوا وفق القيم الإسلامية السامية التي تقوم في مجملها على قيمتي الصدق والأمانة وإبداء النصح والمشورة المخلصة التي من شأنها تحقيق طموح الشباب ورفاهية المواطن وتطور ورقي الوطن، من غير إخلال أو تقصير أو إهمال، قال الله تعالى: ﴿... إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَـْٔجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴿٢٦﴾ (سورة القصص). وقول الرسول ﷺ (..دع ما يريبك إِلَى ما لا يريبك، فإن الصدق طمأنينة والكذب ريبة) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، كما نذكر قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصحابته «لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها»ويقصد بذلك كلمة الحق .

ثالثاً: دور الجامعة في تعزيز قيم المواطنة

يمكـن أن تلعـب الجامعات والمؤسسـات التربوية بشـكل عـام دوراً بارزا في تنمية ممارسـة قيـم المواطنـة لدى طلابها، إذا ما توافرت لها سـبل الاسـتثمار الواعي لإمكانـات الحياة الجامعية المادية والتربوية والثقافية والترويحية، والأنشـطة الطلابية المختلفـة، والتفاعل الطلابي الحيوي، وعلاقـات واتصـال الجامعـة مـع العـالم المحيـط بها(مكـروم،٢٠٠٤م،ص٨٤) . ففي دراسـة حديثـة توصلـت إلى أن مما يسـهم في قيام تلـك الجامعات بذلـك الدور الهام، هـو مدى ملائمة البيئـة التنظيمية الداخلية للجامعة بكافـة عناصرها الأربعة (الثقافة التنظيمية النابعة من التنظيم الرسمي والغير رسمي،الظروف الطبيعية كالإنارة والتهوية والمرافق، والسلوك التنظيمي لإدارة الجامعـة ولعضو هيئـة التدريس)، فقد ثبت تأثير البيئة التنظيمية للجامعة على سـلوك الطلاب، كـما أن العلاقـة كانت طردية بين مـدى ملائمة تلك البيئـة ودافعية الطلاب للانجاز ومسـتوى التحصيل العلمي (النعيم،٢٠١٠م،ص٤٣-٤٤).

لذا تعد الجامعة مؤسسـة اجتماعية ضمن منظومة المؤسسـات الاجتماعية التي تشـكل أحد مكونات الأطراف الثلاثة التي تقوم عليها المواطنة إضافة للمواطن والدولة، لذا يقع على عاتقها مسـؤولية اجتماعية تجاه المسـاهمة في تحقيق وممارسـة المواطنة ونشر الوعي الاجتماعي عن ذلك، وهذا ما تقوم به الجامعات في الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال : يعتبر من مسؤوليات الجامعات بالـدول المتقدمة العمل على تكوين ونشر ثقافة المواطنة كممارسـة وسـلوك عملي لمنسـوبيها من الطلبة والأساتذة والعاملين، بل إن رسالتها في هذا المجال لا تتوقف عند مستوى المعرفة بمبادئ الديمقراطية، أو الالتزام بسـلوك المواطنة فقط، ولكـن إلى جانب ذلك العمل على تفعيل آليات ووسـائل التعبـير عن الولاء للمجتمع والوفاء بمسـؤوليات الفرد تجاه ذلـك المجتمع (مكروم، ٢٠٠٤م، ص٨٥) .

لقد تضمنت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الصادرة في(١٣٩٠هـ،ص١)، أهميـة الاعتناء بالتربية الوطنيـة للطلاب على اختلاف مراحلهم، فإذا نفذت هذه السياسـة على الأسـس السـليمة فإن من نتائجها ممارسة قيم المواطنة المختلفة تلقائيا من قبل المواطن تجاه وطنه ودولته، ويتضح ذلك من الأهداف العامة التي تضمنتها الوثيقة وهي :

١ ـ تمكين العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب، وجعلها ضابطة لسلوكهم، مع تعزيز الانتماء للوطن والحرص على أمنه واستقراره والدفاع عنه، وبناء أسرة إسلامية سليمة.

٢ ـ تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم، مع تعزيز قيم المواطنة والعادات الاجتماعية الإيجابية، وتدريبهم على مهارات الحوار، والمشاركة، والمبادرة وغيرها.

٣ ـ تعريف الطلاب بالخصائص والسمات المميزة للمجتمع السعودي، وبالمعالم الدينية والتاريخية لوطنهم، ومنجزاته،وكفاح آبائهم الأوائل، إضافة لمؤسساته ونظمه الحضارية.

٤ ـ تعريف الطلاب بدور ومكانة الوطن باعتباره مركز إشعاع للعالم الإسلامي (إقليميا، عربياً، إسلامياً،دولياً) .

٥ ـ تنمية الاعتزاز بالانتماء للأمة الإسلامية والعربية، والتبصير بأهمية التواصل مع العالم الخارجي، وتكوين الوعي الإيجابي بالتحديات والتيارات المعاصرة .

٦ ـ تعويد الطلاب على حب النظام، واحترام الأنظمة، والالتزام بقواعد الأمن والسلامة العامة، والحماية المدنية، وتنمية عادات الاستهلاك الرشيد في كافة المجالات.

٧ ـ توعية الطلاب بأهمية المحافظة على الممتلكات الخاصة والعامة، وإكسابهم مهارات التعامل الواعي مع البيئة. إضافة لتكوين اتجاهات إيجابية نحو الإنتاج الوطني، ونحو العمل أياً كان نوعه ما لم يكن منافياً للدين الإسلامي .

لذا يعد من الأسباب التي تجعل الجامعات في الدول المتحضرة تهتم بتنمية قيم المواطنة لدى منسوبيها خاصة طلبتها من الشباب، هو إيمانها أن ذلك ضمن رسالتها الاجتماعية والحضارية كما « أشار لذلك الخميسي، وذلك على النحو التالي :

١ ـ تنمية الوعي بالثقافة السياسية : فالوعي الذي يستند إلى المعرفة بأيدلوجية الفكر السياسي، ونظام المعتقدات، والرموز الوطنية والاجتماعية، والقيم التي تشكل بيئة العمل السياسي في المجتمع، يعطي المعنى والدلالة لالتزامات الفرد بالدستور والقانون .

٢ ـ تحقيق المشاركة الاجتماعية : بمعنى تهيئة الشباب للمشاركة في التفكير والعمل من أجل وطنهم، وتنمية القدرة على تحمل المسؤولية، فهذا أحد مؤشرات المواطنة والانتماء، إن المشاركة السياسية تعني وعي الفرد بمسؤوليات المواطنة والرغبة في العمل الوطني .

٣ ـ تحقيق التكامل الشامل : ويقصد بذلك عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الكيان السياسي والاجتماعي والثقافي، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع والوطن، إن هذا التكامل يعني توحد الإرادة الفردية مع الإرادة المجتمعية تجاه قضايا المجتمع، واقعه ومستقبله ومصيره «(الخميسي،٢٠٠٠م، ص٨٣-٩٢) .

٤ ـ يعد من ضمن مقاييس نجاح أداء الجامعات في مجال خدمة الوطن والمجتمع، مدى قدرتها على تأهيل خريجيها لسوق العمل، فمسؤولية الجامعات لا تقتصر على توفير المادة العلمية فقط، بل تتعداها إلى توفير المهارات والتأهيل المناسب للحصول على العمل وتجنب البطالة، لكي يكون مواطنا منتجا لنفسه ولأسرته ولوطنه ولصاحب العمل .

٥ ـ تشكل الجامعات بيئة صالحة لنشر الوعي الأمني بين الشباب، وتفعيل قيم المواطنة لديهم تجاه مجتمعهم ووطنهم . فمن أهم وسائل قياس قوة الشعوب وعظمتها هو مدى اكتمال مواطنة الشباب تجاه أوطانهم، فهمة الشباب العالية بمفهومها الشامل في جميع مفاصل الحياة هي القاعدة التي تم عليها بناء الأمم المتحضرة والمجتمعات المتماسكة التي يحكمها النظام والعلم ويسخر لها سبل التقنية والتكنولوجيا لتحقيق الأمن والرفاهية لأفراد المجتمع والوصول بالأوطان إلى مصاف الندية والاحترام أمام الأمم الأخرى (الطفيلي،٢٠٠٧م، ص٨) .

ويرى الباحث أن الجامعة هي مؤسسة تربوية تعليمية تشكل مركز التقاء جميع اتجاهات وآمال وطموحات الشباب بعد سن الثامنة عشرة، ومن ورائهم أسرهم وذويهم، فهي تضم جميع مجالات العلوم التي يتلقاها هؤلاء الشباب في جميع التخصصات والتي من المفترض أن هذه التخصصات تمثل احتياجات الوطن والمجتمع، فنجد مثلاً أن هناك احتياجاً لمتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية، والقضائية والاقتصادية، وعلوم الحماية المدنية والسلامة العامة وغيرها، لذا من الواجب أن تكون بيئة الجامعة، بيئة تعليمية تربوية ثقافية وطنية أمنية، تحتضن جميع أبناء الوطن، بل والإنسانية جمعاء، لتقديم أسس المعرفة والعلم والتربية، من خلال التطبيق العملي لقيم المواطنة الصالحة المبنية على مبادئ وقيم : العدل، المشاركة، النظام، الإنتاج، الابتكار والتطوير، الموضوعية، الأمانة، الإخلاص وغيرها من القيم الأصيلة التي تدفع الإنسان إلى عمارة الأرض، ونشر الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، حتى يصبح الوطن عضواً فاعلاً في محيطه الإقليمي والعالمي .

٢ . ٢ الدراسات السابقة

رغم قراءات الباحث المتعددة وبحثه عبر وسائل الاطلاع والمعرفة المتنوعة إلا أنه لم يصل إلى دراسة علمية تخصصت في بحث (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهام ذلك في تعزيز الأمن الوقائي) على وجه التحديد، وإنما وجد الباحث بحوثاً ودراسات محكمة منشورة وغير منشورة، بالإضافة لأدبيات مختلفة تطرقت للمواطنة كمفهوم والعوامل المؤثر عليها، أو بحوث تطرقت لقيمة من القيم الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة والسلوك المنحرف، لذا قام الباحث بتناول الدراسات والبحوث السابقة التي تطرقت لأي متغير من متغيرات هذه الدراسة، للاستفادة من أهدافها ونتائجها، وذلك في صياغة أهداف وتساؤلات هذه الدراسة، إضافة لبناء أداة جمع البيانات وإثراء الجانب النظري . عليه سيتم من خلال هذا القسم عرض الدراسات السابقة ابتداءً بالأحدث، ومن ثم التعليق عليها وذلك على النحو التالي :

٢ . ٢ . ١ الدراسات المحلية

الدراسة الأولى : دراسة النعيم (٢٠١٠م) بعنوان : مدى إدراك طلاب الجامعات لتأثير البيئة التنظيمية الداخلية على دافعيتهم للإنجاز، بحث منشور، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عناصر البيئة التنظيمية الداخلية في الجامعات والكليات على دافعية الإنجاز لدى الطلبة . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، ومنهج المسح الاجتماعي للجانب التطبيقي، أما مجتمع الدراسة فكان جميع طلاب فروع الجامعات والكليات في محافظة الإحساء بالمنطقة الشرقية التابعة لكل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك فيصل)، حيث بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة(٦٨٥٠) طالبا وطالبة، وبلغت عينة الدراسة (٨٥٠) .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: الطلاب يدركون مدى تأثير البيئة التنظيمية الداخلية على دافعيتهم للإنجاز والتحصيل الأكاديمي، ارتباط جميع عناصر البيئة التنظيمية طرديا مع دافعية الإنجاز والتحصيل الأكاديمي لدى الطلبة .

الدراسة الثانية : دراسة السحيمي(٢٠٠٨م) بعنوان : العوامل المؤدية إلى التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية، دراسة ماجستير تطبيقية غير منشورة، هدفت الدراسة إلى معرفة نوع الفئة المستهدفة بالفكر المنحرف في المجتمع السعودي، وأهم العوامل التي أدت إلى التغرير

بالشباب بهذا الفكر، إضافة لقياس المتغيرات الشخصية والدراسية المؤثرة على هذا من وجهة نظر الطلاب . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، ومنهج المسح الاجتماعي للجانب التطبيقي، أما مجتمع الدراسة فكان طلاب المرحلة الجامعية بمدينة الرياض، في كل من جامعة الملك سعود، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأمير سلطان الأهلية، كلية الملك خالد العسكرية، حيث بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة(٥١٠٣٢) طالبا، وبلغت عينة الدراسة (٣٨٩) .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التغرير بالشباب منها : عدم توفر فرص وظيفية للشباب طبقا لتخصصاتهم، ارتفاع الأسعار، الإحساس بعدم وضوح المستقبل، والإحباط في تحقيق الأهداف المنشودة، خيبة الأمل في الحصول على الحقوق، إحساس الشباب بالغربة داخل المجتمع .إضافة لإغفال أهمية توظيف طاقات الشباب في خدمة المجتمع .

الدراسة الثالثة : دراسة الأحمد وآخرين (٢٠٠٨م) بعنوان: قضايا الشباب الواقع والتطلعات. بحث منشور ضمن سلسلة الدراسات الصادرة عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، دراسة ميدانية منشورة، هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم المشاكل والصعوبات التي تواجه الشباب في المملكة، التعرف على واقع وتطلعات الشباب تجاه ست من القضايا الهامة ومنها (الشباب والمواطنة)، إضافة إلى معرفة أسس مفهوم المواطنة لديهم، والإجابة عن تساؤل مفتوح عن الحلول المقترحة من الشباب للتعامل مع ظاهرة العنف في المجتمع . استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد بلغ عدد أفراد العينة (٢٦٠٠) مفردة من فئة الشباب الموظفين، والطلبة الذكور والإناث بين(١٦ : ٢٧) سنة على مستوى مناطق المملكة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: اتضح أن من أهم أسس مفهوم المواطنة : الفخر بالانتماء للوطن أولا، ثم الإخلاص في العمل، ثم التصدي للشائعات المغرضة، ثم الالتزام بالأنظمة والقوانين، والمحافظة على المرافق والممتلكات العامة ثم تحسين صورة الوطن في الخارج، المساهمة في الأعمال التطوعية . أما نتائج الدراسة فيما يتعلق بأسس تأصيل مفهوم المواطنة لدى المواطن فأظهرت أن ذلك يكون من خلال : التربية الأسرية أولاً، ثم تفعيل مشاركة الشباب في المجتمع، ثم عن طريق وسائل الإعلام والمسجد . أما نتائج الإجابة عن

إيجـاد حلـول للتعامل مع عنف الشـباب فمن أهم الحلول الواردة ضمـن الحلول العشرة الأولى المقترحـة : إيجاد فرص عمل للشـباب، تنمية روح المواطنة، وغـرس حب الوطن لدى المواطن، وذلـك ضمن الحلول المقترحة التي بلغت(١١٠) حلاً . أما أكثر الأسـباب المؤدية بالشـباب إلى العنف فكانت البطالة.

الدراسـة الرابعة : دراسـة البيالي (٢٠٠٧م) بعنوان : تطور المجتمع المدني وأثره على الأمن الوطني في المملكة العربية السـعودية . دراسـة دكتوراة اسـتشرافية غير منشورة على مجموعة من الخبراء، وهدفت الكشـف عـن معوقات تطور المجتمـع المدني السـعودي، والتوصل إلى صيغة يتكامـل فيهـا دور قطاع المجتمع المدني السـعودي مع القطاع الرسـمي والخـاص لتعزيز الأمن الوطني . اسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باسـتخدام أسـلوب دلفي، وكان مجتمعها مجتمع افتراضي، يتكون من كافة فئات المثقفين والنخب الفكرية السعودية، ممن يحملون شهادات عليا في مجالات العلوم الإنسانية، ومن الحائزين على خبرة جيدة في مجال مؤسسات المجتمع المدني بلغت عينة الدراسة (٦٥) خبيراً في مختلف التخصصات .

توصلـت تلـك الدراسـة إلى عـدة نتائج مـن أبرزها: تتسـم تشريعات وتنظيـمات وكادر مؤسسـات المجتمع المدني بالقصور والضعف، غياب المؤسسـية عن الحياة الاجتماعية سـاهم في تأخر نهوض المجتمع المدني، توجد معوقات سياسـية واقتصادية وأمنية وثقافية وتشريعية تحول دون تطور المجتمع المدني السعودي، إمكانية التوصل لصيغة تعاون وتكامل بين الدولة والقطاع الخاص في تعزيز الأمن الوطني.

الدراسـة الخامسـة : دراسـة البـاز (٢٠٠٧م)، بعنـوان : الشراكة المجتمعية بين مؤسسـات المجتمع والأجهزة الأمنية . بحث منشور، هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه شراكة مؤسسـات المجتمع مع الأجهزة الأمنية، وما المشـكلات المجتمعية التي لها جوانب أمنية ويمكن لهذه الشراكة التعامل معها ؟، وهل يمكن التوصل لهيئة تنظيمية للتنسيق بين الطرفين ؟ إضافة إلى التعرف على الأدوار التي يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع بها لمساندة الأجهزة الأمنية. استخدام الباحث المنهج الوثائقي (المكتبي) . وكان مجتمع الدراسة الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي، وعينة الدراسة عبارة عن مجموعة البيانات والمعلومات

المكتبية الواردة بعدد من الدراسات والموضوعات ذات الصلة باللغتين العربية والإنجليزية .

توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها: كان من أهم المشكلات الاجتماعية البطالة، الفراغ، الانحراف الفكري، التطرف الديني، العولمة، كما توصلت الدراسة إلى أن من أهم المعوقات لتحقيق هذه الشراكة :

- معوقات تتصل بالمجتمع مثل : تحميل الدولة المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن والوقاية من الجريمة، غموض مفهوم الشراكة المجتمعية لحفظ الأمن وغياب هيئة إشرافية على هذه الشراكة، صعوبة قياس فاعلية أداء الشراكة المجتمعية مع وجود إجراءات إدارية وروتين يعيق عملية الشراكة، غياب التشريعات الحكومية التي تحدد مفهوم ونطاق وحدود عملية الشراكة، أو تحفز وتشجع مؤسسات المجتمع على الشراكة مع الأجهزة الأمنية.
- معوقات تتصل بمؤسسات المجتمع ومنها : التداخل الكبير بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخاصة، الشراكة إن وجدت رغم قلتها فهي تفتقد إلى المنهجية، بل وتتصف بالجمود والروتين .
- معوقات تتصل بالأجهزة الأمنية ومنها : الإحجام عن إشراك القطاع الخاص في أعمال الإدارة والتخطيط، الهوة بين الطرفين حيث ينظر إلى الأجهزة الأمنية بأنها مؤسسات تجسسية وتسلطية، إضافة إلى تحفظ الأجهزة الأمنية على اطلاع مؤسسات المجتمع على خطط الوقاية والمكافحة والتحري لضمان سريتها وعدم استغلالها .

الدراسة السادسة : دراسة المصطفى والساعاتي (٢٠٠٧م) بعنوان: مشكلات الشباب في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وأساليب مواجهتهم لها، بحث منشور هدف إلى التعرف على مشكلات الشباب في المنطقة الشرقية من مختلف فئات المجتمع، وذلك في النواحي الأسرية والمدرسية والاجتماعية والدينية . استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي . أما مجتمع الدراسة فتكون من شباب جميع مدن ومحافظات المنطقة الشرقية، على عينة عشوائية ممن تتراوح أعمارهم بين (١٨-٢٤)، حيث بلغ عدد العينة(٤٦٧٠).

توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها : تشكل المشكلات الاقتصادية المرتبة الأولى

مـن المشـكلات التي يتعرض لها الشـباب بنسـبة ٨٨ , ٧٤ ٪، ثم المشـكلات الاجتماعية بنسـبة ٠٩ , ٦٠٪، فالمشـكلات الدينية٤١ , ٥٧٪، والجامعية بنسـبة ١٣ , ٥٦ ٪ من إجمالي المشـكلات التي يتعرض لها الشباب .

الدراسة السابعة : دراسة الشهراني (٢٠٠٦م) بعنوان: أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني دراسـة ماجسـتير مسحية غير منشـورة . هدفت الدراسـة إلى: بيان تأثيرات العولمة المختلفة على الأمن الوطني، وسـبل الحد من جوانبها السـلبية . اسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمعهـا مجموعـة الأكاديميين في مدينة الرياض في كل من : جامعة الملك سـعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية القيادة والأركان، كلية الملك خالد العسكرية، كلية الملك فيصل الجوية، كلية الملك فهد الأمنية، والعينة بلغت (٤٠٠) مفردة .

توصلـت الدراسـة إلى نتائـج مـن أبرزهـا: تـؤدي العولمـة إلى تنامي دور وقـوة المعارضة والمطالبة بالإصلاح، كما تفرض العولمة على الحكومات وبشـدة أن تكون أكثر عدلا وكفاءة وأن تسعى إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، أن عوامل الأمن التقليدية غير كافية للتصدي للإشكاليات الأمنية الناجمة عن العولمة .

الدراسة الثامنة : دراسة العامر (١٤٢٦هـ) بعنوان : أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشـباب السـعودي . بحث منشـور مقدم خلال اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، المنعقد في مدينة الباحة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٦ـ٢٨ محرم ١٤٢٦هـ. هدفت الدراسة إلى التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء، والتعرف على أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العـصري، إضافـة إلى تحديـد مدى وعي الشـباب بأبعـاد المواطنـة . اسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة طلبة الجامعات السعودية، وعينتها عينة عشوائية بلغت (٥٤٤) طالباً وطالبة من : جامعة الملك سعود، جامعة الملك فهد، كلية المعلمين بالرياض، كلية التربية للبنات بحائل، كلية خدمة المجتمع بحائل .

توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها: يوجد ارتفاع ملحوظ في درجة انتماء عينة الدراسة تجـاه الوطـن، يثير المسـتقبل كثـيراً من المخاوف لـدى الشـباب، طبيعة الحياة وتغـيرات العصر والعولمـة قللت من الشـعور بالانتماء للوطن لدى الكثـير، أن الميل للتطرف يهدد مصالح الوطن

واستقراره، وأن البرامج الفضائية أدت إلى بلبلة أفكار كثير من الشباب، أن الأمة يمكن أن تحقق الكثير إذا ما انتشر بين أبنائها الشعور بالمسؤولية، أن الكثير من الشباب تنطلي عليهم بعض المفاهيم الموجهة والمغلوطة.

الدراسة التاسعة : دراسة موسى(٢٠٠٥م) بعنوان : العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة، بحث منشور .هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإسلام والوطنية، بيان مفهوم حقوق المواطنة في العقيدة الإسلامية، ومدى اهتمامها بحفظ هذه الحقوق على ضوء ما ورد في نصوص الكتاب والسنة . استخدم الباحث المنهج الوثائقي (المكتبي) .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: إن العلاقة بين الإسلام والمواطنة علاقة وئام وامتزاج وارتباط لأن ذلك ضرورة، فالدين يحتاج إلى أرض ووطن، حقوق المواطنة في العقيدة الإسلامية تقوم على مواثيق شرعية بين الراعي والرعية، مسلمين وغير مسلمين توجب بذل الجهد لرفعة الوطن وتماسك الأمة، إن هذه الحقوق من وجهة نظر الباحث لا تحميها القوانين ولا الزواجر بقدر ما يحميها الإيمان بالله تعالى، والشعور بأن هذه الحقوق أحكام من عند الله، يثاب على فعلها ويأثم على الإخلال أو التقصير بها، ضمنت العقيدة الإسلامية لجميع القاطنين في الدولة الإسلامية مسلمين وغير مسلمين حياة كريمة قائمة على العدل والرفق والتسامح .

الدراسة العاشرة : دراسة الحسنية (٢٠٠٥م) بعنوان : دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، دراسة ماجستير مسحية وصفية غير منشورة . هدفت الدراسة إلى : التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والمعوقات التي تحد من ترسيخ هذه القيم لهذا الغرض، معرفة الفروق في القيم لدى طلبة الجامعة ونزلاء الإصلاحية، ومن هذه القيم : الولاء الوطني، احترام حقوق الغير، احترام الممتلكات العامة، احترام الجار، معرفة دور المؤسسات الإعلامية في إكساب الأفراد القيم والمعايير للوقاية من الجريمة . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمعها طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحاير، أما عينة الدراسة فبلغ عددها (٨٠٠) مفردة، (٤٠٠) من طلبة الجامعة، (٤٠٠) من نزلاء الإصلاحية .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها : كانت اتجاهات الطلبة نحو هذه القيم الاجتماعية من حيث درجة (التمسك بها، أهميتها، الالتزام بها) مرتفعة، أما اتجاهات السجناء

نحـو هـذه القيم فهي ضئيلة، إن للإعلام من وجهة نظر الطلبة دور هام في غرس هذه القيم، أما مـن وجهة نظر السـجناء فدور الإعلام في هـذا الأمر ضئيل، إن المعوقات التي تحد من ترسـيخ القيم الاجتماعية في المجتمع تعتبر مرتفعة حيث بلغت ٨٨٪ ومن هذه المعوقات : التربية السـيئة والتفكك الأسري، عدم وجود ضوابط للبرامج الموجهة التي تبث عبر الفضائيات، عدم تثقيف الشباب بما هو حلال وحرام .

الدراسـة الحادية عشرة : دراسة الباز(١٤٢٢هـ) بعنوان: الشباب والعمل التطوعي . وهي عبارة عن بحث ميداني منشـور . هدفت الدراسـة إلى معرفة مدى مشـاركة الشباب ورغبتهم في العمل التطوعي، معرفة المعوقات التي تحول دون ذلك، إضافة لمعرفة العوامل التي تؤثر في رغبة الشـباب في المشـاركة في العمل التطوعي . اسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستكشـافي، وكان مجتمع الدراسـة طلاب جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية في مدينة الريـاض، أما العينة فبلغت (١٦٣) طالبا منهـم (٩٤) تخصص شريعة، و(٦٩) تخصص اجتماع وخدمة اجتماعية .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها : رغم أن أغلب الشباب المبحوثين لديهم وقت فراغ إلاّ أن غالبيتهم ليس لديهم مشـاركة في العمل التطوعي، وجود معوقات للعمل التطوعي منهـا : عدم وجـود تقدير واقتناع المجتمع للمشـاركة والتطـوع، قلة الوعي لـدى الكثير بأهمية التطوع في تنمية المجتمع، عدم وجود توعية إعلامية بدور المشاركة والتطوع وأهميته .

الدراسة الثانية عشرة : دراسة الطيار(١٩٩٧م) بعنوان : اتجاهات الجمهور نحو التعاون مع رجل الأمن . دراسـة ماجسـتير ميدانية غير منشورة . هدفت الدراسة إلى الكشف عن المتغيرات المؤثـرة على موقف المواطن تجاه التعاون مع رجل الأمن، إضافة للكشـف عن الآليات المناسـبة لتغيـير الاتجاهات السـلبية لـدى الجمهور لتنمية التعـاون بين رجل الأمن والمواطن . اسـتخدم الباحـث المنهج الوصفـي التحليـلي، وكان مجتمعها سـكان مدينة الرياض من جميع المسـتويات الحرفية والمهنية والحرة والتجارة والأعمال من مرحلة الشباب فما فوق، أما العينة فبلغت (٤٠٠) مفردة .

توصلـت الدراسـة إلى نتائج عدة مـن أبرزها: غالبية الجمهور يكنـوّن الاحترام والتقدير

لرجل الأمن، ليس فقط لشخصه بل للوظيفة والسلطة التي يمثلها، من الأسباب التي تحول دون التعاون مع رجل الأمن : (البطء والتعطيل في إنجاز الأعمال، الاستخدام السيئ للسلطة، الخوف من المساءلة والتحقيق)، وسائل الإعلام المختلفة لم تقم بدورها في توضيح مهام رجل الأمن، كما أنها لم تسَع للكشف عن الأسباب والمعوقات التي تحول دون التعاون بين المواطن ورجل الأمن.

الدراسة الثالثة عشرة : دراسة الحربي (١٤١٦هـ) بعنوان : دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية . دراسة ماجستير تطبيقية غير منشورة . هدفت إلى التعرف على واقع المشاركة والتعاون بين أجهزة الأمن والشباب . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمعها فئة الشباب من طلبة جامعة الملك سعود وأقسام الشرطة في مدينة الرياض، والعينة بلغت (٥٢٠) مفردة، منها ٤٠٠ من طلبة جامعة الملك سعود بالرياض، و(١٢٠) من منسوبي شرطة الرياض .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: عدم تطابق الفهم والتفسير لمهام أجهزة الأمن ومهامها من قبل الطرفين، عزوف رجال الأمن عن مشاركة الشباب في المحافظة على الجوانب السرية، عزوف الشباب عن المشاركة رغم أن هناك اتفاق بينهم حول أهمية الواجب الإنساني لدعم هذه المشاركة مع أهمية الأسرة والصديق في تنمية قيم المشاركة لدى الفرد .

الدراسة الرابعة عشرة : دراسة الحارثي (١٩٩٥م) بعنوان: المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي في المنطقة الغربية وعلاقتها ببعض المتغيرات . بحث منشور. هدف إلى التحقق من مقياس المسؤولية الشخصية الاجتماعية الذي صممه الباحث ويشمل المسؤولية : (الشخصية، الاجتماعية، والوطنية، والأخلاقية، والبيئة والنظام) والعمل على تحديد مستوى المسؤولية بهذه المستويات، التعرف على العلاقات بين هذا المقياس وبعض المتغيرات كالعمر، التعليم، المهنة، مراقبة الذات . استخدام الباحث المنهج الوصفي الارتباطي الذي يقوم على دراسة الارتباطات بين المتغيرات للتحقق من صحة الفروض، وكان مجتمع الدراسة يمثل الشباب السعودي في المنطقة الغربية في المملكة من جميع المستويات والمهن ، وعينتها عينة قصدية بلغ عددها (٦٠٠) مفردة .

توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها: وجود مستوى عال من المسؤولية الشخصية الاجتماعية، ووجود علاقة ارتباط موجبة ودالة بينها بجميع جوانبها وبين متغير العمر، وجود علاقة مماثلة بين المسؤولية الشخصية فقط ومتغير التعليم، وعلاقة سالبة دالة إحصائية بين هذا المتغير وبقية مستويات المسؤولية الأربعة الأخرى، المعلمون من سائر أفراد العينة حصلوا على درجات أعلى في جانب المسؤولية الشخصية، والعسكريون والأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون حصلوا على درجات أعلى في كل من المسؤولية الوطنية، النظام والبيئة، والدرجة الكلية للمسؤولية الاجتماعية .

٢ . ٢ . ٢ الدراسات العربية

الدراسة الأولى : دراسة محارمه (٢٠٠٨ م) بعنوان : سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية القطرية . دراسة ميدانية منشورة . هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى المواطنة التنظيمية لدى موظفي الأجهزة الحكومية تجاه منشآتهم، والوقوف على مدى وجود اختلاف في مستوى تلك المواطنة تبعاً للمتغيرات الشخصية كالعمر، المؤهل العلمي،الخبرة، الجنس، الراتب الشهري، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة جميع الموظفين القطريين في الأجهزة الحكومية والمدنية، وعددهم (٤٥٠٠٠) موظفا وموظفة، وبلغ عدد العينة (٣٧٨) مفردة .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: اتضح أن مستوى سلوك المواطنة لدى عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة نسبياً إجمالا، وكان مستوى المواطنة في بعدي قيم الإيثار والكياسة أعلى من بقية أبعاد المشاركة والتطوع، كما كان هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة لصالح من تقل خبرتهم عن خمس سنوات .

الدراسة الثانية : دراسة بوعناقة (٢٠٠٧م) بعنوان: الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية . وهي دراسة دكتوراة منشورة . هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي لدى الشباب . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان المجتمع فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨-٣٠) بمدينة قسنطينة الجزائرية، وبلغ عدد عينة الدراسة(٢٠٠) .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: من أهم العوامل التي تؤدي بالشباب إلى السلوكات المنحرفة ما يلي :

١ ـ عدم التوازن في مشاريع التنمية بين المدن والأرياف.

٢ ـ البطالة والفراغ، وعدم عدالة تكافؤ الفرص .

٣ ـ تدني مستوى التعليم وتدني فرص العمل .

٤ ـ التهميش وعدم استيعاب واستثمار الشباب في الأنشطة الاجتماعية، والتعرف على مشكلاتهم وعلاجها .

٥ ـ قيم الإعلام المفتوح لا تتوافق مع القيم الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغريب الشباب بدلا من ترشيدهم والتعرف على مشكلاتهم . كما أدت هذه العوامل لسلوكات منحرفة منها :

أ ـ الفردية من فئة معينة على حساب أخرى، مما يؤدي إلى التصادم وانتهاك القانون .

ب ـ عدم الشعور بالانتماء .

ج ـ ممارسة السلوكات والأعمال غير المشروعة، ومنها التطرف بأشكاله المختلفة.

د ـ غياب القيم الاجتماعية الإيجابية، وحل محلها قيم سلبية، مثل : الفردية، عدم التعاون أو تحمل المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، العزلة والشعور بالغربة، البحث عن انتماء خارج المؤسسات الوطنية لكل من يلبي للفرد متطلباته واحتياجاته .

الدراسة الثالثة: دراسة الدعيج وسلامة (٢٠٠٧م) بعنوان : أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت . وهي دراسة منشورة، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على القيم الدينية والثقافية . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمعها طلاب وطالبات الجامعتين، بلغ عدد العينة (٢٠٠٠) طالب وطالبة .

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها : اتضح أن للعولمة تأثير على القيم الدينية والثقافية لدى شباب الجامعة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وذلك على النحو التالي :

١ ـ أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة الطلبة هي: الاستثمار، الانتماء لمؤسسة العمل وإتقان

العمل، العلم، التخطيط للمستقبل، التنافس، الصداقة، تحمل المسؤولية، حيث يرى الطلبة أن العولمة ترسخ هذه القيم .

٢ ـ للعولمة أثر سلبي على بعض القيم مثل : أن العولمة تقلل من : صلة الرحم، المجاملة على حساب العمل، التسامح بين أفراد المجتمع، كما أن للعولمة أثرا سلبيا على القيم الدينية والثقافية بوجه عام .

الدراسة الرابعة : دراسة حسن (٢٠٠٦م) بعنوان : قلق المستقبل لدى الشباب العربي خريجي الجامعات . وهدفت إلى محاولة الكشف عن مستوى القلق لدى هؤلاء الشباب تجاه المستقبل والمتغيرات المساهمة في ذلك . واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمعها الجامعات العراقية، وبلغ عدده العينة (٢٥٠) طالبا وطالبة تتراوح أعمارهم بين (٢١-٣٢) موزعين على جامعات : بغداد، المستنصرية، التكنولوجية .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها : لدى الشباب المتخرج من الجامعات درجة عالية من القلق تجاه المستقبل بصورة جماعية، بغض النظر عن جنسهم أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، مما ترتب على ذلك آثار سلبية منها :ضعف الاندماج في المجتمع، عدم الاكتراث بما يجري من أحداث، الميل إلى الاغتراب والعيش في بلاد الهجرة للاستقرار وتحقيق الأهداف .

الدراسة الخامسة : دراسة مكروم (٢٠٠٤م) بعنوان : الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، دراسة منشورة، هدفت إلى التعرف على رؤية كل من طلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس حيال مفهوم قيم المواطنة ودلالاتها السلوكية، وللتعرف على أهمية المواطنة في دعم الكفاءة الاجتماعية، ومتطلبات تفعيل دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة طلاب ومدرسي جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية، وبلغ عدد العينة (٢٤) حالة من أعضاء هيئة التدريس، و(١٣٧) طالبا وطالبة .

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها : أن الديمقراطية وهي (مظهر سياسي للسلوك والنشاط) تقوم على حرية التعبير والمشاركة في صنع القرار، المواطنة كقيمة تتوقف على السلوكات الناتجة عن معادلة الحقوق والواجبات لكل من المواطن والوطن، أن هناك علاقة

قويـة وموجبـة بين ممارسـة قيم المواطنـة الكاملة وكفايـة الأداء والعكس صحيـح، هناك بعض الاعتبـارات الهامة في تمثيل قيم المواطنة لدى الشـباب الجامعي وهـي :(مصداقية الرؤية وفعالية الأداء المجتمعي، الفهم الجيد لمفردات الخطاب السياسي، معرفة حدود المسؤوليات والواجبات، معرفة مفهوم المواطنة النشطة، نوعية الخطاب السياسي والقيمي في الحوار مع طلاب الجامعات)، وإضافة لأهمية دور الجامعة في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب في جميع المجالات.

كما كان من أبرز نتائج الدراسـة الميدانية ما يلي : تلتقي وجهة نظر عينة الدراسـة عند نقطة واحـدة مفادهـا أن مفهوم المواطنة يعني: (انتماء وولاء الفـرد لمجتمعه ووطنه تمثل قاعدة للوفاء بمسـؤولياته وواجباته، الانتماء يسـهم في ضبط السـلوك نحو القيام بالمسـؤوليات تجاه الوطن، الالتزام الجماعي لضمان توفير الأمن والاستقرار لبناء مستقبل المجتمع)، من الدلالات المرتبطة بسـلوكات المواطنة : المشـاركة، والالتزام، والمحافظة على مكتسـبات الوطـن والمجتمع، غياب الوعـي بقيم المواطنة يؤدي إلى تنامي العديد من المشـكلات التي تعيـق الأمن والتنمية، خلخلة منظومة القيم الاجتماعية بين الفرد والمجتمع والدولة، ويهدد المصالح الوطنية) .من سـبل تنمية قيم المواطنة الشـاملة :(الديمقراطية، المشـاركة، العدالة الاجتماعية، تحقـق الواجبات والحقوق لأطراف المواطنة، سيادة القانون) .

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض العوائق تحد من قيام الجامعة بدورها في تفعيل قيم المواطنـة منها: مشـكلات في (أهداف ومناهج التعليم، مسـؤوليات وواجبـات أعضاء هيئات التدريـس، جـودة وطريقـة الأداء الجامعي)، اتفقت رؤية أفراد عينة الدراسـة على أن من سـبل قيـام الجامعـة بدورها ما يلي : تمكين الشـباب من مبادئ الفكر السـياسي الناقد في ضوء مصالح الوطن العليا، تمكين الشباب الجامعي من الرؤية الوطنية الموضوعية كمرجعية لإصدار الأحكام والمشاركة والتطوع، تكوين رأي طلابي عام عن المصالح القومية لوطنهم وبالتالي دفعهم للتفكير في واجباتهم الوطنية والنظرة للمستقبل، تدريب الطلاب على مهارات العمل الجماعي ومواجهة وتقييم المشكلات .

الدراسـة السادسة : دراسة سـعد (٢٠٠٢م) بعنوان : مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليميـة بـين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة . الدراسـة عبارة عن بحث تحليلي منشـور،

وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية . استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تحليل المضمون، أما مجتمع الدراسة فكان النصوص التعليمية في الكتب الدراسية كما طرحتها وزارة التربية والتعليم المصرية . وعينة البحث مجموعة النماذج الواردة في الكتب المدرسية لمقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها : إن دمج مفهوم وقضايا المواطنة في المقررات الدراسية لم يتم بصورة التكامل والترابط والانسجام، وإنما تم بأسلوب تعبوي لحشد توجيه الطلبة لاتجاه محدد، وليس في اتجاه تشكيل الوعي بمقومات المواطنة، وكيفية ممارساتها على أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال عدة مظاهر أهمها :

١ ـ الحديث عن حقوق المواطن لم يكن على أساس قاعدة قانونية أو سياسية، إنما تحت مسمى خدمات تقدمها الدولة للمواطن .

٢ ـ البنود التي تناولت واجبات المواطن تفوقت بكثير على البنود المتصلة بحقوقه .

٣ ـ عرض قضايا المواطنة بمعزل عن سياقها العام وبصورة عشوائية ومبعثرة .

٤ ـ غياب الوضوح والتماسك المفاهيمي لهذه القضايا ومنها علاقة المواطن بالدولة كنسق سياسي وقانوني .

الدراسة السابعة : دراسة حمادة (٢٠٠١م) بعنوان : المواطنة والنوع الاجتماعي . وهي دراسة نظرية منشورة ضمن سلسلة الدراسات التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، وذلك في أربع دول عربية : فلسطين، اليمن العراق، لبنان وهدفت الدراسة إلى استجلاء معاني المواطنة وأوضاعها في الوطن العربي، ومعرفة أوضاع المواطنين وحقوقهم بحسب النوع الاجتماعي . واستخدمت الباحثة المنهج الوثائقي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أهم معوقات تطبيق المواطنة هو عدم الموضوعية في تطبيق القوانين لأسباب متعددة، منها التعددية « الاختلاف» في التطبيق بحجج مختلفة كالعادات والتقاليد أو المذهب أو لظروف سياسية وغيرها، كذلك ازدواجية المساءلة عند النظر في تجاوزات الأقرباء والأصدقاء أو أبناء العشيرة أو المذهب، غياب مقومات المواطنة ومنها العدالة الاجتماعية، سيادة القانون، المساواة .

الدراسة الثامنة : دراسة فهمي (١٩٩٩) بعنوان : القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية . الدراسة تجريبية منشورة، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات الخدمة الاجتماعية تجاه دعم بعض القيم لدى شباب الجامعة، وعلى مظاهر الخلل في النسق القيمي لدى هذه الفئة كالتطرف في التصرفات والسلوك نتيجة الخلل في هذه القيم. استخدمت الباحثة المنهج التجريبي السببي، وكان مجتمعها منسوبي جامعة الزقازيق، كلية التربية بجمهورية مصر العربية، وبلغ عدد العينة (٤٠) مفردة، منها(٢٠) مجموعة ضابطة، والأخرى تجريبية .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن التدخل المهني للخدمة الاجتماعية يسهم في دعم القيم لدى الشباب الجامعي مثل : (العبادات والشعائر الدينية، التعاون والتكافل، الإيمان بالكتب والأديان السماوية..)، أن التعاون والمشاركة تمثل دعامة قوية من دعامات الحياة البشرية لا غنى عنها، أن الطلاب في الجامعة في حاجة ماسة إلى العديد من الأنشطة والبرامج التي تعمل على دعم قيمهم، أن الفراغ الفكري الذي يعيشه الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة يؤدي بهم إلى الوقوع فريسة للأفكار المتطرفة، أن مشاركة شباب الجامعة في التخطيط للأنشطة والبرامج تجعلهم أكثر التزاما بتنفيذها، للجامعات دور قيادي في الدعم القيمي للشباب الجامعي من خلال أجهزة رعاية الشباب.

٢ . ٢ . ٣ الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى : دراسة أُجريت في جنوب أفريقيا (٢٠٠٨م) بعنوان : تحدي فكرة عدم استحقاق المواطنة في جنوب أفريقا العنصرية . هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير استثناء بعض فئات المجتمع من حقوق المواطنة، كعدم المساواة، وعدم المشاركة السياسية .

توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها ما يلي: يتولد لدى هذه الفئات شعور بالاغتراب عن المجتمع نتيجة التهميش والإقصاء، وبالتالي العداء للطرف الآخر، وعدم الانتماء للوطن.

الدراسة الثانية : دراسة لصندوق الأبحاث الاجتماعية بأكاديمية العلوم في جمهورية قيرقيستان (٢٠٠٧م) بعنوان : تأثير ضعف الدولة على المواطنة . هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر ضعف الدولة،(كعدم قدرتها على القيام بمسؤولياتها تجاه المواطن، وعدم توفير

الخدمـات الأساسـية والضرورية للمواطـن، أو عدم إيجاد فرص عمل مناسـبة) وأثر ذلك على المواطنة.

توصلـت الدراسـة إلى عـدة نتائج من أبرزهـا: أن ضعف الدولة وعـدم قدرتها على القيام بمسؤولياتها له تأثير سلبي على المواطنة لدى المواطن من خلال : عدم قيامه بواجباته تجاه وطنه، عـدم احترام الأنظمة والتعليمات، عدم دفع الضرائب، عدم الخدمة بالجيش . إسـتعداد المواطن للتنازل عن الولاء والإخلاص للوطن مقابل الحصول على وظيفة مناسبة في الخارج .

الدراسـة الثالثة : دراسة اولوبينا (Olugbenga 2004) عن العوامل أو القيم التي تتأثر بها المواطنـة وتوصلـت الدراسـة إلى عدة نتائج مـن أبرزها: أن من أهم القيم التي تؤثر على سـلوك المواطنة قيمة المشاركة .

الدراسـة الرابعة : دراسـة شـيلي(Shelly 1996) بعنوان: رؤية مدرسي المدارس الثانوية الحكوميـة حـول صفات المواطنـة الجيدة في ولاية واشـنطن. وهدفت الدراسـة إلى التعرف على الصفـات العامـة للمواطنة الجيـدة ودور الأسرة والمعلمـين في تحقيق تلك الصفات . اسـتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمقابلة مع(٢٢) مدرساً . وكان مجتمعها المعلمون والمعلمات في (٢٢) مدرسـة مـن (١٤) منطقة في واشـنطن، والعينـة بلغ عددهـا (٢٠٧) معلما، و (١٨٤) معلمة .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن الصفات الجيدة للمواطنة تتمثل في الآتي : الاطلاع والعلم بالأحداث الحالية، المشاركة في شؤون المجتمع، قبول وتحمل المسؤولية، القدرة على اتخاذ القرارات الحكيمة، تحمل وقبول التنوع في المجتمع ، أهمية تأثير الأسرة في مراحل نمو الطفـل وخاصـة الآباء، أهمية وجود القدوة الحسـنة من قبل المدرسـين كون ذلـك أكثر أهمية مما تحتويه المقررات الدراسية .

الدراسـة الخامسـة : دراسـة داينسـن (Dynneson 1992) بعنوان : «ماذا تعني المواطنة الفعالـة عنـد الطـلاب ؟» . هدفت الدراسـة إلى تحديـد معنى المواطنـة لدى الطلبة، واسـتخدم الباحـث المنهـج الوصفـي التحليلي،وكان مجتمعهـا مجموعة مـن الطلاب في الولايـات المتحدة الأمريكية .

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أبرزها: أهم خصائص المواطنة الصالحة التي يجب التركيز عليها في تدريس التربية الوطنية للطلاب هي«معرفة الأحداث الجارية، المشاركة في شؤون المجتمع، قبول المسؤولية التي يكلّف بها الفرد، الاهتمام بشؤون الآخرين، الالتزام بالسلوك الحميد والأخلاق الجيدة، وتقبل السلطة بناءً على الشرعية والصلاحيات التي تخدم المجتمع، القدرة على مناقشة الأفكار والآراء، القدرة على اتخاذ القرار الحكيم، ومعرفة الحكومة وأنظمتها ولوائحها، وإيجاد روح حب الوطن لدى الطلاب» .

الدراسة السادسة :دراسة سميث (Smith l983) عن أبعاد وتأثير قيم المواطنة في السلوك، وتوصلت الدراسة إلى أن قيم المواطنة تسهم في تشجيع وتعزيز الحالة الاجتماعية، والعمل على توفير التوازن وتوفير المرونة اللازمة للعمل في المواقف الطارئة والأزمات .

٢ . ٢. ٤ التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة يمكن الإشارة للآتي :

١ ـ تطرقت بعض الدراسات والبحوث إلى توضيح العوامل المؤدية إلى مشاكل الشباب، مما أدى لقيامهم بسلوكات غير سوية منها : (الإرهاب، العنف، عدم التعاون مع رجل الأمن، عدم المشاركة في المسؤولية الاجتماعية، الاغتراب ..) . وقد تمت الإشارة لذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما يتضح في الدراسات : الثانية، الثالثة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة والرابعة عشرة، ومن الدراسات العربية الدراسة الثانية والرابعة . ولاشك أن هذه السلوكات المنحرفة هي في حقيقتها ناتجة عن غياب ممارسة قيم المواطنة، وهذا من الأسباب التي جعلت الباحث يشعر بمشكلة هذه الدراسة .

٢ ـ تطرقت دراسات وبحوث أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى توضيح المقومات أو المعوقات لقيمة من القيم، وهذا من عناصر التوافق بين تلك الدراسات وهذه الدراسة، كما ساعد ذلك الباحث في الوقوف على المقومات الهامة لتعزيز المواطنة، التي هي في جوهرها تعزيز لمفهوم الأمن الشامل والأمن الوقائي على وجه الخصوص. كما يتضح من الدراسات المحلية : الأولى، الرابعة، الخامسة،السادسة، التاسعة، والعاشرة ومن الدراسات العربية : الثانية، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، ومن الدراسات الأجنبية الأولى والثانية .

٣ـ أشارت الدراسات والبحوث بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحال أو الوضع العام الذي تعيشه المواطنة في هذا العصر، والتي أكد عدد من الباحثين أنها تعيش في حالة أزمة، سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي لاسيما في دول العالم الثالث، ويتضح ذلك من الدراسات المحلية :الخامسة، السابعة، الثامنة،التاسعة،العاشرة،والحادية عشرة ومن الدراسات العربية، الدراسة الأولى، الرابعة، الثامنة، ومن الدراسات الأجنبية الدراسة الثالثة، الرابعة، الخامسة والسادسة .

مما سبق يتضح أن ما كتب عن هذا الموضوع كان بهدف التعرّف على العلاقة بين ظاهرة أو قيمة من قيم المجتمع بظاهرة معينة، على اعتبار أن تلك القيمة صفة أو سلوك اجتماعي لأفراد المجتمعات على مختلف شرائحهم ومنها شريحة الشباب، كدراسة علاقة جودة البيئة التنظيمية (طبيعة اللوائح والأنظمة وغيرها) داخل الجامعات بدافعية الانجاز والتحصيل الأكاديمي لدى الطلبة، أو علاقة البطالة بالجريمة، أو دراسة القلق وعلاقته بالاغتراب والهجرة المادية أو المعنوية عن الوطن. ولم يكن الهدف من هذه الدراسات التعرف على مدى تعزيز هذه القيم لأي مجال من مجالات الأمن الوقائي أو السلامة العامة . كما أجريت بعض الدراسات بهدف التعرف على أثر بعض العوامل والمتغيرات المعاصرة، كأثر ظاهرة العولمة أو الانفتاح الثقافي على المواطنة، دون التطرق لأثر ذلك على الأمن والنظام والأمن الوقائي خاصة . كما نجد أن هناك دراسات أخرى أُجريت عن المواطنة ولكن تحت مسمى «المواطنة التنظيمية» التي تعني معرفة مستوى المواطنة لدى الموظفين تجاه منظماتهم، وليس لمعرفة مستوى مواطنة العاملين تجاه أوطانهم، كالدراسة الأولى من الدراسات العربية.

عليه نجد أن كل دراسة من الدراسات السابقة قد تناولت وصف جانب أو قيمة معينة أو مشكلة اجتماعية محددة بهدف معرفة الأسباب ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذه هي نقطة التقاء وتوافق بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، كما استفاد الباحث مما بينته هذه الدراسات من تعريفات متعددة ودقيقة للمفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة كمفهوم (الوطن، المواطن، الوطنية، المواطنة، الأمن، الأمن الوقائي) . إضافة للاطلاع على المراجع المباشرة والمتخصصة التي سبق أن بحثت في متغيرات الدراسة، مما مكن الباحث من تحديد الهيكل العام للإطار النظري للدراسة، إضافة إلى الاستفادة منها في بناء وصياغة الإستبانة .

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهو المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة وهي اختيار قيمتي(المشاركة، والنظام) من منظومة قيم المواطنة لدى أهم شريحة في المجتمع وهم شريحة الشباب في الجامعات وإسهام ذلك في تعزيز الأمن الوقائي، حيث نعتقد أن هاتين القيمتين تعدان الأهم من غيرها في مجال الأمن والسلامة الوقائية بشكل عام، فهاتان القيمتان تشكلان مرآة للسلوك الظاهري للفرد أثناء ممارسته لأنشطته الحياتية اليومية أو أثناء التعامل مع الأجهزة الأمنية وذلك بصورة أوضح من القيم الأخرى، وهذا ما لم تبحثه الدراسات السابقة من قبل . وبذلك فهذه الدراسة تتطرق لموضوعين في غاية الأهمية، بل من المقومات الأساسية والجوهرية لتوفير الوقاية والاستقرار العام وهما : (قيم المواطنة لدى الشباب من جانب، والأمن الوقائي من جانب آخر)، نظرا لما يترتب على ممارسة قيم المواطنة كسلوك حضاري للإنسان وخاصة من قبل جيل الشباب من دعم كبير وجوهري لكافة أجهزة ومؤسسات الدولة، لاسيما الأجهزة الأمنية ولما يمثله الأمن الوقائي والسلامة العامة من أهمية قصوى على مستوى الدولة والمجتمع والمواطن، فضلا عن اختصار الوقت والجهد والإمكانات، فالوقاية دائماً خير من العلاج، بل هي هدف هام يسعى لتحقيقها أي نشاط أمني في جميع الظروف والمستويات .

إن تمتع أطراف المواطنة بحقوقها مقابل الواجبات والمسؤوليات التي عليها وبصورة متوازنة، سيساهم بشكل فعال في تحمل ومشاركة الجميع لتحقيق الأمن الوقائي، وبالتالي تتحقق غاية هامة لأجهزة الأمن وهي تحقيق الأمن والاستقرار للجميع بمشاركة الجميع وفي كافة المجالات التنموية دون استثناء وعلى مختلف المستويات . إن تحقيق هذه الغاية يعني أن الإنسان أصبح لديه وعيا حضاريا، يجعله حريصا على ممارسة قيم المواطنة الكاملة تجاه وطنه كسلوك حياتي له على أرض الواقع أينما وجد، سواء داخل الوطن أم خارجه، وبدافع الاقتناع التام والرقابة الذاتية، وهذا يعني تحقيق الأمن بمفهومه الشامل الذي يشكل المظلة الأساسية التي تحمي مكتسبات الوطن، وتوفر سبل التقدم والازدهار، وتحقق الاستقرار والتنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

٣ . ١ منهج الدراسة .

٣ . ٢ مجتمع الدراسة .

٣ . ٣ عينة الدراسة .

٣ . ٤ أداة الدراسة .

٣ . ٥ الأساليب الإحصائية .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الفصل، وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وكيفية اختيار العينة وأسلوب جمع البيانات، وإجراءات التطبيق، واختبارات الصدق والثبات، إضافة لتوضيح أساليب المعالجات الإحصائية .

٣ . ١ منهج الدراسة

يشير منهج الدراسة إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة أو ظاهرة معينة، بصورة تمكن الباحث من الوصول إلى أهدافه بأسلوب علمي يضمن له قدرا كبيراً من حيث دقة النتائج وسلامتها . ولأن هذه الدراسة تبحث في ظاهرة إنسانية اجتماعية سلوكية، يترتب على غيابها أو تدني ممارستها على أرض الواقع آثاراً سلبية على الأمن والسلامة بشكل عام، وعلى الوقاية من الأخطار المختلفة بوجه خاص، يتمثل ذلك في قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي .

عليه فقد وجد الباحث أن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي «الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى» (عبيدات، ٢٠٠٦، ص٣٢٠٧) .

فهذا المنهج « يمكّن الباحث من جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة ومدى تحقيق أهدافها أو وصف وتقدير واقع معين في فترة زمنية محددة وقت إجراء الدراسة»(الفوال، ١٩٨٢م، ص١٦٩) . إضافة لذلك فهذا المنهج يهدف إلى « تحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، أو معرفة ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة ووضع الخطط المستقبلية (القحطاني وآخرون،٢٠٠٤م،ص٢٠٥) .

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مدخلين من مداخل المنهج الوصفي هما :

١ ـ المدخل الوثائقي : لدراسة وتحليل الوثائق والدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فهو «الجمع المتأني والرصد الدقيق للسجلات، والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع ومشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بموضوع الدراسة « (العساف،١٩٩٥م،ص٢٠٦) .

٢ ـ المدخل المسحي : ويقصد به مدخل المسح الاجتماعي، حيث تم من خلاله استخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، إذ من الصعب إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة.

٣ . ٢ مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه « جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فهو جميع الأفراد أو الأشياء المكوّنة لموضوع الدراسة» (عبيدات، ٢٠٠٦م،ص١٦٣) .

وبناء على موضوع وأهداف ومشكلة الدراسة، فإن مجتمع الدراسة هو كافة الطلاب السعوديين(مرحلة البكالوريوس) في الجامعات الحكومية المختلفة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وذلك من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ : ٣٣) سنة، وهي الفترة التي تتصف بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية .

وقد تم اختيار جامعة من كل منطقة من مناطق المملكة الخمس كما يلي :

١ ـ جامعة الملك عبد العزيز بجدة في المنطقة الغربية باعتبارها أكبر جامعة سعودية من حيث عدد الطلبة من كافة أنحاء المملكة .

٢ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المنطقة الوسطى باعتبارها أكثر الجامعات تخصصا في الدراسات الشرعية .

٣ ـ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المنطقة الشرقية باعتبارها أكثر الجامعات تخصصا في الدراسات العلمية والتطبيقية .

٤ ـ جامعة الملك خالد في المنطقة الجنوبية على اعتبارها أكثر الجامعات في المنطقة تخدم العديد من المحافظات والقرى والهجر .

٥ ـ جامعة تبوك في المنطقة الشمالية باعتبارها من الجامعات الحديثة .

وقد بلغ العدد الإجمالي للطلبة السعوديين (المقيدين) في هذه الجامعات في مرحلة البكالوريوس (٧٦١٤٧) طالباً لعام ١٤٣٠هـ (الكتاب الإحصائي السنوي، ١٤٣٠هـ) . هذا وقد وتم اختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية بالطرق الإحصائية المناسبة باستشارة المختصين، وذلك بعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (٢) التالي :

الجدول رقم (٢) توزيع مجتمع الدراسة

التسلسل	المنطقة	الجامعة	عدد الطلبة "المقيدون"	النسبة	أفراد العينة
١	الوسطى	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٩٥٦٩	٪٢٥,٧٠	٩٨
٢	الغربية	الملك عبدا لعزيز	٣٦٥٠٦	٪٤٧,٩٤	١٨٥
٣	الشرقية	الملك فهد للبترول والمعادن	٧٣٧٥	٪٩,٦٩	٣٨
٤	الجنوبية	الملك خالد	٨٩٥٢	٪١١,٧٦	٤٥
٥	الشمالية	تبوك	٣٧٤٥	٪٤,٩١	١٨
الإجمالي	خمس مناطق	خمس جامعات	(٧٦١٤٧) طالبا	٪١٠٠	٣٨٤

* المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٣٠هـ

٣ . ٣ عينة الدراسة

يعد تحديد واختيار عينة الدراسة من الخطوات الضرورية والمهمة التي يتحتم على الباحث تحديدها وفقا لأسس علمية وإحصائية مناسبة، خاصا عندما تكون الدراسة تبحث ظاهرة في مجتمع كبير يصعب إجراء الدراسة على جميع مفرداته، لذلك يحسن في هذه الحالة العمل على اختيار عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الأصلي، ونظراً لكِبَر مجتمع هذه الدراسة حيث بلغ عدد الطلبة الجامعيين السعوديين في الجامعات الخمس موضوع الدراسة (٧٦١٤٦) طالبا، فقد تم أخذ عينة عشوائية تناسبية، تم تحديد الحد الأدنى لحجمها من خلال المعادلة التالية :

$$n= \frac{\chi^2 Np\,(1-p)}{d^2(N-1) + \chi^2 p\,(1-p)}$$

حيث أن :n = حجم العينة المطلوب، N = حجم مجتمع البحث، P= نسبة المجتمع وقد اقترح كيرجسي ومروجان أن تساوي ٠,٥ ، d= الخطأ الذي يمكن التجاوز عنه وأكبر قيمة له ٠,٠٥ ، قيمة مربع كاي بدرجة حرية واحدة χ^2 = ٣,٨٤١ عند مستوى ثقة = ٠,٩٥ . وباستخدام المعادلة السابقة تم تحديد حجم العينة المناسب كما يتضح في الجدول أعلاه رقم (٢)، بعد معرفة حجم المجتمع الأصلي عند مستوى دلالة إحصائية = ٠,٠٥ . (الصياد،١٩٨٩م،١٣٧). والجدول رقم (٣) يوضح ذلك :

الجدول رقم (٣)

حجم المجتمع (N)	نسبة المجتمع(p)	مستوى الدلالة الإحصائية(d)	كا	حجم العينة (n)
٧٦١٤٦	٠,٥	٠,٠٥	٣,٨٤١	٣٨٤

٣ . ٤ أداة الدراسة

تعتبر أداة الدراسة « وسيلة ملائمة للحصول على بيانات ومعلومات وحقائق مرتبطة بواقع أو ظاهرة معينة » (عبيدات وآخرون،٢٠٠١م،ص١٠٩) . لذا قام الباحث بتصميم استبانة الدراسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة، وذلك بعد مراجعة البحوث والدراسات والأدبيات والندوات والمحاضرات العلمية السابقة، التي تناولت هذا الموضوع أو أحد متغيراته المختلفة ومنها (قيم المواطنة، الشباب، الأمن الوقائي، الوقاية والسلامة) .

إضافة لما تكوّن لدى الباحث من خبرة عملية والتي تزيد عن ثلاث عشرة سنة، قضاها في أعمال السلامة الوقائية والحماية المدنية، منها عمله كرئيس لقسم السلامة بإدارة الدفاع المدني في محافظة الجبيل، ثم مديرا لإدارة الدفاع المدني في محافظة رأس تنورة لعدة سنوات، فضلاً عما لمسه من حيث نظرة بعض الشباب لمعنى قيم المواطنة وذلك أثناء دراسته الجامعية لا سيما في ظل المتغيرات المعاصرة، مما كوّن لدى الباحث شعورا وإحساسا بأهمية قيم المواطنة في تعزيز العمل

الوقائـي في جميـع مجالات الحياة، وإيمانه العميق بأهمية تعاون المواطنين لتحقيق ذلك، لاسـيما إذا كانت نسبة الشباب من المواطنين تشكل السواد الأعظم في المجتمع السعودي بما يزيد عن ٦٠٪.

هذا وقد صمم الباحث اسـتبانة الدراسـة بالشـكل المغلق، حيث حددت الاستجابات المحتملـة عن كل فقرة أو سـؤال وفقاً لمقيـاس ليكرت الخماسي . وقـد أعطـي كل احتمال درجة محددة تتراوح بين (١ – ٥)، ولتحديد طول خلايا المقياس في جميع محاور الاسـتبانة تم حسـاب المـدى بالطريقـة التالية : المدى = ٥–١=٤ فالمدى يسـاوي الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة في المقياس . وبناء على ذلك فإن طول الخلية = = ٠,٨ ثم تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة (غير موافق مطلقا) في المقياس « بداية المقياس « لهدف تحديد الحد الأدنى، وكذلك تحديد الحد الأعلى (موافق بشدة) مما يسهل تفسير النتائج كما يتضح من الآتي :

ـ متوسط من ١ – ١,٨٠ يشير إلى غير موافق مطلقا، أو غير مهمة مطلقا .

ـ متوسط من ١,٨١ – ٢,٦٠ يشير إلى غير موافق ، أو غير مهمة .

ـ متوسط من ٢,٦١ – ٣,٤٠ يشير إلى محايد ، أو متوسطة الأهمية .

ـ متوسط من ٣,٤١–٤,٢٠ يشير موافق، أو مهمة .

ـ متوسط من ٤,٢١– ٥ يشير إلى موافق بشدة، أو مهمة جدا .

كما شملت الاستبانة عدة محاور بحيث يندرج تحت كل محور عدة أسئلة أو فقرات، وتحتوي بشكل عام على قسمين رئيسين هما :

١ ـ القسـم الأول : يحتوي على البيانات الأولية، وتتضمن المتغيرات التالية (العمر، المسـتوى الدراسي، التخصص، الحالة الاجتماعية، المشاركة الجامعية للطالب) .

٢ ـ القسم الثاني : ويحتوي على عدة محاور تضمنت (٧٥) عبارة على النحو التالي :

ـ المحور الأول : ويحتوى على عدة عبارات تقيس مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي في القيم التالية : (أ– المشاركة ، ب– النظام) .

ـ المحور الثاني : ويحتوي على عبارات تحدد معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب.

ـ المحور الثالث : ويحتوي على عبارات تحدد مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة، والجدول رقم(٤) يوضح توزيع أداة الدراسة .

الجدول رقم (٤) توزيع أداة الدراسة

م	الجامعة	الاستمارات الموزعة	الفاقد	العائد	المستبعد	النهائي «الصالح للتحليل»
١	الملك عبد العزيز.	٣٥٠	٩٣	٢٥٧	٧٢	١٨٥
٢	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٢٣٠	٩٦	١٣٤	٣٦	٩٨
٣	الملك فهد للبترول والمعادن	٦٠	١٢	٤٨	١٠	٣٨
٤	الملك خالد .	١٠٥	٣٧	٦٨	٢٣	٤٥
٥	تبوك .	٤٠	٩	٣١	١٣	١٨
الإجمالي	خمس جامعات	٧٨٥*	٢٤٧	٥٣٨	١٥٤	٣٨٤

ويشير الباحث إلى أن هناك بعض الصعوبات التي واجهته أثناء توزيع وتجميع استمارة البحث منها :

- تباعد أماكن تواجد عينة البحث، حيث كانت على مستوى المملكة العربية السعودية في مناطقها الخمس الرئيسة .
- ظروف انتقال الباحث لمواقع هذه الجامعات وما تطلبه ذلك من جهد وتكلفة ووقت .
- تدني مستوى استجابة بعض المبحوثين .
- عدم جدية بعض المبحوثين في تعبئة استمارة البحث، فقد وجد الباحث أثناء الفرز بعد تجميع الاستمارات عشرات منها (مكتملة التعبئة شكلياً) ولكن تم تعبئتها بصورة تدل دلالة قاطعة على عدم قراءة المبحوث لعباراتها(حيث يختار المبحوث خياراً واحدا فقط من الخيارات المطروحة بالمقياس مثلا «موافق بشدة» ثم يؤشر بصور متسلسلة ومتكررة لذلك الاختيار في جميع عبارات ومحاور الدراسة)، مما جعل الباحث يضطر إلى استبعاد تلك الاستمارات، بالرغم من اكتمالها شكلياً، كما يتضح من الجدول السابق، والاكتفاء بالحد الأدنى للعينة، من خلال القيام بتكرار عملية التوزيع ومضاعفة عدد الاستمارات الموزعة لتلافي النقص المحتمل عند استعادة أداة الدراسة، وقد تحقق ذلك الهدف بفضل الله ثم بالتعاون الإيجابي الذي حظي به الباحث من عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات موضوع البحث .

صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من مدى صدق وثبات أداة الدراسة من ثلاثة جوانب هي :

أولاً: التحقق من الصدق الظاهري

ويقصد به «عرض محتوى الاستبانة التي تتعلق بالمحاور الرئيسة لموضوع الدراسة على مجموعة من المختصين والخبراء في الموضوع لتحكيمه، وإبداء الرأي فيه»(الصياد،٢٠٠٧م) . فالصدق الظاهري يتعلق بالمظهر العام للاستبانة أو الصورة الخارجية لها، من حيث نوع العبارات وصياغتها ومدى وضوحها، وقد تم ذلك من خلال عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على ثمانية وعشرين محكماً، تم اختيارهم من ذوي المعرفة والخبرة والاختصاص من الأساتذة في هذا المجال . ملحق رقم(٤)، والموضح فيه قائمة بأسماء المحكمين ووظائفهم . وذلك لهدف إبداء مرئيا تهم حيالها من حيث :

- مدى صحة الصياغة اللغوية والعلمية للعبارات الواردة في محاور الإستبانة .
- مدى انتماء كل عبارة للمحور التي وجدت فيه، ومدى قياسها لما وضعت من أجله .
- مدى وضوح وسهولة العبارات، ومناسبتها لمستوى المبحوثين .
- مدى أهمية وملاءمة عبارات كل محور وتدرجات مقياسه .

هذا وقد تم الأخذ بما اتفق عليه غالبية المحكمين سواء بتعديل أو إضافة أو إلغاء، كما يتضح ذلك من الملحق رقم (٥) المتضمن أداة الدراسة في صيغتها النهائية .

ثانياً: التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة

قام الباحث بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة بتحديد مدى التجانس الداخلي للأداة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور التي تنتمي إليه، وكذلك حساب معامل ألفا لكرونباخ إذا حذف العنصر . والجدول رقم (٥) الأتي يوضح ذلك .

الجدول رقم (٥) التحقق من الصدق البنائي للأداة (ن =٧٧)

م	معامل ألفا كرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط	م	معامل ألفا كرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط
المحور الأول : أ (قيمة المشاركة)			المحور الأول : ب (قيمة النظام)		
١	٠,٧٢٦٣	٠,٣٦٩٦**	١	٠,٦٩٢٥	٠,٢٧٠١*
٢	٠,٧٣٤٥	(٠,٢٠١٤)	٢	٠,٦٩٣٧	٠,٢٢٨٢*
٣	٠,٧٣٤٠	٠,٢٤٧٢*	٣	٠,٦٥٠٨	٠,٦٣١٧**
٤	٠,٧٣٠٦	٠,٢٨٨٩*	٤	٠,٦٩٣٩	٠,٢٥٥٩*
٥	٠,٧٢٨٦	٠,٣٥٢٨**	٥	٠,٦٨٤٧	٠,٣٧٧١**
٦	٠,٧١٢٤	٠,٥٣٦٤**	٦	٠,٦٢٢٤	٠,٧٥٣٩**
٧	٠,٧٢٦٩	٠,٣٩٦٨**	٧	٠,٦٦١٩	٠,٥٦٩٥**
٨	٠,٧٠٧٠	٠,٥٨٤٤**	٨	٠,٦٧٩٥	٠,٥٣٥٤**
٩	٠,٧٢٥٤	٠,٤٢٨٤**	٩	٠,٦٩١٧	٠,٣٢٢٢**
١٠	٠,٧١٢٣	٠,٥٤٩٦**	١٠	٠,٦٧٩٤	٠,٤٦٦٥**
١١	٠,٧٣١٥	٠,٣٩٥٩**	١١	٠,٦٤٨٩	٠,٦٤٩٩**
١٢	٠,٧٠٨٠	٠,٥٧٥٤**	١٢	٠,٦٩٩٧	٠,٢٤٠٤*
١٣	٠,٦٩٦٦	٠,٦٥٨٤**	١٣	٠,٦٧٩٤	٠,٤٣٢٣**
١٤	٠,٧٠٨٣	٠,٥٨٠٧**	١٤	٠,٦٨٩٤	٠,٣٢٦٤**
١٥	٠,٧٣٢٧	٠,٢٨٦١*	١٥	(٠,٧١١١)	(٠,٠٧٧٢)
١٦	٠,٧٣٢١	٠,٣٠٧٦**	-	-	-
١٧	٠,٧٢٧٠	٠,٣٦٣٠**	-	-	--
١٨	٠,٧٣٤٣	٠,٢٥٥٥*	-	-	-
قيمة معامل ألفا كرونباخ لقيمة (المشاركة) بالمحور الأول = ٠,٧٣			قيمة معامل ألفا كرونباخ لقيمة النظام بالمحور الأول = ٠,٧٠		
المحور الثاني (معوقات المواطنة)			المحور الثالث (مقومات المواطنة)		
١	٠,٨٢١٥	٠,٤٣٨٩**	١	٠,٨٥١٨	٠,٤٧٦٠**
٢	٠,٨٢١٨	٠,٤٢٧٤**	٢	٠,٨٥٢٧	٠,٤٤٣٥**
٣	٠,٨٢٥٢	٠,٣٥٤٧**	٣	٠,٨٥٨٧	٠,٢٨١٥*
٤	٠,٨٢٧٩	٠,٢٩٤٣**	٤	٠,٨٥٦١	٠,٣٢٦٧**
٥	٠,٨٢٣٤	٠,٤٠٧١**	٥	٠,٨٥٠٢	٠,٥١٩٠**
٦	٠,٨٢١٢	٠,٤٦٤٦**	٦	٠,٨٥٧٢	٠,٣٧٨٦**

تابع ..... الجدول رقم (٥) التحقق من الصدق البنائي للأداة :

م	معامل ألفا كرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط	م	معامل ألفا كرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط
يتبع المحور الثاني (معوقات المواطنة)			يتبع المحور الثالث (مقومات المواطنة)		
٧	٠,٨١٥٤	٠,٥٦٧٩**	٧	٠,٨٥٥٥	٠,٣٥٤٣**
٨	٠,٨١٣٦	٠,٦٠٠٤**	٨	٠,٨٤٦٤	٠,٦٧٢٨**
٩	٠,٨١٨٣	٠,٥١٣٦**	٩	٠,٨٤٦٢	٠,٦٣٠٠**
١٠	٠,٨١١٦	٠,٦٣٤٨**	١٠	٠,٨٦٤٧	٠,٣٠٠٨**
١١	٠,٨١٩٤	٠,٤٨٣٨**	١١	٠,٨٤٧٨	٠,٥٧٩٨**
١٢	٠,٨٢٥٩	٠,٤١٣٩**	١٢	٠,٨٥٥٣	٠,٣٩٧٩**
١٣	٠,٨٢٠٠	٠,٤٧٥٥**	١٣	٠,٨٥٢٣	٠,٤٧٤١**
١٤	٠,٨١٧٤	٠,٥٢٧٣**	١٤	٠,٨٤٨٩	٠,٥٥٧٠**
١٥	٠,٨١٧٩	٠,٥١٧٩**	١٥	٠,٨٤٤٧	٠,٦٦٩٧**
١٦	٠,٨٢٠٨	٠,٤٥٧٩**	١٦	٠,٨٤٢٠	٠,٧٣٤٣**
١٧	٠,٨٢١٧	٠,٤٣٥٤**	١٧	٠,٨٥٥٨	٠,٤٥٨٥**
١٨	٠,٨١٤٠	٠,٦٢٩١**	١٨	٠,٨٤٤٧	٠,٦٥٤٩**
١٩	٠,٨٢٢٣	٠,٤٥٢١**	١٩	٠,٨٤٥٨	٠,٦٤٢٨**
٢٠	٠,٨٢٣٥	٠,٤٢١٢**	٢٠	٠,٨٤٩٨	٠,٥٣١١**
٢١	٠,٨٢٢٧	٠,٤١٩٦**	٢١	٠,٨٤٩٤	٠,٥٤١١**
٢٢	٠,٨٢٣٧	٠,٣٨٠٩**	٢٢	٠,٨٤٤٤	٠,٦٥٥٢**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني =٠,٨٣			قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث = ٠,٨٦		

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ ** دالة عند مستوى ٠,٠١

أظهرت مستويات الاختبار كما يتضح أعلاه أن جميع عبارات محاور الإستبانة ذات علاقة ومرتبطة ارتباطا دالاً إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ما عدا الفقرة رقم (٢) من المحور الأول بقيمة المشاركة، وكذلك العبارة رقم (١٥) من قيمة النظام حيث اتضح أن ارتباطها ضعيف، وثبات الأخيرة أكبر من الثبات الكلي للمحور الذي تنتمي إليه، لذا تم حذفهما. كما اتضح بان معامل الثبات (ألفا) لجميع العناصر في حالة حذفها وفي جميع المحاور أقل من قيمة ألفا للمحور ككل أو مساوية تقريبا لقيمة المحور، كما

في قيمة معامل ألفا كرونباخ لقيمة (المشاركة) بالمحور الأول حيث تساوي قبل التقريب = ٠,٧٣٤٦. كما اتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجات جميع عبارات المحور الذي تنتمي إليه على النحو التالي :

١ ـ تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجات جميع عبارات المحور الأول ما بين (٠,٢٤٢٧-٠,٦٥٨٤) بالنسبة لقيمة المشاركة، و(٠,٢٢٨٢- ٠,٧٥٣٩) لقيمة النظام وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) .

٢ ـ تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجات جميع عبارات المحور الثاني ما بين(٠,٢٩٤٣- ٠,٦٣٤٨) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية(٠,٠٥) .

٣ ـ تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجات جميع عبارات المحور الثالث ما بين(٠,٢٨١٥ - ٠,٧٣٤٣)وهي معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) .

ثالثاً: فحص ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، وهي طريقة ألفا كرونباخ كما يتضح من الجدول رقم (٦) التالي :

الجدول رقم (٦) (ن=٧٧)

المحور	عدد البنود (العبارات)	معامل ألفا كرونباخ
قيمة المشاركة	١٨	٠,٧٣
قيمة النظام	١٥	٠,٧٠
معوقات المواطنة	٢٢	٠,٨٣
مقومات المواطنة	٢٢	٠,٨٦

من خلال معامل الثبات لجميع محاور الدراسة يتضح أن هذه المعاملات ذات قيمة مرتفعة، وهذا مؤشر على صلاحية أداة الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن أسئلتها مما يؤدي إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها .

٣ . ٥ الأساليب الإحصائية

لقـد تم بعد الانتهاء من توزيع الاسـتبيانات على المبحوثين بالتنسـيق مع الأجهزة الإدارية والفنيـة المختصـة في الجامعـات المعنية، تبعـاً لتعليمات تطبيـق الأداة في الجامعات على مسـتوى مناطق المملكة حسب الإمكانات إما بالبريد العادي أو المناولة، ومن ثم تجميعها وفرزها لتحديد الصالـح منها للتحليـل الإحصائي، بعد ذلك تمت معالجة البيانات إحصائيا باسـتخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وبما يتناسب مع متغيرات الدراسة وتضمن ذلك الآتي :

١ ـ التكرارات والنسب المئوية، لتوضيح عدد تكرار كل فئة ونسبتها مقارنة بالعدد الإجمالي.

٢ ـ المتوسـطات الحسـابية ، الانحرافـات المعياريـة، لتقدير مدى أهمية العنـصر على ضوء الوزن النسبي الفارق المكون من خمس درجات، ولتحديد الترتيب التنازلي حسب أعلى قيمة بالنسبة للمتوسـط الحسـابي، وحسـب أقل قيمة للانحراف المعياري عند تسـاوي قيم المتوسـطات الحسابية للعنصر .

٤ ـ معامل ألفا كرونباخ لتقدير الثبات .

٥ ـ معامل ارتباط بيرسون للتأكد من الصدق البنائي للاستبانة .

٦ ـ اختبار مربع كاي لحسن المطابقة (للتأكد من عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع) .

٧ ـ اختبار « ت» للعينات المستقلة، للتعرف على الفروق بين المجموعات في مستوى قيم المواطنة.

٨ ـ تحليل التباين الأحادي (والمتعدد)، للتعرف هل هناك دلالة إحصائية في الفروق بين الطلبة في مستوى قيم المواطنة.

٩ ـ اختبار LSD(أقل فرق معنوي) إذا ظهر تحليل التباين وجود فروق معنوية (أو دالة إحصائياً)، للتعرف على مصدر الفروق في مستوى قيم المواطنة بين الطلبة في المجموعات .

الفصل الرابع
عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

٤ . ١ خصائص مفردات الدراسة

٤ . ٢ مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في الجامعات السعودية

٤ . ٣ المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في المملكة العربية السعودية

٤ . ٤ معوقات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية

٤ . ٥ الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية

الفصل الرابع
عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

تحقيقاً لأهداف الدراسة في التعرف على قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة للتعرف على مستوى قيمتين هامتين من منظومة قيم المواطنة لدى الشباب هما: (المشاركة، والنظام) وذلك في خمس من جامعات المملكة، ومعرفة المعوقات التي تحد من ممارسة هذه القيم، والمقومات المناسبة لتفعيل ممارستها على أرض الواقع بما يسهم في تعزيز الأمن الوقائي .

يتناول هذا الفصل عرض بيانات الدراسة والمعلومات الناتجة عنها وتحليلها وتفسيرها في خمسة محاور رئيسة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وهي :

- البيانات الأولية عن عينة الدراسة .
- مستوى كل من قيمة المشاركة وقيمة النظام لدى عينة الدراسة .
- المعوقات التي تحد من ممارسة نلك القيم على أرض الواقع .
- المقومات التي تسهم في تفعيل ممارسة نلك القيم .
- معرفة الفروق في مستوى هاتين القيمتين لدى الشباب الجامعي والتي تعزى إلى متغيرات (العمر، المستوى الدراسي، التخصص، الحالة الاجتماعية، المشاركة في الأنشطة الجامعية) .

٤ . ١ خصائص مفردات الدراسة

تتسم عينة الدراسة بعدد من الخصائص حسب المتغيرات الديموجرافية التي تناولتها الدراسة، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

١ ـ العمر

الجدول رقم (٧)

توزيع عينة الدراسة وفقاً العمر

فئات العمر	العدد	النسبة
من ١٨ سنة إلى اقل من ٢٣ سنة	٢٦٨	٦٩,٨
من ٢٣ سنة إلى اقل من ٢٨ سنة	١٠٢	٢٦,٦
من ٢٨ سنة إلى اقل من ٣٣ سنة	١٢	٣,١
لم يحدد	٢	٠,٥
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة من مفردات الدراسة (٦٩,٨٪) تتراوح أعمارهم بين (١٨ سنة إلى أقل من ٢٣ سنة)، وأن (٢٦,٦٪) تتراوح أعمارهم بين (٢٣ سنة إلى أقل من ٢٨ سنة)، وأن (٣,١٪) تتراوح أعمارهم بين (٢٨ سنة إلى أقل من ٣٣ سنة)، ونسبة (٠,٥) من العينة لم تحدد أعمارها . وتدل النتائج السابقة على التنوع في أعمار مفردات الدراسة، مع ارتفاع نسبة الفئة الأولى وهذا مساير للواقع التعليمي الجامعي في المملكة العربية السعودية الذي يبدأ غالباً في عمر (١٨) سنة .

٢ ـ الجامعة

الجدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة وفقاً للجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة الملك عبد العزيز	١٨٥	٤٨,٢
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٩٨	٢٥,٥
جامعة الملك خالد	٤٥	١١,٧
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٨	٩,٩
جامعة تبوك	١٨	٤,٧
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٨) أن غالبية مفردات الدراسة (٢ , ٤٨٪) من طلبة جامعة الملك عبد العزيز، يلي ذلك بنسبة (٥ , ٢٥٪) من طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم من جامعة الملك خالد بنسبة (٧ , ١١٪)، و(٩ , ٩٪) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، و(٧ , ٤٪) من جامعة تبوك . وتدل النتائج السابقة على أن توزيع العينة وتحديد حجمها تم بصورة إحصائية تناسبية مع أعداد الطلبة في كل جامعة، وكان العدد الإجمالي للطلبة السعوديين « المقيدين» في مرحلة البكالوريوس في هذه الجامعات لعام ٢٠٠٨م على التوالي هي: [(٣٦,٥٠٦)، (١٩,٥٦٩)، (٨,٩٥٢)، (٧,٣٧٥)، (٣,٧٤٥)] .

٣ ـ التخصص

الجدول رقم (٩) توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص

التخصص	العدد	النسبة
علوم إنسانية (نظرية)	٢٤٦	٦٤,١
علوم تطبيقية (علمية)	١٣٦	٣٥,٤
لم يحدد	٢	٠,٥
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٩) أن نسبة (١ , ٦٤٪) من مفردات العينة يدرسون في تخصصات إنسانية « نظرية »، وأن (٤ , ٣٥٪) من مفردات العينة يدرسون في تخصصات تطبيقية « علمية»، كما أن (٥ , ٠٪) لم تحدد تخصصاتها .

٤ ـ المستوى الدراسي

الجدول رقم (١٠)

توزيع عينة الدراسة وفق المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	النسبة
السنة الأولى	٣٦	٩,٤
السنة الثانية	١١٠	٢٨,٦
السنة الثالثة	١٢٠	٣١,٣
السنة الرابعة	٨٥	٢٢,١
السنة الخامسة	٢٢	٥,٧
لم يحدد	١١	٢,٩
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (١٠) أن أعلى مفردات العينة تقع في مستوى السنة الدراسية الثالثة في الجامعة بنسبة (٣ , ٣١٪)، تليها السنة الثانية بنسبة (٦ , ٢٨٪)، ثم السنة الرابعة بنسبة (١ , ٢٢٪)، يلي ذلك السنة الأولى بنسبة (٤ , ٩٪)، ثم السنة الخامسة بنسبة (٧ , ٥٪)، كما أن هناك ٩ , ٢٪ من أفراد العينة لم تذكر المستوى الدراسي لها .عليه تدل النتائج السابقة على التنوع في المستويات الجامعية لأفراد العينة، مما يخدم أهداف الدراسة من حيث شمولية التعرف على آراء الشباب الجامعي في المستويات الدراسية المختلفة .

٥ ـ الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (١١)

توزيع عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	٣٥٢	٩١,٧
متزوج	٣٢	٨,٣
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (١١) أن نسبة (٩١,٧٪) من أفراد العينة غير متزوجين، ونسبة (٨,٣٪) متزوجون . وتدل النتائج السابقة على أنها متسقة مع نتائج متغير العمر في الجدول رقم (٧) حيث أغلب الأعمار لأفراد العينة تقع في المرحلة بين (١٨-٢٣) سنة، وغالبا ما يكون سن الزواج بعد هذه المرحلة .

٦ ـ المشاركة في الأنشطة الجامعية

الجدول رقم (١٢)

توزيع عينة الدراسة وفق مدى المشاركة بالأنشطة الجامعية

الإجابة	العدد	النسبة
مشارك	٧٠	١٨,٢
غير مشارك	٣٠٨	٨٠,٢
لم يحدد	٦	١,٦
المجموع	٣٨٤	١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (١٢) أن غالبية أفراد العينة غير مشاركين في الأنشطة الجامعية بنسبة (٨٠,٢٪)، وأن نسبة (١٨,٢٪) مشارك، كما أن نسبة ١,٦٪ من العينة لم تحدد . وتدل هذه النتيجة على انخفاض مستوى قيمة المشاركة بوجه عام لدى الشباب في الأنشطة الجامعية.

٧ ـ نوع المشاركة بالأنشطة الجامعية

الجدول رقم (١٣)

توزيع عينة الدراسة وفق النشاط المُشارَك فيه النسبة لعدد المشاركين في النشاط

النشاط	العدد	النسبة*
رياضية	٣٠	٤٢,٩
ثقافية	٣٠	٤٢,٩
ترفيهية	١٠	١٤,٣
أخرى	١٩	٢٧,١
عدد المشاركين في النشاط	٧٠	

يوضح الجدول رقم (١٣) أن نسبة المشاركة في الأنشطة الجامعية كانت في كل من الأنشطة الرياضية والثقافية بالتساوي بنسبة (٩ , ٤٢٪) لكلا منهما، ونسبة (٣ , ١٤٪) مشارك في الأنشطة الترفيهية، ونسبة (١ , ٢٧٪) في أنشطة أخرى .

٤ . ٢ مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في الجامعات السعودية

للإجابة عن السِؤال الأول من أسئلة الدراسة وهو : ما مستوى قيم الموطنة لدى الشباب في الجامعات السعودية وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ؟ . وحيث حدد الباحث قيمتين من منظومة قيم المواطنة لدراستها وهي (قيمة المشاركة، قيمة النظام)، فقد قام بتحليل استجابات مفردات الدراسة من منسوبي الجامعات الخمس للتعرف على مستوى تلك القيمتين من خلال حساب : التكرارات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة مربع كاي لجودة المطابقة، ومن ثم ترتيب تلك الاستجابات تنازلياً حسب أعلى قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيم للتشتت الذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط . والجدولان رقم (١٤)، (١٥) يوضحان ذلك على التوالي :

١ ـ مستوى قيمة المشاركة

الجدول رقم (١٤)

مستوى قيمة المشاركة (تفاعل وتضافر جهود الجميع لتعزيز الأمن الوقائي)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
٤	تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة	ت	٢٥٩	١١٠	١٤	١		٤,٦٣	٠,٥٧	٤٤٢,٨٥**	١
		٪	٦٧,٤	٢٨,٦	٣,٦	٠,٣					
١	المشاركة تتضمن المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن المواطن	ت	٢١٥	١٤٤	٢٣	٢		٤,٤٩	٠,٦٣	٣١٩,٠٦**	٢
		٪	٥٦,٠	٣٧,٥	٦,٠	٠,٥					
١٨	مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في تعزيز الأمن الوقائي.	ت	٢١٨	١٣٨	٢٥	٢	١	٤,٤٨	٠,٦٧	٤٩٠,٩٧**	٣
		٪	٥٦,٨	٣٥,٩	٦,٥	٠,٥	٠,٣				
٥	مشاركة المواطن للأجهزة في أعمالها لا تتعارض مع مبادئ الإسلام.	ت	٢٣٥	١٠٦	٣٤	٣	٦	٤,٤٦	٠,٨١	٤٩٧,٠٢**	٤
		٪	٦١,٢	٢٧,٦	٨,٩	٠,٨	١,٦				
٣	لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه دون مشاركة المواطن .	ت	١٩٨	١٣٨	٤٠	٧	١	٤,٣٧	٠,٧٦	٣٩٥,٩٢**	٥
		٪	٥١,٦	٣٥,٩	١٠,٤	١,٨	٠,٣				
١٥	تجنب السلوكيات المنحرفة (الاستقامة الشخصية) من أنواع المشاركة غير المباشرة.	ت	١٩٦	١٣١	٣٧	١٣	٧	٤,٢٩	٠,٩١	٣٦٠,٣٢**	٦
		٪	٥١,٠	٣٤,١	٩,٦	٣,٤	١,٨				
١٦	تعاوني مع الأجهزة الأمنية هو لاقتناعي التام بأن الأمن والسلامة مسؤولية الجميع .	ت	٢٠٦	١١٢	٤٧	١٠	٩	٤,٢٩	٠,٩٤	٣٦٣,١٠**	٧
		٪	٥٣,٦	٢٩,٢	١٢,٢	٢,٦	٣,٢				
١٧	أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا.	ت	١٧٤	١٥٧	٤١	٧	٥	٤,٢٧	٠,٨٢	٣٥٤,٠٢**	٨
		٪	٤٥,٣	٤٠,٩	١٠,٧	١,٨	١,٣				
٧	مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية في أعمالها تقابل بتقدير الآخرين.	ت	١٢٥	١٣٤	٩٠	٢٨	٧	٣,٨٩	١,٠٠	١٦٩,٥٧**	٩
		٪	٣٢,٦	٣٤,٩	٢٣,٤	٧,٣	١,٨				
١١	أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم .	ت	١٠٠	٨٠	١٠٨	٦٦	٣٠	٣,٤٠	١,٢٦	٤٩,٨٥ **	١٠
		٪	٢٦,٠	٢٠,٨	٢٨,١	١٧,٢	٧,٨				

تابع ... الجدول رقم (١٤)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
١٢	سبق أن أبلغت الأجهزة الأمنية عن سلوك منحرف.	ت	١٠٩	٩٥	٥٧	٨٧	٣٦	٣,٤٠	١,٣٥	٤٥,٩٥**	١١
		٪	٢٨,٤	٢٤,٧	١٤,٨	٢٢,٧	٩,٤				
١٠	سبق أن تطوعت في أعمال للمصلحة العامة دون مقابل.	ت	٩١	١٠٩	٧٣	٧٤	٣٧	٣,٣٧	١,٢٩	٣٧,٠٤**	١٢
		٪	٢٣,٧	٢٨,٤	١٩,٠	١٩,٣	٩,٦				
٩	أميل إلى العزوف عن التعاون مع أجهزة الأمن لإجراءاتها المعقدة.	ت	٩٦	٧٦	١٠٠	٧٢	٤٠	٣,٣٠	١,٣١	٢٩,٧٥**	١٣
		٪	٢٥,٠	١٩,٨	٢٦,٠	١٨,٨	١٠,٤				
٨	سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة.	ت	٧٣	٩٦	٩٤	٨٤	٣٧	٣,٢٢	١,٢٥	٣٠,١٤**	١٤
		٪	١٩,٠	٢٥,٠	٢٤,٥	٢١,٩	٩,٦				
٦	المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها.	ت	٥٧	٦٤	١٢٠	١٠٥	٣٨	٢,٩٩	١,٢٠	٦١,٥**	١٥
		٪	١٤,٨	١٦,٧	٣١,٣	٢٧,٣	٩,٩				
١٣	سبق أن تقدمت بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة.	ت	٧٢	٦٣	٩١	١٠٠	٥٨	٢,٩٨	١,٣٤	١٧,٠٢**	١٦
		٪	١٨,٨	١٦,٤	٢٣,٧	٢٦,٠	١٥,١				
١٤	مشاركتي للأجهزة الأمنية هدفت للحصول على المكافآت المقررة نظاما.	ت	٤٥	٤٢	١٠٢	١٠٢	٩٣	٢,٥٩	١,٢٩	٤٨,٨٩**	١٧
		٪	١١,٧	١٠,٩	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٤,٢				
المتوسط العام للمحور										٣,٧٩	

* المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يوضح الجدول رقم (١٤) أن اختبار كا٢ يدل على عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع في جميع العبارات الخاصة بقيمة المشاركة من المحور الأول، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) . وأن المتوسط الحسابي العام لهذه القيمة قد بلغ (٣,٧٩) مما يدل على ضوء متوسط الوزن النسبي الفارق إلى أن مستوى هذه القيمة بشكل عام مرتفع .

كما تبين من الجدول أن عبارات قياس قيمة المشاركة شملت على عبارات لقياس الجانب المعرفي والوجداني، وأخرى لقياس الجانب السلوكي لهذه القيمة، وذلك على النحو التالي :

أولا : العبارات التي تقيس الجانب المعرفي والوجداني لقيمة المشاركة بلغت عشر عبارات تمثل (٨ , ٥٨٪) من عبارات المحور، وهي حسب الترتب التنازلي للمتوسط الحسابي بالجدول: (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤، ٥ ، ٦، ٧ ، ٩ ، ٥١، ١٧)

تراوح المتوسطات الحسابية للعبارات الثمان الأولى منها بين (٨٩ , ٣- ٦٣ , ٤)، وما بين (٩٩ , ٢-٥٩ , ٢) للعبارتين رقم (١٥،١٧) بصيغتهما السلبية، مما يشير إلى أن قيمة المشاركة في هذا الجانب قد حصلت على مستوى بين مرتفع إلى مرتفع جدا وذلك على النحو التالي :

١ ـ تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة، جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٦٣ , ٤)،حيث وافق على ذلك (٩٦٪)،مقابل(٣ , ٠٪)غير موافقين.

٢ ـ المشاركة تتضمن المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن، جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٤٩ , ٤)، حيث وافق على ذلك(٥ , ٩٣٪)، مقابل(٥ , ٠٪)غير موافقين .

٣ ـ مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في تعزيز الأمن الوقائي، جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٤٨ , ٤)،حيث وافق على ذلك (٧ , ٩٢٪)،مقابل(٨ , ٠٪) غير موافقين .

٤ ـ مشاركة المواطن للأجهزة في أعمالها لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٤٦ , ٤)، حيث وافق على ذلك (٨ , ٨٨٪)، مقابل (٤ , ٢٪) غير موافقين .

٥ ـ لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه دون مشاركة المواطن، جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٣٧ , ٤)،حيث وافق على ذلك (٥ , ٨٧٪)، مقابل(١ , ٢٪) غير موافقين.

٦ ـ تجنب السلوكيات المنحرفة (الاستقامة الشخصية) من أنواع المشاركة غير المباشرة، جاءت في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢٩ , ٤)، وانحراف معياري ٩١ , ٠ حيث وافق على ذلك (١ , ٨٥٪)، مقابل(٢ , ٥٪)غير موافقين.

٧ ـ تعاوني مع الأجهزة الأمنية هو لاقتناعي التام أن الأمن السلامة مسؤولية الجميع، جاءت

في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢٩ , ٤)، وانحراف معياري(٩٤ , ٠) حيث وافق على ذلك (٨ , ٨٢٪)، مقابل(٩ , ٤٪)غير موافقين.

٨ ـ مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية في أعمالها تقابل بتقدير الآخرين،جاءت في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي(٨٩ , ٣)،حيث وافق على ذلك(٥ , ٦٧٪)،مقابل(١ , ٩٪)غيرموافقين.

٩ ـ المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها، جاءت في الترتيب الخامس عشر بمتوسط حسابي (٩٩ , ٢)، حيث وافق على ذلك (٥ , ٣١٪)، مقابل (٢ , ٣٧٪) غير موافقين .

١٠ ـ مشاركتي للأجهزة الأمنية هدفت للحصول على المكافآت المقررة نظاما، جاءت في الترتيب السابع عشر بمتوسط حسابي (٥٩ , ٢)، حيث وافق على ذلك (٦ , ٢٢٪)، مقابل(٨ , ٥٠٪) غير موافقين .

ثانيا : العبارات التي تقيس الجانب السلوكي لقيمة المشاركة بلغت سبع عبارات تمثل (٢ , ٤١٪) من عبارات المحور، وهي حسب الترتب التنازلي للمتوسط الحسابي بالجدول: (٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦)، منها عبارة واحدة فقط حصلت على مستوى مرتفع جدا وهي العبارة رقم (٨)، أما العبارات الست الأخرى فحصلت على مستوى ما بين منخفض الى متوسط، حيث تراوحت متوسطاتها بين (٩٨ , ٢- ٣٤٠) وذلك على النحو التالي :

١ ـ أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا، جاءت في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٢٧ , ٤)، حيث وافق على ذلك(١ , ٨٦٪)، مقابل(١ , ٣٪)غير موافقين .

٢ ـ أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم، جاءت في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٤٠ , ٣)، وانحراف معياري (٢٦ , ١)، حيث وافق على ذلك (٨ , ٤٦٪)، مقابل(٢٥٪) غير موافقين .

٣ ـ سبق أن أبلغت الأجهزة الأمنية عن سلوك منحرف، جاءت في الترتيب الحادي عشر بمتوسط

حسابي (٤٠ , ٣)، وانحراف معياري (٣٥ , ١)، حيث وافق على ذلك (١ , ٥٣٪)، مقابل (١ , ٣٢٪) غير موافقين .

٤ ـ سبق أن تطوعت في أعمال للمصلحة العامة دون مقابل، جاءت في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي(٣٧ , ٣)، حيث وافق على ذلك(١ , ٥٢٪)،مقابل(٩ , ٢٨٪) غير موافقين.

٥ ـ أميل إلى العزوف عن التعاون مع أجهزة الأمن لإجراءاتها المعقدة، جاءت في الترتيب الثالث عشر بمتوسط حسابي (٣٠ , ٣)،حيث وافق على ذلك (٨ , ٤٤٪)،مقابل(٢ , ٢٩٪) غير موافقين .

٦ ـ سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة، جاءت في الترتيب الرابع عشر بمتوسط حسابي (٢٢ , ٣)، حيث وافق على ذلك (٤٤٪)، مقابل(٥ , ٣١٪)غير موافقين .

٧ ـ سبق أن تقدمت بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة،، جاءت في الترتيب السادس عشر بمتوسط حسابي (٩٨ , ٢)، حيث وافق على ذلك (٢ , ٣٥٪)، مقابل (١ , ٤١٪) غير موافقين .

وتتفق هذه النتائج جزئيا مع ما توصلت إليه كل من : دراسة البيالي (٢٠٠٧م) من حيث كون الجوانب التشريعية والتنظيمية لدى المجتمع المدني تتسم بالقصور والضعف، ودراسة الباز (٢٠٠٧) في أن طبيعة الإجراءات الإدارية والروتين لدى أطراف المواطنة تعيق عملية المشاركة، المشاركة إن وجدت فهي تفتقد إلى المنهجية وتتصف بالجمود، إحجام الأجهزة الأمنية عن مشاركة الجمهور في الإدارة والتخطيط، النظرة إلى أن الأجهزة الأمنية مؤسسات تجسسية وتسلطية، ودراسة العامر (١٤٢٦هـ) في أن الأمة يمكن أن تحقق الكثير إذا انتشر بين أبنائها الشعور بالمسؤولية، هناك ارتفاع ملحوظ في درجة الانتماء لدى الشباب تجاه الوطن، ودراسة موسى (٢٠٠٥) في أن العلاقة بين الإسلام والمواطنة علاقة وئام وامتزاج وارتباط ، ودراسة الباز (١٤٢٢هـ) في أن أغلب الشباب ليس لهم مشاركة مجتمعية، وكذلك عدم اقتناع المجتمع بأهمية المشاركة والتطوع، ودراسة الطيار (١٩٩٧م)، ودراسة الحربي (١٤١٦هـ) في أن من أسباب عدم مشاركة الشباب البطء في إنجاز الأعمال والاستخدام السيئ للسلطة من قبل رجال الأمن، الخوف من المساءلة والتحقيق . كذلك تتفق جزئيا هذه النتائج مع دراسة محارمه

(٢٠٠٨م) من الدراسات العربية في أن مستوى سلوك قيم المواطنة لدى عينة الدراسة متوسطة وأن مستوى قيمة المشاركة أقل من غيرها من القيم، وكذلك مع دراسة تشلي (١٩٩٦م) ودراسة ألوبينا (٢٠٠٤م) من الدراسات الأجنبية في أن من القيم المؤثرة والجيدة في سلوك المواطنة قيمة المشاركة .

٢ ـ مستوى قيمة النظام

الجدول رقم (١٥)

قيمة النظام (التقيد بالأنظمة والتعليمات)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي ($كا^2$)	الترتيب
٢	احترام الأنظمة والقوانين من علامات رقي الشعوب وتطورها	ت	٣١٣	٦١	٩	١		٤,٧٩	٠,٤٨	٦٧٦,١٣**	١
		٪	٨١,٥	١٥,٩	٢,٣	٠,٣					
٥	التقيد بالنظام يسهم في تعزيز السلامة والأمن الوقائي في جميع المجالات.	ت	٢٥٩	١٠٣	١٥	٥	٢	٤,٥٩	٠,٦٨	٦٣٠,٩**	٢
		٪	٦٧,٤	٢٦,٨	٣,٩	١,٣	٠,٥				
١	التزم بالتعليمات(الأنظمة والقوانين) بدافع الرقابة الذاتية.	ت	٢١١	١٢٢	٣٠	١٧	٤	٤,٣٥	٠,٨٨	٤٠٥,١٩**	٣
		٪	٥٤,٩	٣١,٨	٧,٨	٤,٤	١,٠				
٤	أحرص على اتباع الإجراءات الوقائية لتجنب المشكلات والأخطار.	ت	١٨٧	١٥٣	٣٣	٨	٣	٤,٣٤	٠,٧٨	٣٩١,٢٦**	٤
		٪	٤٨,٧	٣٩,٨	٨,٦	٢,١	٠,٨				
١٢	غياب القدوة في التقيد بالأنظمة والتعليمات يضعف تقيد العامة بها	ت	١٩٧	١٢٩	٣٤	٢١	٣	٤,٢٩	٠,٩٠	٣٥٨,٩٢**	٥
		٪	٥١,٣	٣٣,٦	٨,٩	٥,٥	٠,٨				
٩	أتقيد بالأنظمة والتعليمات سواء بداخل الوطن أو خارجه.	ت	١٩٢	١٢٦	٥١	٦	٩	٤,٢٧	٠,٩٢	٣٣٨,١١**	٦
		٪	٥٠,٠	٣٢,٨	١٣,٣	١,٦	٢,٣				
١٤	عدم إخضاع الأنظمة والتعليمات لمرحلة تجريبية (أولا) يضعف تطبيقها.	ت	١٦٢	١٥٨	٤٥	١٧	٢	٤,٢٠	٠,٨٥	٣١٢,٩٥**	٧
		٪	٤٢,٢	٤١,١	١١,٧	٤,٤	٠,٥				
١٣	عدم أخذ رأي الآخرين في إصدار الأنظمة والتعليمات يضعف تطبيقها.	ت	١٧٦	١٢٨	٥٦	١٨	٦	٤,١٧	٠,٩٥	٢٧٨,١٩**	٨
		٪	٤٥,٨	٣٣,٣	١٤,٦	٤,٧	١,٦				

تابع ... الجدول رقم (١٥)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
١٠	أتقيد بالأنظمة والتعليمات وأنا خارج الوطن بصورة أفضل.	ت	١٨٩	٨٠	٧١	٢٩	١٥	٤,٠٤	١,١٥	٢٤٣,٩٧**	٩
		٪	٤٩,٢	٢٠,٨	١٨,٥	٧,٦	٣,٩				
٧	التزم بالتعليمات (الأنظمة والقوانين)خوفا من العقوبات.	ت	١١١	١٢٧	٧٤	٥٦	١٦	٣,٦٨	١,١٦	١٠١,٩١**	١٠
		٪	٢٨,٩	٣٣,١	١٩,٣	١٤,٦	٤,٢				
٣	أضطر أحيانا للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك	ت	٨٦	١٣٦	٦٧	٦٤	٣١	٣,٤٧	١,٢٣	٧٧,٤٣**	١١
		٪	٢٢,٤	٣٥,٤	١٧,٤	١٦,٧	٨,١				
٦	الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب، لذا أضطر أحيانا لمخالفتها .	ت	٩٧	١٠٠	٨٥	٦٣	٣٩	٣,٤٠	١,٣٠	٣٤,٢٨**	١٢
		٪	٢٥,٣	٢٦,٠	٢٢,١	١٦,٤	١٠,٢				
١١	لا أتقيد بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة.	ت	١١٠	٦٨	٨٩	٧١	٤٦	٣,٣٣	١,٣٧	٣٠,٠٩**	١٣
		٪	٢٨,٦	١٧,٧	٢٣,٢	١٨,٥	١٢,٠				
٨	الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة.	ت	٧٢	٤٩	٤٤	٩٢	١٢٧	٢,٦٠	١,٥١	٦٠,١٩**	١٤
		٪	١٨,٨	١٢,٨	١١,٥	٢٤,٠	٣٣,١				
المتوسط العام للمحور								٣,٠٨			

* المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يوضح الجدول رقم (١٥) أن اختبار كا٢ يدل على عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع في جميع العبارات الخاصة بالقيمة الثانية(قيمة النظام) من المحور الأول، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) . وأن المتوسط الحسابي العام لهذه القيمة قد بلغ (٣,٠٨) مما يدل على ضوء متوسط الوزن النسبي الفارق إلى أن مستوى هذه القيمة بشكل عام متوسط .

كما تبين من الجدول أن عبارات قياس قيمة النظام اشتملت على عبارات لقياس الجانب المعرفي والوجداني، وأخرى لقياس الجانب السلوكي لهذه القيمة، وذلك على النحو التالي :

أولا : العبـــارات التي تقيس الجانب المعرفي والوجداني لقيمة النظام بلغت ست عبارات تمثل (٩ , ٤٢٪) مـــن عبـــارات المحور، وهي حسب الترتب التنازلي للمتوسط الحسابي بالجدول : (١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ ، ٨، ١٤).

تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات الخمس الأولى منها بين (١٧ , ٤- ٧٩ , ٤)، ومتوسط حسابي (٦٠ , ٢) للعبارة رقم (١٤) بصيغتها السلبية، مما يشير إلى أن قيمة النظام بهذا الجانب قد حصلت على مستوى بين مرتفع إلى مرتفع جدا وذلك على النحو التالي :

١ ـ احترام الأنظمة والقوانين من علامات رقي الشعوب وتطورها، جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٧٩ , ٤)، حيث وافق على ذلك (٤ , ٩٧٪)،مقابل(٣ , ٠٪) غير موافقين.

٢ ـ التقيد بالنظام يسهم في تعزيز السلامة والأمن الوقائي في جميع المجالات، جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي(٥٩ , ٤)، حيث وافق على ذلك (٢ , ٩٤٪)،مقابل(٨ , ١٪) غير موافقين .

٣ ـ غياب القدوة في التقيد بالأنظمة والتعليمات يضعف تقيد العامة بها، جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٢٩ , ٤)، حيث وافق على ذلك (٩ , ٨٤٪)، مقابل(٣ , ٦٪) غير موافقين .

٤ ـ عدم إخضاع الأنظمة والتعليمات لمرحلة تجريبية (أولا) يضعف تطبيقها، جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي(٢٠ , ٤)، حيث وافق على ذلك (٣ , ٨٣٪)،مقابل(٩ , ٤٪) غير موافقين .

٥ ـ عدم أخذ رأي الآخرين في إصدار الأنظمة والتعليمات يضعف تطبيقها، جاءت في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (١٧ , ٤)، حيث وافق على ذلك (١ , ٧٩٪)، مقابل (٣ , ٦٪) غير موافقين .

٦ـ الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة، جاءت في الترتيب الرابع عشر بمتوسط حسابي (٦٠ , ٢)، حيث وافق على ذلك (٦ , ٣١٪)، مقابل(١ , ٦٧٪) غير موافقين، بمعنى أن غالبية أفراد العينة لا يرون أن الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة .

ثانيا : العبارات التي تقيس الجانب السلوكي لقيمة النظام بلغت ثماني عبارات تمثل (١ ,٥٧٪) من عبارات المحور، وهي حسب الترتب التنازلي للمتوسط الحسابي بالجدول: (٣، ٤، ٦، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) . كما تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (٣ ,٣٣- ٣٥ ,٤)، متضمنة بعض العبارات السلبية، مما يشير إلى أن قيمة النظام في هذا الجانب قد حصلت على مستوى بين منخفض إلى مرتفع جدا وذلك على النحو التالي:

١ ـ التزم بالتعليمات(الأنظمة والقوانين) بدافع الرقابة الذاتية، جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٣٥ ,٤)، حيث وافق على ذلك (٧ ,٨٦٪)، مقابل(٤ ,٥٪) غير موافقين .

٢ ـ أحرص على اتباع الإجراءات الوقائية لتجنب المشكلات والأخطار، جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٣٤ ,٤)،حيث وافق على ذلك (٥ ,٨٨٪)،مقابل(٩ ,٢٪) غير موافقين.

٣ ـ أتقيد بالأنظمة والتعليمات سواء داخل الوطن أو خارجه، جاءت في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢٧ ,٤)، حيث وافق على ذلك(٨ ,٨٢٪)، مقابل(٩ ,٣٪) غير موافقين.

٤ ـ أتقيد بالأنظمة والتعليمات وأنا خارج الوطن بصورة أفضل، جاءت في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٠٤ ,٤)، حيث وافق على ذلك (٧٠٪)، مقابل(٥ ,١١٪) غير موافقين، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يكون التزامهم بقيمة النظام داخل الوطن أقل منه عند تواجدهم بالخارج .

٥ ـ التزم بالتعليمات (الأنظمة والقوانين) خوفا من العقوبات، جاءت في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٦٨ ,٣)، حيث وافق على ذلك (٦٢٪)،مقابل(٨ ,١٨٪) غير موافقين.

٦ ـ أضطر أحيانا للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك، جاءت في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي(٤٧ ,٣)،حيث وافق على ذلك (٨ ,٥٧٪)،مقابل(٨ ,٢٤٪) غير موافقين.

٧ ـ الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب، لذا أضطر أحيانا لمخالفتها، جاءت في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي (٤٠ , ٣)، حيث وافق على ذلك (٣ , ٥١٪)، مقابل(٦ , ٢٦٪) غير موافقين .

٨ ـ لا أتقيد بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة، جاءت في الترتيب الثالث عشر بمتوسط حسابي (٣٣ , ٣)، حيث وافق على ذلك (٣ , ٤٦٪)، مقابل(٥ , ٣٠٪) غير موافقين .

وتتفق هذه النتائج جزئيا فيما توصلت إليه مع كل من: دراسة الأحمد وآخرون (٢٠٠٨م) في أن من أهم أسس مفهوم المواطنة الالتزام بالأنظمة والقوانين، ودراسة موسى (٢٠٠٥م) في أن حقوق وواجبات المواطنة لا تحميها القوانين ولا الزواجر بقدر ما يحميها الإيمان بالله ورقابته . كما تتفق مع دراسة مكروم (٢٠٠٤م) من الدراسات العربية في أن من الدلالات المرتبطة بسلوكات المواطنة وتنميتها الالتزام بالأنظمة والقوانين وسيادة القانون، ومع دراسة حمادة (٢٠٠١م) في أن من أهم معوقات تطبيق قيم المواطنة عدم الموضوعية لأسباب متعددة. ومن الدراسات الأجنبية تتفق مع دراسة صندوق الأبحاث الاجتماعية بأكاديمية العلوم في جمهورية قيرقيستان (٢٠٠٧م) في أن من علامات عدم المواطنة عدم احترام الأنظمة والتعليمات، ومع دراسة داينسن (١٩٩٢م) في أن من خصائص المواطنة الصالحة الالتزام بالسلوك الحميد والأخلاق الجيدة، ومعرفة الأنظمة واللوائح .

٣ ـ المستوى الكلي لقيم المواطنة موضوع البحث

الجدول رقم (١٦)

المتوسطات الحسابية لقيم المواطنة وترتيبها تنازلياً

المحاور	المتوسط الحسابي *	الترتيب
قيمة المشاركة	٣,٧٩	١
قيمة النظام	٣,٠٨	٢
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	٣,٤٧	

* المتوسط من ٥ درجات

من الجدول رقم (١٦) يتضح أن المتوسط العام للمحور الأول مشتملا على قيم موضوع البحث وهي (المشاركة، النظام) قد حصل على (٤٧ , ٣) مما يدل على أن المستوى العام لهذه القيم مرتفع .

ويمكن تفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة في هذا المحور مشتملاً على قيمة المشاركة وقيمة النظام إلى أن مستوى كل منهما في الجانب المعرفي والوجداني(مرتفع إلى مرتفع جدا) وبصورة إيجابية، كما يتضح من العبارات المرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي (١ ، ٢، ٣ ، ٤، ٥ ، ٦، ٧ ، ٩، ١٥ ، ١٧) في الجدول رقم (١٤) لقيمة المشاركة، والعبارات المرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي (١ ، ٢ ، ٥، ٧ ،٨ ، ١٤) بالجدول رقم (١٥) لقيمة النظام . حيث نجد أن هناك اتفاقا إيجابيا لدى غالبية المبحوثين حول أن المشاركة تتضمن معاني منها :(المحافظة على سمعة الوطن في الداخل والخارج، المشاركة تحقق الأمن الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بتحمل تلك المسؤولية، المشاركة تعني المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن، كما أن مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في تعزيز الأمن الوقائي) . كما يتضح كذلك أن هناك اتفاقا إيجابيا لدى غالبية المبحوثين حول أن قيمة النظام تتضمن معاني منها : (علامة لرقي الشعوب وتطورها، يسهم في تعزيز السلامة والأمن الوقائي في جميع المجالات، يتوقف نجاح المجتمعات في تحقيق أهدافها على مدى التزامها بالأنظمة والقوانين، الالتزام بالأنظمة والقوانين لا يعيق الأعمال الناجحة....) .

إلا أنه في الوقت نفسه يتضح أن ممارسة الجانب السلوكي (التطبيقي) لهذه القيم على أرض الواقع من قبل المبحوثين لم يكن بالمستوى المطلوب خاصة تجاه الأجهزة الأمنية، وهذا ما أشار له(الحربي،١٤١٦هـ) بأن عدم تطابق الفهم والتفسير لمهام أجهزة الأمن من قبل الطرفين أدى إلى عزوف الشباب عن المشاركة رغم أن هناك اتفاقا بينهم حول الأهمية والواجب الإنساني لقيمة المشاركة، وهذا الأمر يتضح من خلال الآتي :

١ ـ نجد أن مستوى الجانب السلوكي لقيمة المشاركة ما بين متوسط إلى منخفض كما يتضح من العبارات المرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي (٨ ، ١٠، ١١ ، ١٢ ، ١٣، ١٤،١٦) في الجدول رقم (١٤) وذلك على النحو التالي :

أ ـ نسبة(٨ , ٤٦٪) تميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم،

مقابل (٢٥٪) يمارسون ذلك .

ب ـ نسبة(٨ , ٤٤٪) من المبحوثين، تميل إلى العزوف عن التعاون مع أجهزة الأمن لإجراءاتها المعقدة، مقابل(٢ , ٢٩٪) يمارسون ذلك .

ج ـ نسبة (١ , ٤١٪) من المبحوثين لم يسبق لهم أن تقدموا بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة، مقابل نسبة(٢ , ٣٥٪)، قاموا بذلك .

د ـ كما نجد أن هناك مستوى متوسطا لممارسة بعض صور قيمة المشاركة كسلوك عملي على أرض الواقع من قبل المبحوثين، فنجد أن نسبة ما بين(٤٤٪ - ٥٣٪) من المبحوثين سبق لهم ممارسة قيمة المشاركة كسلوك منها : (الإبلاغ عن سلوك منحرف، القيام بأعمال تطوع، تقديم مقترحات لتحقيق مصلحة عامة)، مقابل نسبة ما بين(٢٩٪- ١ , ٣٢٪) من المبحوثين لم يمارسوا ذلك .

هـ ـ هناك صورة واحدة لقيمة المشاركة حصلت على مستوى مرتفع وهي رقم (٨) والتي تتضمن: القيام بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا، حيث أشار (١ , ٨٦٪) من المبحوثين إلى القيام بذلك . عليه يرى الباحث أن تفسير ذلك يرجع لكون هذه العبارة جاءت بصيغة عامة ولم تقترن هذه المساعدة بطرف محدد، وما يرجح هذا الاعتقاد لدى الباحث أن استجابة المبحوثين في نفس الوقت كانت سلبية تجاه ممارسة هذه القيمة عند ربطها بطرف محدد كالأجهزة الأمنية .

٢ ـ كما نجد أن مستوى الجانب السلوكي لقيمة النظام ما بين متوسط إلى منخفض، كما يتضح من العبارات المرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي (٣ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) في الجدول رقم (١٥) وذلك على النحو التالي :

أ ـ نسبة (٧٠٪) من المبحوثين يتقيدون بالأنظمة والتعليمات خارج الوطن بصورة أفضل، وهذا يشير إلى أن التزام غالبية أفراد العينة بقيمة النظام داخل الوطن أقل منه عند تواجدهم في الخارج .

ب ـ نسبة (٦٢٪) من المبحوثين يلتزموا بالتعليمات (الأنظمة والقوانين) خوفا من العقوبات

وهذا يشير إلى أن التزام غالبية أفراد العينة بالنظام ليس على أساس الاقتناع بأن ممارسة تلك القيمة تحقق الصالح العام .

ج ـ نسبة (٨ , ٥٧٪) من المبحوثين، يضطرّون أحيانا للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك. ونسبة (٣ , ٥١٪) يرون أن الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب، لذا يطرون أحيانا لمخالفتها . مما يشير إلى أن قيمة النظام والالتزام بها كسلوك عملي ليس سلوكا راسخا لدى المجتمع، بل متغير حسب الظروف .

د ـ نسبة (٣ , ٤٦٪) من المبحوثين، لا يتقيدون بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة، مقابل(٥ , ٣٠٪) يتقيدون بذلك، مما يشير إلى مسببات عدم تفعيل ممارسة التقيد بقيمة النظام على أرض الواقع .

عليه فإن الباحث يرى أن التفسير العام لهذه النتائج مرتبطة بطبيعة متطلبات ممارسة الجانب السلوكي لكل من : قيمة المشاركة وقيمة النظام من حيث كونها تقوم على عدة أسس وعوامل من أهمها :

١ ـ تعد سلوكا ظاهريا وملموسا للآخرين .

٢ ـ تتطلب وجود علاقة إيجابية مبنية على التفاهم والثقة والتقدير بين عدة أطراف وهي في هذا السياق الأجهزة الأمنية والمواطن والمجتمع بشكل عام .

٣ ـ ضرورة توفر الاقتناع والتفاعل الإيجابي بين هذه الأطراف المعنية .

٤ ـ أهمية توفر الظروف والمناخ المناسب الذي يمتع فيها الجميع بالحقوق والواجبات التي تتطلبها قيم المواطنة الصالحة . فالهموم والأزمات التي يعاني منها الشباب ومنها مثلاً:(عدم توفر فرص عمل مناسب تؤمن حياة معيشية كريمة)، بالتأكيد ستكون من المعوقات الجوهرية حيال ممارسة الجانب السلوكي لقيم المواطنة .

كما يتضح للباحث إلى أن الواقع وما أكدته نتائج هذه الدراسة يشير إلى أن العلاقة بين هذه الأطراف ليست على ما يرام لأسباب متعددة، ولهذا فإن التجربة والخلفية المتراكمة لطبيعة هذه العلاقة والهموم والمشكلات التي يعيشها الشباب، هي وراء انخفاض الجانب السلوكي

لهاتين القيمتين لدى عينة الدراسة، مقابل الارتفاع الإيجابي في مستوى الجانب المعرفي والوجداني للقيمتين لدى العينة ذاتها في الوقت نفسه .

على ضوء ذلك يتضح أن الشباب لديهم الوعي المبني على العلم والمعرفة بأهمية هذه القيم في الأنشطة الحياتية للجميع،إلا أنهم في الوقت نفسه لا يمارسونها كسلوك على أرض الواقع، وهذا يعني أن قيم المواطنة في هذا الجانب الهام وهو الجانب السلوكي تعاني من انخفاض في مستوى الممارسة العملية من الجمهور لأسباب ومعوقات عدة، خاصة عند التعامل مع الأجهزة الأمنية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في جميع مجالات حياة الإنسان وفي مقدمتها الأمن الوقائي، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة . مما يعني أن قيم المواطنة في هذا الجانب تعيش حالة أزمة في عصرنا الحاضر (لية،٢٠٠٧م) .

وبهذا يتحقق الهدف الأول من أهداف الدراسة : وهو معرفة مستوى قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي .

٤ . ٣ المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في المملكة العربية السعودية

للإجابة عن السِؤال الثاني من أسئلة الدراسة وهو: ما المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في المملكة العربية السعودية ؟. قام الباحث بتحليل استجابات مفردات الدراسة من منسوبي الجامعات الخمس للتعرف على تلك المعوقات من خلال حساب: التكرارات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة مربع كاي لجودة المطابقة، ومن ثم ترتيب تلك الاستجابات تنازلياً حسب أعلى قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيم للتشتت الذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي .

ويوضح الجدول رقم (١٧) التالي استجابات جميع مفردات الدراسة لتحديد المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة من قبل الشباب على الوجه المطلوب.

الجدول رقم (١٧) معوقات ممارسة قيم المواطنة

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي ($كا^2$)	الترتيب
١٧	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.	ت	٢٦١	٩٨	٢١	٢	٢	٤,٦٠	٠,٦٧	٦٣٣,٨٩**	١
		٪	٦٨,٠	٢٥,٥	٥,٥	٠,٥	٠,٥				
٤	عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة).	ت	٢٥٥	٨٧	٣١	٢	٩	٤,٥٠	٠,٨٥	٥٧٤,٨٥**	٢
		٪	٦٦,٤	٢٢,٧	٨,١	٠,٥	٢,٣				
٣	انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة	ت	٢٧٢	٦٥	٢٣	١٣	١١	٤,٤٩	٠,٩٦	٦٤٥,٠١**	٣
		٪	٧٠,٨	١٦,٩	٦,٠	٣,٤	٢,٩				
٢	انتشار الفساد الإداري (فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان).	ت	٢٣٥	١٠٦	٣٥	٥	٣	٤,٤٧	٠,٧٨	٤٩٧,٧٧**	٤
		٪	٦١,٢	٢٧,٦	٩,١	١,٣	٠,٨				
١٦	تقاعس بعض المسئولين عن نقل آمال وهموم المواطن بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار.	ت	٢٣٢	١٠٦	٣٦	٦	٤	٤,٤٥	٠,٨١	٤٨٠,٦٩**	٥
		٪	٦٠,٤	٢٧,٦	٩,٤	١,٦	١,٠				
١٨	الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء.	ت	٢٢٥	١١٤	٣٦	٦	٣	٤,٤٤	٠,٧٩	٤٦١,٨٦**	٦
		٪	٥٨,٦	٢٩,٧	٩,٤	١,٦	٠,٨				
١١	ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة.	ت	٢٢٥	١٠٤	٤٠	١١	٤	٤,٣٩	٠,٨٦	٤٣٨,٦٣**	٧
		٪	٥٨,٦	٢٧,١	١٠,٤	٢,٩	١,٠				
١٤	تدني ملائمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع.	ت	٢٠٧	١١٢	٤٧	١٣	٥	٤,٣١	٠,٩١	٣٦٨,٥٥**	٨
		٪	٥٣,٩	٢٩,٢	١٢,٢	٣,٤	١,٣				
٢٢	انتشار الإنفاق ألبذخي لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى.	ت	٢١٠	١٠٩	٤٦	١٣	٦	٤,٣١	٠,٩٢	٣٧٥,١٤**	٩
		٪	٥٤,٧	٢٨,٤	١٢,٠	٣,٤	١,٦				
١٠	ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن.	ت	٢١١	١٠٥	٤٢	٢٠	٦	٤,٢٩	٠,٩٦	٣٦٧,٩**	١٠
		٪	٥٤,٩	٢٧,٣	١٠,٩	٥,٢	١,٦				
٢١	ضعف دعم روح المبادرة والابتكار.	ت	١٩١	١٢٩	٤٣	١٦	٥	٤,٢٦	٠,٩١	٣٣٥,٤٣**	١١
		٪	٤٩,٧	٣٣,٦	١١,٢	٤,٢	١,٣				
٩	عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها على جميع المناطق.	ت	٢٠٣	١٠٠	٥٠	١٩	١٢	٤,٢١	١,٠٥	٣٢١,٩١**	١٢
		٪	٥٢,٩	٢٦,٠	١٣,٠	٤,٩	٣,١				

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
١٣	اقتناع البعض بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش مشاركة الشباب وإسهامهم في إدارة الشؤون العامة للوطن).	ت	١٦٦	١٢٨	٦٤	٢١	٥	٤,١٢	٠,٩٦	٢٤٧,٥٤**	١٣
		٪	٤٣,٢	٣٣,٣	١٦,٧	٥,٥	١,٣				
١	تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام.	ت	١٧٥	١٠٨	٧٥	٢٠	٦	٤,١١	١,٠٠	٢٤٥,٥٦**	١٤
		٪	٤٥,٦	٢٨,١	١٩,٥	٥,٢	١,٦				
٢٠	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات.	ت	١٨٣	١٠٧	٥٧	٢٥	١٢	٤,١٠	١,٠٨	٢٥٣,٤٥**	١٥
		٪	٤٧,٧	٢٧,٩	١٤,٨	٦,٥	٣,١				
٥	تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان	ت	١٧٣	١٠٨	٧١	٢٤	٨	٤,٠٨	١,٠٣	٢٣١,٥٥**	١٦
		٪	٤٥,١	٢٨,١	١٨,٥	٦,٣	٢,١				
١٥	عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن.	ت	١٨٢	٩١	٨١	١٩	١١	٤,٠٨	١,٠٧	٢٤٦,٨٣**	١٧
		٪	٤٧,٤	٢٣,٧	٢١,١	٤,٩	٢,٩				
٨	التحيز للمنطقة أو القبيلة أو الفئة على حساب المصلحة العامة.	ت	١٩١	١٠٠	٣٧	٣١	٢٥	٤,٠٤	١,٢٣	٢٥٩,٧**	١٨
		٪	٤٩,٧	٢٦,٠	٩,٦	٨,١	٦,٥				
١٩	تدني وجود القدوة الصالحة.	ت	١٦١	١٠٤	٧٥	٢٩	١٥	٣,٩٦	١,١٣	١٨١,٤٧**	١٩
		٪	٤١,٩	٢٧,١	١٩,٥	٧,٦	٣,٩				
٧	تعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن.	ت	١٣٩	١٣٠	٧٠	٣٠	١٥	٣,٩١	١,١٠	١٦٦,٠٨**	٢٠
		٪	٣٦,٢	٣٣,٩	١٨,٢	٧,٨	٣,٩				
١٢	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح تضعف المواطنة وقيمها المختلفة.	ت	١٤٥	٩٩	٨٦	٣٥	١٩	٣,٨٢	١,١٨	١٣٤,٣٣**	٢١
		٪	٣٧,٨	٢٥,٨	٢٢,٤	٩,١	٤,٩				
٦	اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم.	ت	١٢٣	١٢٩	٥٨	٤٩	٢٥	٣,٧٢	١,٢٢	١١٢,٨٨**	٢٢
		٪	٣٢,٠	٣٣,٦	١٥,١	١٢,٨	٦,٥				
المتوسط العام للمحور								٤,٢١			

* المتوسط الحسابي من ٥ درجات

يوضح الجدول رقم (١٧) أن اختبار كا٢ يدل على عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع في جميع العبارات الخاصة بالمحور الثاني من هذه الدراسة وهو(معوقات ممارسة قيم

المواطنة) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠٥ , ٠) . وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ (٢١ , ٤) من خمس نقاط مما يدل على ضوء متوسط الوزن النسبي الفارق إلى وجود معوقات مهمة جداً تؤدي إلى عدم ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب بصورة تسهم في تعزيز الأمن الوقائي .

كما أوضح الجدول أن هناك اثنا عشر معوقاً تمثل (٥ , ٥٤٪) من المعوقات التي تضمنها المحور والتي تؤدي للحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٢١ , ٤-٦٠ , ٤) مما يشير إلى أنها من معوقات المواطنة المهمة جداً، وهي على النحو التالي :

١ ـ عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، جاء في الترتيب الأول حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٦٠ , ٤)،حيث وافق على وجوده (٥ , ٩٣)،مقابل(١٪) غير موافقين .

٢ ـ عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة) . جاء في الترتيب الثاني حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٠ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٩)، مقابل (٨ , ٢٪) غير موافقين .

٣ ـ انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة، جاء في الترتيب الثالث حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٤٩ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٨٧)، مقابل (٣ , ٦٪) غير موافقين .

٤ ـ انتشار الفساد الإداري (فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان). جاء في الترتيب الرابع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٤٧ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٨ , ٨٨)، مقابل (١ , ٢٪) غير موافقين .

٥ ـ تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار، جاء في الترتيب الخامس حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٤٥ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٨٨٪)، مقابل (٦ , ٢٪) غير موافقين .

٦ ـ الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء، جاء في المركز السادس حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٤٤ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٨٨٪)، مقابل(٤ , ٢٪) غير موافقين .

٧ ـ ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة، جاء في الترتيب السابع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٣٩ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٨٥٪)، مقابل(٩ , ٣٪) غير موافقين .

٨ ـ انتشار الإنفاق البذخي لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى، جاء في المركز الثامن حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٣١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٣٪)، مقابل(٥٪) غير موافقين .

٩ ـ تدني ملاءمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، جاء في الترتيب التاسع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٣١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٣٪)، مقابل(٧ , ٤٪) غير موافقين .

١٠ ـ ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن، جاء في الترتيب العاشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٢٩ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٢ , ٨٢٪)، مقابل(٨ , ٦٪) غير موافقين .

١١ ـ ضعف دعم روح المبادرة والابتكار، جاء في الترتيب الحادي عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٢٦ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٣ , ٨٣٪)، مقابل(٥ , ٥٪) غير موافقين .

١٢ ـ عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها على جميع المناطق، جاء في الترتيب الثاني عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٢١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٩ , ٧٨٪)، مقابل(٨٪) غير موافقين .

كما تبين من الجدول أن هناك عشرة معوقات تمثل (٥ , ٤٥٪) من المعوقات التي تضمنها المحور تؤدي إلى عدم ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب، حيث تراوحت متوسطاتها

الحسابية ما بين (٧٢ , ٣-١٢ , ٤) مما يشير إلى أنها من معوقات المواطنة المهمة، وهي على النحو التالي :

١ ـ اقتناع البعض بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش لمشاركة الشباب وإسهامهم في إدارة الشؤون العامة للوطن)، جاء في الترتيب الثالث عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(١٢ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٥ , ٧٦٪)، مقابل(٨ , ٦٪) غير موافقين .

٢ ـ تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام، جاء في الترتيب الرابع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(١١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٧٣٪)، مقابل(٨ , ٦٪) غير موافقين .

٣ ـ غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات، جاء في الترتيب الخامس عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(١٠ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٦ , ٧٥٪)، مقابل(٨ , ٩٪) غير موافقين .

٤ ـ تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان، جاء في الترتيب السادس عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٠٨ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٢ , ٧٣٪)، مقابل(٤ , ٨٪) غير موافقين .

٥ ـ عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن، جاء في الترتيب السابع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٠٨ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٧١٪)، مقابل(٨ , ٧٪) غير موافقين .

٦ ـ التحيز للمنطقة أو القبيلة أو الفئة على حساب المصلحة العامة، جاء في الترتيب الثامن عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٠٤ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٧٥٪)، مقابل(٦ , ١٤٪) غير موافقين .

٧ ـ تدني وجود القدوة الصالحة، جاء في الترتيب التاسع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٩٦ , ٣)، حيث وافق على وجوده (٦٩٪)، مقابل(٥ , ١١٪) غير موافقين .

٨ ـ تعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن، جاء في الترتيب العشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٩١ , ٣)، حيث وافق على وجوده (١ , ٧٠٪)، مقابل(٧ , ١١٪) غير موافقين .

٩ ـ ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح تضعف المواطنة وقيمها المختلفة، جاء في الترتيب الواحد والعشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٨٢ , ٣)، حيث وافق على وجوده (٦ , ٦٣٪)، مقابل(١٤٪) غير موافقين .

١٠ ـ اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم، جاء في الترتيب الثاني والعشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٧٢ , ٣)، حيث وافق على وجوده (٦ , ٦٥٪)، مقابل(٣ , ١٩٪) غير موافقين .

تتفق هذه النتائج جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة السحيمي (٢٠٠٨م) في أن من العوامل التي تؤثر في الشباب : عدم توفر فرص وظيفية للشباب، ارتفاع الأسعار، خيبة الأمل في الحصول على الحقوق . كذلك مع دراسة البيالي (٢٠٠٧م) في أن هناك معوقات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية وتشريعية تحول دون تطور المجتمع السعودي. ومع دراسة الباز (٢٠٠٧م) ودراسته (١٤٢٢هـ) في أن من معوقات المشاركة الاجتماعية: تحميل الدولة المسؤولية الكاملة لحفظ الأمن والوقاية من الجريمة، غموض مفهوم المشاركة الاجتماعية، تحفظ أجهزة الأمن على خطط الوقاية والمكافحة والتحري لضمان سريتها وعدم استغلالها، قلة الوعي وتدني التوعية الإعلامية . كما تتفق جزئياً مع دراسة العامر(١٤٢٦هـ) ودراسة الحسنية (٢٠٠٥م) في أن البرامج الفضائية تحد من ترسيخ القيم لدى الشباب . كما تتفق جزئيا مع بعض الدراسات العربية كدراسة أبو عناقه (٢٠٠٧م) في أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى السلوكات المنحرفة للشباب منها: عدم التوازن في مشاريع التنمية، البطالة وعدم الحصول على عمل مناسب، عدم تكافؤ الفرص، تهميش الشباب وعدم التعرّف على مشكلاتهم . ومع دراسة مكروم (٢٠٠٤م) في أن من المعوقات التي تحد من قيام الجامعة بدورها في تفعيل قيم المواطنة مشكلات في أهداف ومناهج التعليم، وفي مسؤوليات وواجبات أعضاء التدريس وطريقة ومناخ الأداء الجامعي . ومع دراسة حمادة (٢٠٠١م) في أن من معوقات تطبيق قيم المواطنة: عدم الموضوعية في تطبيق

القوانين، الازدواجية في المساءلة، عدم العدالة الاجتماعية وسيادة القانون . كما تتفق جزئيا مع بعض الدراسات الأجنبية، كالدراسة التي أجريت في جنوب إفريقيا (٢٠٠٨م) في أن من معوقات المواطنة: عدم المساواة، التهميش لفئة دون أخرى . ومع دراسة صندوق الأبحاث الاجتماعية بأكاديمية العلوم في جمهورية قيرقيستان(٢٠٠٧م) في أن من معوقات المواطنة : عدم قدرة الدولة على القيام بمسؤولياتها تجاه المواطن من خلال عدم توفير الخدمات الأساسية له .

ويمكن تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب في الجامعات السعودية لقيم المواطنة على الوجه المطلوب في أن هناك معوقات مهمة جداً تؤدي إلى ذلك تمثل نسبة (٥٤,٥٪) من إجمالي المعوقات التي تضمنها المحور وعددها اثنا عشر معوقا منها : عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة)، حيث يذكر حافظ (٢٠٠٧م، ص٩٢) أن الشباب العاطل عن العمل هم أكثر فئات المجتمع اعتداء على المال العام والمرافق العامة، كما أنهم أكثر الفئات فقداناً لمعنى المواطنة . كما يشير(جون إهرنبغ،٢٠٠٨م،ص ٤٦٣)إلى أنه عندما تختفي الوظائف تختفي الحياة المدنية أيضاً، وتفرغ حياة الجماعة من محتواها وتتقلص المشاركة في مجال البلاد الحيوية، وتقوض التنظيم الاجتماعي، وتظهر جملة من المشكلات كالجريمة، التفكك الأسري وغيرها .

كما أن هناك معوقات أخرى ذات مستوى مهم جدا منها : انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة، انتشار الفساد الإداري، تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار، الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء . لذلك يشير(ليه،٢٠٠٧م ص٩١) إلى أن على الدولة الرشيدة القيام بتطبيق العدالة من خلال إتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة دون أي تحيز أو محاباة، في جميع المجالات والخدمات لتوفير حياة معيشية كريمة للجميع، إضافة للتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولاً إلى المواطنة الصالحة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، وهذا ما أكدته دراسة آل سمير(٢٠٠٧ م، ص٤٠٥) أن من عوامل تهديد الأمن الوطني الشامل تصاعد معدلات البطالة، تفشي الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية .

ومن المعوقات المهمة جدا كذلك التي تعيق ممارسة الشباب لقيم المواطنة ما يلي : ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة، انتشار الإنفاق البذخي لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى، تدني ملاءمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع . وعن هذا يشير الخطيب (٢٠٠١م،ص١٧٩-١٨٤)، والخطيب(٢٠٠٦م، ص١٤٤) إلى ضرورة الاهتمام بمحتوى ما يقدم للشباب عبر نظام التربية والتعليم الرسمي بأنواعه المختلفة وبصورة تتكامل مع جهود بقية مؤسسات المجتمع الأخرى في جميع المجالات ، نظراً لما يترتب على ذلك من نتائج هامة منها : القضاء على الثالوث المقوض للتنمية والتطور»المرض والفقر والجهل»، تحقيق العدالة الاجتماعية، تأمين فرص وظيفية ملائمة للشباب لحمايتهم وصوناً لكرامتهم ووقاية لهم من الانحراف، إضافة لتحقيق الوعي الناضج الذي يمكّن الشاب أن يستقي المعلومة ويحللها ويصنفها ويمارس نقدها للتأكد من دقتها قبل اتخاذها أساساً لتكوين الرأي أو السلوك لديه، وصولا إلى تحقيق ثقافة مجتمعية تسهم في تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، كما أكد ذلك آل سمير(٢٠٠٧م،ص٤٠٦) أن من عوامل تهديد الأمن الوطني الشامل اتساع الهوة بين الطبقات العليا والدنيا في المجتمع . كذلك أشار النعيم(٢٠١٠م) إلى أن طبيعة البيئة التنظيمية الداخلية في الجامعات والكليات كـ(اللوائح والأنظمة، نوعية وأسلوب الإدارة وطرق التدريس وغيرها) تؤثّر طرديا على دافعية الطلاب نحو الإنجاز وتحقيق الأهداف .

كذلك هناك معوقات مهمة جدا تحد من ممارسة قيم المواطنة وهي : ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن، ضعف دعم روح المبادرة والابتكار، عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها على جميع المناطق. لذا أشار لية (٢٠٠٧م،ص١٠٦) إلى أن فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها من التحديات التي تواجهها المواطنة، ومن مظاهر هذا الفشل عدم حصول المواطن على حقوقه المختلفة، حصر الولاء والمواطنة على أساس ولاء عشائري أو قبلي أو طائفي أو عرقي أو طبقي .

كما توجد معوقات مهمة تحد من ممارسة قيم المواطنة وإضعافها، حيث تمثل (٥ , ٤٥٪) من إجمالي المعوقات التي تضمنها المحور وعددها عشر معوقات منها : اقتناع البعض بعدم جدوى

مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش مشاركة الشباب وإسهامهم في إدارة الشؤون العامة للوطـن)، تدني مسـتوى العدالة الاجتماعية أمـام النظام، غياب حرية الصحافـة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشـف التجاوزات والمخالفات، إضافة إلى ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح. فقد أشار الشريدة (٢٠٠٥م، ص٧) إلى أن سياسة الإلغاء والإقصاء أو التهميش دائماً مخالفة لطبيعة الحياة، فكل إلغاء للآخر سواء دينياً أو سياسياً أو اجتماعيا هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة السوية وخلل آخر يهدد قيم المواطنة وممارسـتها عملياً، وعن الدور السـلبي لوسـائل الإعلام والفضاء المفتوح على قيم المواطنة يشـير الغامدي (٢٠٠٩م،ص٣٣) إلى أنها تؤثر سلباً على النسق القيمي للمجتمعات الإسـلامية والعربية، مما نجم عنه صراع قيم بين ما هو وافد ومفروض من الخارج ومـا هـو أصيل وثابت من الثوابـت، فضاع البعض بين توزيع الانتماء أو تشـتته، وحلّ التناقض وعدم الاتساق بين القول والفعل.

كذلـك نجـد أن مـن المعوقات المهمـة التي تحد من ممارسـة المواطنة : عدم تفعيـل نظام منح الحوافـز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن، تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسـان، التحيـز للمنطقـة أو القبيلة أو الفئة على حسـاب المصلحة العامة . فقد أشـار عز الدين (٢٠٠٦م، ص ٦٤) في دراسته عن المواطنة لدى الشباب إلى أن من نتائجها المؤسفة أن نسبة ٩٧٪ من العينة لا يشـاركون في الحياة السياسـية والاجتماعية لأسـباب منها: أن الشباب لا يشعرون بالأمان، وأن آدميتهـم تتعـرض للامتهـان على يد أجهـزة الأمن . كما أن تـدني وجود القدوة الصالحـة، وتعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن، واعتقاد البعض أن مسـؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم، من المعوقات المهمة التي تحد من ممارسة المواطنة على أرض الواقع، وقد أشار الباز(٢٠٠٧م) إلى أن من معوقات قيم المواطنة الهوة بين الجمهور والأجهزة الأمنية .

مما سـبق يتضح أن هذه المعوقات تمثل حلقات مترابطة لسلسـلة من الهموم التي يعاني منها الشـباب اليوم، لتصبح هذه الهموم عائقا قويا يحول دون قيام الشـباب، بل المواطن بشـكل عام بواجبه تجاه وطنه ومجتمعه،فمثلاً من لا يجد عملا مناسـبا يؤمن له حياة معيشـية كريمة في وطنه لن يكون لديه الوقت الكافي للتفكير في المصلحة العامة،لأن إحدى ضروراته الخمس الممثلة في المأكل والملبس والحياة الكريمة مفقودة(لية،٢٠٠٧م،ص١٠٦).

وبهذا يتحقق الهدف الثاني من أهداف الدراسة وهو : معرفة المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب في الجامعات لقيم المواطنة .

٤ . ٤ مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة وهو: ما المقومات التي تسهم في تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في المملكة العربية السعودية ؟. قام الباحث بتحليل استجابات مفردات الدراسة من منسوبي الجامعات الخمس للتعرف على هذه المقومات من خلال حساب: التكرارات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة مربع كاي لجودة المطابقة، ومن ثم ترتيب تلك الاستجابات تنازلياً حسب أعلى قيمة للمتوسط الحسابي، وحسب أقل قيم للتشتت الذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي .

ويوضح الجدول رقم (١٨) استجابات جميع مفردات الدراسة لتحديد المقومات التي تسهم في تفعيل ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب من قبل الشباب .

الجدول رقم (١٨)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
٨	تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة، وتوفير احتياجاتهم الأساسية	ت	٣١٣	٦١	١٠			٤,٧٩	٠,٤٧	٤١١,٢٣**	١
		٪	٨١,٥	١٥,٩	٢,٦						
٤	الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان.	ت	٣١٦	٥٣	١٢	١	٢	٤,٧٧	٠,٥٦	٩٥٤,٧٢**	٢
		٪	٨٢,٣	١٣,٨	٣,١	٠,٣	٠,٥				
١٨	توفير فرص عمل مناسبة للشباب، مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفه المعيشية، واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا.	ت	٣٠٢	٦٤	١٤	٣	١	٤,٧٣	٠,٥٩	٨٥٩,٥٧**	٣
		٪	٧٨,٦	١٦,٧	٣,٦	٠,٨	٠,٣				
١٦	مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية.	ت	٣٠٨	٥٢	٢١	٢	١	٤,٧٣	٠,٦١	٨٩٢,٢٢**	٤
		٪	٨٠,٢	١٣,٥	٥,٥	٠,٥	٠,٣				

تابع .. الجدول رقم (١٨)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
٣	توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع بدون استثناء أمام القانون.	ت	٣١١	٥٠	١٨	٢	٣	٤,٧٣	٠,٦٥	٩١٢,٣٣**	٥
		٪	٨١,٠	١٣,٠	٤,٧	٠,٥	٠,٨				
٧	تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاته لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه.	ت	٢٨٩	٨١	١١	٢	١	٤,٧١	٠,٥٧	٧٩٠,٥٨**	٦
		٪	٧٥,٣	٢١,١	٢,٩	٠,٥	٠,٣				
١٩	تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه.	ت	٢٧١	٩٨	١١	٤		٤,٦٦	٠,٥٩	٤٨٢,٤٨**	٧
		٪	٧٠,٦	٢٥,٥	٢,٩	١,٠					
٦	توفير كافة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها للجميع دون استثناء .	ت	٢٩٨	٥٠	٢٥	٤	٧	٤,٦٤	٠,٨٠	٨١٣,٨٤**	٨
		٪	٧٧,٦	١٣,٠	٦,٥	١,٠	١,٨				
٩	معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه.	ت	٢٦٧	٨٨	٢٦	٣		٤,٦١	٠,٦٥	٤٤٦,٤**	٩
		٪	٦٩,٥	٢٢,٩	٦,٨	٠,٨					
٥	تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق.	ت	٢٦٨	٨٤	٢٤	٦	٢	٤,٥٩	٠,٧٢	٦٥١,١**	١٠
		٪	٦٩,٨	٢١,٩	٦,٣	١,٦	٠,٥				
١٣	تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب.	ت	٢٥٧	٩٨	٢٤	٤	١	٤,٥٨	٠,٦٨	٦٠٨,٧٩**	١١
		٪	٦٦,٩	٢٥,٥	٦,٣	١,٠	٠,٣				
٢٢	التأهيل المناسب لمنسوبي أجهزة الأمن لتوضيح أهمية ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن في تعزيز الأمن الوقائي.	ت	٢٦١	٩٣	٢٥	٣	٢	٤,٥٨	٠,٧٠	٦٢٣,٩٢**	١٢
		٪	٦٨,٠	٢٤,٢	٦,٥	٠,٨	٠,٥				
٢١	دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة(كالمشاركة والابتكار) بموضوعية، في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة.	ت	٢٤٥	١١٥	٢١	٢	١	٤,٥٧	٠,٦٥	٥٧٥,٥٨**	١٣
		٪	٦٣,٨	٢٩,٩	٥,٥	٠,٥	٠,٣				
١١	اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج.	ت	٢٥٨	٩٨	٢٠	٦	٢	٤,٥٧	٠,٧١	٦١٣,٥**	١٤
		٪	٦٧,٢	٢٥,٥	٥,٢	١,٦	٠,٥				
٢٠	إظهار القدوة الصالحة موضوعية وتشجيعها ومكافأتها.	ت	٢٤٨	١٠٣	٢٦	٦	١	٤,٥٤	٠,٧١	٥٦٤,٢٦**	١٥
		٪	٦٤,٦	٢٦,٨	٦,٨	١,٦	٠,٣				
١٥	تجنب التحيز والمحسوبيات عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال.	ت	٢٤٧	٩٦	٣٥	٤	٢	٤,٥٢	٠,٧٥	٥٤٦,٦**	١٦
		٪	٦٤,٣	٢٥,٠	٩,١	١,٠	٠,٥				
٢	تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا	ت	٢١٨	١٤٨	١٦	١	١	٤,٥١	٠,٦٢	٥٢٣,٣٧**	١٧
		٪	٥٦,٨	٣٨,٥	٤,٢	٠,٣	٠,٣				

تابع .. الجدول رقم (١٨)

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي (كا٢)	الترتيب
١٢	تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن في أداء أعمالها بموضوعية وشفافية.	ت	٢٢٦	١١٢	٣٩	٦	١	٤,٤٥	٠,٧٦	٤٦٤,٦٧**	١٨
		٪	٥٨,٩	٢٩,٢	١٠,٢	١,٦	٠,٣				
١٧	منح وسائل الإعلام المزيد من الحرية لرصد التجاوزات وكشف المخالفات بموضوعية وشفافية.	ت	٢٣٣	٩٣	٤٢	١٢	٤	٤,٤٠	٠,٨٨	٤٦٠,٥٦**	١٩
		٪	٦٠,٧	٢٤,٢	١٠,٩	٣,١	١,٠				
١	التأصيل الشرعي لمسألة لمواطنة وحب الوطن في الخطاب الدعوي والتربوي.	ت	٢٠١	١٣٠	٤٤	٥	٤	٤,٣٥	٠,٨١	٣٨٧,٨٥**	٢٠
		٪	٥٢,٣	٣٣,٩	١١,٥	١,٣	١,٠				
١٤	تقليص إجراءات الأجهزة الأمنية الروتينية عند التعامل مع المواطن.	ت	٢١٥	١٠٨	٣٥	٢٣	٣	٤,٣٣	٠,٩٣	٣٩٢,٧٢**	٢١
		٪	٥٦,٠	٢٨,١	٩,١	٦,٠	٠,٨				
١٠	الاحتفاء الهادف بالمناسبات الوطنية لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى.	ت	٢٠٤	١١٣	٤٨	٧	١٢	٤,٢٨	٠,٩٧	٣٥٦,٦٥**	٢٢
		٪	٥٣,١	٢٩,٤	١٢,٥	١,٨	٣,١				
المتوسط العام للمحور								٤,٥٧			

* المتوسط الحسابي من ٥ درجات.

يوضح الجدول رقم (١٨) أن اختبار كا٢ يدل على عدم التطابق في استجابات أفراد المجتمع في جميع العبارات الخاصة بالمحور الثالث من هذه الدراسة وهو(مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية)، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) . كما أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ (٤,٥٧) من خمس نقاط مما يدل على ضوء متوسط الوزن النسبي الفارق إلى وجود مقومات مهمة جداً تؤدي إلى تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب على الوجه المطلوب وبالصورة التي تسهم في تعزيز الأمن الوقائي .

كما أوضح الجدول أن جميع عبارات المحور وعددها اثنتان وعشرون عبارة وبنسبة (١٠٠٪) تُعدّ من المقومات التي تؤدي إلى تفعيل ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٤,٢٨-٤,٧٩) من خمسة، مما يشير إلى أنها مقومات مهمة جداً، وهي على النحو التالي :

١ ـ تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، جاء في الترتيب الأول حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧٩ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٤ , ٩٧)، مقابل(٦ , ٢٪) محايدين.

٢ ـ الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان، جاء في الترتيب الثاني حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧٧ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٩٦)، مقابل(٨ , ٠ ٪) غير موافقين .

٣ ـ توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع دون استثناء أمام القانون، جاء في الترتيب الثالث حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧٣ , ٤) وانحراف معياري (٥٩ , ٠)، حيث وافق على وجوده (٩٤٪)، مقابل (٣ , ١ ٪) غير موافقين .

٤ ـ مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية، جاء في الترتيب الرابع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧٣ , ٤) وانحراف معياري (٦١ , ٠)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٩٣٪)، مقابل(٨ , ٠٪) غير موافقين .

٥ ـ توفير فرص عمل مناسبة للشباب، مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفهم المعيشية، واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا، جاء في الترتيب الخامس حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧٣ , ٤) وانحراف معياري (٦٥ , ٠)، حيث وافق على وجوده (٣ , ٩٥٪)، مقابل(١ , ١٪) غير موافقين .

٦ ـ تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاتهم لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه، جاء في الترتيب السادس حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٧١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٤ , ٩٦٪)، مقابل(٨ , ٠٪) غير موافقين .

٧ ـ تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه، جاء في الترتيب السابع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٦٦ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٩٦٪)، مقابل(١٪) غير موافقين .

٨ ـ توفير كافة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها للجميع دون استثناء، جاء في الترتيب الثامن حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٦٤ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٦ , ٩٠٪)، مقابل(٨ , ٢٪) غير موافقين .

٩ ـ معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه، جاء في الترتيب التاسع حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٦١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٤ , ٩٢٪)، مقابل(٨ , ٠٪) غير موافقين .

١٠ ـ تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق، جاء في الترتيب العاشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٩ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٧ , ٩١٪)، مقابل(١ , ٢٪) غير موافقين .

١١ ـ تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب، جاء في الترتيب الحادي عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٨ , ٤) وانحراف معياري (٦٨ , ٠) ، حيث وافق على وجوده (٤ , ٩٢٪)، مقابل(٣ , ١٪) غير موافقين .

١٢ ـ التأهيل المناسب لمنسوبي أجهزة الأمن لتوضيح أهمية ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن في تعزيز الأمن الوقائي . جاء في الترتيب الثاني عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٨ , ٤) وانحراف معياري (٧٠ , ٠) ، حيث وافق على وجوده (٢ , ٩٢٪)، مقابل(٣ , ١٪) غير موافقين.

١٣ ـ اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج، جاء في الترتيب الثالث عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٧ , ٤)، وانحراف ميعاري (٦٥ , ٠) حيث وافق على وجوده (٧ , ٩٢٪)، مقابل(١ , ٢٪) غير موافقين .

١٤ ـ دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة(كالمشاركة والابتكار) بموضوعية، في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة، جاء في الترتيب الرابع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٧ , ٤) وانحراف معياري (٧١ , ٠) ، حيث وافق على وجودة (٧ , ٩٣٪)، مقابل(٨ , ٠٪) غير موافقين .

١٥ ـ إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها، جاء في الترتيب الخامس عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٤ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٤ , ٩١٪)، مقابل(٩ , ١٪) غير موافقين .

١٦ ـ تجنب التحيز والمحسوبيات عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال، جاء في الترتيب السادس عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥٤ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٣ , ٨٩٪)، مقابل(٥ , ١٪) غير موافقين .

١٧ ـ تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا، جاء في الترتيب السابع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٥١ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٣ , ٩٥٪)، مقابل(٦ , ٠٪) غير موافقين .

١٨ ـ تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن في أداء أعمالها بموضوعية وشفافية، جاء في الترتيب الثامن عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي(٤٥ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٨٪)، مقابل(٩ , ١٪) غير موافقين .

١٩ ـ منح وسائل الإعلام المزيد من الحرية لرصد التجاوزات وكشف المخالفات بموضوعية وشفافية، جاء في الترتيب التاسع عشر حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٤٠ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٩ , ٨٤٪)، مقابل(١ , ٤٪) غير موافقين .

٢٠ ـ التأصيل الشرعي لمسألة المواطنة وحب الوطن في الخطاب الدعوي والتربوي، جاء في الترتيب العشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٣٥ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٦٪)، مقابل(٣ , ٢٪) غير موافقين .

٢١ ـ تقليص إجراءات الأجهزة الأمنية الروتينية عند التعامل مع المواطن، جاء في الترتيب الواحد والعشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٣٣ , ٤)، حيث وافق على وجوده (١ , ٨٤٪)، مقابل(٤ , ١٪) غير موافقين .

٢٢ ـ الاحتفاء الهادف بالمناسبات الوطنية لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى، جاء في الترتيب الثاني والعشرين حسب ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي (٢٨ , ٤)، حيث وافق على وجوده (٥ , ٨٢٪)، مقابل(٩ , ٤٪) غير موافقين .

مما سبق يستنتج أن جميع المقومات وعددها اثنان وعشرون مهمة جداً في مجال تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين(٢٨ , ٤- ٧٩ , ٤).

وتتفق هذه النتائج جزئيا مع دراسة الأحمد وآخرين (٢٠٠٨م) في أن من أهم الحلول للتعامل مع عنف الشباب وتنمية المواطنة لديهم إيجاد فرص عمل مناسبة لهم . كذلك تتفق جزئياً مع دراسة مكروم (٢٠٠٤م) في أن من سبل تنمية المواطنة تفعيل قيم المشاركة، العدالة

الاجتماعيـة، تحقق الواجبات والحقوق لأطراف المواطنة، سـيادة القانون، تكوين وتنمية الوعي لدى الشباب في الجامعات عن المصالح والمكانة القومية لوطنهم . كما تتفق جزئيا مع دراسة فهمي (١٩٩٩م) في أن مشـاركة الشباب في التخطيط للأنشطة والبرامج تجعلهم أكثر التزاما بتنفيذها، ومع دراسة تشلي(Shelly 1996)، ودراسة داينسن (Dynneson 1992) في أن الصفات الجيدة للمواطنة تتمثل في عوامل منها : المشـاركة في شـؤون المجتمع، قبول وتحمل المسـؤولية،، تحمل وقبول التنوع في المجتمع، وجود القدوة الحسنة .

ويمكن تفسـير النتائج التي توصلت إليها الدراسـة في المحور الثالث المتضمن مقومات تفعيل ممارسـة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى طلبة الجامعات في المملكة العربية السـعودية، بـأن جميـع المقومـات الـواردة في المحـور مهمة جـداً، وتـأتي كعلاج وحلـول لمعوقـات المواطنة وهـي على التوالي : تأمين سـبل العيش الكريـم للأسر المحتاجة وتوفير احتياجاتهم الأساسـية، الاسـتقرار والإحسـاس بالأمـن والأمان، توفـير العدالـة الاجتماعيـة والمسـاواة للجميع دون استثناء أمام القانون، وعن هذا يشير حافظ (٢٠٠٧م،ص١٣) إلى أن من أهم مقومات المواطنة توفير الأمن والاسـتقرار وحماية الضرورات الخمس للمواطن، المسـتند إلى ميزان العدل وسيادة القانون . كما يشـير الشريدة (٢٠٠٥م،ص ٧٩) إلى أن من مقومات المواطنة تبني مفهوم التنمية الشـاملة والمسـتدامة لكل أرجاء الوطن دون اسـتثناء، إضافـة لدعم الفئات الأكثـر احتياجاً في المجتمـع، لأن الحاجـة عـادة ما تؤثر في السـلوك . ومن المقومـات الهامة جدا كذلـك : مكافحة ظاهرة الفسـاد بشـتى صوره بحزم وشفافية، توفير فرص عمل مناسـبة للشباب مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسـب مع ظروفهم المعيشـية واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا، تأسيس هيئـة عليا تختص بقضايا الشـباب ودراسـة مشـكلاتهم، تمتع المواطن بحقوقـه مقابل الواجبات المطلوبة منه . لذا يشير فوزي (٢٠٠٧م،ص١٧) إلى أن ما يقوض القيم التي تقوم عليها المواطنة تزايد صور ومظاهر الفسـاد في جميع المجالات، بحيث يضطر المواطن أن يتحمل أعباء مسـتمرة بنسبة تزيد عن قيمة الخدمة العامة حتى يحصل عليها، رغم أن هذه الخدمة حق له كمواطن . كما يؤكد عيد (٢٠٠٧م،ص٤-١٠) على أن الفساد جريمة تنتهك كافة ضرورات وحقوق الإنسان والمجتمعات والدول على حد سواء، فينتج عنها انتشار كافة أشكال الانحراف الفكري والقيمي

والأخلاقي، وفقدان مواطنة الشعوب لأوطانها، وهذا يعني انتهاك مصالح الدولة واستقلالها، بصورة مباشرة وغير مباشرة، مما يؤدي إلى فقدان أهم مقوم من مقومات قيامها وشرعيتها، وهو فقدان الأمن للفرد والمجتمع في جميع المجالات . وفيما يخص أهمية توفير فرص عمل مناسبة للشباب، فقد أكد على ذلك قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة في تقريره الصادر عام (٢٠٠٧م) بعنوان: (تحول الشباب إلى مرحلة الرشد، التقدم والتحديات)، حيث أشار إلى أن من أسباب البطالة تحيز أصحاب الأعمال والشركات ضد العمالة الشابة المبتدئة، مما يجعل الشباب عرضة للاستغلال من خلال الرضوخ لقبول أعمال متدنية الرواتب مقابل أعمال شاقة، وهذا يجعل الشباب يفقد الأمن والاستقرار الوظيفي وما يترتب على ذلك من آثار سلبية متعددة . وهذا ما أشار إليه آل سمير(٢٠٠٧ م، ص٤٠٥) أن من عوامل تهديد الأمن الوطني الشامل تصاعد معدلات البطالة، تعاظم أعداد العمالة الوافدة .

كما أن هناك مقومات أخرى مهمة جدا تسهم في تفعيل ممارسة المواطنة مثل : توفير سائر الخدمات كالصحة والتعليم للجميع دون استثناء، معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه، تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق، تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب، التأهيل المناسب لمنسوبي أجهزة الأمن لتوضيح أهمية ممارسة قيم المواطنة وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي . فقد أشار الزنيدي (١٤٢١هـ، ص٨) إلى أن من مقومات المواطنة تمتع المواطنين بموجب النظام بكافة الحقوق القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والاجتماعية وغيرها، وتكافؤ الفرص في جميع المجالات، بمعنى قيام العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، على اعتبار المواطنة في الدولة هي مصدر الحقوق والواجبات بصورة متساوية دون استثناء أو تحيز .

ومن مقومات المواطنة المهمة جداً كذلك : اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج ، دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة(كالمشاركة والابتكار) بموضوعية، إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها . وهذا ما عبر عنه فوزي (٢٠٠٧م، ص٦٩) أن من مقومات المواطنة الكاملة ضرورة قيام الدولة الرشيدة بجعل المناخ الاجتماعي السائد يهتم ويتسع لجميع المواطنين مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، أو تنوعت

مشـاربهم، وفي جميع المجالات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الكل يجد نفسـه في ظـل مختلـف الظروف المدنية والأمنية على قدم المسـاواة مـع غيره، عندها يتوفـر المجال الحيوي المنشـود لممارسة المواطنة . ويشير الخطيب (٢٠٠٦م،ص١٤٦) إلى أهمية التأكيد على توفير نماذج القدوة الحسـنة في مختلف المواقع والمسـتويات المجتمعية، وإشاعة ثقافة القدوة الحسنة من خلال توفـير المناخ المناسـب لنمو وانتشـار هذه القيمـة العظيمة، نظراً لما في ذلك من إسـهام في تفعيل ممارسة المواطنة من قبل الجميع .

كما تعد أيضا من مقومات المواطنة المهمة جداً : تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسـلاميا وعالميا، تقديم الحوافـز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن في أداء أعمالها، منح وسائل الإعلام المزيد من الحرية لرصد التجاوزات وكشـف المخالفات بموضوعية وشفافية . لذا يعد الوعي البنية الأساسية للمواطنة الذي بدونه تظـل المواطنـة غير مؤثرة، كما يشـير لذلك محفـوظ وآخـرون (٢٠٠٨م،ص١٤٤) بأن الوعي الناضج لدى جميع أطراف المواطنة هو السلاح الحقيقي لجعل الجميع يتمتعون بالحصانة اللازمة أمـام المتغـيرات المعاصرة المختلفة، فمع الوعـي الثاقب تتجلى حقيقة لا لبـس فيها، بأن المواطنة منظومـة قيميـة وإداريـة وسياسـية وخدمية وأمنيـة ووقائية، تتجه بـكل إمكاناتها لمنـح المواطن كل حقوقـه، وتحفـزه للالتزام بكل واجباته ومسـؤولياته . كما أن اسـتخدام كافة وسـائل العلم والاتصـال المعـاصر من قبل وسـائل الإعلام الهادف يسـهم في تحقيق الصالح العـام وخلق بيئة مشجعة لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع .

كـما يعتبر التأصيل الشرعي لمسـألة المواطنة وحب الوطن في الخطـاب الدعوي والتربوي، والاحتفـاء الهـادف بالمناسـبات الوطنية لتعزيز مكانـة الوطن ورجاله أمام الأمـم الأخرى، من مقومـات المواطنـة المهمـة جـدا. ويؤكـد عـمارة وآخرون(١٤٢١هـ،ص١٣٥؛١٦٤) عـلى أن التأصيـل الشرعـي لمسـألة المواطنـة وحب الوطـن لا تعاني من أي مشـكلة أو التبـاس، إلاّ عند مـن لديه انحراف فكري أو سـوء فهـم لنصوص الشريعـة ومقاصدها . فالعلاقة بين الإسـلام والمواطنـة هي علاقة امتـزاج وارتباط ووئام، بل تعتبر ضرورة، لأن هـذا الدين لا يقوم إلا على أرض ووطن. كما يشـير موسى (٢٠٠٥م،ص ٣٧) إلى أن الدين يدعو إلى حب الوطن والانتماء

إليـه والإخـلاص له والدفاع عنـه والمحافظة على مقوماتـه، على ألا يدفعنا ذلـك إلى الغلو، لأن الغلو جانب محظور حتى في الشرع وفي طاعة الله تعالى .

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين عن السؤال المفتوح الملحق بهذا المحور والذي كان على النحو التـالي: كيف النظر إلى سـبل تفعيل ممارسـة المواطنة الإيجابية في تعزيز الأمـن الوقائي في المملكة العربيـة السـعودية ؟ ، فقـد أجـاب البعـض عن السـؤال، وكانت جميع الإجابـات لا تخرج عما احتوته الاسـتبانة في المحور الثالث المتضمن المقومات التي تهدف إلى تفعيل ممارسـة قيم المواطنة لدى الشباب .

وبهذا يتحقق الهدف الثالث من أهداف الدراسـة وهو : معرفة مقومات تفعيل ممارسـة قيم المواطنة على أرض الواقع لدى طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية .

٤ . ٥ الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة العربية السـعودية، التـي تعزى للمتغيرات التاليـة : (العمر، التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المشاركة في الأنشطة الجامعية)

للإجابـة عن السِـؤال الرابع من أسـئلة الدراسـة وهو: هـل توجد فروق في مسـتوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة، تعزى لمتغيرات (العمر، التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المشاركة في الأنشطة الجامعية) ؟ .

للإجابـة عـن هذا السِـؤال قـام الباحث بتحليـل بيانات مفردات الدراسـة من منسـوبي الجامعـات الخمس للتعرف عـلى الدلالة الإحصائية للفروق في مسـتوى قيـم المواطنة بين طلبة الجامعـات الخمـس في المملكة العربية السـعودية، باختـلاف هذه المتغـيرات، وذلك من خلال حسـاب الاختبـارات التالية : – اختبار (t-test). – اختبار تحليـل التباين الأحادي. – اختبار أقل فرق دال(LSD)، وذلك على النحو التالي :

أولاً: الفروق في مستوى قيم المواطنة باختلاف العمر

الجدول رقم (١٩) اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
قيمة المشاركة	بين المجموعات	٠,٥٢	٢	٠,٢٦	١,١٢	٠,٣٢٨	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٨,٣٦	٣٧٩	٠,٢٣			
قيمة النظام	بين المجموعات	٠,٣٦	٢	٠,١٨	٠,٩٢	٠,٣٩٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٧٣,٠٠	٣٧٩	٠,١٩			
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	بين المجموعات	٠,٢٦	٢	٠,١٣	١,٦٢	٠,١٩٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٠,٧١	٣٧٩	٠,٠٨			

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن قيمة (ف) غير دالة في المحاور: (قيمة المشاركة، قيمة النظام)، وفي الدرجة الكلية لقيم المواطنة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في تلك المجالات بين طلبة الجامعة باختلاف أعمارهم، ويفسر ذلك من وجهة نظر الباحث أن قيم المواطنة وممارستها لا تقصر على فئة عمرية دون أخرى، إضافة إلى أن جميع مفردات العينة يعيشون في ظروف ومناخ اجتماعي وتعليمي متشابه بغض النظر عن أعمارهم .

ثانياً: الفروق في مستوى قيم المواطنة باختلاف التخصص

الجدول رقم (٢٠) اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف التخصص

المحور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
قيمة المشاركة	نظري	٢٤٦	٣,٨٢	٠,٤٧	١,٢٨	٠,٢٠٢	غير دالة
	علمي	١٣٦	٣,٧٥	٠,٥١			
قيمة النظام	نظري	٢٤٦	٣,١١	٠,٤٤	١,٩٢	٠,٠٥٦	غير دالة
	علمي	١٣٦	٣,٠٢	٠,٤٤			
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	نظري	٢٤٦	٣,٥٠	٠,٢٨	٢,٥٣	٠,٠١٢	دالة عند مستوى ٠,٠١
	علمي	١٣٦	٣,٤٢	٠,٢٨			

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن قيمة (ت) غير دالة في درجة : (قيمة المشاركة، قيمة النظام) كلا على حدة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في تلك المجالات بين طلبة الجامعة باختلاف تخصصاتهم . إلا أنه يتضح من الجدول كذلك أن قيمة (ت) دالة عند مستوى ٠١ , ٠ في الدرجة الكلية لقيم المواطنة، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في تلك المجالات بين طلبة الجامعة باختلاف تخصصاتهم، وذلك لصالح الطلبة في التخصص النظري .

ويعزى هذا الاختلاف من وجه نظر الباحث إلى طبيعة التقارب بين محتويات التخصصات النظرية التي في مجملها تقوم على دراسة النظريات والتعليمات، بل إن بعضها مختص في دراسة الأنظمة والقوانين واللوائح كأقسام القانون مثلا، وهذا ما نجده كذلك في محتوى قيمة المشاركة وقيمة النظام (التقيد بالأنظمة والتعليمات)، فهاتان القيمتان تقومان في حقيقتيها على عقد اجتماعي مبني على تعليمات وأنظمة ولوائح وقوانين سواء رسمية أو غير رسمية بين أطراف المواطنة (المواطن، المجتمع، الدولة)، وبناء على ذلك فمن المتوقع أن تتكون لدى منسوبي الدراسات النظرية ثقافة إيجابية مبكرة عن أهمية قيم المواطنة بصورة أكثر من منسوبي الدراسات العلمية التي تركز أكثر (في بدايتها) على ترسيخ الجوانب العملية والمعملية أولا .

ثالثاً: الفروق في مستوى قيم المواطنة باختلاف المستوى الدراسي

الجدول رقم (٢١) اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف المستوى الدراسي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
قيمة المشاركة	بين المجموعات	٠,٧٤	٤	٠,١٨	٠,٧٨	٠,٥٣٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٦,٤٠	٣٦٨	٠,٢٤			
قيمة النظام	بين المجموعات	٢,٠٢	٤	٠,٥١	٢,٧١	٠,٠٣٠	دالة عند مستوى ٠,٠٥
	داخل المجموعات	٦٨,٥٥	٣٦٨	٠,١٩			
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	بين المجموعات	٠,٣٥	٤	٠,٠٩	١,٠٨	٠,٣٦٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٩,٦٤	٣٦٨	٠,٠٨			

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن قيمة (ف) غير دالة في محور: (قيمة المشاركة)، وفي الدرجة الكلية لقيم المواطنة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تلك القيمة للمواطنة بين طلبة الجامعة باختلاف مستوياتهم الدراسية.

كما يتضح من الجدول نفسه أن قيمة (ف) دالة عند مستوى ٠,٠٥ في محور:(قيمة النظام)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في هذا المجال بين طلبة الجامعة باختلاف مستوياتهم الدراسية . و للكشف عن مصدر تلك الفروق، تم استخدام اختبار أقل فرق دال (LSD)، كما يتضح من الجدول رقم (٢٢) التالي :

الجدول رقم (٢٢) اختبار أقل فرق دال (LSD) لتوضيح مصدر الفروق في مستوى قيمة النظام بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	الفرق لصالح
السنة الأولى	٣,٠٨						
السنة الثانية	٢,٩٧						
السنة الثالثة	٣,١٣		*				السنة الثالثة
السنة الرابعة	٣,١٤		*				السنة الرابعة
السنة الخامسة	٣,١٦						

* تعني وجود فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٢٢) وجود فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ على النحو التالي :

١ـ توجد فروق دالة في قيمة النظام بين طلاب (السنة الثانية)، وبين طلاب (السنة الثالثة)، وذلك لصالح طلاب (السنة الثالثة).

٢ ـ توجد فروق دالة في قيمة النظام بين طلاب (السنة الثانية)، وبين طلاب (السنة الرابعة)، وذلك لصالح طلاب (السنة الرابعة).

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأنها متوقعه ومتسقة مع حقيقة أن العلم النافع وطول فترة التعلُم والاطلاع خلال التقدم في المستويات الدراسية والعلمية في جميع المجالات تجعل الإنسان أكثر وعيا بواجباته تجاه مجتمعه ووطنه، بل ومدركا لأهمية قيم المواطنة وأولوية تطبيقها على أرض الواقع، ومن تلك القيم قيمة النظام الذي يعد ركيزة أساسية لممارسة قيم أخرى، فمثلا قيمة المشاركة تتطلب نظاما سواء كان رسميا أو غير رسمي لكي يحدد آلية ممارستها، كما أن هذه النتيجة موافقة لنظرية الكس أنجلز وديفيد سميث (A.Inkeles&D.smith) والتي تؤكد على أن هناك علاقة موجبة قوية بين المدة أو الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم وبين ممارسته للعديد من القيم منها : ميل الفرد إلى مشاركة الآخرين، قدرته مع الآخرين على التخطيط وتنظيم مظاهر الحياة والسيطرة عليها (غبان،٢٠٠٩م،٢٩-٣٠) .

رابعاً: الفروق في مستوى قيم المواطنة باختلاف الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (٢٣) اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف الحالة الاجتماعية

المحور	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
قيمة المشاركة	أعزب	٣٥٢	٣,٧٨	٠,٤٩	١,٦٠	٠,١١٧	غير دالة
	متزوج	٣٢	٣,٨٨	٠,٣٣			
قيمة النظام	أعزب	٣٥٢	٣,٠٨	٠,٤٤	٠,٣١	٠,٧٦٠	غير دالة
	متزوج	٣٢	٣,١٠	٠,٤٤			
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	أعزب	٣٥٢	٣,٤٧	٠,٢٩	١,٢٨	٠,٢٠٢	غير دالة
	متزوج	٣٢	٣,٥٣	٠,٢٦			

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن قيمة (ت) غير دالة في المحاور: (قيمة المشاركة، قيمة النظام)، وفي الدرجة الكلية لقيم المواطنة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في تلك المجالات بين طلبة الجامعة باختلاف حالاتهم الاجتماعية، بمعنى أن هناك تقارب في مستوى قيم المواطنة موضوع البحث لدى كل من المتزوجين والعزاب على حد سواء . ويرى الباحث أن تفسير ذلك يعود إلى تقارب العمر للمبحوثين حيث أن غالبية المبحوثين وبنسبة ٧٠٪ تقريباً تقع أعمارهم مابين ١٨-٢٣ سنة ويعيشون في محيط اجتماعي وتعليمي متشابه، مما يجعل الخبرة والثقافة بين الطلبة متقاربة، كما أن هذا يتسق مع نتائج عدم وجود فروق بين المبحوثين تعزى لمتغير العمر في الجدول رقم (١٩) .

خامساً: الفروق في مستوى قيم المواطنة باختلاف مدى المشاركة في الأنشطة الجامعية

الجدول رقم (٢٤) اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة باختلاف مدى المشاركة في الأنشطة الجامعية

المحور	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
قيمة المشاركة	يشارك	٧٠	٣,٨٨	٠,٥١	١,٥٥	٠,١٢١	غير دالة
	لا يشارك	٣٠٨	٣,٧٨	٠,٤٧			
قيمة النظام	يشارك	٧٠	٣,٢٠	٠,٤٩	٢,٣٧	٠,٠٢٠	دالة عند مستوى ٠,٠٥
	لا يشارك	٣٠٨	٣,٠٥	٠,٤٢			
الدرجة الكلية لقيم المواطنة	يشارك	٧٠	٣,٥٧	٠,٢٧	٣,٢٧	٠,٠٠١	دالة عند مستوى ٠,٠١
	لا يشارك	٣٠٨	٣,٤٥	٠,٢٨			

يتضح من الجدول رقم (٢٤) أن قيمة (ت) غير دالة في محاور:(قيمة المشاركة)، مما يشير إلى عـدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مسـتوى قيم المواطنـة في هذا المجال بين طلبة الجامعة باختلاف مدى مشاركتهم في الأنشطة الجامعية .كما يتضح من الجدول نفسه أن قيمة (ت) دالة عند مستوى ٠,٠٥ في محور: (قيمة النظام)، ودالة عند مستوى ٠,٠١ في الدرجة الكلية لقيم المواطنة، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة في تلك المجالات بين طلبة الجامعة باختلاف مدى مشـاركتهم في الأنشـطة الجامعية، وذلك لصالح الطلبة الذين يشاركون في الأنشطة الجامعية .

عليـه يرى الباحث أن تفسـير نتيجة تلـك الفروق التي تعود لصالح الطلبة المشـاركين في الأنشـطة الجامعية، تعد نتيجة طبيعية ومتسـقة مع المفهوم الشـامل للمواطنة التي تعني المشاركة والتعاون بين أطرافها لتحقيق مصالح الجميع على كافة المستويات، وفي شتى الصور والمجالات، بل إن العديد من المختصين والباحثين يشيرون إلى أن المواطنة في الأساس تقوم على ركنين أساسين وهما: قيمة المشاركة بمفهومها الشامل وقيمة المساواة، بحيث تمارس من خلال مرجعية قيمية أو قانونية معتبرة في جميع المجالات (عبيد، ٢٠٠٦م،ص١٨)، وبناء عليه فإن من المتوقع أن يكون

مستوى المواطنة أفضل لدى الفئة التي تمارس إحدى قيمها بدافع الاقتناع والمبادرة وبأي صورة من الصور، وصورتها في هذا السياق هي : ممارسة قيمة المشاركة في صورة (المشاركة الطلابية في الأنشطة الجامعية) . وهذا ما أكدته النتيجة السابقة بأن الفروق في مستوى الدرجة الكلية للمواطنة كانت لصالح الطلبة المشاركين في الأنشطة الجامعية مقابل الطلاب غير المشاركين .

وبهذا يتحقق الهدف الرابع من أهداف الدراسة وهو : معرفة الفروق في مستوى قيم المواطنة بين طلبة الجامعات في المملكة العربية السعودية، التي تعزى للمتغيرات التالية : (العمر، التخصص، المستوى الدراسي،الحالة الاجتماعية، المشاركة في الأنشطة الجامعية) ؟ .

الفصل الخامس

ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات

٥ . ١ ملخص الدراسة

٥ . ٢ النتائج

٥ . ٣ التوصيات

الفصل الخامس
ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات

٥ . ١ ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى قيم المواطنة لدى الطلبة السعوديين من فئة الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية، ومدى إسهام تلك القيم في تعزيز الأمن الوقائي، وذلك من خلال استجابات عينة الدراسة لبعض قيم للمواطنة وهي :(المشاركة، النظام)، كذلك التعرف على المعوقات التي تحد من ممارستهم لهذه القيم، والمقومات اللازمة لتفعيل ممارستها على أرض الواقع، إضافة إلى التعرف على قياس بعض المتغيرات المتعلقة بعينة الدراسة ويتضح ذلك من خلال خمسة فصول، إضافة إلى المراجع والملاحق .

حيث تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وأبعادها، من خلال عرض مقدمة للدراسة، ثم مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، ثم أهداف الدراسة وأهميتها، فحدود الدراسة والمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة . كما احتوى الفصل الثاني على الخلفية النظرية للدراسة مشتملا على جزأين رئيسين الأول يتعلق بالإطار النظري والثاني بالدراسات السابقة، حيث اشتمل الجزء الأول على: مفهوم وأهمية القيم والوظائف التي تقوم بها في المجتمعات، ثم تصنيف القيم ومكوناتها ومصادرها، فنظرة تاريخية على مفهوم المواطنة وأهميتها، ثم أهمية إسهام المواطنة في تعزيز الأمن الوقائي، كذلك علاقة الإسلام بالوطن والمواطنة، ومقومات المواطنة والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى لمحة عن دور الشباب والجامعة في تعزيز الأمن والتنمية . أما الجزء الثاني فقد تناول العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، مع قيام الباحث ببيان أوجه الاختلاف والتشابه بين تلك الدراسات والدراسة الحالية .

أما الفصل الثالث فقد احتوى على الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بمدخليه الوثائقي والمسحي الاجتماعي، وكان مجتمع الدراسة عبارة

عن الشباب السعودي في مرحلة البكالوريوس في جامعات المملكة العربية السعودية، والعينة بلغت (٣٨٤) مفردة موزعة إحصائيا بالتناسب على عدد(٥) جامعات . كما شمل هذا الفصل بناء أداة الدراسة وتحكيمها وتطبيقها مشتملة على أربعة محاور رئيسة تحتوي على الأبعاد المراد بحثها في الدراسة، إضافة لتحديد الأساليب والمعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة . وفي الفصل الرابع تم عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها، من خلال تحديد خصائص العينة، والإجابة عن السؤال الرئيس الذي انبثقت منه أربعة أسئلة فرعية، باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومجموعة من الاختبارات الإحصائية اللازمة . أما الفصل الخامس فقد احتوى على ملخص الدراسة والنتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي يقترحها الباحث، بعدها تم إنهاء الدراسة بالمراجع ثم الملاحق .

٥ . ٢ النتائج

أظهرت نتائج الدراسة من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات المستقاة من أجوبة المبحوثين الآتي :

أولا : الخصائص الأولية لعينة الدراسة

١ ـ أعلى نسبة لمفردات الدراسة من حيث العمر تقع بين (١٨ سنة إلى أقل من ٢٣ سنة)، يلي ذلك من هم بين (٢٣ سنة إلى أقل من ٢٨ سنة) . كما وجد أن أكبر نسبة منهم يدرسون التخصصات الإنسانية» نظرية»، يلي ذلك من يدرسون تخصصات تطبيقية»علمية» .

٢ ـ أكبر عدد من مفردات الدراسة (من حيث المستوى الدراسي) في السنة الدراسية الثالثة بالجامعة، يليها السنة الثانية، ثم السنة الرابعة .

٣ ـ غالبية أفراد العينة غير مشاركة في الأنشطة الجامعية .

ثانيا : نتائج قيمة المشاركة في المحور الأول

١ ـ حصلت هذه القيمة لدى المبحوثين على مستوى عام مرتفع .

٢ ـ حصلت هذه القيمة في الجانب المعرفي والوجداني لدى غالبية المبحوثين على مستوى مرتفع

إلى مرتفع جداً، كما يتضح من العبارات التالية على التوالي : تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة، المشاركة تتضمن المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن، مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في تعزيز الأمن الوقائي، مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية في أعمالها لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه دون مشاركة المواطن، تجنب السلوكات المنحرفة(الاستقامة الشخصية) من أنواع المشاركة غير المباشرة، تعاوني مع الأجهزة الأمنية هو لاقتناعي التام بأن الأمن والسلامة مسؤولية الجميع، مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية في أعمالها تقابل بتقدير الآخرين، المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها، مشاركتي للأجهزة الأمنية هدفت للحصول على المكافآت المقررة نظاما .

٣ ـ أجمعت غالبية المبحوثين على أن قيمة المشاركة من قيم المواطنة التي تسهم في تعزيز الأمن الوقائي .

٤ ـ حصلت هذه القيمة لدى غالبية المبحوثين في الجانب السلوكي على مستوى منخفض إلى متوسط، كما يتضح من العبارات التالية على التوالي: أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا، أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم، سبق أن أبلغت الأجهزة الأمنية عن سلوك منحرف، سبق أن تطوعت في أعمال للمصلحة العامة دون مقابل ، أميل إلى العزوف عن التعاون مع أجهزة الأمن لإجراءاتها المعقدة، سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة، سبق أن تقدمت بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة .

٥ ـ تميل غالبية المبحوثين إلى تقديم المساعدة للآخرين بوجه عام . إلا أن غالبيتهم في نفس الوقت يميلون إلى العزوف عن تقديم ذلك تجاه رجال الأمن، إما لغلظتهم أو لإجراءاتهم المعقدة .

٦ ـ بنسبة متوسطة سبق للمبحوثين أن مارسوا صورا من المشاركة على النحو التالي على التوالي: (الإبلاغ عن سلوك منحرف، التطوع لمصلحة عامة دون مقابل، تقديم مقترحات لتحقيق مصلحة عام) .

٧ ـ غالبية المبحوثين لم يسبق لهم أن تقدموا بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة.

ثالثا : نتائج قيمة النظام في المحور الأول

١ ـ حصلت قيمة النظام لدى المبحوثين على مستوى عام متوسط .

٢ ـ حصلت هذه القيمة في الجانب المعرفي والوجداني لدى المبحوثين على مستوى مرتفع إلى مرتفع جداً، ويوضح هذا الجانب العبارات التالية على التوالي : احترام الأنظمة والقوانين من علامات رقي الشعوب وتطورها، التقيد بالنظام يسهم في تعزيز السلامة والأمن الوقائي في جميع المجالات، غياب القدوة في التقيد بالأنظمة والتعليمات يضعف تقيد العامة بها، عدم إخضاع الأنظمة والتعليمات لمرحلة تجريبية (أولا) يضعف تطبيقها،عدم أخذ رأي الآخرين في إصدار الأنظمة والتعليمات يضعف تطبيقها، الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة.

٣ ـ أجمعت غالبية المبحوثين على أن قيمة النظام من قيم المواطنة التي تسهم في تعزيز الأمن الوقائي في جميع المجالات .

٤ ـ كان الدافع للتقيد بقيمة النظام كسلوك عملي لدى المبحوثين على التوالي الآتي : الرقابة الذاتية أولا، تجنب الأخطار والمشكلات ثانيا، خوفا من العقوبات ثالثا .

٥ ـ حصلت هذه القيمة في الجانب السلوكي على مستوى بين متوسط إلى منخفض، ويوضح هذا الجانب العبارات التالية على التوالي: التزم بالتعليمات(الأنظمة والقوانين) بدافع الرقابة الذاتية، أحرص على اتباع الإجراءات الوقائية لتجنب المشكلات والأخطار، أتقيد بالأنظمة والتعليمات سواء داخل الوطن أو خارجه، أتقيد بالأنظمة والتعليمات وأنا خارج الوطن بصورة أفضل، التزم بالتعليمات (الأنظمة والقوانين) خوفا من العقوبات، أضطر أحيانا للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك، الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب، لا أتقيد بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة .

٦ ـ يتقيد غالبية المبحوثين بالأنظمة والتعليمات خارج الوطن بصورة أفضل .

٧ ـ غالبية المبحوثين يضطرون للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك .

٨ ـ غالبية المبحوثين يرون أن الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب، لذا يضطرون أحيانا لمخالفتها .

٩ ـ غالبية المبحوثين لا يتقيدون بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة.

رابعا : نتائج المحور الثاني المتعلق بمعوقات المواطنة

١ ـ أظهرت النتائج أن هناك معوقات مهمة إلى مهمة جدا، تحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب .

٢ ـ أظهرت النتائج أن هناك اثني عشر معوقاً تعد مهمة جدا كونها تؤدي إلى عدم ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب وهذه المعوقات هي على التوالي : عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار،عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة)، انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة، انتشار الفساد الإداري(فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان)، تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن لأصحاب القرار بكل شفافية وحياد، الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء، ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة ، تدني ملاءمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع ، انتشار الإنفاق البذخي لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى، ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن، ضعف دعم روح المبادرة والابتكار، عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها على جميع المناطق .

٣ـ من نتائج هذا المحور الثاني كذلك وجود عشرة معوقات مهمة تحد من ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب، وهي على التوالي : اقتناع البعض بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش مشاركة الشباب)، تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام، غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات، تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان ، عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن، التحيز للمنطقة أو القبيلة أو الفئة على حساب المصلحة العامة، تدني وجود القدوة الصالحة، تعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن، ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح تضعف المواطنة وقيمها المختلفة،اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم .

خامسا: نتائج المحور الثالث المتعلق بمقومات المواطنة

أظهرت نتائج هذا المحور أن جميع المقومات الواردة فيه تعد مهمة جدا، كونها تسهم في تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، وهي على التوالي : تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان، توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع أمام القانون دون استثناء، مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية، توفير فرص عمل مناسبة للشباب مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفهم المعيشية، تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاتهم لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه

كذلك من المقومات المهمة جداً : تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه، توفير كافة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها للجميع دون استثناء، معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه، تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق، تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب، التأهيل المناسب لمنسوبي أجهزة الأمن لتوضيح أهمية ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن في تعزيز الأمن الوقائي، اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج، دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة(كالمشاركة والابتكار) بموضوعية، العمل على إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها.

كما أن من المقومات المهمة جدا كذلك : تجنب التحيز والمحسوبيات عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال، تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا، تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن، منح وسائل الإعلام المزيد من الحرية لرصد التجاوزات وكشف المخالفات بموضوعية وشفافية، التأصيل الشرعي لمسألة المواطنة وحب الوطن في الخطاب الدعوي والتربوي، تقليص إجراءات الأجهزة الأمنية الروتينية عند التعامل مع المواطن، الاحتفاء الهادف بالمناسبات الوطنية لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى .

سادسا : نتائج المحور الرابع المتعلق بالفروق في مستوى قيم المواطنة نتيجة لبعض المتغيرات

أ- هناك تقارب (عدم وجود فروق) في مستوى قيم المواطنة موضوع البحث (المشاركة، النظام) لدى طلبة الجامعات الخمس باختلافهم في (العمر، الحالة الاجتماعية) .

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة لدى الشباب باختلاف تخصصاتهم، وذلك لصالح الطلبة في التخصصات النظرية .

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة (قيمة النظام) لدى الشباب باختلاف مستوياتهم الدراسية، وذلك بين طلاب (السنة الثانية)، وبين طلاب (السنة الثالثة)، وذلك لصالح طلاب (السنة الثالثة)، وكذلك توجد فروق دالة في قيمة النظام بين طلاب (السنة الثانية)، وبين طلاب (السنة الرابعة)، وذلك لصالح طلاب (السنة الرابعة) .

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قيم المواطنة (قيمة النظام، قيمة المشاركة) لدى طلبة الجامعات الخمس باختلاف مدى مشاركتهم في الأنشطة الجامعية وذلك لصالح الطلبة الذين يشاركون في الأنشطة الجامعية .

٥ . ٣ التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حيال قياس مستوى قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في المملكة العربية السعودية، وارتباط ذلك بالعديد من المعوقات التي تحد من تفعيل ممارسة هذه القيم على أرض الواقع، فإن الباحث يوصي بما يلي :

١ ـ إنشاء هيئة وطنية مستقلة ومؤهلة للعمل على معالجة هموم الشباب من خلال التعرف على مسببات انحرافهم أو اغترابهم عن وطنهم ومجتمعهم وخاصة في المجالات التالية :

أ ـ سن الأنظمة واللوائح وتطبيقها بصورة تكفل تحقيق تكافؤ الفرص للشباب في جميع المجالات خاصة عند الالتحاق بالفرص التعليمية والوظيفية والتأهيلية .

ب ـ توفير فرص عمل مناسبة للشباب في المؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية، مع اعتماد سلم رواتب مجزي كحد أدنى يتناسب مع الظروف المعيشية وزيادة الأسعار، واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا.

ج ـ العمل مع الأجهزة المعنية لوضع آلية مناسبة للحد من استقدام الأيدي الأجنبية إلا عند الضرورة ووضع ضوابط صارمة لذلك .

د – إسهام الجامعات في تأهيل الشباب التأهيل اللازم، الذي يمكنهم من الانخراط في سوق العمل، بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية والأهلية المحتاجة للأيدي العاملة .

٢ ـ تفعيل تطبيق الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٢٨هـ، وخاصة فيما يلي :

أ ـ إلزام وتشجيع الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصها وصلاحياتها وتطبيق أنظمتها على أكمل وجه، مع توفير الإمكانات والظروف اللازمة لتحقيق ذلك وفي مقدمتها الدعم السياسي والأمني الحازم .

ب ـ العمل على توعية المواطن والمقيم بحقوقه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه من ناحية، وتجاه الإجراءات واللوائح والأنظمة والقوانين لدى مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة من ناحية أخرى، وبصورة تجلي معها أي غموض أو مساومة في تطبيقها لضمان عدم ممارسة الاستثناءات غير النظامية .

ج ـ اعتماد معايير الموضوعية والحياد والشفافية عند اختيار المسؤولين القائمين على تطبيق الأنظمة والتعليمات التي تمس احتياجات المواطن والتعامل مع الجميع على قدم المساواة لما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن .

د ـ تحسين أوضاع الشباب الوظيفية والمعيشية لتنمية ارتباطهم وحبهم لوطنهم، خاصة ذوي الدخل المحدود وتوفير الخدمات الأساسية لهم، وبالصورة التي تكفل لهم الحياة الكريمة .

٣ ـ الإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية التي نصت عليها الاستراتجية المذكورة أعلاه، للعمل على متابعة تنفيذ أهدافها ورصد نتائجها وتقويمها،(على أن يكون من مهامها أيضا):

أ ـ نشر منجزات الأجهزة الحكومية والمؤسسات المعنية بتقديم الخدمات للمواطن عبر وسائل الإعلام وبصورة دورية في نهاية كل سنة مالية بهدف إطلاع المواطن على حقيقة ما تقدمه هذه الجهات، مقارنة بما اعتمد لها من إمكانات .

ب ـ تفعيل العقوبة الشرعية في حال التقصير والإهمال الناجم عن الفساد من خلال التشهير بالمتسبب، فالفاسد قد يخشى على سمعته من الناس أكثر من خشيته لله .

٣ ـ تفعيل تطبيق الأنظمة والقوانين بشفافية وموضوعية على الجميع بدون استثناء بما يحقق الصالح العام، فقد كان من نتائج هذه الدراسة أن نسبة (٧٠٪) من المبحوثين يتقيدون بالأنظمة والتعليمات خارج الوطن بصورة أفضل ونسبة (٨ , ٥٧٪) منهم يضطرّون للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك، ونسبة (٣ , ٤٦٪) لا يتقيدون بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة، مقابل ٥ , ٣٠٪ يتقيدون بذلك .

٥ ـ حث المؤسسات التعليمية سواء في التعليم العام أو الجامعي على الاهتمام بتعزيز مكانة الوطن في نفوس الطلاب من خلال تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا، بصورة تزرع الفخر والاعتزاز لدى الشباب بوطنهم .

٦ ـ تعزيز قدرات ومكانة الوطن من خلال الاهتمام الشامل والاستغلال الأمثل لثرواته وفي مقدمتها ثروة الشباب لضمان مشاركتهم الفاعلة في تحقيق الأمن والاستقرار في كافة أرجاء الوطن وردع من تسول له نفسه العبث بأمن هذا الوطن الغالي .

٧ ـ توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع دون استثناء في مجالات متعددة منها (سيادة القانون، التنمية المتوازنة بين كافة المناطق، إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها) .

٨ ـ التأهيل النوعي لمنسوبي الأجهزة الأمنية في جميع المجالات ومنها حسن التعامل وتسهيل الإجراءات مع رجل الأمن الأول، وهو المواطن لاسيما شريحة الشباب ففي ذلك تشجيع لهم على ممارسة قيم المواطنة الصالحة دون معوقات أو استثناءات، من خلال وضع آلية عملية تحقق ذلك، وعند وضع تلك الآلية يراعى الأمور التالية : (تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، أخذ المعلومات اللازمة من المواطن تلفونيا، حسن الظن، إشعار المواطن بأهمية تعاونه من خلال اطلاعه على النتائج التي تم التوصل لها، تقديم الحوافز المختلفة، ....).

أما مقترحات الباحث حيال إجراء دراسات مستقبلية مرتبطة بموضوع هذه الدراسة فيرى ما يلي :

١ـ إجراء دراسة عن الآليات المرحلية الناجحة التي أسهمت في تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى المجتمعات والدول المتقدمة في هذا المجال .

٢ ـ دراسة الثقافة السائدة في المجتمع السعودي حيال أسباب العجز عن التصدي بفاعلية وحزم لمعوقات ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، كمعوق الفساد مثلا .

٣ـ من منظور استراتيجي : دراسة ظاهرة تعاظم أعداد العمالة الوافدة وأثرها على الأمن الوظيفي لفئة الشباب بشكل خاص، والأمن الوطني بشكل عام .

٤ ـ مدى توفر العلم والمعرفة لدى الأفراد بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم ووطنهم .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القران الكريم .

السنة النبوية الشريفة .

ثانياً : المراجع

١ ـ المراجع العربية

إحصائيـة منظمـة العمل الدوليـة (٢٠٠٤م)، لبنـان : المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا .

التقرير الإحصائي السـنوي للدفاع المدني (١٤٢٩هـ) . شـئون التخطيط والتدريب، الرياض : إدارة المعلومات الإحصائية .

إحصائيـة مديريـة الأمـن العـام (٢٠٠٨) . الإدارة العامة للتطويـر الإداري، الريـاض : وزارة الداخلية .

الأحمـد، عبد العزيز محمـد، وآخرون(٢٠٠٨م) .قضايا الشـباب الواقـع... والتطلعات، بحث (منشور)، الرياض : مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني .

أدم، متز(١٩٧٦م) . الحضارة الإسـلامية في القرن الرابع الهجري وعصر النهضة في الإسـلام، ترجمة : محمد عبدا لهادي أبو ريدة، بيروت : دار الكتاب العربي .

الأنصاري،عيسـى محمـد (٢٠٠٦م) . القيـم الأخلاقيـة في مجـلات الأطفـال الكويتيـة، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت:مجلس النشر العلمي،مجلد(٢٠) العدد(٧٩) .

إهرنبرغ، جون (٢٠٠٨م) . المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة،ط١؛ ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان : بيروت .

أنيس، إبراهيم وآخرون (١٩٧٩م) . المعجم الوسيط، ط٢، القاهرة : مجمع اللغة العربية .

الباز، راشد بن سعد (١٤٢٢هـ) . «الشباب والعمل التطوعي» : دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض، **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية، عدد (٢٠)، ص ص ٥٧- ١١٧.

الباز، راشد بن سعد (٢٠٠٥م) . «أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة»، بحث (منشور)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث .

الباز، راشد بن سعد (٢٠٠٧م) . «الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية «، بحث (منشور)، الرياض : أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

بانفيلد، ادوارد سي (١٩٩٤م) . السلوك الحضاري والمواطنة ؛ ترجمة سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، الأردن : عمان.

البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧م)، صحيح البخاري، بيروت : دار اليمامة .

البخاري ،محمد (٢٠٠٣م) «العولمة والإعلام الوطني والدولي» .(بحث منشور)،**مجلة الدراسات الدبلوماسية** ، الرياض :وزارة الخارجية ، العدد الثامن عشر ص ص ٧-٥٠ .

بدوي، أحمد زكي (١٩٩٢م) . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت : مكتبة لبنان .

البطاينة، نجيب (٢٠٠٢م) . الأسس العلمية للخطط والاستراتيجيات الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد(١٧)،عدد(٣٣)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

بوساق، محمد بن المدني (٢٠٠٢م) . اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث .

بوعناقة، على (٢٠٠٧م).الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية،ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراة، بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية .

البيالي، يوسف بن صياح (٢٠٠٧م) . تطور المجتمع المدني وأثرة عل الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية،رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٠٣م) . التقرير العام عن الشباب في العالم، منظمة الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الأمم المتحدة (٢٠٠٧م) تحول الشباب إلى مرحلة النضج، التقدم والتحديات . منظمة الأمم المتحدة : المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الثقفي، محمد حميد، (١٤٢٢هـ) . "علاقة الأجهزة الأمنية بالجمهور" . **ندوة الأمن والمجتمع** . سلسلة الندوات العلمية رقم (٣) . كلية الملك فهد الأمنية، الرياض في ١٣-١٥ صفر،

الجوهري،عبدا لهادي،وآخرون (١٩٩٦م) . دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي: مكتبة نهضة الشرق .

الحارثي، زايد بن عجير(١٩٩٥م) .المسؤولية الشخصية لدى الشباب السعودي وعلاقتها ببعض المتغيرات . **مجلة مركز البحوث التربوية**،جامعة قطر: عدد(٧)،ص ص ٩١-١٣٠ .

حافظ، سعيد (٢٠٠٧م) . المواطنة حقوق وواجبات ، الجيزة : مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية .

الحربي، عبدالكريم عبدالله (١٤١٦هـ) .دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

أبو حسان، محمد(١٩٨٧م).أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، الأردن: مكتبة المنار .

الحسان، محمد بن إبراهيم (١٩٩٥م) . المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ط١، الرياض : دار الشبل للنشر والتوزيع .

حسن، محمود شال (٢٠٠٦م) . قلق المستقبل لدى الشباب العربي المتخرجين من الجامعات، ط١، في عزة شرارة بيضون وآخرون.الشباب العربي ورؤى المستقبل، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية (ص ص١١٥-١٣٤).

الحسنية، سعيد علي(٢٠٠٥م) . دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير (غير منشورة) . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية .

الحقيل، سليمان عبد الرحمن(١٤١٧هـ) . الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام. الرياض: مطابع التقنية للأوفست.

حماد، على محمد(٢٠٠٨م).وسائل الوقاية من الاحتيال في الجريمة المنظمة، أعمال الندوة العلمية عـن جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، الريـاض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث .

حمـادة، نجـلاء (٢٠٠١م) . المواطنـة والنـوع الاجتماعي، دراسـة (منشـورة)، الأمـم المتحدة، نيويورك : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

الحـمادي عبـد العزيـز احمد(١٩٩٩م).التباين القيمي بين الآباء والبنـاء، الرياض: جامعة الملك سعود .

الحوشـان، بركـة ؛ وفائز،الشـهري (٢٠٠٨م) . العلاقات العامة في المؤسسـات الأمنية، ط١، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية .

الخراشي، بسام بن عبدالعزيز(٢٠٠٩م) . «المنهج النبوي في مواجهة المشكلات الأمنية»، المجلة العربية للدراسـات الأمنية والتدريب، مجلد(٢٤)،عـدد(٤٨)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

خـضر، لطيفـة إبراهيـم (٢٠٠٠م) . دور التعليـم في تعزيـز الانتماء . دراسـة (منشـورة)، ط١، القاهرة: مكتبة عالم الكتب.

الخطيب، محمد بن شـحات(٢٠٠١م).» التعليم والأمن الوطني في المملكة العربية السـعودية»، مجلة جامعة الملك سـعود، قسـم العلوم التربوية والدراسـات الإسـلامية، مجلد(١٣)، الرياض : النشر العلمي والمطابع .

الخطيـب، محمد بن شـحات(٢٠٠٦م) . الانحراف الفكري وعلاقتـه بالأمن الوطني والدولي، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .

خليفة،عبـد اللطيف محمـد(١٩٩٢م) . «ارتقاء القيم»،**عالم المعرفـة**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد(١٦٠) .

الخميسي،السيد سلامة(٢٠٠٠م).الجامعة والسياسة في مصر، دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسـية لشـباب الجامعات، رسـالة دكتوراه منشورة،الإسـكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

الخوالدة، محمد محمود(١٩٨٧م). «مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسئولية في التربية المدرسية»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت : مجلد(٧)،عدد(٦) .

الدجاني،أحمد صدقي(١٩٩٩م) . مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية . القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث .

درويش، محمد احمد(٢٠٠٩م) . العولمة والمواطنة والانتماء الوطني،القاهرة : مكتبة عالم الكتب .

دسوقي، كمال (٢٠٠٠م) . الاجتماع ودراسة المجتمع، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

الدعيج، حمد صالح؛ وعماد محمد، سلامة (٢٠٠٧م) . «أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت : مجلس النشر العلمي، مجلد(٣٥)،عدد(٣)،ص ص ١٣-٤٠ .

دياب، فوزية (١٩٨٠) . القيم والعادات الاجتماعية، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

الرازي، محمد بن أبي بكر (د.ت) . مختار الصحاح، بيروت: دارالقلم .

الركابي، زين العابدين (٢٠٠٥م) . مفهوم الوطنية، ط١، الرياض : دار غيناء للنشر .

الزيد، زيد بن عبد الكريم (٢٠٠٦م) . حب الوطن من منظور شرعي . ط٢، الرياض : دار إمام الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع .

الزنيدي، عبدا لرحمن (٢٠٠٠م) . العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، الرياض : دار اشبيليا.

الزنيدي، عبدا لرحمن (٢٠٠٤م) . فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، ورقة عمل مقدمة في اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي : الباحة .

الزهراني، هاشم محمد(٢٠٠٢م) . الآثار الأمنية للعولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

الزيات، مصطفى ؛ وعبدا لقادر، النجار(١٩٨٠م) المعجم الوسيط، اسطنبول : المكتبة الإسلامية .

الزيلعي، صلاح محمد (٢٠٠٢م) . الأمن الاجتماعي والتنمية المتواصلة في المجتمع العربي السعودي، رسالة دكتوراه (عير منشورة)، جمهورية مصر العربية : جامعة الزقازيق، كلية الآداب .

السحيمي،نايف مثيب(٢٠٠٨م).العوامل المؤدية إلى التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سرحان، منير المرسي(٢٠٠٢م) . في اجتماعات التربية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

سعد، أحمد يوسف (٢٠٠٢م) .» مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة «، القاهرة، **مجلة عالم التربية**، عدد(٨)، ص ص ١٧-٧٦ .

سفر، محمود وآخرون.(١٤٢١هـ). الوطنية كائن هلامي. وزارة المعارف، الرياض: رونا للإعلام .

سفيان، نبيل صالح (١٩٩٠). التغير القيمي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز، دراسة (منشورة)، اليمن : جامعة تعز.

سلامة، منى يوسف (٢٠٠٤م). استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية لدى شباب المدارس الثانوية والجامعات .المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة: عدد(٢) .

سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (١٩٩٧م) . الأمن الوقائي، مجلة الفكر الشرطي، مجلد(٦)،عدد،(٣)، الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة .

آل سمير، فيصل معيض (٢٠٠٧م).استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، رسالة دكتوراة(منشورة)،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

السويدي، جمال سند. (٢٠٠١م). نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء. دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين :كلية التربية.

شتا،السيد على(٢٠٠٤م). هموم الشباب في المجتمع العربي، الإسكندرية : المكتبة المصرية .

شحادة، موسى مصطفى(٢٠٠٠م) .» مبدأ المساواة أمام المرافق العامة «، مجلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة، المجلد ٩، العدد ٢.

الشريدة، خالد عبدا لعزيز (٢٠٠٥م) .صناعة المواطنة في عالم متغير رؤية اجتماعية، ورقة بحث مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم: الباحة .

الشقحاء، فهد بن محمد (٢٠٠٤م). الأمن الوطني تصور شامل، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

شلتوت، محمد (١٩٩٢م) .الإسلام عقيدة وشريعة، ط١٦، القاهرة: دار الشروق .

الشهاوي، قدري عبد الفتاح (١٩٩٧م). الموسوعة الشرطية القانونية، القاهرة : عالم الكتب .

الشهراني، سعد بن علي(١٤١٩هـ) .مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لمؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض .

الشهراني، سعد بن علي(٢٠٠٥م) . إدارة عمليات الأزمات الأمنية، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث .

الشهراني، سعد بن علي (٢٠٠٨م) . محاضرات عن الأمن الوطني ومقوماته، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

الشهراني، محمد سعيد(٢٠٠٦م) . أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

صليب،جميل(١٩٨٢م) . المعجم الفلسفي، مجلد(١٢)، بيروت: دار الكتاب للنشر .

الصياد، عبد العاطي احمد (١٩٨٩م) . جداول تحديد حجم العينة في البحث السلوكي، القاهرة: رابطة التربية الحديثة .

الصياد، عبد العاطي احمد (٢٠٠٢م) . "الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة : تساؤلات تبحث عن إجابة "، بحث قدم في **ندوة الإرهاب والعولمة** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ص ١١٩- ١٨٦ .

طالب، أحسن (١٩٩٧م) . «الوقاية من الجريمة نماذج تطبقيه»، مجلة الفكر الشرطي، مجلد(٦)،عدد،(٣)،الإمارات العربية المتحدة :شرطة الشارقة .

الطفيلي، حمد (٢٠٠٧م) . علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، ط١، لبنان : دار المنهل اللبناني.

الطيار،علي عبد الله سابح(١٩٩٧م).اتجاهات الجمهور نحو التعاون مع رجل الأمن.رسالة ماجستير(غير منشورة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العاجز، فؤاد؛ وعطية،العمري (١٩٩٩م).القيم والتربية في عالم متغير دراسة (منشورة)، مؤتمر كلية التربية والفنون، الأردن : جامعة اليرموك .

العامر، عثمان بن صالح(١٤٢٦هـ) . اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة (منشورة)، الباحة : اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي.

عباس، إحسان (١٩٨٧م) . مداواة النفوس في رسائل ابن حزم، ط١، بيروت : المؤسسة العربية.
عبد المحمود،عباس أبو شامة (٢٠٠٣م) . تحديات رجل الأمن العربي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات .
عبد المحمود، عباس أبو شامة (٢٠٠٣م) . تحديات رجل الأمن العربي، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ١٤٢٢هـ (ص.ص . ١٧ – ٤٣).
عبد الله، محمد محمود(٢٠٠٩م) . الوطن وحقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام . الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب .
عبيد، منى مكرم(٢٠٠٦م) . المواطنة. مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،عدد ١٥ .
عبيدات، ذوقان وآخرون (٢٠٠١م) . البحث العلمي مفهومة وأدواته وأساليبه،ط٧، الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
العبيدي، إبراهيم محمد(١٤١٥هـ).علم ضحايا الجريمة والمنظور الإسلامي، الرياض: مركز أبحاث الجريمة .
عز الدين،ناهد(٢٠٠٦م).«الشباب العربي ورؤى المستقبل»،ط١،في عزة شرارة بيضون وآخرون.الشباب العربي ورؤى المستقبل، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية(ص ص ٢٩-٩٨).
العساف، صالح حمد(١٩٩٥م).المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية،ط١، الرياض:مكتبة العبيكان .
عقل، محمود عطا (٢٠٠١م) . القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربي، بحث (منشور)، الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج .
العمرات، أحمد صالح(٢٠٠١م). الشرطة والمواطنة، مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطنة، أبو ظبي: دار الكتب الوطنية .
العمرات، أحمد صالح(١٤٢٣هـ) . الأمن والتنمية،ط١، الأردن : عمان .
عمارة،محمد(٢٠٠٥م) . الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات ..لا حقوق، ط١، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .

عيد، محمد فتحي (٢٠٠٧م) . مكافحة جرائم الفساد، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

الغامدي، ماجد بن جعفر(٢٠٠٩م).الإعلام والقيم، الرياض: مؤسسة خلوق للنشر .

الغامدي، يحيى علي ؛ وعبد العاطي احمد، الصياد، (١٤٢٥هـ) . «مقارنة بين حوادث الحريق في مناطق المملكة مع توقعات المستقبل» . **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية، عدد (٢٧)، ص ص ١٤٥ - ١٨٩ .

الغزالي،محمد (١٤٠٦هـ) .خلق المسلم، دمشق : دار القلم .

غبان، محروس احمد إبراهيم (٢٠٠٩م) . التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، ط٢، المدينة المنورة : مكتبة دار الإيمان .

فلمبان،هلال حسين(٢٠٠٨م) . دور الحوار التربوي في لوقاية الشباب من الإرهاب الفكري،ط١، الرياض : مركز الملك عبدا لعزيز للحوار الوطني .

فوال، صلاح مصطفى(١٩٩٢م). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ط٢، القاهرة: مكتبة غريب.

فوت،ريان(٢٠٠٤م).النسوية والمواطنة،ترجمة أيمن،بك؛ وسمرالشيشكلي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة .

فوزي،سامح (٢٠٠٧م) . المواطنة، ط١، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

فهمي، نورهان حسن(١٩٩٩م). القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

الفيروزبادي،محمد بن يعقوب تحقيق يوسف البقاعي(١٤٢٠هـ).القاموس المحيط، بيروت:دار الفكر .

القحطاني،سالم وآخرون (٢٠٠٤م) . منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على spss، الرياض : المطابع الوطنية الحديثة .

القرضاوي، يوسف (١٤٠١هـ) . الإيمان والحياة، بيروت : مؤسسة الرسالة .

القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيروت : دار إحياء التراث.

القصيبي، غازي(٢٠٠٢) . العولمة والهوية الوطنية، الرياض : مكتبة العبيكان .

قطب، سيد (١٩٨٧) . خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ط٤، القاهرة : دار الشروق .

كاره، مصطفى عبدا لحميد(١٩٩٠م).مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت:معهد الإنماء العربي.

الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠٥م) . موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب .

كاكدو واكي، اتسوشي (١٩٩٩م) . خفايا المعجزة اليابانية .ترجمة عبد الله مكي القروص، دار الموسوعة الحديثة، لبنان : الدار العربية للعلوم .

كامل، محمد فاروق (٢٠٠٤م) . القواعد الفنية للعمل الشرطي لمكافحة الجريمة، الإمارات العربية المتحدة، العين :دار الكتاب الجامعي .

الكتاب الإحصائي السنوي (٢٠٠٧م)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

ابن كثير، الحافظ عماد الدين (١٤٠٧هـ) . تفسير القران، ط١، بيروت: دار المعرفة .

الكواري، علي خليفة(٢٠٠٤م) .مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، في: نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص١٣-٤٠ .

اللجنة الإعلامية (٢٠٠٨م) . الحملة الإعلامية الشاملة للدفاع المدني، الرياض : المديرية العامة للدفاع المدني .

لية،علي(٢٠٠٧م). المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط١، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

مارشال،همفري توماس (١٩٥٠م) . المواطنة : الدولة والمجتمع . بريطانيا : جامعة كامبريدج .

ماكيفر،روبرت م (١٩٦٦م) . تكوين الدولة . ترجمة حسن صعب، بيروت : دار العلم للملايين.

محارمة، ثامر محمد (٢٠٠٨م) «سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية القطرية «: دراسة ميدانية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، مجلد (٤٨) عدد (٢)، ص ص ١٥٩- ١٩٥ .

محب الدين، محمد مؤنس(٢٠٠٦م) . تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث .

محفوظ، محمد(٢٠٠٦م).الآخر وحقوق المواطنة، ط١، جدة: مكتبة بستان المعرفة .

محفوظ،محمد وآخرون (٢٠٠٨م) .المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي .

محمد، عبد الرحمن شرف(٢٠٠٨م) .الولاء الوطني والمؤسسي .ط١، الإمارات العربية المتحدة : أكاديمية شرطة دبي، معهد التدريب .

محمود، جمال الدين إبراهيم. (١٩٩٧م).تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة،رسالة ماجستير(منشورة)،جامعة عين شمس: كلية البنات.

المصطفى،عبد العزيز بن عبدا لكريم ؛ وعبد العزيز بن جمال،الساعاتي (١٤٢٧هـ) «مشكلات الشباب بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وأساليب مواجهتهم لها». **مجلة البحوث الأمنية**، مركز البحوث والدراسات،مجلد١٠،عدد ٣٥،كلية الملك فهد الأمنية:الرياض .

مهنا، محمد نصر (١٩٩٦م) .مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي، ط١،الإسكندرية:المكتب الجامعي .

مكروم،عبد الودود (٢٠٠٤م) .» الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة « **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد(١٠)، عدد(٣٣).

ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت) . لسان العرب، ط٢، بيروت : دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي .

موسى، علي بن حسين (١٤٢٦هـ) .«العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة»، **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية، عدد (٣١)، ص ص ١٧- ٦٤.

الناشف، عبد الملك(١٩٨١م) القيم وطرائق تعليمها وتعلمها، الأردن،عمان: دائرة التربية والتعليم بالوكالة .

النبهان، محمد فاروق(١٩٨٨) نظام الحكم في الإسلام، بيروت : مؤسسة الرسالة.

النجدي، عادل رسمي. (٢٠٠١م). برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى **تلاميذ المرحلة الإعدادية، جامعة البحرين: كلية التربية.**

الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء (٢٠٠٤ م). تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية،الأردن:عمان .

الندوة العلمية عن جرائم الاحتيال والإجرام المنظم (٢٠٠٨م)، التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة **من ٣-٥/ ٦/ ١٤٢٨هـ .**

نشواتي،عبد المجيد(٢٠٠٥م).علم النفس التربوي،ط١٠، بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع .

نظام الدفاع المدني ولائحته التنفيذية (١٤٠٦هـ). الرياض : شعبة الخبراء بمجلس الوزراء .

النعيم، عبد اللطيف بن صالح(٢٠١٠م) .«مدى إدراك طلاب الجامعات لتأثير البيئة التنظيمية الداخلية على دافعيتهم للانجاز»، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، **مجلد (٥٠) عدد (١)، ص ص ١ - ٤٥ .**

يسن،السيد(٢٠٠٢م).المواطنة في زمن العولمة،ط٥،القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية.

الهاشمي، محمد بن سعد (١٤٠٨هـ)، الطبقات الكبرى، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم.

هيجان،عبد الرحمن احمد (١٩٩٢م) . أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة منظمتين سعوديتين، الهيئة الملكية الجبيل وينبع وشركة سابك، الرياض : **مجلة معهد الإدارة العامة**، عدد(٧٤)، ص ص٧-٢٩ .

٢ ـ المراجع الأجنبية

Dynneson, T. L. (1992). What Does Good Citizenship Mean to Students?. Social Education, 56, 1, pp. 55-57.

Kerr,(2003).Citizenship Education in England, Online Journal of Social Science Education.

MacDonlad, L. (2003). Traditional approaches to citizenship education, globalization, towards a peace education framework. A doctorate dissertation. Dalhousie University. Canada.

MarkShaw(2002)Crime and policing in post Apartheid soth Africa,(London,hurst and company,).

OhmaeKenichim (1991) .TheBorderlessWorld,NewYork,PPx1.

٣ـ المراجع الالكترونية

www.annd.org/sidecontent/articlefiles-38/ICSFD-ArabPrepcom-Worksh-Citizenship(Arabic).

http .//:uk.geocities. com/balihar_ sanghera/sascitizenship.

http//:www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/index.htm.

http//:www.manhal.net/articles.php?action=show&id. 495=

http//:www.alittihad.ae/details.php?id311 =

www.masdr.net/inf/news-action-show-id.4211-htm

http//:www.alriyadh.com/20/10/2009/article467798.html.

http://forum.te3p.com/380528.htm .l

http://www.ratteb.com/alshehy.com.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (١) اسـتمارة استقصاء لمجموعة من الخبراء والمختصين لتقييم مدى أهمية قيم المواطنة موضوع البحث

الملحق رقم (٢) نتيجة الاستقصاء وبيان بأسماء الخبراء والمختصين في تقييم أهمية قيم المواطنة موضوع البحث

المحلق رقم (٣) استبانة الدراسة في صورتها الأولية

الملحق رقم (٤) بيان بأسماء المحكمين

المحلق رقم (٥) استبانة الدراسة في صورتها النهائية

الملحق رقم (١) استمارة استقصاء لتقييم مدى أهمية قيم المواطنة موضوع البحث من مقبل مجموعة من الخبراء والمختصين

بســـــــــــم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الشرطية

برنامج الدكتوراه في العلوم الأمنية

سعادة الأستاذ الدكتور / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أفيد سعادتكم بأني أحد طلاب مرحلة الدكتوراة في قسم العلوم الشرطية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وأعدّ رسالة بعنوان : (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي) . وذلك على طلبة سعوديين في عدد من الجامعات في المملكة العربية السعودية بمناطقها الخمس ، وحيث اقتصرت الدراسة على قيمتين هي : (المشاركة ، النظام «التقيد بالأنظمة والتعليمات «) نظرا لأهميتهما القصوى في تعزيز الأمن الوقائي كونهما تشكلا مرآة للسلوك الظاهري للفرد أثناء التعامل والتعاون مع الأجهزة الأمنية من قبل المواطن من ناحية ، ولصعوبة بحث بقية منظومة قيم المواطنة الأخرى في بحث واحد من ناحية أخرى .

وكونكم إحدى الكفاءات المتخصصة في هذا المجال ، ولديكم الخبرة في تقييم مدى أهمية ذلك ، آمل بعد الاطلاع على أداة الاستقصاء الموضحة أدناه ، التكرّم بإبداء ملاحظاتكم ومرئياتكم. علما بأن الدراسة تحت إشراف سعادة الأستاذ الدكتور / محمد بن شحات الخطيب.

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم

الباحث

عبدالله بن سعيد القحطاني

٠٥٠٥٨٢٩٩١٠

أولا :

م	القيمة	مهمة جدا	مهمة	مهمة لحد ما	غير مهمة
١	المشاركة (تفاعل وتضافر جهود الجميع لتعزيز الأمن الوقائي)				
٢	النظام (التقيد بالأنظمة والتعليمات)				

ثانياً : قيم أخرى

م	القيمة	مهمة جدا	مهمة	مهمة لحد ما
١	المحافظة على الممتلكات العامة			
٢				
٣				
٤				

الاسم : ..... المرتبة العلمية :

الملحق رقم (٢) نتيجة الاستقصاء وبيان بأسماء الخبراء والمختصين في تقييم أهمية قيم المواطنة موضوع البحث

أ ـ نتيجة الاستقصاء عن مدى أهمية القيم موضوع البحث

م	القيمة	التكرار			النسبة	
		مهمة جدا	مهمة	مهمة لحد ما		
١	المشاركة : تفاعل وتضافر جهود الجميع لتعزيز الأمن الوقائي .	١٧	١	٠	٩٤٪	٦٪
٢	النظام :التقيد بالأنظمة والتعليمات.	١٦	٢	٠	٨٩٪	١١٪
٣	المحافظة على الممتلكات العامة .	١٣	٥	٠	٧٢,٣٪	٢٧,٧٪
٤	الوعي .	١		٠	٦٪	
٥	الانتماء وحب الوطن .	٢		٠	١١٪	
٦	المسؤولية .	٢		٠	١١٪	
٧	الغيرة على الدين والوطن .	١		٠	٦٪	
٨	التعاون والتناصح .	١		٠	٦٪	
٩	التعايش مع الآخرين .		١	٠		٦٪
١٠	الثقة المتبادلة .	١		٠	٦٪	

ب ـ بيان بأسماء الخبراء والمختصين في تقييم أهمية قيم المواطنة موضوع البحث

م	الاسم	الرتبة العلمية	الجهة
١	عبدا لرحمن إبراهيم الشاعر	أستاذ دكتور	الأمين العام لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢	عبد الله بن عبدا للطيف الجبر	أستاذ دكتور	كلية التربية / جامعه الملك سعود.
٣	عبد العزيز عبدا لوهاب البابطين	أستاذ دكتور	كلية التربية / جامعه الملك سعود.
٤	عبد العاطي أحمد الصياد	أستاذ دكتور	مدير مركز الدراسات والبحوث / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٥	مجدي محمد الحدين	أستاذ دكتور	كلية المعلمين/ جامعه الملك سعود.
٦	محمد عثمان أبا حسين	أستاذ دكتور	كلية المعلمين/ جامعه الملك سعود .
٧	ربيع شهاب الدين	أستاذ دكتور	كلية المعلمين/ جامعه الملك سعود.
٨	فريق / عباس أبو شامه	أستاذ مشارك	رئيس قسم العلوم الشرطية/ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٩	لواء/ سعد بن على الشهراني	أستاذ مشارك	وكيل كلية الدراسات العليا / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
١٠	عبدا لرحمن الهاشمي	أستاذ مشارك	كلية المعلمين / جامعه الملك سعود.
١١	عبد الله موسى	أستاذ مشارك	كلية المعلمين / جامعه الملك سعود.
١٢	عمر العتيق	أستاذ مشارك	كلية المعلمين / جامعه الملك سعود
١٣	لواء / محمد بن حسن السراء	أستاذ مساعد	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
١٤	محمد عبد الله اليحيى	أستاذ مساعد	رئيس قسم التربية / جامعه الملك سعود.
١٥	عبد الله محمد المانع	أستاذ مساعد	رئيس قسم الإدارة التربوية / جامعه الملك سعود.
١٦	اشرف احمد قرطام	أستاذ مساعد	كلية المعلمين / جامعه الملك سعود.
١٧	صالح عبد الله العبد الكريم	أستاذ مساعد	كلية التربية / جامعه الملك سعود.
١٨	محمد بن محمد الحربي	أستاذ مساعد	كلية التربية / جامعه الملك سعود .

المحلق رقم (٣) استبانة الدراسة في صورتها الأولية

بســـــم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الشرطية

برنامج الدكتوراة في العلوم الشرطية

سعادة الدكتور / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أفيد سعادتكم بأنني أحد طلاب مرحلة الدكتوراة بقسم العلوم الشرطية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وأعدّ رسالة بعنوان : (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي) . وذلك على الشباب السعودي في عدد من الجامعات على مستوى المملكة العربية السعودية، بإشراف سعادة الأستاذ دكتور / محمد بن شحات الخطيب .

وحيث أنكم إحدى الكفاءات المتخصصة في هذا المجال، ولديكم الخبرة في تقييم البحوث العلمية، آمل التكرم بعد الاطلاع على أداة الدراسة المرفقة، التفضل بإبداء ملاحظاتكم ومرئياتكم، علما بأن المعلومات الواردة في أداة الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم

الباحث

عبد الله بن سعيد القحطاني

٠٥٠٥٨٢٩٩١٠

أولا : البيانات الأولية

فضلا ضع علام علامة (✓) أمام الاختيار المناسب مع إكمال اللازم :

١ ـ العمر :

من ١٩ سنة إلى اقل من ٢٣ سنة　　من ٢٣ سنة إلى اقل من ٢٦ سنة

من ٢٦ سنة إلى اقل من ٢٩ سنة

٢ ـ الجامعة :

الجامعة	أ- جامعة الملك عبد العزيز	ب- جامعة الملك سعود	ج- جامعة الملك خالد	د- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	هـ- جامعة تبوك

٣ ـ التخصص :

□ ١ ـ نظري　　□ ٢ـ علمي

٤ ـ المستوى الدراسي في الجامعة* :

المستوى	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

٥ ـ المنطقة :

المنطقة	١- الوسطى	٢- الغربية	٣- الجنوبية	٤- الشرقية	٥- الشمالية

٦ ـ الحالة الاجتماعية :

□ ١- أعزب　　□ ٢- متزوج

* يُقصد بالمستوى الدراسي في الجامعة : ترتيب الفصل الدراسي بالنسبة للمدة اللازمة للدراسة في الجامعة .

ثانيا : محاور الدراسة

مفهوم المواطنة : تعني المواطنة في أبسط صورها (سلوك المشاركة والتعاون التطوعي الشامل بين المواطن وأجهزة الدولة لتحقيق الصالح العام)، ولاشك أن المواطنة تشمل العديد من القيم التي أوصى بها الدين وحثت عليها الأخلاق الكريمة ووافقتها الفطرة السوية للإنسان أينما وجد، مثل قيم : المشاركة، الالتزام بالأنظمة والقوانين غيرها، وفيما يلي بعض العبارات التي تقيس هذه القيم، إضافة للتعرف على معوقات ومقومات ممارستها على أرض الواقع علما بأن المقياس المستخدم هو مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وذلك للإجابة عن عبارات المحاور التالية :

المحور الأول : قيمة المشاركة (تفاعل وتضافر جهود الجميع لتعزيز الأمن الوقائي)

م	العبارة	مدى وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		مدى مناسبتها		التعديل المقترح
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	مناسبة	غير مناسبة	
١	المشاركة تعني المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن .							
٢	من صور المشاركة، المحافظة على سمعة الوطن في الداخل والخارج .							
٣	لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه إلا بتعاون ومشاركة المواطن .							
٤	تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة .							
٥	مشاركة الأجهزة في أعمالها من مبادئ الإسلام .							
٦	المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها .							

٧	مشاركة الأجهزة الأمنية في أعمالها تشعرني بتقدير الآخرين .							
٨	سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة							
٩	أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع أجهزة الدولة لإجراءاتهم المعقدة .							
١٠	سبق أن تطوعت في أعمال للمصلحة العامة دون مقابل							
١١	أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم							
١٢	سبق أن أبلغت الأجهزة الأمنية عن سلوك منحرف							
١٣	سبق أن تقدمت بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة .							
١٤	مشاركتي للأجهزة الأمنية هدفت الحصول على المكافآت المقررة نظاما							
١٥	دافع تعاوني مع الأجهزة الأمنية هو الاقتناع التام بأن الأمن والسلامة مسؤولية الجميع .							
١٦	الاستقامة الشخصية وتجنب السلوكات المنحرفة من أنواع المشاركة غير المباشرة .							
١٧	أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا .							
١٨	مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في إزالة الشعور بالتهميش، وتعزز الانتماء والمواطنة .							
١٩	مشاركة أجهزة الأمن والتعاون معها لا تقابل من المسؤولين بالتقدير والتشجيع .							

المحـور: الثـاني : قيمة النظام (التقيد بالأنظمـة والتعليمات) وهو: إحدى القيم التي ترتقي بها الأمم وتتطور بها الشعوب والمجتمعات

م	العبارة	مدى وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		مدى مناسبتها		التعديل المقترح
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	مناسبة	غير مناسبة	
١	أحـرص عـلى التقيـد بالتعليمات والأنظمة والقوانين بدافع الرقابة الذاتية .							
٢	احـترام الأنظمـة والقوانـين من علامات رقي وتطور الشعوب .							
٣	أضطـر أحيانـا للخـروج عـن الأنظمـة والقوانين لأن الآخرين يفعلون ذلك							
٤	أحـرص على اتبـاع الإجـراءات الوقائيـة لتجنـب المشـكلات والأخطار.							
٥	التقيد بالأنظمة والتعليمات يعزز تحقيـق الأمن الوقائي والسـلامة في جميع المجالات .							
٦	الأنظمة والقوانين تسـبب بعض القيـود والمتاعـب، لـذا أضطـر أحيانا لمخالفتها .							
٧	أتقيـد بالأنظمـة والقوانين خوفا من العقوبات .							
٨	الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة .							
٩	أتقيد بالأنظمة والتعليمات سواء بداخل الوطن أو خارجة بصورة متساوية .							
١٠	أتقيـد بالأنظمـة والتعليمات وأنا خارج الوطـن بصورة أفضل من داخله .							

١١	لا أتقيد بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة							
١٢	غياب القدوة في التقيد بالأنظمة والتعليمات يضعف تقيد العامة بها							
١٣	عدم أخذ رأي الآخرين في إصدار الأنظمة والتعليمات يضعف تطبيقها							
١٤	عدم إخضاع الأنظمة والتعليمات لمرحلة تجريبية أولا يضعف تطبيقها							
١٥	يتوقف نجاح الدول والمجتمعات في تحقيق أهدافها على مدى التزامها بالقوانين والأنظمة .							
١٦	التقيد بالنظام من مقومات تفعيل المواطنة لدى الفرد .							

المحور الثالث : من معوقات المواطنة

م	العبارة	مدى وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		مدى مناسبتها		التعديل المقترح
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	مناسبة	غير مناسبة	
١	ضعف تمتع الفرد بحقوقه .							
٢	غياب العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون .							
٣	ظاهرة الفساد في أداء الأعمال وتنفيذ المشاريع .							
٤	عدم صيانة حقوق المواطن و حمايتها ضد أي انتهاك من أي طرف .							
٥	عدم العدالة في الالتحاق بالوظائف في أجهزة ومؤسسات الدولة .							

٦	انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفية.							
٧	عدم إيجاد وظائف لطلبة الجامعات بعد التخرج .							
٨	عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن .							
٩	اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم .							
١٠	تعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن							
١١	التحيز للمنطقة أو القبيلة أو الفئة على حساب المصلحة العامة .							
١٢	عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة على جميع المناطق كالصحة والتعليم وغيرها .							
١٣	ضعف المساءلة والشفافية عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن .							
١٤	ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة .							
١٥	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح تضعف المواطنة وقيمها المختلفة.							
١٦	الولاء للأشخاص وليس للوطن.							
١٧	الاقتناع بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية .							
١٨	انتشار الإنفاق ألبذخي لطبقات من المجتمع واستغلالها المال العام مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى .							

١٩	البطالة تصرف الفرد عن ممارسته لقيم المواطنة على الوجه المطلوب.							
٢٠	تهميش مشاركة الشباب وإسهامهم في إدارة الشؤون العامة للوطن .							
٢١	عدم احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان							
٢٢	سوء اختيار البطانة والمحيطين بأصحاب القرار .							
٢٣	تقاعس بعض المسؤولين عن نقل آمال وهموم المواطن بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار .							
٢٤	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.							
٢٥	الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء							
٢٦	افتقاد القدوة الصالحة .							
٢٧	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات							
٢٨	عدم دعم روح المبادرة والابتكار.							

المحور الرابع : من مقومات المواطنة ما يلي

م	العبارة	مدى وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		مدى مناسبتها		التعديل المقترح
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	مناسبة	غير مناسبة	
١	التأصيل الشرعي لمسألة المواطنة وحب الوطن والانتماء إليه في الخطاب الدعوي والتربوي .							
٢	تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا .							
٣	توفير العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون .							
٤	الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان .							
٥	تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة بين كافة المناطق .							
٦	الاهتمام بهموم الشباب وحل مشاكلهم داخل الوطن وخارجه .							
٧	توفير فرص العمل والصحة وسائر الخدمات للجميع دون استثناء .							
٨	تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاته لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم .							
٩	تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة، وتوفير احتياجاتهم الأساسية .							
١٠	معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه .							

١١	الاحتفاء بالمناسبات الوطنية الهادفة لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى .								
١٢	اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج .								
١٣	تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن في أداء أعمالها بموضوعية وشفافية .								
١٤	تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عن التوظيف وتقلد المناصب .								
١٥	تقليص إجراءات الأجهزة الأمنية الروتينية عند التعامل مع المواطن .								
١٦	تجنب التحيز والمحسوبيات عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال .								
١٧	مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية .								
١٨	وضع سلم رواتب مجزي لعمل الشباب الوطني في القطاع الخاص يتناسب مع ظروفه المحيطة .								
١٩	توفير فرص عمل مناسبة للشباب واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا .								
٢٠	تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه .								
٢١	إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها .								
٢٢	دعم وتشجيع روح المبادرة والابتكار بموضوعية .								

سـؤال مفتوح : كيف تنظر إلى سـبل تفعيل ممارسـة المواطنة الإيجابية في تعزيز الأمن الوقائي في المملكة العربية السعودية ؟

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (٤) بيان بأسماء المحكمين

م	الاسم	الرتبة العلمية	الجهة
١	عبد الرحمن إبراهيم الشاعر	أستاذ دكتور	الأمين العام لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٢	بدر بن جويعد العتيبي	أستاذ دكتور	مدير مركز بحوث كلية التربية / جامعه الملك سعود
٣	عبد المحسن بن سعد العتيبي	أستاذ دكتور	أستاذ الأصول الاجتماعية والفلسفية / كلية التربية / جامعه الملك سعود.
٤	عبد العاطي أحمد الصياد	أستاذ دكتور	مدير مركز الدراسات والبحوث / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، وأستاذ القياس والتقويم بالجامعة .
٥	هشام بركات حسين	أستاذ مساعد	قسم مناهج وطرق تدريس الرياضيات / كلية المعلمين/ جامعه الملك سعود.
٦	عبد الرحمن الطر يري	أستاذ دكتور	أستاذ القياس والتقويم / قسم علم النفس/ جامعه الملك سعود.
٧	علي بن سعد القرني	أستاذ دكتور	قسم التربية / جامعه الملك سعود.
٨	محمد عبد الوهاب مدبولي	أستاذ دكتور	قسم التربية / جامعه الملك سعود.
٩	زين العابدين بن شحاتة خضراوي	أستاذ دكتور	قسم التربية / جامعه الملك سعود.
١٠	عبد العزيز سنبل	أستاذ دكتور	قسم التربية / جامعه الملك سعود.
١١	ربيع شهاب الدين	أستاذ دكتور	كلية المعلمين/ جامعه الملك سعود.
١٢	أحمد عبدالمجيد عودة	أستاذ دكتور	أستاذ التحليل والإحصاء / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
١٣	فريق / عباس أبو شامه	أستاذ مشارك	رئيس قسم العلوم الشرطية/ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٤	لواء/ سعد بن على الشهراني	أستاذ مشارك	وكيل كلية الدراسات العليا / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
١٥	عبد اللطيف بن عبد العزيز الرباح	أستاذ مشارك	رئيس قسم التربية / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
١٦	أحمد بن عبد الرحمن البار	أستاذ مشارك	قسم العلوم الاجتماعية / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
١٧	عبد العزيز السحيباني	أستاذ مشارك	قسم التربية / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
١٨	لواء/ محمد بن حسن السراء	أستاذ مساعد	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

١٩	لواء / محمد فتحي عيد	أستاذ مساعد	مدير عام البرامج التعليمية / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٢٠	لواء / علي بن فايز الجحني	أستاذ مساعد	مدير كلية التدريب / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢١	طه بن عثمان الفراء	أستاذ مساعد	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٢٢	منصور بن مصلح الجهني	أستاذ مساعد	أستاذ التحليل والإحصاء بقسم الجودة / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٢٣	محمد عبد الله اليحيى	أستاذ مساعد	رئيس قسم التربية / جامعه الملك سعود
٢٤	عبد الله محمد المانع	أستاذ مساعد	رئيس قسم الإدارة التربوية / جامعه الملك سعود
٢٥	الرشيد أبو عاقلة دفع الله	أستاذ مساعد	كلية المعلمين / جامعه الملك سعود
٢٦	حسن علي العقول	أستاذ مساعد	كلية التربية / جامعه الملك سعود
٢٧	محمد محمود الجندي	أستاذ مساعد	كلية التربية / جامعه الملك سعود
٢٨	تحسين حسن عبد اللطيف	أستاذ	رئيس قسم التربية الإسلامية في مدارس الملك فيصل .

المحلق رقم (٥) استبانة الدراسة في صورتها النهائية

بســـــم الله الرحمن الرحيم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الشرطية

برنامج الدكتوراة في العلوم الشرطية

الأخ الطالب / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعرض على أنظاركم محتوى الإستبانة أدناه والمتعلقة بموضوع رسالة الدكتوراة المعنونة بـ: (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي) . والمعتمدة من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،وذلك لهدف الاطلاع على رأي الشباب السعودي الجامعي عن هذا الموضوع .

لذا آمل التكرم بعد الاطلاع تعبئة فقرات الإستبانة حسب رأيكم الشخصي بكل موضوعية ،علما بأن المعلومات الواردة في أداة الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط ،كما أن كتابة الاسم اختياري .

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم ،،

الباحث

عبد الله بن سعيد القحطاني

٠٥٠٥٨٢٩٩١٠

أولا : البيانات الأولية :

فضلا ضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب :

١ ـ العمر :

ـ من ١٨ سنة إلى اقل من ٢٣ سنة □ ـ من ٢٣ سنة إلى اقل من ٢٨ سنة □

ـ من ٢٨ سنة إلى اقل من ٣٣ سنة □

٢ ـ الجامعة :

الجامعة	أ- جامعة الملك عبد العزيز	ب- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ج- جامعة الملك خالد	د- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	هـ- جامعة تبوك

٣ ـ التخصص :

□ ١ - علوم إنسانية(نظرية) ، □ ٢-علوم تطبيقية(علمية) .

٤ ـ المستوى الدراسي في الجامعة(يُقصد به ترتيب الفصل الدراسي بالنسبة للمدة اللازمة للدراسة في الجامعة)

المستوى	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

٥ ـ الحالة الاجتماعية

□ ١- أعزب □ ٢- متزوج

٦ ـ هل أنت مشارك بإحدى الأنشطة الجامعية ؟

□ نعم □ لا

٧ ـ إذا كانت الإجابة بنعم ،نأمل ذكر هذه الأنشطة :

□ ١- رياضية □ ٢- ثقافية □ ٣- ترفيهية □ ٤- أخرى

ثانيا : محاور الدراسة

مفهـوم المواطنـة : تعني المواطنة في أبسـط صورها (سـلوك المشـاركة والتعـاون التطوعي الشـامل بين المواطن وأجهزة الدولة لتحقيق الصالح العام) ،كما أن المواطنة تشـمل العديد من القيم التي أوصى بها الدين وحثت عليها الأخلاق الكريمة ووافقتها الفطرة السوية للإنسان أينما وجـد ،مثل قيم (المشـاركة ،النظـام ،والمحافظة على الممتلكات العامـة) وغيرها ،وفيما يلي بعض العبـارات التي تقيـس هذه القيم،إضافة للتعـرف على معوقات ومقومات ممارسـتها على أرض الواقع .

المحور الأول (أ) : قيم المشاركة

تعد قيمة المشـاركة عبـارة عن (تفاعل وتضافـر جهود الجميع لتعزيز الأمـن الوقائي)،لذا نأمل التكرم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة للتعبير عن مدى موافقتك:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	المشاركة تتضمن المساهمة في صنع القرار لخدمة الوطن والمواطن .					
٢	من صور المشاركة ،المحافظة على سمعة الوطن في الداخل والخارج .					
٣	لا تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بأعمالها على أكمل وجه دون مشاركة المواطن					
٤	تحقق الأمم الكثير إذا شاع بين أبنائها الشعور بمسؤولية المشاركة .					
٥	مشاركة المواطن للأجهزة في أعمالها لا تتعارض مع مبادئ الإسلام .					
٦	المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها .					
٧	مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية في أعمالها تقابل بتقدير الآخرين .					
٨	سبق أن قدمت مقترحات هادفة لتحقيق مصلحة عامة .					

٩	أميل إلى العزوف عن التعاون مع أجهزة الأمن لإجراءاتها المعقدة .					
١٠	سبق أن تطوعت في أعمال للمصلحة العامة دون مقابل .					
١١	أميل إلى العزوف عن المشاركة والتعاون مع رجال الأمن لغلظتهم .					
١٢	سبق أن أبلغت الأجهزة الأمنية عن سلوك منحرف .					
١٣	سبق أن تقدمت بالشهادة ضد سلوك يخالف الأنظمة والسلامة العامة .					
١٤	مشاركتي للأجهزة الأمنية هدفت للحصول على المكافآت المقررة نظاما .					
١٥	تعاوني مع الأجهزة الأمنية هو لاقتناعي التام بأن الأمن والسلامة مسؤولية الجميع .					
١٦	تجنب السلوكات المنحرفة (الاستقامة الشخصية) من أنواع المشاركة غير المباشرة .					
١٧	أقوم بمساعدة الآخرين وإن تطلب ذلك وقتا إضافيا .					
١٨	مشاركة الشباب في إدارة شؤون المجتمع تسهم في تعزيز الأمن الوقائي.					

المحور الأول (ب): قيمة النظام

تعـد قيمـة النظام (التقيد بالأنظمة والتعليمات) ،إحدى القيم التي ترتقي بها الأمم وتتطور بها الشـعوب والمجتمعات ،لذا نأمل التكرم وضـع علامة (✓) أمام كل عبارة للتعبير عن مدى موافقتك:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	التزم بالتعليمات (الأنظمة والقوانين) بدافع الرقابة الذاتية .					
٢	احترام الأنظمة والقوانين من علامات رقي الشعوب وتطورها.					
٣	أضطر أحيانا للخروج عن الأنظمة لأن الآخرين يفعلون ذلك.					
٤	أحرص على إتباع الإجراءات الوقائية لتجنب المشكلات والأخطار.					
٥	التقيد بالنظام يسهم في تعزيز السلامة والأمن الوقائي في جميع المجالات					
٦	الأنظمة والقوانين تسبب بعض القيود والمتاعب ،لذا أضطر أحيانا لمخالفتها					
٧	التزم بالتعليمات (الأنظمة والقوانين)خوفا من العقوبات .					
٨	الالتزام بالأنظمة والقوانين يعيق التطور والأعمال الناجحة .					
٩	أتقيد بالأنظمة والتعليمات سواء بداخل الوطن أو خارجة.					
١٠	أتقيد بالأنظمة والتعليمات وأنا خارج الوطن بصورة أفضل.					
١١	لا أتقيد بالأنظمة والتعليمات لأنها لا تطبق على الجميع على قدم المساواة .					
١٢	غياب القدوة في التقيد بالأنظمة والتعليمات يضعف تقيد العامة بها					
١٣	عدم أخذ رأي الآخرين في إصدار الأنظمة والتعليمات يضعف تطبيقها .					
١٤	عدم إخضاع الأنظمة والتعليمات لمرحلة تجريبية (أولا) يضعف تطبيقها.					
١٥	يتوقف نجاح المجتمعات في تحقيق أهدافها على مدى التزامها بالأنظمة والقوانين.					

المحـور الثـاني : معوقـات المواطنة : فيما يـلي مجموعة من العبارات التـي تعتبر من معوقات المواطنة ،لذا نأمل التكرم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة لتعبير عن مدى موافقتك:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام .					
٢	انتشار الفساد الإداري (فالمواطنة والفساد ضدان لا يجتمعان).					
٣	انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة.					
٤	عدم إيجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة) .					
٥	عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن .					
٦	اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم .					
٧	تعقيد إجراءات التعاون مع رجل الأمن.					
٨	التحيز للمنطقة أو القبيلة أو الفئة على حساب المصلحة العامة.					
٩	عدم عدالة توزيع مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها على جميع المناطق.					
١٠	ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن .					
١١	ضعف توعية الأفراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة .					
١٢	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح تضعف المواطنة وقيمها المختلفة .					
١٣	اقتناع البعض بعدم جدوى مشاركة المواطن الاجتماعية (عملية تهميش مشاركة الشباب وإسهامهم في إدارة الشؤون العامة للوطن).					
١٤	انتشار الإنفاق ألبذخي لطبقات من المجتمع مقابل الفقر المدقع لفئات أخرى .					
١٥	تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان .					
١٦	تقاعس بعض المسئولين عن نقل آمال وهموم المواطن بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار .					
١٧	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.					
١٨	الشعور بخيبة الأمل في الحصول على الحقوق عند تعرضها للامتهان والاعتداء.					
١٩	تدني وجود القدوة الصالحة .					
٢٠	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات والمخالفات.					
٢١	ضعف دعم روح المبادرة والابتكار.					
٢٢	تدني ملائمة المناخ التعليمي الجامعي للشباب (ضعف التشجيع) لممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع .					

المحـور الثالـث : مقومات المواطنة : فيما يلي مجموعة من العبـارات التي تعتبر من مقومات المواطنة ،لذا نأمل التكرم وضع علامة ✓) أمام كل عبارة لتعبير عن مدى موافقتك:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	التأصيل الشرعي لمسألة المواطنة وحب الوطن في الخطاب الدعوي والتربوي .					
٢	تنمية الوعي بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن إقليميا وعربيا وإسلاميا وعالميا					
٣	توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع بدون استثناء أمام القانون .					
٤	الاستقرار والإحساس بالأمن والأمان .					
٥	تحقيق التنمية العادلة المتوازنة بين كافة المناطق .					
٦	توفير كافة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها للجميع دون استثناء .					
٧	تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاته لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه.					
٨	تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة ،وتوفير احتياجاتهم الأساسية .					
٩	معالجة مشكلة التعصب بكافة أشكاله وأنواعه .					
١٠	الاحتفاء الهادف بالمناسبات الوطنية لتعزيز مكانة الوطن ورجاله أمام الأمم الأخرى .					
١١	اهتمام الدولة والمسؤولين بالمواطن عندما يحتاج لذلك سواء في الداخل أو الخارج .					
١٢	تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمواطن مقابل تعاونه ومشاركته لأجهزة الأمن في أداء أعمالها بموضوعية وشفافية .					
١٣	تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع عند التوظيف وتقلد المناصب .					
١٤	تقليص إجراءات الأجهزة الأمنية الروتينية عند التعامل مع المواطن .					

١٥	تجنب التحيز والمحسوبيات عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في جميع الأنشطة والأعمال .					
١٦	مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية .					
١٧	منح وسائل الإعلام المزيد من الحرية لرصد التجاوزات وكشف المخالفات بموضوعية وشفافية .					
١٨	توفير فرص عمل مناسبة للشباب ،مع اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع ظروفه المعيشية ،واعتبار ذلك ضمن مصالح الوطن العليا .					
١٩	تمتع المواطن بحقوقه مقابل الواجبات المطلوبة منه .					
٢٠	إظهار القدوة الصالحة بموضوعية وتشجيعها ومكافأتها .					
٢١	دعم وتشجيع ممارسة قيم المواطنة(كالمشاركة والابتكار) بموضوعية ،في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة .					
٢٢	التأهيل المناسب لمنسوبي أجهزة الأمن لتوضيح أهمية ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن في تعزيز الأمن الوقائي .					

سـؤال مفتـوح : كيف تنظر إلى سـبل تفعيل ممارسـة المواطنة الإيجابية في تعزيـز الأمن الوقائي في المملكة العربية السعودية ؟

❋.....

❋.....

❋.....